

THE ARAB LEAGUE
ALECSO

Institute of Arab Research &
Studies Department of Research &
Economic Studies
Cairo



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات الاقتصادية
القاهرة

مكتبة الجامعة الإسلامية - الرسائل والبحوث الجامعية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مستقبلية

إعداد الباحث

عصام إبراهيم عبد الرازق أبو مصطفى

إشراف

أ.د/ إبراهيم المصري

مكتبة الجامعة الإسلامية - الرسائل والبحوث الجامعية
الرسائل والبحوث الجامعية
التاريخ: 01 APR 2017
الرقم التسلسلي: 1249279
رقم التعريف: 330.09569

2017/2016

اب و/ 330.0956



1249279

مكتبة الجامعة الإسلامية

THE ARAB LEAGUE
ALECSO

Institute of Arab Research &
Studies Department of Research &
Economical Studies
Cairo



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات الاقتصادية
القاهرة

رسالة ماجستير بعنوان

**أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس
التعاون الخليجي رؤية مستقبلية**

إعداد الباحث

عصام إبراهيم عبد الرازق أبو مصطفى

وقد تم تشكيل لجنة المناقشة والحكم :

(مشرفاً ورئيساً)

أ.د. إبراهيم المصري

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية أكاديمية السادات الأسبق
وعميد أكاديمية طبية

(عضواً)

أ.د. سامي السيد فتحي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة

(عضواً)

أ.د. صلاح الدين فهمي

أستاذ الاقتصاد كلية تجارة وعميد جامعة الأزهر الأسبق وعميد أكاديمية الجزيرة

2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ
فَهَدَى (3) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (4) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى (5) سَنُقْرُوكَ
فَلَا تَنْسَى (6) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى).

صدق الله العظيم

(سورة الأعلى: الآيات من 1-6)

الإهداء

إلى منارة العلم، ومُعلم الخير والهادي الأمين، سيد الخلق رسولنا
الكريم سيدنا محمد ﷺ.

إلى من دفعوا أرواحهم رخيصةً، فداءً للأرض والدين والوطن شهداءنا
الأكرم منا جميعاً.

إلى من يكتبون الحرية بصمودهم، ويأوِّحون للنصر بصبرهم،
ويدفعون أعمارهم لنحيا بحرية وكرامة، مشاعل الحرية خلف
القضبان أسرانا البواسل.

إلى أحلى كلمة ردها لساني "أمي" التي قاسمتني السهر والعناء،
فكانت لأسقامي خير دواء، مبعث الحنان والعطاء.

إلى روح من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، وأعطى ولم يكَل
العطاء، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر "والدي
الحبيب".

إلى من تحملت هجر الليالي ومدافعة الأيام، لأجل أن تحيا أعظم
فرحة لها "فرحتي"، زوجتي الحبيبة.

إلى أحبباء قلبي الذين حرمتهم دفاء حضني لهم، لانشغالي
بالدراسة، أبنائي الأعزاء.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي الأعزاء.
إلى أقربائي وأصدقائي جميعاً.

أهدي هذا الجهد المتواضع



شكر وتقدير

يقف المرء أحياناً عاجزاً أمام رد الجميل لذوى الفضل، وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر والتقدير علي ما بذلوه من مساعدة وعون، ومع ذلك لا يسعني إلا أن أوجه الشكر والتقدير وعظيم امتناني إلي أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ إبراهيم المصري أستاذ اقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية أكاديمية السادات الأسبق وعميد أكاديمية طيبة، علي تكرمه بقبولي وتفضله بالإشراف علي هذه الرسالة، والذي أسرني بسعة علمه ورقة تعامله وتقديم النصيحة والمشورة لي.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلي الأستاذ الدكتور/ سامي السيد فتحي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة، والذي تفضل مشكوراً بقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة وتقويمها.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلي الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فهمي أستاذ الاقتصاد وعميد كلية تجارة جامعة الأزهر سابقاً وعميد أكاديمية الجزيرة، والذي تفضل مشكوراً بقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة وتقويمها.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلي كل من مد يد العون في مسيرتي العلمية.

فهرس المحتوي

رقم الصفحة	المحتوي
2	المقدمة
12	الفصل الأول تاريخ النفط و تطورات السوق النفطية العالمية خلال الفترة 2005-2015
13	المبحث الأول: تاريخ النفط وأهميته ومميزاته.
19	المبحث الثاني: التطورات الرئيسية في أسواق النفط العالمية.
30	المبحث الثالث: تطور أسعار النفط العالمية للفترة "2005-2015"
57	الفصل الثاني صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي العربي
60	المبحث الأول: صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليج العربي.
90	المبحث الثاني: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.
102	الفصل الثالث اثر أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي
104	المبحث الأول: أثر تحديد أسعار النفط في التجارة الدولية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط.
127	المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي
146	المبحث الثالث: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

201	الفصل الرابع تحديات انهيار أسعار النفط وضرورة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الرؤية المستقبلية
204	المبحث الأول: انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون.
219	المبحث الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون.
232	المبحث الثالث : التحديات الاقتصادية الجديدة وإعادة ترتيب أولويات الخليج
248	النتائج
250	التوصيات
252	قائمة المراجع
269	الملاحق

قائمة الجداول

جدول الدراسة من عام (2005-2015)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط	1
27	تطور الطلب العالمي على النفط الإجمالي والتغير السنوي	2
32	تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك	3
36	تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة	4
69	تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي 2005-2015	5
74	إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2015	6
80	الناج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014-2015	7
81	تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015	8
83	تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال 2005-2015	9
86	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للفترة (2005-2015)	10
92	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للفترة (2005-2015)	11
94	تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)	12
99	القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعة النفطية	13
100	أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2005-2015)	14
131	الاحتياطيات الاجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)	15

134	الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014	16
136	إجمالي الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)	17
149	أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة للفترة (2005 - 2015)	18
157	ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية للعام 2015 HDI	19
164	تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية	20
166	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط	21
168	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22
170	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط (مليار دولار)	23
171	الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	24

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نسبة التغير في الطلب على النفط	29
2	تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2005-2015	33
3	تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة 2005-2015	37
4	سعر النفط (2010-2015)	43
5	الاختلالات في إنتاج النفط الصخري الأمريكي 2011-2014	43
6	الإنتاج مقابل المملكة العربية السعودية 2012-2014	43
7	الأسعار الأجلة لخام برنت	43
8	معدل الأموال الفيدرالية للولايات المتحدة	44
9	(المؤشر المرجح بالتجارة 2013-2015)	44
10	سندات الشركات الأمريكية عالية العائد (العائد حتى تاريخ الاستحقاق،) 2012-2014	44
11	مؤشرات الأسهم العالمية يناير 2013-2014	44
12	مجلس التعاون الخليجي: مبادلات مخاطر الائتمان	45
13	مجلس التعاون الخليجي: عائدات السندات السيادية (% العائد إلى تاريخ الاستحقاق)	45
14	مجلس التعاون الخليجي: فروقات السندات السيادية	46
15	مجلس التعاون الخليجي: سر الصرف الأجل لمدة 12 شهرا	46
16	مجلس التعاون الخليجي: سعر الصرف الأجل لمدة 12 شهرا	46
17	مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات أسواق الأسهم	47
18	أنط أسواق الأسهم (% التغير على مدى 12 شهرا	47
19	مجلس التعاون الخليجي: نسبة السعر إلى الإيراد	47
20	أسعار الفائدة في البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي	48
21	مجلس التعاون الخليجي: سعر الفائدة بين البنوك	48
22	مجلس التعاون الخليجي: سعر النفط التعادلي في عام 2015	48
23	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	49
24	فوائض الحساب الجاري (2014)	49

50	مجلس التعاون الخليجي: الأصول الخارجية كبيرة	25
50	مجلس التعاون الخليجي: مدى كفاية رأس المال	26
50	مجلس التعاون الخليجي: نمو الائتمان	27
51	مجلس التعاون الخليجي: إنتاج النفط الخام	28
51	مجلس التعاون الخليجي: الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي	29
52	مساهمات السعودية في الناتج المحلي الاجمالي	30
52	قطر: المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي	31
53	مجلس التعاون الخليجي: معدلات شغل الفنادق	32
53	مجلس التعاون الخليجي: معدلات شغل الفنادق	33
54	التضخم مجلس التعاون الخليجي	34
54	تضخم الإيجارات لدول مجلس التعاون الخليجي	35
55	دبي: أسعار العقارات	36
55	دولة قطر: اسعار العقارات	38
70	احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام كنسبة من احتياطات النفط العالمية لعام 2015	39
78	إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2005-2015)	40
82	تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015	41
84	تطور استهلاك النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2005-2015	42
89	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للعام 2015 تعديل الرسم	43
95	تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)	44
133	الاحتياطات الاجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2005-2015	45
137	اجمالي الدين العام الخارجي لدول مجلس التعاون 2005-2015	46
150	تطور أسعار النفط الخام والعائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية 2005-2015	47
152	الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية 2005-2015	48

154	تطورات الميزان التجاري والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي 2015-2005	49
156	طور فائض أو عجز الموازنات العامة والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي 2005-2015	50
175	عائدات السندات السيادية للاقتصاد العالمي 2013-2016	51
176	سعر النفط العالمي 2015-2014	52
177	الولايات المتحدة: عدد الحفارات مقابل إنتاج خام النفط الإجمالي 2014-2016	53
178	التغير في العرض والطلب العالمي للنفط 2013-2018	54
180	بيئة السياسة مجلس التعاون الخليجي	55
182	أرصدة الحساب الجاري مجلس التعاون الخليجي	56
183	التعديل المالي المزمع في عام 2016	57
183	تصنيف الائتمان مجلس التعاون الخليجي	58
184	مبادلات مخاطر الائتمان على السندات السيادية لدول الخليج	59
185	إصدار السندات السيادية لدول الخليج	60
186	معدلات الفائدة بين البنوك لدول الخليج	61
186	أسعار الصرف الآجلة لدول الخليج	62
187	مجلس التعاون الخليجي: الأصول الخارجية كبيرة	63
188	مجلس التعاون الخليجي: مؤشر الأسهم	64
189	المملكة العربية السعودية: مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي	65
191	الإمارات العربية المتحدة: مؤشر مديري المشتريات بنك الإمارات دبي	66
191	مؤشر الاسهم لدول مجلس التعاون الخليجي	67
192	الإمارات العربية المتحدة: القروض والودائع	68
193	دولة قطر: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	69
194	دولة قطر: القروض والودائع المصرفية	70
196	الكويت: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	71
198	الرصيد المالي لعمان	72
198	البحرين: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	73

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
269	إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط (2005-2015)	1
270	تطور الطلب العالمي على النفط (الإجمالي والتغير السنوي) (2005-2015)	2
271	تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2005-2015)	3
272	تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة (2005-2015)	4
272	التعاون الخليجي: المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات	5
273	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات عمان	6
273	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات السعودية	7
274	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات البحرين	8
274	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات الامارات	9
275	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات الكويت	10
275	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات قطر	11
276	تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي 2005-2015	12
277	إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)	13
278	النتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014-2015	14
278	تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 (مليون نسمة)	15
279	تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)	16
279	تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)	17
280	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للفترة (2005-2015)	18
280	تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015) ك	19

281	القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعة النفطية لعامي 2013-2014	20
282	أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2005-2015)	21
283	الاحتياطات الجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)	22
283	الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014	23
284	إجمالي الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار) للفترة (2005-2015)	24
284	أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة للفترة (2005 - 2015)	25
285	ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI) للعام 2015	26
286	تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية (2013-2016-2017-1)	27
286	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط (%) 2013-2016	28
287	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) 2013-2016	29
287	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط (مليار دولار) 2013-2016	30
288	الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) 2013-2016	31
288	النمو الاقتصادي لدول الخليج 2011-2017	32
289	إيرادات الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي صادرات السلع دول الخليج والخدمات 2000-2014	33
289	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات السعودية 2011-2017	34
290	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات قطر 2011-2017	35
290	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات الكويت 2017-	36

291	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات عمان 2017-	37
291	المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات البحرين 2011-2017	38
292	مدى انكشاف دول المجلس على انخفاض أسعار النفط	39

المقدمة

- أولاً- مقدمة الدراسة.
- ثانياً- مشكلة الدراسة.
- ثالثاً- أهداف الدراسة.
- رابعاً- فرضية الدراسة.
- خامساً- أهمية الدراسة.
- سادساً- منهجية الدراسة.
- سابعاً- نطاق الدراسة وحدودها.
- ثامناً- دراسات سابقة.
- تاسعاً- محتويات الدراسة.

أولاً- مقدمة:

يلعب النفط دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد العالمي، فهو يمثل المصدر الرئيس للطاقة وتعتمد عليه معظم الصناعات الحديثة، كما أنه يمثل العمود الفقري لاقتصاد العديد من دول العالم، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيس للدخل القومي، حيث تساهم أقطار مجلس التعاون الخليجي مساهمة فعالة في سوق الطاقة العالمي، قد تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، حيث عرفت هذه التقلبات في الأسعار بالصدمات البترولية، وكانت أول هذه الصدمات مصاحبة لحرب أكتوبر عام 1973، حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974، واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت قفزة قوية عقب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف إلى 17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979، ثم قفز السعر إلى 28.64 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1980، ثم إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، وهذا ما عرف بالصدمة البترولية الثانية، وهناك صدمة عكسية في منتصف الثمانيات بانخفاض الأسعار وكانت الصدمة البترولية الأربعة في أوائل التسعينات عقب غزو العراق للكويت حيث ارتفع سعر البترول من 17.31 دولار كمتوسط لعام 1989م إلى 22.26 دولار كمتوسط لعام، 1990، واستمر التذبذب في أسعار النفط حتى انهارت أسعار النفط في عام 1998 م، وسجل متوسط برميل النفط نحو 9.69 دولار لسلسلة خامات أوبك وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا. وبعدها ارتفعت أسعار النفط منذ منتصف عام 1999⁽¹⁾.

فتمتلك أقطار المجلس الست عام 2008 حوالي (41.5%) من احتياطي النفط في العالم، و(23%) من إجمالي الإنتاج العالمي، علاوة على ذلك تسهم صادرات النفط ومشتقاته بأكثر من 73% من إجمالي صادرات دول المجلس، حيث شكلت الصادرات من النفط الخام ومنتجاته حوالي (27%) من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، يداخل النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترجع أهمية النفط إلى أسباب اقتصادية واستراتيجية وسياسية عديدة، كما أن إنتاج النفط وتسويقه ونقله على نطاق واسع له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً، ويؤثر في مصالح كثيرة، وهي الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له، والشركات المستثمرة في تلك

الدول، خضعت أسعار النفط إلى انخفاض حادة ومفاجئة في يونيو 2014م حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي أسهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار وانخفاضها ومن هذه العوامل (العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والمناخية والبيئية والنفسية والنقدية وعامل الندرة)، وهذا يعني تأثير اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وحذر الخبير المالي سيتار أمان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة أن دول مجلس التعاون الخليجي مطالبة بتعزيز الانضباط المالي وتكريس التوازن في موازنتها العامة مع تراجع أسعار النفط وحذر من استمرار تراجع أسعار النفط قد يضغط على خطط التوسع في دول مجلس التعاون ويفرض عليها التقليل من النفقات وقد تجلى هذا التقليل من النفقات العامة من كثرة تداول عمادة الترشيد على الدول مجلس تعاون الخليجي في هذه الأيام لدى الحديث عن موازنات (2015)⁽¹⁾.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض أسعار النفط لما ترتب على هذا الانخفاض من تأثيرات و سلبيات علي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة والمصدرة للنفط.

وتكون مشكلة بحث في انخفاض أسعار النفط على الرغم من سلبياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات على المديين القصير والطويل، فإنه سيتحول إلى مشكلة مستعصية ستواجه اقتصادات الخليج في المستقبل.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحديد مدى تأثير انخفاض أسعار النفط علي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يتطلب ما يلي:

1. دراسة واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبيان أهمية النفط في مجلس التعاون ودور النفط في تعزيز التعاون العربي.
2. تحليل تطورات أسعار النفط، وتطور عوائده من الفترة (2005- 2015) وتحديد العوامل المؤثرة في كل منهما، وذلك لفهم تأثير هذه العوامل والمرات في مسيرة تغيير أسعار النفط والتي بدورها تؤثر في قيمة صادراتها النفطية وعوائدها، بغية تلافى ما حصل من تأثير سلبي لهذه العوامل في الماضي.

(1) على بن سيمخ المري: مجلس التعاون الخليجي ازمان الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغيرة، القاهرة، 2003م، ص152.

3. دراسة الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط وتقييمها وخصوصا المتمثلة في الآثار السلبية وانعكاسات التغيير في الأسعار على اقتصادات دول المجلس على المدى القصير والطويل، وأثر العائدات النفطية على اقتصاديات دول مجلس التعاون.

4. دراسة السياسات والإجراءات التي طبقتها دول مجلس التعاون لمواجهة انخفاض الأسعار، ومدى فعاليتها، والتعرف على التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، ووضع استراتيجية خليجية متكاملة للتغلب على الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والتقليل من خطرهما قدر المستطاع

رابعاً - فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أساس

- 1- مدي قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة انخفاض أسعار النفط العالمية .
- 2- هل نستطيع معرفة المدة الزمنية الذي يستمر فيها الانخفاض في أسعار النفط العالمية .

خامساً - أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة وتبرز من خلال:

1. تأتي أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الإستراتيجية من حيث كونها تمتلك ما نسبته 41.5% لسنة 2008 من احتياطات النفط المعروفة عالميا .
2. إن النفط هو حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لما توفره من حوافز للنشاطات الاقتصادية المختلفة، ولدوره في تعزيز التعاون العربي في هذا المجال، فالنفط هو شريان الحياة الاقتصادية فيها.
3. كما تبرز أيضا أهمية الدراسة في كون منطقة دول مجلس التعاون هي وحدها القادرة على تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة.

وهنا كان لا بد من ضرورة دراسة تطور انخفاض أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وتحديد الآثار السلبية لانخفاضها أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرض إلى كيفية مواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط وكيفية معالجتها ورؤية المستقبلية لانخفاض أسعار النفط. ويسبب أهمية النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية للصناعات أصبح النفط عامل أساسي في السياسة الدولية، حيث شهدت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وحادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي اثر على الإيرادات النفطية للدول المنتجة وموازنتها بشكل عام وكذلك على الاقتصاد العالمي بشكل عام،

وقد كانت هناك العديد من العوامل المختلفة التي أثرت على أسعار النفط وتطورها وتقلباتها منها السياسية والاقتصادية والمناخية والفنية وغيرها من العوامل التي أثرت وتركت تداعيات امتدت لفترات متتالية على الاقتصاد العالمي.

سادساً - منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي، حيث تم دراسة واقع اقتصادات دول المجلس، وتطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وتفسير آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاداتها والرؤية المستقبلية، ثم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بأسعار النفط الخام وعوائده خلال فترة الدراسة.

سابعاً - نطاق الدراسة وحدودها:

يعتبر نطاق الدراسة محددًا بدراسة تطورات النفط وتحليلها، كذلك دراسة أثر انخفاض أسعار النفط وتحليلها على اقتصادات دول مجلس التعاون خلال الفترة (2005-2015).

أولاً- الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان).

ثانياً- الحدود الزمانية: تعطي الدراسة الفترة الزمنية وهي فترة تحليلية من (2005-2015).

ثامناً- الدراسات السابقة:

(1) دراسة ماجستير منير البصمان: اثر تقلبات أسعار البترول على اقتصادات الوطن العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2005⁽¹⁾.

يحظى النفط بأهمية كبيرة في الهيكل الاقتصادات بصفة عامة والاقتصادات بصفة خاصة وزادت أهمية النفط بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ومع التقدم الصناعي الكبير الذي شهدته دول العالم والذي صاحبه إعادة إعمار العالم بعد التدمير المترتب على الحربين وكان النفط له دورا كبير في عملية التنمية الاقتصادية الذي شهدتها الدول المتقدمة والنامية ومررت أسعار النفط بتقلبات عديدة منذ ظهور البترول في القرن التاسع عشر فيما عرف بالصدمة البترولية الأولى والثانية والتي ظهرت فيها زيادة الطلب على النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار

(1) منير البصمان: أثر التقلبات أسعار البترول على الوطن العربي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، 2005م ، ص8.

النفط وكذلك كانت الصدمة العكسية التي أدت إلى زيادة العرض في النفط مما عكس على انخفاض الأسعار.

(2) دراسة ماجستير التويم علاوين، (بعنوان " أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار) وإنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي "2008 (1).

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون كميات إنتاج وأسعار الطاقة عموماً والنفط خصوصاً لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للعديد من الدول بشكل عام وعلى دول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات) بشكل خاص. وذلك كون هذه الدول هي، بشمل أساسي، دول منتجة ومصدره للنفط. وبناءً على ذلك، فهذا البحث يستهدف دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة وأسعار النفط المقرونة بتغيرات كميات الإنتاج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الخليج العربي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1980-2007) وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة. وستقوم الدراسة باختبار مدى استقرار البيانات من خلال اختبار جذر الوحدة، ودراسة درجة التكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة موضع الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أن البيانات غير مستقرة عند المستوى وأنها مستقرة عند اخذ الفرق الأول. وعند تطبيق اختبارات التكاملية، أظهرت نتائج هذه الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الخليج العربي واستهلاك الطاقة عالمياً وأسعار النفط الخام. هذه النتائج تثبت أن انخفاض استهلاك الطاقة عالمياً و/أو انخفاض أسعار الطاقة عالمياً سينعكس سلباً على مستويات النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي.

(3) دراسة ماجستير زياد ابو منديل: تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000-2008م (2).

يلعب النفط دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد العالمي، فهو يمثل المصدر الرئيس للطاقة وتعتمد عليه معظم الصناعات الحديثة، كما أنه يمثل العمود الفقري لاقتصاد العديد من دول العالم، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيس للدخل

(1) التويم علاوين ، أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار وإنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي، رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2008 ، ص 12.

(2) زياد ابو منديل: تقلبات اسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 2000-2008م، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص22.

القومي حيث تساهم أقطار مجلس التعاون الخليجي مساهمة فعالة في سوق الطاقة العالمي، فتمتلك أقطار المجلس الست عام 2008م حوالي (41.5%) من احتياطي النفط في العالم، و(23%) من إجمالي الإنتاج العالمي، علاوة على ذلك تسهم صادرات النفط ومشتقاته بأكثر من 73% من إجمالي صادرات دول المجلس، حيث شكلت الصادرات من النفط الخام ومنتجاته حوالي (27%) من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، وعليه فإن تداخل النفط الكبير في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يجعل التغيير في الأسعار النفطية كبيرا سواء بالزيادة أو النقصان. بسبب انخفاض أسعاره، كما أنه مورد ناضب له عمر افتراضي، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحديد وتحليل انخفاض أسعار النفط وآثارها في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. إن انخفاض الإيرادات النفطية تؤثر في عملية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال أثر الإيرادات النفطية على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، والميزانيات العامة لدول المجلس، وأثرها على التنمية البشرية، وعلى تحويلات العاملين في الدول النفطية وعلى العون الإنمائي العربي، وأخيرا تداعيات الأزمة المالية على انخفاض أسعار النفط، وبالتالي على إيراداتها، ومن ثم بيان السياسات النفطية لدول المجلس، والإجراءات التي طبقتها دول مجلس التعاون لمواجهة هذه الانخفاض والتحديات التي دول المجلس نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وسبل التغلب عليها.

(4) دراسة ماجستير ميران سيف الدين محمد المسلمي: تغيرات أسعار النفط وأثرها على الاحتياطيات النقدية، 2012⁽¹⁾.

تعد الصادرات النفطية من أهم مصادر التجارة الخارجية في السعودية لذا وجب استخدامها بعناية مما يخدم المصالح الاقتصادية للمملكة ولقد بلغت صادرات النفط السعودية وزيادة هائلة نتيجة ارتفاع أسعار النفط 2008 إلى 141.3 مليار ريال سعودي كما وشهدت صادرات النفط السعودي تحولات على مدى السنوات فترة الدراسة 2005 كانت معظم الصادرات السعودية من النفط ومشتقاته حيث شكلت 25% من صادرات السعودية إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى 20% خلال العامين 2007-2008 حيث بلغت صادرات المملكة ما بين 1.46- 1.49 مليون برميل من النفط الخام يوميا إلى أمريكا أي ما يعادل 14% من واردات أمريكا من النفط وكانت السعودية تحتل المرتبة الثالثة بعد كندا والمكسيك كمصدر لواردات النفط الأمريكية، ومن المعروف أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من مخاوف الدول المنتجة من أن يؤدي هذا الارتفاع إلى تضخم في الدول المستهلكة مما يحقق تباطؤ في اقتصادها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة

(1) ميران سيف الدين محمد المسلمي، تغيرات أسعار النفط وأثرها على الاحتياطيات النقدية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012م، ص 10.

لتفادي وزيادة التضخم بالإضافة أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال آليات السياسة المالية والنقدية من أبرزها الإنفاق العام وتم التغلب على هذه المشكلة من خلال التوازن بين العائدات النفط السعودي بالدولار ونظم الأسعار والصرف للعمليات الأجنبية والعمل على التقارب بين السياسات الاقتصادية للمجموعة الأوربية لظهور انعكاساتها على دول الاتحاد الأوربي وبالتالي انعكاسها على اليورو.

(5) دراسة ماجستير سليمان سالم حسن القريناوي: اثر تقلبات الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في السعودية، 2013⁽¹⁾.

لعب النفط مترو اكتشافه في المملكة العربية السعودية دورا مهما ومنتزاعا في اقتصاد المملكة العربية السعودية حيث يعتمد اقتصاد السعودية بصفة رئيسية على النفط وذلك لأن المملكة من كبرى الدول المصدرة للنفط على المستوى الدولي ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم، إذ يقدر بنحو 264 مليار برميل أي يعادل نسبة 57% من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي ومن إجمالي عوائد الصادرات ونسبته 80% من الإيرادات الحكومية ونسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية عرضه لتلك التقلبات والتي بدورها على الاقتصاد السعودي ومن هنا تأتي أهمية الدراسة وقد خضعت أسعار النفط وإيراداته إلى تقلبات حادة ومفاجئة مترو اكتشاف النفط وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي أسهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار والإيرادات النفطية ومن هذه العوامل (العوامل الاقتصادية: العلاقة بين العرض والطلب والعوامل السياسية والعوامل المناخية والعوامل البيئية والعوامل الفنية والعوامل النفسية والعوامل النقدية وعامل الندرة وآخرها الأزمة المالية العالمية) وتم التوصل إلى أن قطاع النفط يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وللتغلب على تقلبات أسعار النفط ينبغي على السعودية أن تغير النظر في سياسة الإنتاج والتسويق والعمل على تكثيف التعاون مع غيرها من الدول وترك تحديد أسعار النفط لقوى العرض والطلب بالإضافة إلى عمل صندوق احتياطي لضمان استقرار مستويات الإنفاق الحكومي عبر الزمن واستغلال الإيرادات المالية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

(1) سليمان سالم حسن القريناوي: أثر تقلبات الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في السعودية، دراسة ماجستير، معهد البحوث والدواسات العربية، 2013م، ص15.

(6) السديري، (بعنوان " رؤية استراتيجية للحد من أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي"، 2014⁽¹⁾):

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع سوق النفط العالمي. وأسباب تقلب أسعار النفط في السوق العالمي. وتأثير تقلب أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة تقلبات أسعار النفط وتحليل أسبابها وأثارها على الأداء الاقتصادي وعلى الأمن الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما استخدم الباحث الأدوات القياسية الكمية والتحليل الإحصائي للبيانات بهدف الوصول إلى التقلبات في أسعار النفط على الأداء والأمن الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة:

- 1- يسهم البترول بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، وميزان المدفوعات، والصادرات الخارجية
- 2- الأهداف الاستراتيجية لحكومة المملكة تقلل اعتماد الاقتصاد الوطني على البترول خلال الأعوام القادمة وتنوع هيكل الاقتصاد السعودي.
- 3- التوقعات حول مسار الأسعار أو تقلباتها يؤثر على إيرادات الميزانية والتخطيط للإنفاق العام.

وأوصت الدراسة بما يلي:

- 1- اعتماد المملكة على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدولة إلى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط.
- 2- تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة.
- 3- تشجيع الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الصناعي وتشجيع الصناعات التحويلية.

موقع الرسالة من الدراسات السابقة:

يتناول موضوع الدراسة هذا الموضوع انخفاض أسعار العالمية للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي و الرؤية المستقبلية لهذا الانخفاض مما يترتب عليه عجز في الموازنة العامة وميزان

(1) محمد السيد علي السديري، رؤية استراتيجية للحد من أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي، دراسة ماجستير ، جامعة عين شمس 2012 ، ص26.

المدفوعات وذلك يؤثر على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وكما يوضح المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس الخليجي واسباب انخفاض الأسعار العالمية للنفط والرؤية المستقبلية لها كما يوضح السياسات المستقبلية لمواجهة اثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط كما يتضمن الدراسة ان اقتصاد الخليج يعتمد على الإيرادات النفطية عرضه لتلك الانخفاضات والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد الخليج ومن هنا تأتي أهمية الدراسة وقد خضعت أسعار النفط وإيراداته إلى انخفاضات حادة ومفاجئة مترو اكتشاف النفط وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي أسهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار والإيرادات النفطية ومن هذه العوامل (العوامل الاقتصادية: العلاقة بين العرض والطلب والعوامل السياسية والعوامل المناخية والعوامل البيئية والعوامل الفنية والعوامل النفسية والعوامل النقدية وعامل الندرة والأزمة المالية العالمية واخرها انخفاض بسبب النفط الصخري الامريكي) وتم التوصل إلى أن قطاع النفط يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وللتغلب على هذا الانخفاض يجب مواجهته من خلال تخفيض انتاج النفط عن طريق منظمة الاوبك و ترشيد استخدام العائدات النفطية و العمل على التنوع في الانتاج و الصناعة و العمل على مشاريع استثمار تستغل فيها عوائد النفط .

تاسعاً- محتويات الدراسة:

نظرا لما يترتب على تقلبات أسعار النفط من آثار متعددة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم اختيار موضع الرسالة بعنوان: " انخفاض أسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005- 2015)".
وقد تم تقسيم الرسالة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: أهمية النفط والتطورات السوق النفطية العالمية خلال الفترة 2005-2015.

المبحث الأول: تاريخ النفط وأهميته ومميزاته..

المبحث الثاني: التطورات الرئيسية في أسعار النفط.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط العالمية واسباب انخفاض اسعار النفط العالمية

للفترة "2005-2015"

الفصل الثاني: صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

المبحث الأول: صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث : آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: أثر تحديد أسعار النفط في التجارة الدولية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات الأسعار على دول المجلس

المبحث الثالث: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الرابع: تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون والرؤية المستقبلية .

المبحث الأول: انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون.

المبحث الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون .

المبحث الثالث: مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات في أسعار النفط و شروط عملية تنويع ناجحة و الرؤية المستقبلية .

الفصل الاول

تاريخ النفط و تطورات السوق النفطية العالمية

خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

المبحث الاول: تاريخ النفط وأهميته ومميزاته.

المبحث الثاني: التطورات الرئيسية في أسواق النفط العالمية.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط العالمية .

المبحث الأول

تاريخ النفط وأهميته ومميزاته

تمهيد

قبل الشروع في الحديث عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لابد علينا التعرف على النفط وأماكن اكتشافه مروراً بالتطورات التي صاحبت ظهوره، المبحث الأول التعرف على النفط وأماكن اكتشافه وتاريخه، وسيتم الحديث عن أهمية النفط ومميزاته .

المبحث الأول

أولاً- ظهور النفط:

يقال أن البشرية مرت بست ثورات للطاقة أخرها وأهمها (الثورة النفطية)^(١). لذلك سميت إحدى الثورات الإنسانية التي مرت بها البشرية طوال عمرها المديد باسمه (ثورة البترول) وسمى القرن ١٩ خاصة نصفه الثاني مئة (عصر النفط).

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على كيفية ظهور النفط، حيث نقوم بالتعرف بالنفط وكيفية ظهور، ثم نتعرف على أهمية ومميزاته .

(١) التعرف بالنفط:

يعتبر النفط اليوم عصب الحياة أهم متطلباتها، وخصوصاً الصناعية، إضافة إلى تميزه بدرجة عالية من الأمان والسلامة بخلاف غيره من المصدر الأخرى.

(٢) النفط: تعريفه وأماكن اكتشافه:

النفط مادة هيدروكربونية تحتل مكاناً هاماً في عالمنا اليوم وتعتبر إحدى الركائز الأساسية في القرن العشرين وما بعده.

والنفط هو التسمية العامة لمزيج عدد من المواد الكيميائية الطبيعية المدعوة هيدروكربونية. هذه المواد مركبة من تجمع ذرات الكربون وذرات الهيدروجين في جزيئات مختلفة الحجم والتركيب والنسبة^(٢).

وتعود التسمية (نفط) و(نِفْط) ^(١) بالعربية إلى التسمية اليونانية القديمة لها Napha والتي بدورها تسمية شرقية أخذها الإغريق عن لغة سكان شرق البحر المتوسط (بلاد الشام والعراق) والتي عرفت هذه المادة قبل معرفة الإغريق لها.

(١) وهذه الثورات هي اكتشاف النار، والاستفادة من الطاقة الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، واختراع البارود، وطاقة البخار، وأخيراً اكتشاف النفط - د. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام والطباعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٩. نقلاً عن: أبو الحسن بنى صدر، النفط والسيطرة، ترجمة: فاضل رسول: بيروت دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، ص ١٢٤ .

(٢) د. أنطوان حداد. صناعة البترول ومشتقاته، بيروت، معهد الإنماء العربي، ب ن، ١٩٨٩، ص ١١.

وبقيت هذه التسمية (نפט) تستخدم حتى الآن عند العرب للدلالة على النفط الخام،
ويستخدم الأوربيون كلمة Naphta للدلالة على أحد مشتقاته الخفيفة^(٢).

أما التسمية الأوربية للنفط Petrol، Petroleum، فقد أخذت من التسمية اليونانية
القديمة لها أيضاً، فقد أطلقوا على هذه المادة اسماً آخرأ مكون من كلمتين الأولى patrol
وتعنى صخر، والثانية Oleum وتعنى زيت وهى بهذا تعنى زيت الصخر ويطلق اسم الزيت
الخام Crude Oil^(٣).

أما كلمة "نפט" وهى من التغيرات الشائعة الاستخدام على الصعيد العربي للإشارة عن
البتروال في صورته الخام غالباً كما سبق، ويعتقد البعض أن أصل هذه الكلمة يرجع إلى الكلمة
البابلية "نبتو" أو "نفتو"، والتي وردت في النصوص البابلية القديمة والتي يرجع تاريخها
أيضاً إلى ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد^(٤).

وتعود معرفة النفط أو النشأ الأولى له إلى عصور قديمة جداً تمتد من ٥ آلاف إلى ٧
الآلف سنة عندما استخدمه سكان المنطقة الواقعة بين حوض البحر المتوسط وحوض دجلة
والفرات، من السومريون والساميين والأكاديين... حيث كانت هذه المادة تظهر على سطح
الأرض على شكل قار (bitum) بفضل الفواصل والشقوق التي تعرضت لها الطبقات
الجيولوجية.

(١) جاء في مختار الصحاح للرازي ص ٦٧٣ ان النفطَ والنفطَ دهن الكسر فيه أفصح، وفي مختار قاموس
للرازي ص ٦١٤ أن (النفط بالكسر معروف وأحسنه الأبيض).

(٢) د. أنطوان حداد. صناعة البترول ومشتقاته، المرجع السابق، نفس الصفحة ص ١١.

(٣) د. أنطوان حداد. صناعة البترول ومشتقاته، المرجع السابق، نفس الصفحة ص ١١.

(٤) د. فرهاد محمد على الأهدن، اقتصادات الطاقة والبترول، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،

١٩٩٩، ص ١٣٩.

ثانياً: أهمية النفط ومميزاته

يعتبر النفط اهم مصادر الطاقة الناضبة، فمصادر الطاقة عموماً تقسم إلى نوعين ناضبة ومتجددة، ويأتي النفط علي رأس مصادر الطاقة الناضبة والتي تضم إلى جانب النفط الحجري والغاز الطبيعي والطاقة النووية (اليورانيوم) والوقود المركب. أما المصدر الأخرى فتسمى بمصادر الطاقة الدائمة أو المتجددة وتضم الطاقة الشمسية والمائية والطاقة الحرارية والطاقة العضوية.

لقد وصف النفط عصب الحياة وسمي بالذهب الأسود^(١).

وألحقت به نعوت شتى، وهو الذي جر العالم وما يزال إلى صرعات وحروب ساخنة وباردة، ولعبت دوراً مباشراً وغير مباشر في تقرير خارطة العالم السياسية^(٢).

ولقد اصبح النفط حقاً سمة هذا العصر وعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث.

ويمكننا القول أن كل مظاهر التمدن والرخاء في حياة الامم والشعوب المتقدمة وكانت وما تزال ترتكز علي الذهب الأسود اذا أجزينا لنا تسمية الماضي عصر البخار، وبعث المستقبل بعصر الذرة، فان هذا العصر الذي نعيش فيه هو عصر النفط بدون منازع^(٣).

وباختصار، النفط هو دم الحياة لمجتمعنا، النفط اليوم هو المكون الأساسي للسماد "المخصبات" الذي تعتمد عليه الزراعة، والنفط يجعل من الممكن نقل الأغذية من مكان لآخر، والنفط يقدم لنا البلاستيك والكيماويات، والتي هي حجر البناء في حضارتنا الحالية^(٤).

(١) درج الكثيرون على تسميته بالذهب الاسود وذلك نظراً لقيمته التي تشبه قيمة الذهب الاصفر لما يؤمنه من موارد مالية التتملكه والشركات التي تنتجه، كما سماه البعض بالمارد الاسود نظراً لفعاليته.

د. حسن نور الدين، العرب والبترو، بيروت معهد الانماء العربي، ب ط، ب ت، ص ٥.

نقلاً عن: د. محمد المجذوب، المارد الاسود، بحث ألقى في ندوة ناصر الفكرية الثالثة حول النفط في الحياة العربية - من منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(٢) د. عباس عبد عباس الربيعي، العوامل المحددة لأسعار النفط والنماذج الاقتصادية التي اعتمدت عليها الأوبك، طرابلس، مجلة الدراسات العليا، السنة الثانية، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

(٣) د. حافظ برجاس، النفط بدون منازع، دبي، دار المعرف، ١٩٩٨، ص ٢٠.

(٤) د. دانييل بيرغين، تاريخ الصراع علي الذهب الاسود، قسم التأليف و الترجمة، بيروت، دار الرسيد، ٢٠٠٤، ص ١٠.

والنفط سلعة تتمحور حولها كل السياسات والاستراتيجيات والخيارات، ومصدر الطاقة والأزمات. وهو اليوم الطريق للوصول إلى المدينة، ومرادف السيادة الوطنية، وأعظم متغير في التجارة الدولية، وصناعة النفط أهم الصناعات التي ولدت صناعات ساهمت في خلق حضارة جديدة^(١).

و يمكن القول إن الزيت بصفته محركاً لعجلة الحضارة، يحتل مكان الثاني بعد الطعام كأهم سلعة في العالم إنه الوسيلة التي لا غني عنها للنصر في الحروب، والمورد الأساسي للرخاء الاقتصادي في السلم^(٢).

لهذا يعتبر البترول بشقية الزيت الخام والغاز الطبيعي من أهم الموارد الطبيعية علي الاطلاق في هذا العصر، ومن المتوقع ان يستمر كذلك لفترة طويلة قادمة هذا علاوة علي كونه مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، إضافة على أهميته الاستراتيجية، وذلك لتعدد استخداماته في كل ما يتصل بحياة الانسان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً^(٣).

ولا تقتصر أهمية النفط على الماضي والحاضر فقط بل ومستقبلاً أيضاً، فالنفط يعد مورداً هاماً من موارد الثروة الاقتصادية وهو يحض بأهمية النفط: طاقة وخام في ظروف السلم فحسب بل تتعداها لتغطي ظروف الحرب أيضاً. فالنفط سلعة استراتيجية لها أهميتها الخاصة في الصراع السياسي والاقتصادي الدائر على الساحة العالمية^(٤).

وترجع أهمية النفط إلى خواص ذاتية في هذه المادة، أتاحت له الفرصة لأن يتبوأ عرش مصادر الطاقة أولاً وكمادة خام أساساً للعديد من فروع الصناعة الكيماوية وكافة فروع الصناعات البتروكيمياوية ثانياً.

(١) د. هاني حبيب، استراتيجية التنمية الاقتصادية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٢) د. ريتشارد أكتور، بارونات النفط، ترجمة: يونس شاهين، بيروت، الوطن العربي، ط ب، ١٩٧٠، ص ١٠-١١.

(٣) د. جمال عبد المعز عبد الرحمن، الولايات المتحدة وبتترول القارة الافريقية، القاهرة، ب ن، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

(٤) د. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ٥.

مميزات النفط:

أما عن أهم المميزات التي يتمتع بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً فيمكن القول بأن النفط، ومع أنه مصدر طاقة ناضب مثله مثل الفحم والطاقة النووية والغاز، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة وسيبقى متمتعاً بهذه الأفضلية لسببين: امتلاكه بعض الخصائص والمميزات التي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة من جهة، وقصور البدائل عن حلولها محل النفط من جهة أخرى (١).

فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة وتتمثل في درجة احتراق العالي وارتفاع معاملته الحراري، فالطن الواحد من الديزل أحد المنتجات النفطية يعطي حرارة تتراوح بين ٧-١ أضعاف ما يعادل بالوزن من الفحم الحجري ومن مميزات مرونته ونظافته استخدامه وخفة وزانه وسهولة نقله وخزنه وتوزيعه، وانخفاض تكاليف إنتاجه عن مصادر الطاقة الأخرى، أيضاً انخفاض نسبة التلوث في النفط مقارنة مع الطاقة النووية والفحم.

كما يتميز بكثافته وتعدد مشتقاته، وامكانية تصفيته ليعطي عدة أنواع من الوقود كالديزل والبنزين والكيروسين وغيرها، ويمكن استخدامه عدة استخدامات كالنقل والتدفئة والإضاءة وغيرها من الاستخدامات الأخرى ويمكن من خلاله إنتاج العديد من الكيماويات الأخرى التي تستخدم في أغراض مختلفة كالزراعة وغيرها.

واكثر من ذلك يعتبر الوصول إلى البترول تاريخاً سهلاً مما يعطيه ميزة صرف طاقة قليلة للحصول على طاقة وفيرة (٢).

(١) د . محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) د. ريتشارد هاينيرغ، سراب النفط والنفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان

عبدالله، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٩٢.

المبحث الثاني

تطورات السوق النفطية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

تمهيد:

شهدت السوق النفطية تطورات سلبية خلال عام 2015، مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات العرض والطلب والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٤، وحدثت تقلبات في اسوق النفط العالمية اثرت بدورها على حركة التجارة النفطية ومعدلات الاداء الاقتصادي.

وقد شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضاً كبيراً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة الاوبك خلال عام ٢٠١٥ إلى ٤٩.٥ دولاراً / البرميل وهو اقل مستوي له منذ عام ٢٠٠٥، متأثر بعوامل عديدة ومتشابكة اثرت بشكل مباشر على أساسيات السوق المتمثلة في العرض والطلب. فقد سجل الطاب العالمي علي النفط نمواً بمعدل ١.٥ مليون برميل /يوم مقارنة بمعدل نمو بلغ ١.١ مليون برميل / يوم خلال فترة عام ٢٠١٤ ليصل مستواه إلى ٩٢.٩ مليون برميل / يوم خلال عام ٢٠١٥ في ظل الوفرة في الامدادات التي بلغت ٩٤.٩ مليون برميل /يوم حث وصلت الإمدادات من الدول المنتجة خارج الاوبك ارتفاعها بمعدل ١.٢ مليون برميل /يوم خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٥٦.٩ مليون برميل /يوم. في الوقت ذاته شهدت امدادات دول الاوبك ارتفاعاً بمعدل ٠.٦ مليون برميل /يوم لتصل ٣٨ مليون برميل /يوم خلالعام ٢٠١٥.

شهدت السوق النفطية العالمية في عام ٢٠٠٥ تطورات ملحوظة في مؤشراتنا الرئيسية الطلب والإمدادات والمخزونات والأسعار، حيث ارتفعت جميعها إلى مستويات غير مسبوقة. فقد وصل الطلب العالمي على النفط إلى مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١.٥ في المائة مقارنة بالعام السابق. وارتفعت الإمدادات النفطية بنسبة ١.٤ في المائة لتصل إلى ٨٤.٣ مليون برميل يومياً، ساهمت الدول العربية بحوالي ٣١.٤ في المائة من ذلك الإجمالي. وقد أدى الفائض في الإمدادات النفطية إلى زيادة في مستويات المخزون التجاري العالمي بنسبة ٠.٩ في المائة^(١)، استمر الأثر الإيجابي لأسعار النفط العالمية المرتفعة على النمو في اقتصادات الدول العربية خلال عام ٢٠٠٦، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجموعة من حوالي ١٠٩٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٢٧٦ مليار دولار في

(١) - جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

عام ٢٠٠٦، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ ١٦.٩ في المائة، مقارنة بحوالي ٢٢.٦ في المائة في العام

السابق ولقد حققت الدول العربية أيضاً معدل نمو حقيقي للنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قدر بنحو ٥.٧ في المائة^(١).

شهد عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً مستمراً للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة، وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، اذا تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز ال ٩٠ دولار/برميل في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. كما تجاوز سعر نفط برنت حاجز ال ٩٥ دولار/برميل متزامناً مع وصول سعر الخام الأمريكي إلى حوالي ١٠٠ دولار/برميل خلال النصف الثاني من ذات الشهر. وارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بمعدل ١٣.١ في المائة حيث بلغ ٦٩.١ دولار/برميل خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة ب ٦١.١ دولار/برميل خلال عام ٢٠٠٦، أي بزيادة ٨ دولار/برميل^(٢).

مروراً بالأزمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨، بما في ذلك السلع الأساسية: كالنفط، من حيث الأسعار والطلب، وانتهاءً بتهاوي الأسعار في النصف الأخير من العام ٢٠١٤. والتي تعتبر أشد أزمة شهدتها الاقتصاد العالمي بشكل عام في هذه الحقبة الزمنية و استمر هذا الانخفاض حتى عام 2015 حيث بلغ سعر برميل النفط ٤٩.٥ دولار لكل برميل.

وكذلك، تطورات الأحداث الاقتصادية، السياسية والصراعات والنزاعات العالمية، والتي لا زالت تلقي بظلالها على الأسواق والأسعار النفطية. وأيضاً الاختلافات الكبيرة في آراء المسؤولين والخبراء حول الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، لاسيما أنه تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب. وقد تتحكم في العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين، وهو الأمر الذي جعل منظمة الأوبك تتخذ إجراءات سريعة؛ للحد من هذه التذبذبات في أسعار النفط، وتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية خلال هذه الفترة. ونظراً لأهمية الأسعار النفطية توجب علينا أن نبدأ الفصل الأول بالتطرق إلى عملية الأسعار المتعلقة بالنفط العالمي على وجه العموم، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، وما يؤثر على هذه الأسعار من عوامل.

(١) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٤٣.

(٢) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص ١٠١.

التطورات الرئيسية في اسوق النفط العالمية:

يُعد النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها اقتصادات الدول المصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه كمصدر رئيس لإيراداتها ودعم اقتصادها، ومن خلال هذا المحور سنتناول أهم التطورات في سوق النفط العالمية للفترة (2005-2015)، من خلال التطرق إلى تطور الإمدادات النفطية العالمية، ومن ثم إمدادات نفط دول (أوبك)⁽¹⁾، وأخيراً: تطور الطلب العالمي على النفط⁽²⁾.

بعد النمو السلبي لعامين (2008-2009) ليصل معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال العام إلى 1.9% بالمقارنة مع العام السابق.

استقرت معدلات اسعار سلة اوبك الشهرية لتتحرك ما بين 70 إلى 80 دولار /برميل في اغلب الاوقات ليصل المعدل السنوي لسلة اوبك إلى 77.4 دولار / برميل خلال عام 2010، وبزيادة 16.4 دولار /برميل أي يعادل حوالي 27% بالمقارنة مع العام 2009، قررت منظمة اوبك في نهاية عام 2008 بأجراء تخفيض انتاجتراكمي قدرة 4.2 مليون برميل اعتباراً من عام 2009 وذلك للحفاظ على عدم تغير مستويات انتاجها طيلة عام 2010⁽³⁾.

أولاً-تطور الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2005-2015):

شهدت اجمالي الامدادات النفطية العالمية خلال عام (2005) ارتفاعاً في مستواه 0.1 مليون برميل /يوم أي بنسبة 3.9% ليصل إلى 84.4 مليون برميل، كما ارتفع اجمالي الامدادات النفطية العالمية عام (2006-2007) في مستواه 0.2 مليون برميل / يوم أي بنسبة 0.2% ليصل إلى 84.6 مليون برميل /يوم مقارنة بالعام السابق واستمر بالارتفاع اجمالي الامدادات حتى عام 2008 حيث بلغ اجمالي الامدادات النفطية الي 1.1 مليون برميل / يوم أي بنسبة 1.3% مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 85.7 مليون برميل.

(1) هي منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها.

ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك، تأسست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية وإيران والعراق

والكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا، الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط (www.opec.org).

(2) Arezki R., D. Laxton, A. Nurbekyan, and H. Wang. 2015. "An Exploration in the of the Oil Market," IMF Research Bulletin 16(1), pp. 1-4

(3) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، السابع و الثلاثون،

وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفضت الإمدادات النفطية التي حدثت في آخر العام 2008، شهدت العديد من الاقتصادات العالمية حالة من التباطؤ في معدلات النمو بعد عدة سنوات من النمو الاقتصادي المميز، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

حيث أثر ذلك على أسواق النفط بشكل كبير نحو الانخفاض للأسعار وارتفاع الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة، حيث شهدت إجمالي الإمدادات انخفضت الإمدادات النفطية خلال العام 2009 نمو سلبي (-1.6) مليون برميل / يوم أي بنسبة (-1.9) % مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 84.1 مليون برميل / يوم واستمر النمو السلبي عام 2010 حتى وصل إجمالي الإمدادات (-2.1) أي بنسبة (-2.5) مليون برميل / يوم مقارنة بالعام السابق ارتفعت إجمالي الإمدادات ليصل 86.5 مليون برميل / يوم. واستمر الارتفاع في إجمالي الإمدادات عام 2011 و2012 ليصل 4.5 مليون برميل / يوم أي بنسبة 5.1% ليصل، (87.8-90.9) مقارنة بالعامين الماضيين وفي عام 2013 انخفض إجمالي الإمدادات 0.6 مليون برميل / يوم أي بنسبة 0.6% مقارنة بالعام السابق ليصل 91.5 مليون برميل / يوم.

شهدت إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2015، ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 1.8 مليون برميل / يوم أي بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق ليصل 94.9 مليون برميل / يوم⁽¹⁾ كما يوضح الجدول (1-1) مما أثر ذلك على انخفاض أسعار النفط.

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، الثاني و الاربعون،

الكويت، ٢٠١٥، ص ٣٢.

جدول (١-١)

إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط (2005-2015) مليون / برميل / يوم

السنة	دول اوبك	دول خارج اوبك	العالم	التغير السنوي			العالم	دول اوبك	دول خارج اوبك	نسبة التغير %
				دول اوبك	دول خارج اوبك	العالم				
٢٠٠٥	٣٤.٦	٤٩.٦	٨٤.٢	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٢	٣.٩	
٢٠٠٦	٣٤.٥	٤٩.٩	٨٤.٤	٠.١	٠.٣	٠.٢	-٠.٣	٠.٦	٠.٢	
٢٠٠٧	٣٤.١	٥٠.٥	٨٤.٦	-٠.٤	٠.٦	٠.٢	-١.٢	١.٢	٠.٢	
٢٠٠٨	٣٥.٣	٥٠.٤	٨٥.٧	١.٢	-٠.١	١.١	٣.٥	-٠.٢	١.٣	
٢٠٠٩	٣٣.٠	٥١.١	٨٤.١	-٢.٣	٠.٧	-١.٦	-٦.٥	١.٤	-١.٩	
٢٠١٠	٣٤.٢	٥٢.٣	٨٦.٥	١.٠	١.١	٢.١	٣.٠	٢.٢	٢.٥	
٢٠١١	٣٥.٣	٥٢.٢	٨٧.٦	١.١	٠.٢	١.٣	٣.٣	٠.٣	١.٥	
٢٠١٢	٣٨.٠	٥٢.٩	٩٠.٩	٢.٧	٠.٥	٣.٢	٧.٦	٠.٩	٣.٦	
٢٠١٣	٣٧.٢	٥٤.٢	٩١.٥	-٠.٨	١.٣	٠.٦	-٢.٠	٢.٥	٠.٦	
٢٠١٤	٣٧.٤	٥٤.٦	٩٣.٠	٠.١	١.٤	١.٥	٠.٤	٢.٦	١.٧	
٢٠١٥	٣٨.٠	٥٦.٩	٩٤.٩	٠.٦	١.٢	١.٨	١.٦	٢.٢	٢.٠	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الامين العام السنوي، السابع والثلاثون والثاني والاربعون، أعدادات مختلفة، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ص٢٣.
*تم تقدير البيانات لعام ٢٠١٥ حسب معدل النمو الثابت.

كما بلغت الإمدادات النفطية لدول الأوبك ٣٧.٤ مليون ب/ي في العام ٢٠١٤، وبلغت الإمدادات النفطية لدول خارج الأوبك ٥٥.٦ مليون ب/ي، كما بلغت الإمدادات النفطية لدول الأوبك ٣٨ مليون برميل في عام ٢٠١٥ وبلغت الإمدادات النفطية خارج الأوبك ٥٦.٩ مليون برميل ويعزو المراقبون للسوق النفطية العالمية أسباب الزيادة عن العام ٢٠١٥، إلى زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة وسياسة المضاربات في السوق وكذلك، ارتفاع صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام ٢٠١٥.

يتضح مما سبق: أن الأزمة في نمو الطلب على النفط ستترك أثراً واضحاً علي الإيرادات، وبالنسبة إلى تطور إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥،

نلاحظ: أنها بارتفاع وانخفاض بسبب الطفرات النفطية، الأزمات المالية، والعوامل السياسية والمناخية للدول المنتجة والمصدرة للنفط^(١).

ثانياً- تطور الإمدادات النفطية لدول أوبك خلال (٢٠٠٥-٢٠١٥):

تقلبات أسعار النفط أبعاداً سياسية واقتصادية على مستقبل البلدان الخليجية المنتجة للنفط، والأعضاء في الأوبك، التي تتميز باقتصادات السلعة الواحدة، نظراً لاعتماد هذه البلدان على إيرادات الصادرات النفطية في سد احتياجاتها من العملات الأجنبية، فلا بد أن تؤدي أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة في قيمة صادراتها النفطية^(٢). حيث بدأ الضغط على دول الأوبك لزيادة إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي، والمحافظة على استقرار أسعار النفط، مما أدى عام ٢٠٠٥ لزيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك؛ بسبب ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار السوق.

وبلغت كمية الإمدادات النفطية لدول الأوبك ٣٤.٦ مليون برميل/يوم عام ٢٠٠٥، أي: بزيادة نسبة ٣.٩% عن عام ٢٠٠٤، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً بسيطاً عام ٢٠٠٦، حيث وصل الإنتاج إلى ٣٤.٥ مليون برميل /يوم.

وتقلصت إمدادات أوبك النفطية إلى ٣٤.١ مليون ب/ي عام ٢٠٠٧، أما بالنسبة لعام ٢٠٠٨، فقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك ٣٥.٣ مليون ب/ي؛ محققة بذلك ارتفاعاً بنحو ١.٢ مليون برميل /يوم، أي: بنسبة ١.٣% مقارنة بعام ٢٠٠٧، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض في العامين السابقين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بمقدار ١٠٠ و٤٠٠ ألف برميل /يوم على التوالي^(٣).

وألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السوق النفطية، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط؛ مما أثر على عائدات النفط للدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك ٣٤.٢ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠١٠؛ لتزداد بذلك حصة.

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، الثاني و الرابعون، الكويت، ٢٠١٥، ص٣٤.

(٢) أحمد زكي اليماني وآخرون، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦.

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، ٢٠٠٨، ص٥-٣.

بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من ٣٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٩، إلى ٣٤.٢ مليون ب/ي خلال عام ٢٠١٠ وكان الارتفاع بنحو ١ مليون برميل /يوم أي بنسبة ٢.٥% مقارنة بعام ٢٠٠٩ ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢.٣ مليون برميل / يوم حيث كان هناك نمو سلبي بنسبة ٢.٥% كان إجمالي الامدادات ٢.١ مليون برميل/يوم و امدادات الاوبك ٣٤.٢ مليون برميل/يوم، وارتفعت إلى ٣٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ (١).

وفي عام ٢٠١٢، بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك ٣٨ مليون ب/ي أي: بزيادة ٢.٧ مليون ب/ي عن عام ٢٠١١، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً في عام ٢٠١٣، حيث وصل الإنتاج إلى ٣٧.٢ مليون ب/ي وهذا الانخفاض بسبب القرارات الوزارية لمنظمة الأوبك الذي حدد سقف الإنتاج للمنظمة.

وفي عام ٢٠١٤ زادت الإمدادات النفطية لدول الأوبك عن عام ٢٠١٣ بمعدل ٠.٣٦ مليون برميل يومياً وفي عام ٢٠١٥ زادت الإمدادات النفطية لدول الأوبك ٣٨.٧ مليون برميل بمعدل ٢.٤ مليون برميل وهذا بسبب ارتفاع معدل نمو الطلب العالمي، وإعلان السعودية الدفاع عن حصتها السوقية في سوق النفط العالمي البالغة ١١% من إجمالي سوق النفط العالمي (٢).

وواجهت الإمدادات النفطية لدول الأوبك في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥) بعض الطفرات والأزمات التي أثرت على حجم الإمدادات، سواء بزيادة أو بانخفاض الإمدادات النفطية، والتي كانت لها مردوداتها الاقتصادية المؤثرة على تلك الدول - كما هو موضح من الجدول (١-١).

ثالثاً- تطور الإمدادات النفطية خارج دول الأوبك خلال (٢٠٠٥-٢٠١٥):

بلغ إجمالي الامدادات النفطية لدول منتجة من خارج منظمة اوبك خلال عام ٢٠١٠ نحو ٥٢.٢ مليون برميل /يوم، بزيادة ١.٢ مليون برميل /يوم مقارنة بعام ٢٠٠٩. والجدير بالذكر، ان الجزء الاكبر من الزيادة في امدادات خارج اوبك، لتحقيق المحافظة على انتاج برغم الانخفاض التقليدي الذي يشهد بعض المجموعات كان مصدرها الولايات المتحدة، التي تزيد انتاجها باكثر من ٤٠٠ الف برميل /يوم خلال عام ٢٠١٠.

(١) عبد الرحمن بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية حالة بورصة تونس، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينية، الجزائر، 2012، ص 1.

(٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، الثاني و الاربعون،

الكويت، ٢٠١٥، ص ٢٢.

بلغ اجمالي الامدادات النفطية لدول منتجة من خارج منظمة اوبك خلال عام ٢٠١٥ نحو ٥٦.٩ مليون برميل /يوم بزيادة ١.٢ مليون برميل /يوم أي بنسبة ٢ % مقارنة بعام ٢٠١٤ وبرغم الظروف التي مر بها اسوق النفط من جراء تدني الاسعار، والتي تشكل التحدي الاكبر امام البلدان المنتجة من خارج اوبك ذات تكلفة انتاج اعلى استطاعت دول المجموعة تحقيق زيادة صافية في الانتاج بخلاف التوقعات التي تشير إلى وصول الانتاج النفطي إلى ذوته وقد كان مصدر الجزء الاعظم من تلك الزيادة في الانتاج هو النمو في انتاج امريكا النفط الصخري حيث بلغ امدادات النفطية الأمريكية ٩١٠ ألف برميل/يوم لتبلغ ٠.١٣ مليون برميل /يوم عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ١٣ مليون برميل /يوم عام ٢٠١٤ لتمثل هذه الزيادة ٧٥% نت اجمالي الزيادة في اجمالي امدادات النفطية لمجموعة البلدان المنتجة من خارج منظمة اوبك خلال عام ٢٠١٥ والتي بلغت ١.٢ مليون برميل /يوم^(١).

رابعاً- انتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري:

ارتفع معدل انتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري خلال عام ٢٠١٥ بحوالي ٦١٠ مليون برميل /يوم أي بنسبة ١٥.٦ مقارنة بمستويات العام السابق ٤.٥٢٣ مليون برميل/يوم.

وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية للإنتاج، فقد سجلت عام ٢٠١٥ خلال شهر يناير عند مستوي ٤.٤١٥ مليون بميل /يوم ثم بدأت بالارتفاع التدريجي لحين وصولها إلى الحد الأعلى البالغ ٤.٦٤٣ مليون برميل/يوم وذلك خلال شهر مارس حيث انخفضت تدريجي خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٤.٢٧٢ مليون برميل /يوم.

خامساً- تطور الطلب العالمي على النفط:

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٥ بمقدار ١.٥ مليون برميل /يوم وبمعدل نمو بلغ حوالي ١.٧% متجاوزاً نظيرة المسجل في العام السابق وهو ١.٣% ويعود ذلك إلى ارتفاع وثيرة النمو على الطلب أدى ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي إلى تزايد الطلب على النفط، عام ٢٠٠٥، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ بالنمو بمعدلات جيدة بلغت ٢.٦%، ويعود ذلك للنمو الذي شهدته منطقة اليورو وأمريكا والصين والهند كما يوضح الشكل (1-2) التالي.

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، الثاني والاربعون، الكويت،

جدول (1-2)

تطور الطلب العالمي على النفط (الإجمالي والتغير السنوي (٢٠٠٥-٢٠١٥) مليون برميل/يوم

البيان بالسنوات	اجمالي الطلب	التغير في الطلب	نسبة التغير
٢٠٠٥	٨٣.٩	١.٥	١.٨
٢٠٠٦	٨٥.٢	١.١	١.٣
٢٠٠٧	٨٦.٤	١.٢	١.٤
٢٠٠٨	٨٥.٩	٠.٥	-٠.٦
٢٠٠٩	٨٤.٥	-١.٤	-١.٦
٢٠١٠	٨٦.١	١.٦	١.٩
٢٠١١	٨٧.٦	١.٦	١.٨
٢٠١٢	٨٨.٩	٠.٨	٠.٩
٢٠١٣	٨٩.٩	١.٠	١.١
٢٠١٤	٩١.٢	١.٠	١.١
٢٠١٥	٩٢.٧	١.٥	١.٦

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوابك. الكويت، أعداد ٢٠٠٥-٢٠١٥، ص٤.

ووصل الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٦، ٨٥.٢ مليون ب/ي خلال العام، أي: بزيادة قدرها ١.٣ مقارنة بعام ٢٠٠٥. ولقد زاد الطلب على النفط في عام ٢٠٠٧، حيث بلغ ١.٢ مليون ب/ي ليصل ٨٦.٤ مليون ب/ي، ولكن عام ٢٠٠٨، انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل ٠.٥%؛ ليصل إلى ٨٥.٩ مليون ب/ي.

أما بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، فنلاحظ: ارتفاع الطلب على النفط بزيادة مقدارها ١٠.٣% خلال تلك الفترة. لكن بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ فإن هنالك ارتفاعاً في الطلب على النفط من ٨٣.٩ مليون ب/ي عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥.٩ مليون ب/ي في عام ٢٠٠٨، وتمثل هذه

الزيادة نسبة ٢% خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة للعام ٢٠٠٩، فقد انخفض الطلب العالمي إلى ٨٤.٥ مليون ب/ي، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية في أواخر العام ٢٠٠٨^(١).

وأخذ الطلب العالمي على النفط بالارتفاع عام ٢٠١٠؛ بعد انخفاضه لسنتين متتاليتين، متأثراً بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وتجلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٠، حيث التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من سالب (-) ٠.٦% عام ٢٠٠٨، إلى ١.٩% عام ٢٠١٠، وواصل الارتفاع عام ٢٠١١ إلى ١.٥%. ويرجع النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها العديد من دول العالم، وبشكل خاص في الدول الصناعية، والذي أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.

وشهد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥)، ارتفاعاً على مستوى الطلب العالمي على النفط بنسبة (٠.٩-١.١) على التوالي؛ بسبب التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية، يتأثر العرض و يبقى الطلب.

وحسب تقديرات معدل النمو الثابت للعام ٢٠١٤، فإن مستوى الطلب العالمي على النفط انخفض بنسبة ٠.٩ مقارنةً بعام ٢٠١٣، ويعود ذلك إلى قرار الأوبك؛ بعدم تخفيض الحصص السوقية.

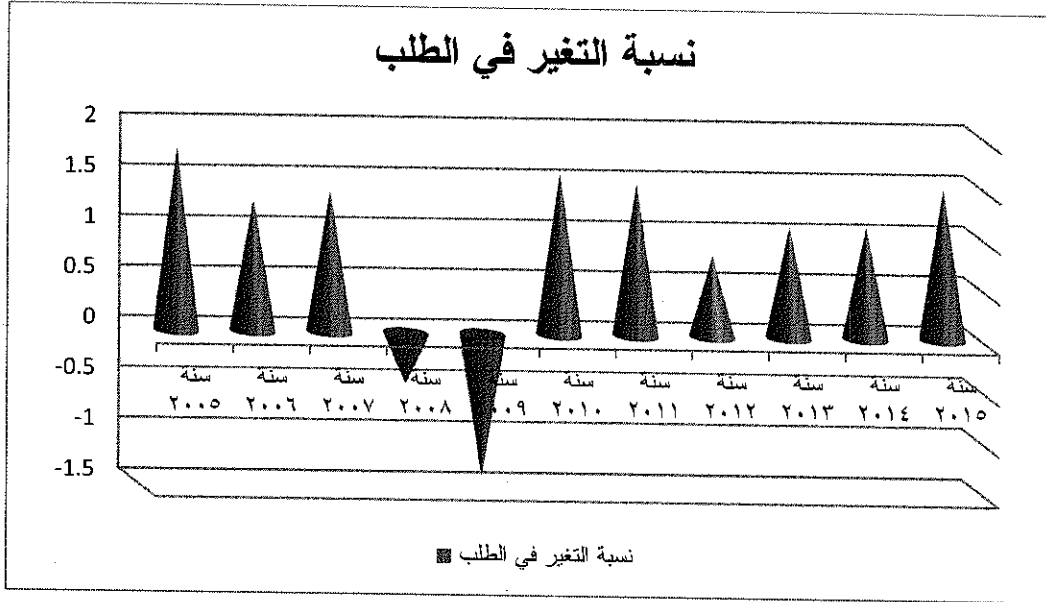
والشكل التالي يوضح نسبة التغير في الطلب لدول الخليج العربي للفترة (٢٠٠٥-

٢٠١٥)

(١) سلمان الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصادات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، يناير ٢٠١٦، ص ٢٤٩.

شكل (١-١)

نسبة التغير في الطلب على النفط



المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (اوبك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. الكويت، أعداد ٢٠١٥-٢٠٠٥.

نخلص- مما تقدم- أن انخفاض الطلب على النفط الخام وتراجع أسعاره يُشكل تحدياً حقيقياً لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المقبلة، وتكمن هذه الخطورة فيما لو استمرت أسعاره بالهبوط مع تراجع في الطلب العالمي، الأمر الذي ينعكس بدوره على عجز الموازنات الاستثمارية لدول المجلس، بعبارة أخرى: الضغط على الميزانيات الحكومية وتراجع الإنفاق واختلال موازين المدفوعات وتراجع النمو الاقتصادي.

كما يؤدي هبوط أسعار النفط إلى لجوء الدول الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك إلى خفض الإمدادات النفطية ضمن سياسة المنظمة: كمحاولة لإعادة التوازن إلى الأسواق الدولية، وتصحيح الأسعار في الوقت تستمر فيه إمدادات الدول خارج أوبك في الإنتاج عند نفس المستويات، مما يترتب عليه انخفاض في نسبة مساهمة دول منظمة الأوبك إجمالاً في الإمدادات العالمية من النفط، وينتج عن ذلك حتماً تراجع تنفيذ مشاريع الخطط الاستثمارية عموماً^(١).

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، الثاني و الاربعون،

الكويت، ٢٠١٥، ص ٤١.

المبحث الثالث

تطور اسعار النفط العالمية للفترة "٢٠٠٥-٢٠١٥"

انعكس التراجع في اسعار النفط الخام انخفاض عام علي المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام ٢٠١٥ في كافة الاسواق الرئيسية في العام وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. خضعت أسعار النفط إلى تقلبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغيير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب، والعوامل السياسية، والمناخية... وغيرها^(١)، وبالنظر إلى اقتصادات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة واحدة، هي: النفط؛ نجد أن تقلبات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول؛ نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي؛ لدعم الموازنة العامة، وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم استقرار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥). وهو كما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث تباعاً على النحو الآتي.

أولاً-تطور اتجاهات أسعار النفط الخام:

إن الركود العالمي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط؛ وتقليص الطلب عليه، والبحث عن بدائل أو مصادر أخرى، أو ترشيد استخدامه، أو رفع كفاءة استخدامه، حيث أدى انخفاض الطلب إلى تقليص النشاط الاستكشافي وانخفاض الاستثمار الموجه؛ لتوسيع الإمكانات الإنتاجية، وخاصة الإمكانات الاحتياطية التي يحتفظ بها لمواجهة الأزمات الطارئة، مما يؤدي أيضاً إلى تراجع الاستثمار، وأنشطة الاستكشافات وبناء القدرة الإنتاجية، كما يحدث عند انخفاض سعر النفط^(٢).

أسعار النفط ارتفعاً قياسياً في نهاية صيف ٢٠٠٥، ووصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد عن ٥٤.٦ دولاراً للبرميل، وكانت أسعار النفط قد شهدت صعوداً مضطرباً أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل في بداية عام ٢٠٠٤، إلى أعلى مستوى حيث وصل السعر إلى ٦٩.١ دولاراً للبرميل في أواسط عام ٢٠٠٧.

(1)Basher, S.A., and P. Sadorsky, 2006, "Oil Price Risk and Emerging Stock Markets," Global Finance Journal, 17, 224-251.

(٢) مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.

وقد عادت أسعار النفط للانخفاض تدريجياً عبر مسار لا يخلو من التقلبات والتذبذب؛ لتعود للارتفاع في بداية صيف ٢٠٠٨، ومن ثم للانخفاض لأقل من ٧٠ دولاراً للبرميل في أواسط شهر أغسطس/آب ٢٠٠٩، لتتطلق بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، حيث ارتفع سعر النفط في عام ٢٠١٠، إلى ٧٧.٤ دولار للبرميل، وواصل ارتفاعه عام ٢٠١٢؛ ليصل إلى ١٠٩.٥ دولار تقريباً، ومع تزايد سعر النفط تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلباً في الدول غير المنتجة للنفط، خاصة في الدول النامية أو الفقيرة. وانخفض سعر البرميل عام ٢٠١٣ إلى حوالي ١٠٥.٩ دولار للبرميل، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى التوتر في منطقة الشرق الأوسط الذي ما زال مستمر حتى الوقت الراهن^(١).

واستمرت الأسعار بالانخفاض في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، حيث وصل سعر البرميل إلى ٩٦.٢ دولار للبرميل، خلال أواخر عام ٢٠١٤.

تعتبر أزمة انخفاض أسعار النفط أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالمي في أواخر عام ٢٠١٤-٢٠١٥، ومن المتوقع أن تستمر هذه الأزمة في الانخفاض طيلة عام ٢٠١٦، حيث واصل سعر النفط خام برنت منذ ٢٢ يونيو ٢٠١٤ تراجعاً على نحو كبير من مستوى ١١٥ دولار للبرميل؛ ليصل سعر النفط من خام برنت إلى ٤١ دولار للبرميل كمتوسط في الربع الثالث عام ٢٠١٥ كما يوضح الجدول.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠١٥، ص ١٢٧ .

جدول (١-٣)
تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)
(دولار / برميل)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
يناير	٤٠.٢	٥٨.٥	٥٠.٨	٨٨.٤	٤١.٥	٧٦.٠	٩٢.٨٠	١١١.٨	١٠٣	١٠٤.٧	44.4
فبراير	٤١.٧	٥٦.٦	٥٤.٦	٩٠.٦	٤١.٤	٧٣.٠	١٠٠.٣٠	١١٧.٥	١١٢.٨	١٠٥.٤	45.1
مارس	٤٩.١	٥٧.٩	٥٨.٦	٩٩.٠	٥٤.٨	٧٧.٢	١٠٩.٨٠	١٢٣.٠	١٠٦.٤	١٠٤.٢	52.5
أبريل	٤٩.٦	٦٤.٤	٦٣.٥	١٠٥.٢	٥٠.٢	٨٢.٣	١١٨.١٠	١١٨.٢	١٠١.١	١٠٤.٣	57.3
مايو	٤٦.٩	٦٥.١	٦٤.٥	١١٩.٤	٥٧.٠	٧٤.٥	١٠٩.٩٠	١٠٨.١	١٠٠.٧	١٠٥.٤	62.2
يونيو	٥٢.٠	٦٤.٦	٦٦.٩	١٢٨.٣	٦٨.٤	٧٣.٠	١٠٩.٠	٩٤.٠	١٠١.٠	١٠٧.٩	60.2
يوليو	٥٣.١	٦٨.٩	٧١.٩	١٣١.٢	٦٤.٦	٧٢.٥	١١١.٦٠	٩٩.٦٠	١٠٤.٤٠	١٠٥.٦	54.2
أغسطس	٥٧.٨	٦٨.٨	٦٨.٧	١١٢.٤	٧١.٤	٧٤.٢	١٠٦.٣٠	١٠٩.٥٠	١٠٧.٥٠	١٠٠.٨	45.5
سبتمبر	٥٧.٩	٥٩.٣	٧٤.٢	٩٦.٩	٦٧.٢	٧٤.٦	١٠٧.٦٠	١١٠.٧	١٠٨.٧	٩٦.٠	44.8
أكتوبر	٥٤.٦	٥٥.٠	٧٩.٤	٦٩.٢	٧٢.٧	٧.٩	١٠٦.٣٠	١٠٨.٤	١٠٦.٧	٥٨.١	45.0
نوفمبر	٥١.٣	٥٥.٤	٧٩.٤	٤٩.٨	٧٦.٣	٨٢.٨	١١٠.١٠	١٠٦.٩	١٠٥.٠	٧٥.٦	40.5
ديسمبر	٥٢.٦	٥٧.٩	٨٧.٢	٣٨.٦	٧٦.٠	٨٨.٦	١٠٧.٣٠	١٠٦.٩	١٠٧.٧٠	٥٩.٥	33.6
الربع الأول	٤٣.٧	٥٧.٧	٥٤.٧	٩٢.٧	٤٢.٩	٧٥.٤	١٠٠.٩٧	١١٧.٤٣	١٠٩.٥	١٠٤.٧٧	50.33
الربع الثاني	٤٩.٥	٦٤.٧	٦٥.٠	١١٧.٦	٥٨.٥	٧٦.٦	١١٢.٣٣	١٠٦.٧٧	١٠٠.٩٣	١٠٥.٨٧	56.93
الربع الثالث	٥٦.٣	٥٦.٧	٧١.٦	١١٣.٤	٦٧.٧	٧٣.٨	١٠٨.٥٠	١٠٦.٦٠	١٠٦.٨٧	١٠٠.٨	41.5
الربع الرابع	٥٢.٨	٥٦.١	٨٥.٢	٥٢.٥	٧٤.٣	٨٣.٨	١٠٧.٤٠	١٠٧.٤	١٠٦.٤٧	٧٣.٤	51.33
المتوسط السنوي	٥٠.٦	٦١.١	٦٩.١	٩٤.١	٦١.٠	٧٧.٤	١٠٧.٤٠	١٠٩.٥	١٠٥.٩	٩٦.٢	49.5

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، ابو ظبي، أعداد، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ص ٢٣.

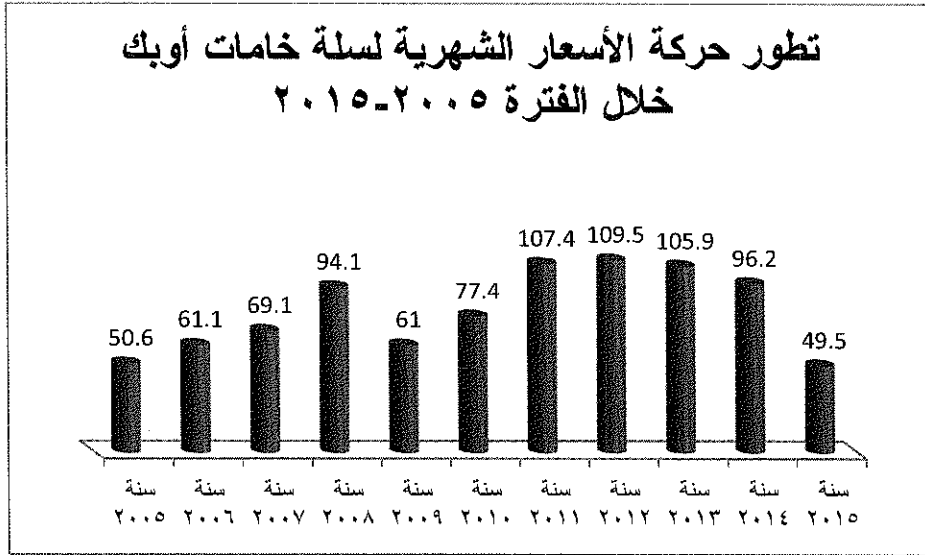
نخلص إلى أن أسعار النفط، أبان الأزمة المالية العالمية، بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨، ولكنها أخذت بالانخفاض عام ٢٠٠٩؛ بسبب تلك الأزمة، واضطراب بين العرض والطلب على البتروول، ثم عاودت الارتفاع عام ٢٠١١، ثم انخفضت في الأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣) ثم ارتفعت بعد ذلك، وفي أواخر عام ٢٠١٤ انخفضت اسعار النفط و استمر الانخفاض حتي عام ٢٠١٦.

ولقد بذلت الدول النفطية، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك، وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر، جهوداً حقيقية منذ عام ٢٠٠٥؛ للحفاظ على استقرار أسعار النفط ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، عن طريق الزيادة في الإمدادات، كما أن عام ٢٠٠٨ كان غير عادي للسوق والصناعات البتروولية بسبب الأزمة المالية العالمية، فأن عام ٢٠٠٩ هو الآخر عام غير عادي، فخلال هذا العام تحدد مسار

العرض والطلب العالمي على النفط ومسار الاستثمارات النفطية والسياسات التي اتخذتها العديد من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط^(١)، وذلك كما موضح في الشكل أدناه.

شكل (٢-١)

تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥



المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، أعداد، ٢٠٠٥-٢٠١٥

تعتبر أزمة انخفاض أسعار النفط أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، ومن المتوقع أن تستمر هذه الأزمة في الانخفاض طيلة عام ٢٠١٦، حيث واصل سعر النفط خام برنت منذ ٢٢ يونيو ٢٠١٤ تراجعاً على نحو كبير من مستوى ١٥ دولار للبرميل؛ ليصل سعر النفط من خام برنت إلى ٤٣ دولار للبرميل كمتوسط في الربع الأخير عام ٢٠١٥.

مما يعني أن سعر النفط قد تراجع بحوالي ٥٨%، أي: إلى أقل من النصف. ويعزى هذا التراجع إلى عوامل العرض والطلب مجتمعة، إلا أن هناك صعوبة في التنبؤ ويصعب التنبؤ ولا أحد يعرف تحديداً إلى أين تتجه أسعار النفط، ومتى ستتوقف عن التراجع؛ خاصة وأن أسباب التراجع ما زالت مستمرة، كما أن معظم التحليلات تتوقع أن يكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد سيعاني منها العديد من دول العالم، وهو ما جعلها تستحوذ على اهتمام كافة الأوساط الاقتصادية وتكون محورياً أساسياً في كافة النعاليات. كما أن هناك بعض الدول

(١) إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز، (أوبك)، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٥-١.

المستفيدة من هذا الوضع وأغلبها من الدول التي تستهلك كما كبيراً من النفط وتعتمد على الاستيراد في الحصول عليه، وهو ما جعل المؤسسات الدولية تشير إلى أن التراجع في الأسعار قد يحفز النمو العالمي إذا ما استمر، مع بقاء الظروف الأخرى على حالها^(١).

وبالتالي شهدت هذه الفترة أثر حادث كبير هو أزمة انخفاض أسعار النفط، وهناك عدة تغييرات ففي أواسط عام ٢٠١٤، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر من نفس العام، بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك من إنتاجها والذي كان يوازي ٤٠% من الإنتاج العالمي؛ لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل، وامتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند ١١ مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدّى إلى تهاوي الأسعار؛ ليواصل نفط برنت انهياره من ٨٠ - ٦٠ دولار للبرميل في أواسط ديسمبر ٢٠١٤، ثم ليصل إلى ٥٠ دولار للبرميل في يناير من العام ٢٠١٥ يبقى ثبات العرض مع انخفاض الطلب شكل ذلك ركود عالمي.

ويبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتتفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات النفط نسبياً من المناطق المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة، فأدّى ذلك إلى هبوط حادّ في الأسعار نلاحظ من الجدول: أن الشهر الأخير من العام ٢٠١٣، شهد ارتفاعاً قياسياً في الأسعار، وفي النصف الأول من العام ٢٠١٤؛ اتسمت السوق النفطية بالاستقرار النسبي، وذلك انعكاساً لاستمرار التعافي في أداء الاقتصاد العالمي الذي نما بمعدلات متواضعة، أما خلال النصف الثاني من العام، فشهدت السوق النفطية تغييراً مفاجئاً بحدوث انخفاض في أسعار النفط، وحدثت تقلبات في أسواق الطاقة العالمية بشكل عام، أثر على حركة التجارة العالمية ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي.

لاستمرار التعافي في أداء الاقتصاد العالمي الذي نما بمعدلات متواضعة، أما خلال النصف الثاني من العام، فشهدت السوق النفطية تغييراً مفاجئاً بحدوث انخفاض في أسعار النفط، وحدثت تقلبات في أسواق الطاقة العالمية بشكل عام، أثر على حركة التجارة العالمية ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي.

(١) عبد الوهاب عطا لهب، أسعار النفط وتداعياتها على دول المنطقة، مركز الأبحاث والدراسات، دار زاد، العراق، يناير ٢٠١٦.

وشهدت أسعار النفط العالمية انخفاضاً كبيراً؛ ليصل المعدل السنوي لسعر لسلة خامات أوبك عام ٢٠١٤، إلى ٩٦.٣ دولار/برميل، وهو أقل مستوى له منذ عام ٢٠١٠، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة، منها: ما له علاقة بأساسيات السوق، وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك، فقد تراجع النمو في الطلب العالمي على النفط بأكثر مما كان متوقع، حيث نما الطلب بمعدل ١ مليون برميل/يوم، مقارنة بمعدل نمو بلغ ١.٣ مليون برميل/يوم خلال عام ٢٠١٣، ليصل إلى ٩١.٢ مليون برميل/يوم، خلال عام ٢٠١٤، وفي ظل الوفرة في الإمدادات بصورة رئيسه من الدول المنتجة في خارج الأوبك.

وحقق إجمالي الإمدادات النفطية العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٤، بنحو ١.١ مليون برميل/يوم، بنسبة ١.٢%، كما إنخفضت الإمدادات النفطية للأوبك خلال العام ٢٠١٤ بحوالي ٩٠٠ ألف برميل، لتصل ٣٦.٣ مليون برميل/يوم، وكذلك، انخفضت حصة الأوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية لتبلغ ٣٩%.

وارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام ٢٠١٤، بواقع مليون ب/ي، وبمعدلات نمو تقل كثيراً عن العام السابق، متأثرة بتحسّن النمو العالمي.

شهدت أسعار النفط العالمية تطورات كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، مروراً بعام ٢٠١٥، حيث اتخذت الأسعار منحنى تنازلياً مستمراً حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٦، هذا ما دعانا هنا إلى تتبع وتحليل التطورات النفطية في عام ٢٠١٥. وذلك كما يوضح الجدول ثانياً- تقلبات أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية:

من الأفضل هنا للتطرق إلى الأسعار الاسمية والحقيقية والاقتصادية؛ لمعرفة التقلبات في أسعار النفط الخام الجارية، وهي:

أ- الأسعار الاسمية: هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين، بموجبها يتحدد سعر برميل النفط الواحد، والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة، مثل: سعر برنت، أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها^(١).

(١) عماد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة،

فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٣، المجلد ١٥، العدد ١، ص ٣١٩-٣٤٦

وسيتم توضيح حركة الأسعار الاسمية في الجدول التالي:

جدول (٤-١)

تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٥)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
السعر	٥٠.٦	٦١.٠	٦٩.١	٩٤.١	٦١.٠
السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
السعر	٧٧.٠	١٠٧.٤٦	١٠٩.٥	١٠٥.٩	٩٦.٢
السنة	٢٠١٥				
السعر	٤٩.٥				

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (اوبك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، الكويت، إعداد ٢٠٠٥-٢٠١٥، ص ٤٥.

ويلاحظ من الجدول: أن أسعار النفط في ارتفاع مستمر منذ عام ٢٠٠٠، حيث بلغت ذروتها في الارتفاع عام ٢٠٠٨، حتى وصلت الأسعار إلى ٩٤.١ مسجلة أعلى الأسعار، وقد شهد عام ٢٠١٠ استقراراً نسبياً؛ رغم التقلبات خلال نفس العام، وذلك بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العاميين السابقين، حيث تحركت الأسعار من ٦١.٠ عام ٢٠٠٩، إلى ٧٧.٠ عام ٢٠١٠، ووصل سعر النفط الخام في عام ٢٠١٢ تقريباً إلى ١٠٩.٥ دولار للبرميل الواحد. وعاد إلى الانخفاض في العام ٢٠١٣، وهذا يعود إلى الأسباب سالفة الذكر، وحسب التقديرات للعام ٢٠١٤ ارتفعت الأسعار الاسمية إلى ٩٦.٢ مقارنة بعام ٢٠١٣، حيث انخفضت أسعار النفط إلى ٥٠.٥ عام ٢٠١٥ ويعود ذلك إلى تحديد الإنتاج من منظمة الأوبك حسب القرارات، والشكل أدناه يوضح حركة تطور الأسعار في تلك الفترة.

سوف تساعد الوفورات الرسمية الكبيرة، مع انخفاض مستويات المديونية الحكومية، وسلامة النظم المصرفية، دول مجلس التعاون الخليجي على التغلب على تدهور أسعار النفط. وسوف تمول العجوزات المالية بسحب من الوفورات وربما إصدار الديون، وسوف تساعد الجهود للحفاظ على الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي. غير أن تخفيضات الإنفاق سيكون لها أثر أكبر في عمان والبحرين حيث موارد النفط والوفورات أقل قوة، وتعاني الميزانيات بالفعل من العجوزات. وقد يؤدي ذلك إلى إحداث الركود في كلا الاقتصادين.

أمافي عام ٢٠١٦ وبالرغم من جهود تنويع الاقتصاد والنقش المالي، فإن الآفاق في مجلس التعاون الخليجي ستظل تعتمد بشكل كبير على تطورات أسواق النفط. فقد كانت أسعار النفط متقلبة بينما تنتظر الأسواق إلى علامة واضحة، أو غير ذلك، بأن الموازين الأساسية تتشدد. وإنتاج الأوبك الكبير، وعلامات القوة في الإمدادات من خارج الأوبك، توحى بأن هذا سيستمر أطول مما كان متوقعا، وقد عدلنا تنبؤاتنا السعرية إلى أسفل في الفترة 2017-2018 بينما أدى هبوط أسعار النفط إلى التأثير في الثقة، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن ذلك قد تم احتواؤه نسبيا. فأسواق الأسهم التي كانت مرتفعة من قبل هبطت بحدة في الربع الأخير من عام 2014، ولكنها اتجهت إلى الاستقرار مؤخرا، وفروقات مبادلات مخاطر الائتمان على معظم السندات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت ولكن بشكل طفيف. وكانت التحركات مكبوتة في أسعار الصرف الآجلة، ومع الموازين الخارجية التي ما زالت سليمة، يبدو أن هناك تهديد طفيف لربط سعر الصرف بالدولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما في عام ٢٠١٦ وقد أدت أسعار النفط المنخفضة باستمرار إلى ضعف الموقفين المالي والخارجي، ودفعت عددا من حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى الإقتراض بكميات كبيرة لتمويل العجز ودعم الإنفاق. وفي العام الماضي، كان التركيز على مصادر التمويل المحلية، ولكن الخليط يتحول الآن ليضم اللجوء بشكل أكبر إلى التمويل الخارجي والسحب من الأصول الخارجية الكبيرة. وفي بيئة عالمية تتخفف فيها أسعار الفائدة، يشعر المستثمرون بالسعادة إزاء ضخامة إصدار السندات السيادية من المنطقة هذا العام، ومن المتوقع حدوث المزيد مع استعداد المملكة العربية السعودية لإصدار السندات للمرة الأولى.

وقد أدى هبوط أسعار النفط إلى بعض الارتفاع في توقعات الخطر لدول مجلس التعاون الخليجي، ولو أن ذلك لم يكن موحدًا بين جميع دول المجلس، مع حفظ دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت لتصنيفهم عند A من وكالات التصنيف الائتماني. وعلى النقيض من ذلك، فقد جرى تخفيض المملكة العربية السعودية والبحرين ثلاث درجات، وعمان أربع درجات. وبالرغم من هذه التخفيضات، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على تصنيفات مماثلة للبلدان المتقدمة مرتفعة الرتبة، ويعكس ذلك إلى حد كبير انخفاض مستويات المديونية لدى دول المجلس.

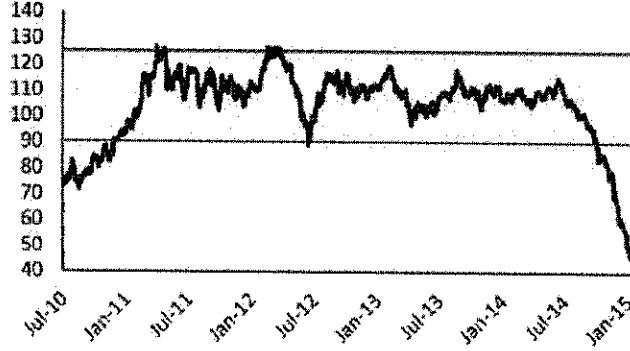
وقد أدت إيرادات النفط المنخفضة إلى تشديد السيولة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى ارتفاع معدلات الفائدة بين البنوك. وقد سحبت الودائع العامة، وكانت السيولة في بعض الدول قد هبطت كثيرًا نتيجة لإصدار ديون حكومية، والتي أخذ معظمها البنوك التجارية. وينبغي أن يتراجع هذا الوضع مع انتعاش أسعار النفط، ونظر الحكومة إلى المصادر الخارجية لتمويل العجوزات المنخفضة حتى تتفادى المزيد من التشدد في سيولة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان إلى القطاع الخاص.

وارتباط العملات بالدولار الأمريكي يظل تحت الضغط في المنطقة مقارنة بالمقاييس التاريخية، ولاسيما فيما يتعلق بالريال السعودي. غير أن الفترة الكثيفة جدًا لتمويل الديون الحكومية وما يتصل بها من سحب الاحتياطي ربما قد ولّت، ومع أن الاحتياطات المالية ما زالت كبيرة، فإن ارتباط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار يتوقع أن يظل قائمًا.⁽¹⁾ وتشير بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار التوسع الصحي في النشاط في القطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية وفي دولة الإمارات العربية المتحدة حتى شهر ديسمبر. وتواصل حركة الركاب في مطارات دول مجلس التعاون الخليجي زيادتها، فضلًا عن معدلات شغل الفنادق. أما الاستعدادات لكأس العالم لكرة القدم في دولة قطر، والإكسبو في دبي، فهي تؤدي إلى نشاط صحي للمشروعات، والبنوك الإقليمية ما زالت سليمة ومريحة. وليس هناك ما يدل على وجود إجهاد في الأسواق المصرفية المتبادلة، ويستقر نمو الائتمان المحلي عند 5-10%.

تعد معدلات التضخم، عند حوالي 3% في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات لأعرابية المتحدة، والكويت ودولة قطر، عالية نسبيًا في إطار البيئة العالمية غير التضخمية، بالرغم من أن المعدلات تتراجع، فالكثير من الضغط التضخمي ينشأ من الارتفاع الحاد الأخير في أسعار الممتلكات، ولكن هذه بدأت تتراجع الآن. والأسعار من عام إلى عام تحولت إلى كونها سلبية

(1) سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2015-2016، ص 1.

سعر النفط شكل 4-1 خام برنت،
(دولار للبرميل، بلومبرغ)
المصدر سلسلة تقرير سامبا

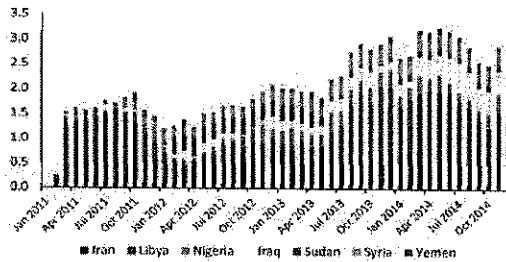


يوضح شكل 4-1.

المحور الافقي السنوات من يناير ٢٠١٠ الي يناير ٢٠١٥ اما المحور الراسي يمثل اسعار النفط في تلك السنوات تبعد تداولها بحوالي ١٠٠ دولارا للبرميل منذ عام ٢٠١١، انهارت أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، وهي تتداول حاليا بأقل من 50 دولارا للبرميل وذلك بالنسبة لخام برنت.

شكل 5-1

الاختلالات في إمدادات النفط
(مليون برميل يوميا؛ وكالة الطاقة
الدولية، سامبا)



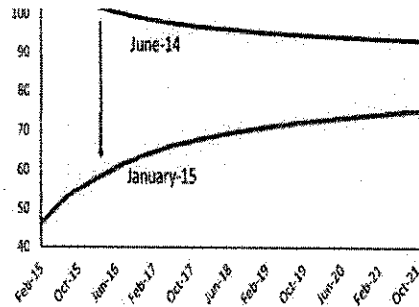
يوضح شكل 5-1

المحور الافقي السنوات اما المحور العمودي يمثل الاختلالات إنتاج النفط الحجري الأمريكي المرتفع كان السبب الرئيسي لانخفاض الأسعار، مع نمو مخيب للأمال في الطلب العالمي على

النفط، وأزال اهتمامات السوق السابقة حول اختلالات العرض. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من النزاع مع الدولة الإسلامية في العراق والشام، ارتفع العرض العراقي مؤخرًا.

شكل 1-6

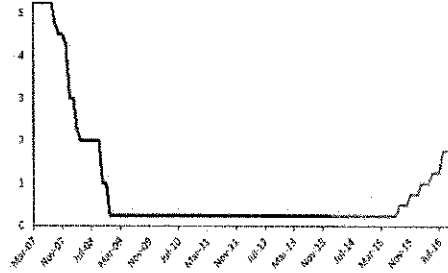
الأوبك: الإنتاج مقابل المملكة العربية السعودية
(آلاف البراميل يوميًا؛ استخبارات الطاقة) المصدر
سلسلة تقرير ساميا



يوضح الشكل المقابل 1-6

المحور الأفقي السنوات أما المحور الراسي جهة اليسار التكلفة الإنتاج الحدية أما المحور الراسي نحو اليمين إنتاج النفط للاوبك بالرغم من انهيار الأسعار، احتفظت أوبك بهدف إنتاجها وهو 30 مليون برميل يوميًا في اجتماعها في نوفمبر، وأكد ذلك استمرار ضعف الأسعار وركز الاهتمام على التكلفة الحدية للإنتاج بالنسبة للنفط الحجري الأمريكي.

شكل 7-1
الأسعار الآجلة لخام برنت دولار للبرميل؛
بloomberg المصدر سلسلة تقرير سامبا

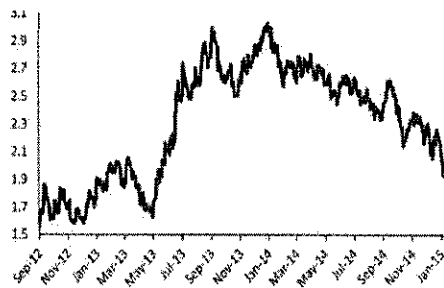


يوضح الشكل المقابل 7-1.

أدى ذلك إلى تعديل رئيسي في توقعات الأسعار، وبالرغم من وجود أدلة على خفض إنتاج النفط الحجري، فقد خفض ذلك من الأسعار الآجلة الأطول أجلا من 100 دولارا للبرميل إلى 70 دولارا للبرميل.

الشكل 8-1

الولايات المتحدة: معدل الأموال الفيدرالية (%) /
تقديرات سامبا



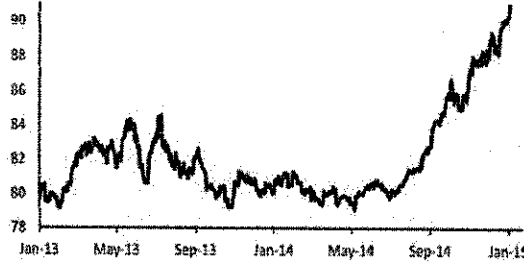
يوضح الشكل 8-1

المقابل معدل الاموال في امريكا ويشكل المحور الافقي السنوات اما المحور الراسي معدل الاموال الفيدرالية في هذه الأثناء، يواصل الاقتصاد الأمريكي نموه بقوة، ورفع الفرصة أمام ارتفاع معدل الأموال الفيدرالية هذا العام.

يوضح الشكل المقابل المحور الافقي السنوات اما المحور الراسي يمثل اسعار الفائدة السوقية غير أن الضغوط التضخمية تظل ضعيفة وهذا ينعكس في انخفاض أسعار الفائدة السوقية، مع استمرار انخفاض عائد السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات.

شكل 9-1

الدولار الأمريكي (المؤشر المرجح
بالتجارة، فوري؛ بلومبرغالمصدر
سلسلة تقرير سامبا

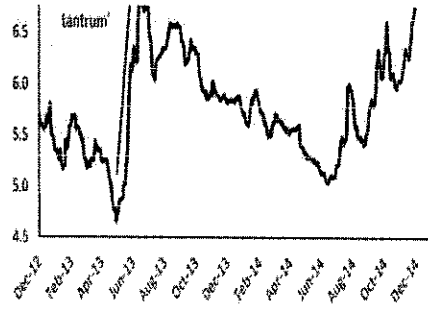


يوضح الشكل 9-1

المحور الافقي يمثل السنوات اما المحور الراسي يمثل نمو معدل التجارة الامريكي مع ذلك، فإن النمو القوي والتوقعات الخاصة بارتفاع معدل الفائدة الأمريكية مستقبلا على عكس انحياز أقل في أوروبا واليابان - قد ساعد على ظهور دعم رئيسي في الدولار الأمريكي الذي يبدو من غير المحتمل أن يتباطأ في وقت قريب.

شكل 1-10

سندات الشركات الأمريكية عالية العائد (العائد حتى تاريخ الاستحقاق، %؛ بلومبرغ) المصدر سلسلة تقرير ساميا

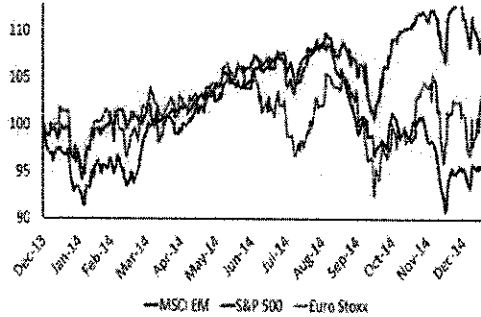


يوضح الشكل 1-10

سندات الشركات الأمريكية عالية العائد ويوضح المحور الأفقي السنوات اما المحور الراسي العائد غير أن الشواغل حول التيسير الكمي الذي أدى إلى تضخم أسعار الأصول لم تختفي، ويمكن رؤيتها في العائدات المتزايدة على سندات الشركات "الردئية" بالدولار الأمريكي.

شكل 1-11

مؤشرات الأسهم العالمية (يناير ٢٠١٤ = ١٠٠؛ بلومبرغ) المصدر سلسلة تقرير ساميا



يوضح الشكل 1-11

مؤشر الاسهم العالمية كما يوضح المحور الأفقي السنوات اما المحور الراسي الاسهم العالمية واصلت أسهم الولايات المتحدة أداءها الجيد، بينما الفرص أمام التيسير الكمي من البنك المركزي الأوروبي قد عززت الأسهم الأوروبية التي عانت في السابق.

مؤشر	S&P	مؤشر	المملكة العربية السعودية
AA	Aa-	AA3	عمان
غير مصنفة	A	A1	قطر
غير مصنفة	AA	Aa2	الإمارات المتحدة
غير مصنفة	غير مصنفة	Aa2	البحرين
BBB	BBB	Baa2	الكويت
AA	AA	Aa2	المصدر سلسلة تقرير سامبا

يوضح الجدول المقابل التصنيف حسب الوكالة وتعتبر مؤديز هية مؤسسة تقييم القدرة الائتمانية في العالم

Aaa

تعتبر ذات نوعية ممتازة و تحمل أقل درجة مخاطر Aaa الالتزامات ذات التصنيف

Aa1 و Aa2 و Aa3

تعتبر الالتزامات ذات نوعية مرتفعة و معرضة لدرجة منخفضة من المخاطر، لكن احتمالات Aaa المخاطرة على المدى الطويل أعلى من تلك للتصنيف

A1 و A2 و A3

ذات مستوى متوسط إلى مرتفع و معرضة لدرجة منخفضة A تعتبر الالتزامات ذات التصنيف من المخاطر، ولكنها تحتوي على أمور قد تعرضها للضعف على المدى الطويل

Baa1 و Baa2 و Baa3

تعتبر ذات نوعية ائتمانية متوسطة و تحمل مستوى متوسط من Baa الالتزامات في التصنيف المخاطر و لا يعتمد عليها

Ba1 و Ba2 و Ba3

الالتزامات مشكوك في نوعيتها

B1 و B2 و B3

تعتبر الالتزامات تخمينية و معرضة لمخاطر ائتمانية مرتفعة

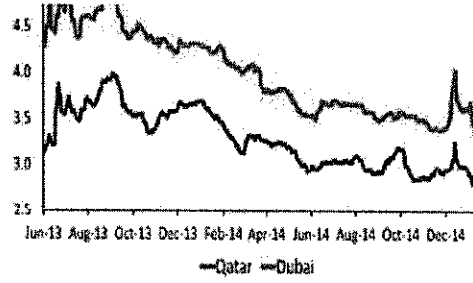
البيئة العالمية المتغيرة، لاسيما انخفاض أسعار النفط، لم تؤدي إلى انخفاض في تصنيف دول

مجلس التعاون الخليجي .

يوضح من الجدول السابق ارتفاع مخاطر هبوط اسعار النفط ولكن من الواضح أن أخطار الهبوط قد ارتفعت، كما ينعكس في ارتفاع فروق مبادلات مخاطر الائتمان، خصوصا في البحرين.

شكل 1-12

مجلس التعاون الخليجي: عائدات
السندات السيادية المصدر سلسلة تقرير
ساميا

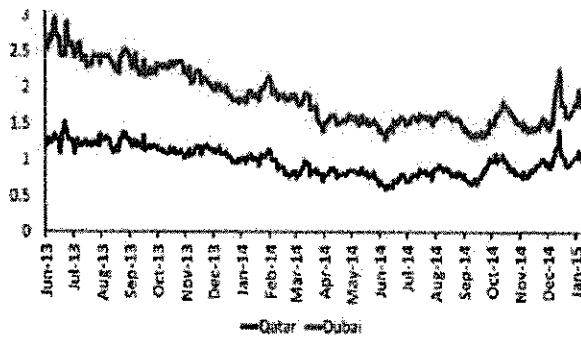


يوضح من الشكل 1-12

عائدات السندات السيادية لدول الخليج العائدات على سندات قطر ودبي ارتفعت بحدة في شهر ديسمبر، ولكنها عادت إلى تتبع خطواها إلى أسفل، مما يشير إلى أن ثقة السوق تظل حازمة.

شكل 1-13

مجلس التعاون الخليجي: فروقات
السندات السيادية (تقاط مقابل الولايات
المتحدة، لأجل 10 سنوات؛
بلومبرغ) المصدر سلسلة تقرير ساميا

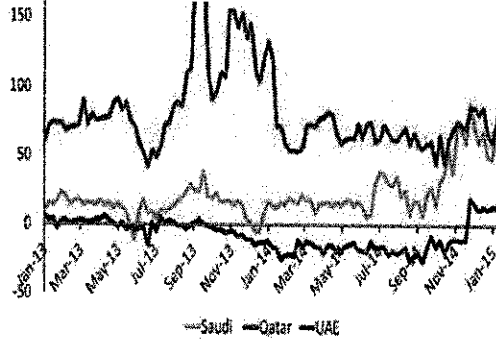


يوضح الشكل 1-13

فروقات عائدات السندات السيادية مجلس التعاون الخليجي هذه الثقة تتعكس أيضا في التشديد الذي حدث بعد ديسمبر في فروق العائد مقابل سندات الخزنة الأمريكية.

شكل 1-15

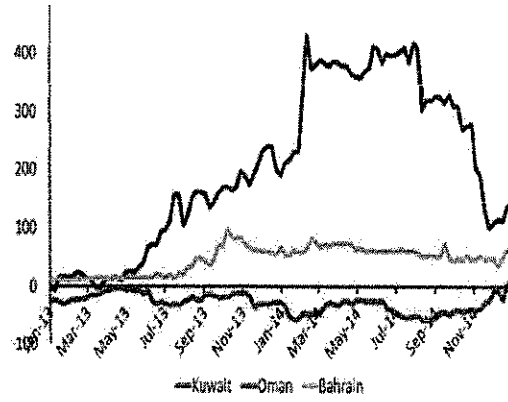
مجلس التعاون الخليجي: سر الصرف الاجل
لمدة 12 شهرا (نقاط، بالدولار الأمريكي؛
بloomberg)



يوضح الشكل 1-15

المقابل سعر الصرف الاجل يقصد بالصرف المؤجل ذلك الصنف من التعامل بالصرف الأجنبي الذي يلتزم المتعاملون في السوق الأجل القيام بالصفقات المؤجلة التي هي عبارة عن اتفاق بين طرفين يتضمن قيام أحد الأطراف بتسليم مبلغ محدد من العملة الأجنبية في فترة مستقبلية متفق عليها في المقابل يدفع هذا الأخير مبلغ من العملة المحلية و ذلك بالسعر المتفق عليه في الحال، بينما توحى الأوضاع المالية الخارجية بالقوة عموما، هناك حاليا خطر ضئيل أمام ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي، وظهر بعض الضعف في الأسواق الآجلة.

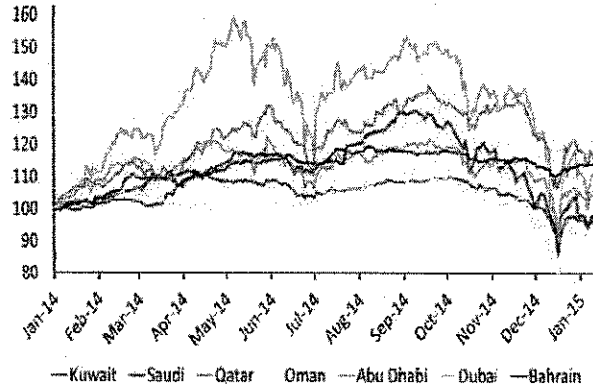
شكل 1-16
مجلس التعاون الخليجي: سعر الصرف الآجل لمدة 12 شهرا
(نقاط، بالدولار الأمريكي؛ بلومبرغ) المصدر سلسلة تقرير سامبا



يوضح من الشكل 1-16 حركة سعر الصرف الآجل مقارنة بالماضي. غير أن التحركات في معدلات الصرف الآجلة كانت ضئيلة

شكل 1-17

مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات أسواق الأسهم (المؤشر، يناير 2014 = 100؛ بلومبرغ) المصدر سلسلة تقرير سامبا

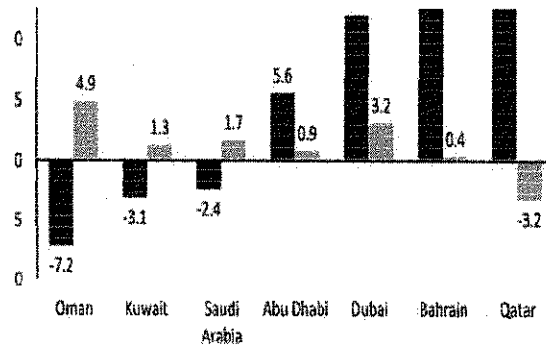


يوضح الشكل 1-17

مؤشرات اسواق الاسهم لدول مجلس التعاون الخليجي بعد نصف عام قوي عموما في عام 2014 عندما كانت أسعار النفط ثابتة، فإن أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي هبطت مع أسعار النفط، وتراجعت بحدة بعد اجتماع أوبك في أواخر نوفمبر عندما أصبح من الواضح أن أوبك لن تتخذ أي إجراء.

شكل 1-18

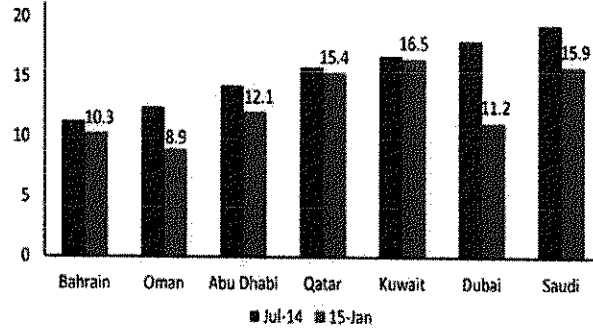
أداء أسواق الأسهم (% التغير على مدى 12 شهرا؛ بلومبرغ)
المصدر سلسلة تقدير سامسا



يوضح الشكل المقابل 1-18

أداء أسواق الأسهم بالرغم من الهبوط الحاد، فإن الأسواق في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر استطاعت أن تسجل مكاسب صحية في عام 2014. وكانت الأسواق في المملكة العربية السعودية والكويت وعمان قد انخفضت خلال العام، ولكنها بدأت السنة الجديدة بشكل جيد.

شكل 1-19
مجلس التعاون الخليجي: نسبة السعر إلى
الإيراد المصدر سلسلة تقرير سامبا
(على مدى 12 شهرا؛ بلومبرغ)

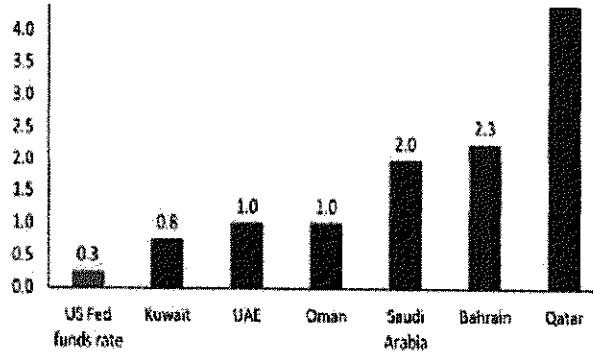


يوضح الشكل 1-19

نسبة السعر إلى الإيراد لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يمثل المحور الافقي دول مجلس التعاون الخليجي اما المحور الراسي يمثل الحساب الجاري، تراجع الأسعار أحدث هبوط نسب السعر إلى الأرباح في المنطقة، وبعضاً من هذه النسب ممتدة بعض الشيء.

شكل 1-20

مجلس التعاون الخليجي: أسعار
الفائدة في البنوك المركزية (%)
2015/1/ 14؛ بلومبرغ المصدر
سلسلة تقرير سامبا

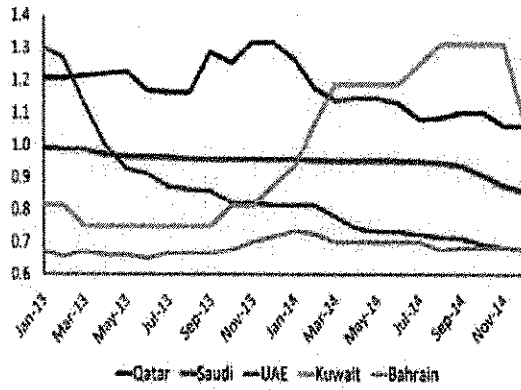


يوضح الشكل 1-20

اسعار الفائدة في البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي ويمثل المحور الافقي دول الخليج اما المحور الراسي يمثل سعر الفائدة لم يكن هناك أي تغيير في معدلات أسعار الفائدة الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي ما زالت ترتبط بمعدل الأموال الفيدرالية الأمريكية، بالرغم من أن البنوك المركزية الإقليمية تحتفظ بالفعل ببعض الاختلاف في السياسة.

شكل 1-21

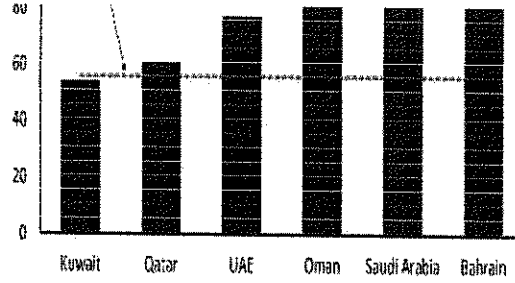
مجلس التعاون الخليجي: سعر الفائدة
بين البنوك لمدة 3 أشهر (%)
بلومبرغ(المصدر سلسلة تقرير سامبا



يمثل الشكل 1-21

سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاث اشهر لدول الخليج كما يمثل المحور الراسي سعر الفائدة اما المحور الافقي هي دول الخليج في هذه الأثناء، هناك أدلة قليلة على أن قيود السيولة في الأسواق المركزية المتبادلة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تظل المعدلات مستقرة، وانخفضت مؤخرًا في الكويت. غير أن الزيادة المتوقعة في المعدل الأمريكي يحتمل أن تؤدي إلى تشديد الظروف المالية مع تقدم العام.

شكل 22-1
مجلس التعاون الخليجي: سعر النفط التعادلي في
عام 2015
(دولار للبرميل لخام برنت؛ الحسابات المالية،
صندوق النقد الدولي، سامبا)
المصدر سلسلة تقرير سامبا

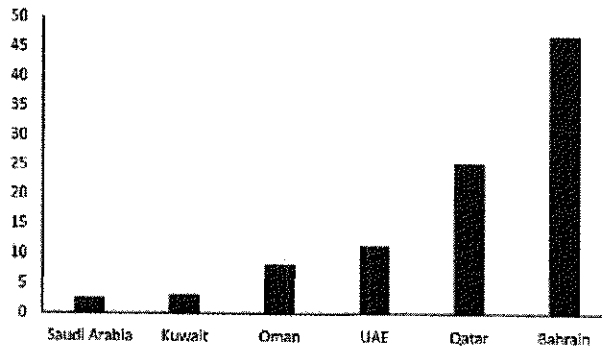


يوضح الشكل 22-1 المقابل سعر النفط التعادلي عام 2015 حيث يمثل المحور الافقي دول الخليج ام المحور الراسي يمثل اسعار النفط الواضح أن ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي ستكون مضغوطة كثيرا في هذه السنة، إذ أن جميعها يحتمل أن تنتقل إلى عجز بسبب أسعار النفط الجارية.

شكل 23-1

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2015؛ صندوق النقد الدولي)

المصدر سلسلة تقرير سامبا

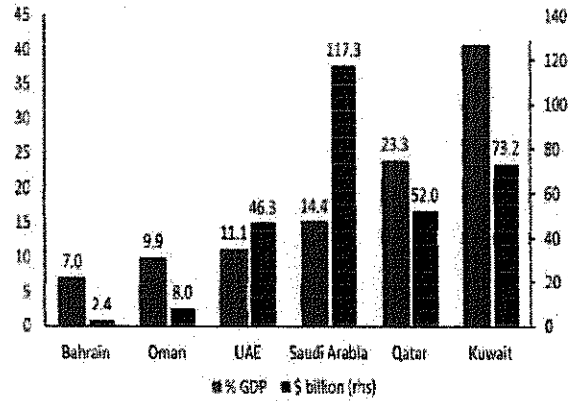


يوضح الشكل المقابل 1-23

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج حيث يمثل المحور الأفقي دول الخليج اما المحور الراسي يمثل الدين العام لدول الخليج حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في وضع جيد لمعالجة الهبوط في أسعار النفط، مع وجود مستويات ديون منخفضة لديها ووفور ضخمة يمكنها السحب منها.

ومع ذلك، ونظرا لمدى انهيار الأسعار، فإن يحتمل استعراض خطط الإنفاق الرأسمالي وتخفيضاتها، بالرغم من أن هذه لم تقترح في ميزانية المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥.

شكل 1-24
فوائض الحساب الجاري (٢٠١٤)
صندوق النقد الدولي
المصدر سلسلة تقرير ساميا

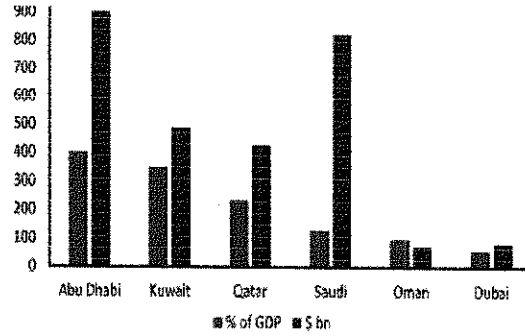


يوضح الشكل 1-24

المقابل فوائض الحساب الجاري لدول الخليج بحيث يمثل المحور الأفقي دول الخليج اما المحور الراسي يمثل الحساب الجاري. إن معظم الدول يتوقع أن تواصل تحقيق فوائض في حسابها الجاري، بالرغم من أن البحرين وعمان يمكن أن تعاني من عجزات.

شكل 1-25

مجلس التعاون الخليجي: الأصول
الخارجية كبيرة (معهد التمويل الدول،
معهد صناديق الثروة السيادية)المصدر
سلسلة تقرير ساميا

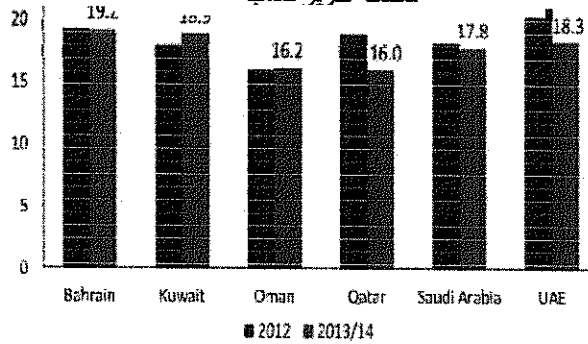


يوضح الشكل 1-25

المقابل الاصول السيادية لدولالخليج كما يمثل المحور الافقي دول الخليج اما المحور الراسي يمثل
الصناديق السياديةإن عمان والبحرين التي هي، أقل حماية بالوفورات الخارجية الكبيرة،
يحتمل،كثيرا أن تعتمدا سياسة التقشف المالي وزيادة اقتراض الحكومة.

شكل 1-26

مجلس التعاون الخليجي: مدى كفاية رأس
المال(المصدر صندوق النقد الدولي)المصدر
سلسلة تقرير ساميا

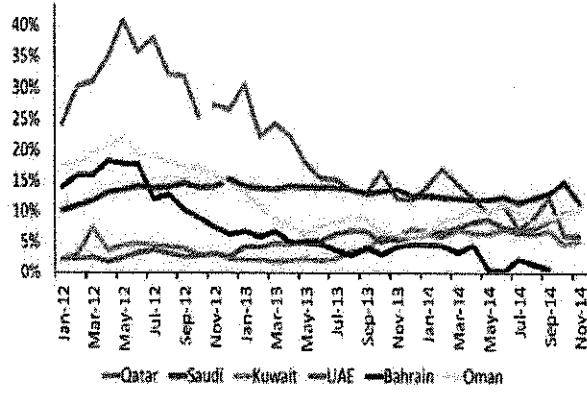


يوضح الشكل 1-26

مدى كفاية رأس المال بالنسبة لدول الخليج حيث يمثل المحور الافقي دول الخليج و المحور
الراسي رأس المال يمكن أن نجد دعم آخر لدول مجلس التعاون الخليجي للتأقلم مع انخفاض
أسعار النفط فنظمها المصرفية التي ما زالت سليمة، ومربحة ومزودة برؤوس أموال جيدة.

شكل 1-27

مجلس التعاون الخليجي: نمو
الائتمان (% التغير على مدى 12
شهرًا؛ المصدر البنك المركزي)

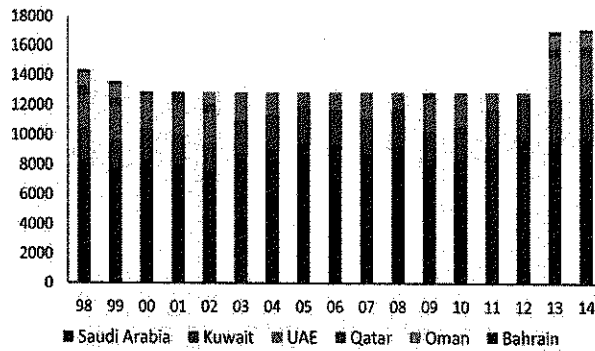


يوضح الشكل 1-27

نمو الائتمان لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ان المحور الافقي السنوات اما المحور الراسي مدي التغير في نمو الائتمان على الرغم من ذلك، فإن نمو الائتمان في المنطقة كان مختلفا بعض الشيء، وهو الآن يبلغ حوالي 5-10% في كل بلد، ويبلغ 1% فقط في البحرين. وتوحي بيئة النمو الأكثر تحديا أن نمو الائتمان سيظل متواضعا.

شكل 1-28

مجلس التعاون الخليجي: إنتاج النفط
الخام (آلاف البراميل يوميا، المتوسط؛
بloomberg/PFC) المصدر سلسلة تقرير سامبا



يوضح الشكل 1-28

المقابل إنتاج النفط الخام لدول الخليج المحور الافقي يمثل السنوات اما المحور الراسي يمثل إنتاج النفط إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي شهد ركودا في عام 2014 بمستوى عال نسبيا.

خاتمة الفصل الأول

قبل الشروع في الحديث عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التعرف على النفط وأماكن اكتشافه مروراً بالتطورات التي صاحبت ظهوره، المبحث الأول التعرف على النفط وأماكن اكتشافه وتاريخه، ثم يليه المبحث الثاني وسيتم الحديث عن أهمية النفط ومميزاته .

كما تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي إلى كثير من الصدمات النفطية، التي كان لها الأثر على تقلبات أسعار النفط، والتي بدورها تؤثر على الإيرادات النفطية، مما ينعكس بدوره على الاقتصادات الخليجية، فاختلاف الأسعار في الأسواق النفطية هو نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وهناك عوامل مجتمعة تؤثر على أسعار النفط، مثل: العرض، الطلب والعوامل المناخية والسياسية وغيرها.

وتبين لنا أن الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، شهدت العديد من التذبذبات حيث سجلت ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠٥، ثم تباطؤاً أواخر عام ٢٠٠٨، واستمر هذا التباطؤ إلى أواخر عام ٢٠١٠، ثم انخفض عام ٢٠١١ ومن ثم أخذ بالزيادة حتى منتصف عام ٢٠١٤، وفي النصف الاخير من عام ٢٠١٤ انخفض سعر النفط حتى عام ٢٠١٥ وكذلك، بالنسبة للإمدادات النفطية.

وكذلك، تطور الطلب العالمي على النفط نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي، وكان متسارع الوتيرة عام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وأعقاب الأزمة المالية، أواخر عام ٢٠٠٨، انخفض الطلب بمعدل ٠.٥%، واستمر بالانخفاض عام ٢٠٠٩ مروراً بعام ٢٠١٠، ومن ثم أخذ بالارتفاع عام ٢٠١٤ وفي اواخر عام ٢٠١٤ انخفض أسعار النفط واستمر الانخفاض حتى ٢٠١٥.

واتضح ايضاً أن تطور اتجاهات أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة؛ تعرض إلى جملة من التذبذبات في الأسعار نتيجة عدة عوامل: اقتصادية، جيوسياسية، مناخية، نفسية، فنية، نقدية، بيئية، وعامل الندرة، لذلك شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها، وارتفاعاً قياسياً عام ٢٠٠٥، وانخفضت عام ٢٠٠٨، وتراجعت أسعار سلة أوبك؛ لتصل لأرقام قياسية، واستمر الارتفاع إلى النصف الثاني من ٢٠١٤. كما صاحب تقلب أسعار سلة الأوبك، تقلبات للأسعار الاسمية الحقيقية، وبعض النفوط الأخرى، مثل: خام برنت، وخام غرب تكساس.

الفصل الثاني

صناعة النفط وتطور الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليج
العربي.

المبحث الثاني: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون
الخليجي.

الفصل الثاني

صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليج العربي

مقدمة:

الصناعة النفطية يعتمد عليها اقتصاد دول الخليج العربي على النفط "الذهب الأسود"، الذي أصبح أهم معالم اقتصادها بين دول العالم، حيث تمتلك بلدان الخليج العربي إمكانات ومقومات كبيرة، ومركزاً نشطاً للتجارة البينية والاتصال والربط ما بين شبه الجزيرة العربية، إيران، والهند، وقد كانت الدول الكبرى تتخذها قاعدة مركزية لإدارة مستعمراتها ومصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وبعد زوال الاستعمار وتيل أقطار الخليج لاستقلالها تدفقت الثروة النفطية الهائلة، وأصبحت هذه المنطقة من أهم مناطق العالم قاطبة، لاستحواذها على الإنتاج الأكثر عالمياً.

• تأثير انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العالمي:

يضر استمرار انخفاض أسعار النفط الاقتصادي العالمي بطرائق كثيرة. فقد يتمتع المستهلكو النفط في جميع أنحاء العالم لفترة قصيرة بانخفاض أسعار النفط الخام، لكن في نهاية المطاف يفوق الاستهلاك العالمي الإنتاج العالمي.

وأدى انهيار أسعار النفط، لكن في نهاية المطاف يفوق الاستهلاك العالمي الإنتاج العالمي، وهذا سيزيد الأسعار زيادة حادة. وأدى انهيار أسعار النفط الخام للتو إلى قفزة كبيرة في الطلب الأمريكي على النفط. وبالتالي، فإن الانخفاض الحالي للأسعار يزرع بذور أزمة نفطية مدمرة في العامين المقبلين أو الثلاثة أعوام المقبلة.

لا يمكن أن يتلاءم الاقتصاد العالمي مع انخفاض أسعار النفط فترة طويلة لأن المكونات الرئيسية التي تشكل الاقتصاد العالمي، كالأستثمارات العالمية وصناعة النفط واقتصادات الدول المنتجة للنفط، سوف تنقوض. والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في عام 2015 متعددة الجوانب. ومن التحديات المهمة تقلص الاستثمارات العالمية في كثير من قطاعات الاقتصاد العالمي، ولا سيما قطاعي النفط والطاقة. والتحدي الآخر هو الإضرار المستمر بصناعة النفط العالمية. فالنفط أخذ في النفاذ بشكل كبير، ويصبح إيجاد البدائل أكثر تكلفة من أي وقت مضى.

نهاية العام 2014، ولكن اعتمادها على النفط قد عرقل دور القطاع الخاص ومساهمته في تعزيز نشاطات القطاعات غير النفطية ورفع مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل، حتى إن استمرار تدفق الإيرادات النفطية وبمعدلات مرتفعة، لم يحفز على إنجاز إصلاحات اقتصادية ومالية واجتماعية طوال أكثر من ثلاثة عقود ماضية.

الأمر الذي ساهم بدوره في عجز الحكومات الخليجية عن التخلص من نمط "الاقتصاد الربيعي"، وهو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الأمطار والنفط والغاز⁽¹⁾

أولاً- انخفاض الأسعار يهدد صناعة النفط:

في كانون الثاني / يناير 2015، كانت هناك رسالة واضحة في نتائج شلمبرغروهاالبيرتون وبيكر هيوز، أكبر ثلاث شركات للخدمات الدولية تدعم منتجي النفط والغاز بأعمال كحفر الآبار وإكمالها وتحليلها.

إذ سجلت الشركات الثلاث انخفاضاً قدره 25-30 في المئة في إنفاق عملائها في أميركا الشمالية مقابل 10-15 في المئة في باقي دول العالم. كما تظهر بيانات نشرتها بيكر هيوز انخفاض 51 في المئة في عدد حفارات التنقيب عن النفط الصخري في الولايات المتحدة (من 1609 حفارات في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 إلى 788 حفارة في آذار/ مارس 2015).

ونرى صورة مشابهة في مسح لخطط الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط نشره بنك باركليز في شباط / فبراير 2015، حيث خفضت شركات النفط إنفاقها المخطط لعام 2015 نحو 35 مليار دولار وتضمن المسح توقعاً بأن تخفض موازنات أميركا الشمالية 30 في المئة أو أكثر إذا بقي السعر دون 50 دولاراً.

يفسر التراجع الأسرع في صناعة أميركا الشمالية جزئياً بارتفاع تكاليف إنتاج النفط الصخري الأميركي والكندي مقارنةً بـ بنفط الشرق الأوسط. فسر نقطة التعادل لإنتاج النفط الصخري الأميركي هو 70-85 دولاراً للبرميل، بينما استنطاع بعض حفارات النفط الصخري الاستمرار في العمل عند سعر 50-60 دولاراً للبرميل، لكن كثيراً منها على حافة الإفلاس.

وفي آثار الهبوط العالمي في أسعار النفط الاهتمام بحقول النفط الصخري الجديدة نسبياً في الولايات المتحدة، من المرجح أن تعاني الحقول الناضجة مرتفعة التكلفة كذلك الموجودة في

(1)توفيق الربيعه، الاقتصاد الخليجي اثبت قدرته على تجاوز الأزمات الإقتصادية، الجزيرة، 2015.

بحر الشمال عدم استقرار الأسعار أكثر من غيرها. فبأسعار تقل كثيراً عن 75 دولاراً للبرميل، ربما يكون تطوير بعض احتياطات بحر الشمال مكلفاً جداً. وما هي بريتش بترولיום وشيفرون ومجموعة بي جي وستات أويل تشرع في إعادة تقويم قرارات استثمارية ربما ساعدت في إطالة عمر الحقول النفطية.

فمن دون هذه الاستثمارات، هناك خطر متزايد أن ينتهي الأمر ببعض موارد المملكة المتحدة الاقتصادية القابلة للاسترداد في بحر الشمال (تقدر بنحو 15-16.5 مليار برميل من النفط والغاز الطبيعي) لأن تصبح "أصولاً معطلة" - أي ببساطة احتياطات يمنع ارتفاع التكاليف تطويرها⁽¹⁾. وحتى عندما تجاوزت أسعار النفط 100 دولاراً للبرميل، بقي تطوير 1.5 مليار برميل المتبقية من نفط بحر الشمال غير اقتصادي، بحسب شركة وود ماكينزي الاستشارية العالمية. واليوم، في عام 2015، مع وصول سعر خام برنت إلى 50 دولاراً للبرميل تقريباً، يصبح القرار النهائي الذي يدرس لاستثمار 1.4 مليار برميل إضافي في خطر.

يجب على الشركات التي كانت مدينة حتى عندما كان سعر برنت 109 دولاراً للبرميل في عام 2014 إعادة النظر في خطط عملها في ضوء أسعار تصل إلى 50 دولاراً للبرميل.

بحسب محلي مورغان ستانلي، واجهت شركة النفط الكبرى السبع عجزاً إجمالياً قدره 55 مليار دولار في عام 2013⁽²⁾. وبما أن الشركات المذكورة باعت أصولاً بقيمة 150 مليار دولار في السنوات الأربع السابقة، فإنها تتحول تدريجياً من شركات كبرى عظمى إلى شركات كبرى صغيرة: لا تزال بين أكبر الشركات في العالم، لكن ما عادت بالحجم الذي يمكنها من التحكم بالأسعار لتتناسب مع دورة استثماراتها.

انخفض إنتاج الشركات السبع الكبرى من 11.5 مليون برميل يومياً أو 14.5 في المئة من الإنتاج العالمي في عام 2003 إلى 9.5 ملايين برميل يومياً أو 10.4 في المئة من الإنتاج العالمي. وهي اليوم لا تملك إلا تأثيراً ضعيفاً جداً في أسعار النفط الفعلية.

(1) Selina Williams and Justin Scheck, "North Sea Region is Hot as Oil's tumble persists" wall Street Journal, 16-18 /1/2015, p. 1.

(2) Ron Bousso and Dmitry Zdannikov, "Price Fall Hastens decline of Big oil as western majors retreat" (Reuters, 9 October 2014).

ثانياً- أثر انخفاض الأسعار علي منتجي النفط في الخليج العربي:

يبدو أن وزير النفط السعودي فقد البوصلة في محاولته الدفاع عن قرار أوبك السابق في شأن عدم خفض الإنتاج. إذ قال في مقابلة مع ميدل إيست إيكونوميك سيرفي (Middle East economic survey) في 21 كانون الأول / ديسمبر 2014 أن المملكة العربية السعودية وأوبك تدافعان عن حصتيهما في السوق. "لو خفضنا إنتاجهما، لارتفع السعر وأخذ الروس والبرازيليون ومنتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة حصة السعودية وأوبك". لكن النعيمي أغفل بالتأكيد فكرة أنه لو حاول كل منتج الدفاع عن حصته في السوق، فإنهم سيفاقمون تخمة السوق وسيكونون جميعاً من الخاسرين.

قدم الوزير سبباً آخر لعدم خفض الإنتاج، قائلاً إننا أردنا أن نقول للعالم أن الدول المنتجة ذات الكفاءة العالية كالمملكة العربية السعودية ومنتجي أوبك الآخرين، هم من يستحق حصة السوق. وبعبارة أخرى، على الدول التي تملك احتياطات مؤكدة لكن بتكاليف إنتاج مرتفعة، ترك الساحة مفتوحة لمنتجين أكثر جدارة⁽¹⁾. وهذا مفهوم أعتقد جازماً أن المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة سيرفضونه بشدة.

في تصريح إضافي أخيراً، قال الوزير إن المملكة لن تخفض الإنتاج حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى 20 دولاراً للبرميل. وهذا تبجح كثيراً مما هو منطوق سليم، حيث اعترف أن الموازنة السعودية ستسجل عجزاً نتيجة انخفاض أسعار النفط، وقال إنه يستطيع الاقتراض من المصارف واستخدام بعض الاحتياطات المالية لتغطية العجز المذكور.

يبدو أن من غير لمفيد اقتصادياً التسبب بعجز في الموازنة عندما يكون في الإمكان منع ذلك إذا بقيت أسعار النفط عند 50 دولاراً للبرميل لمدة سنة، فستخسر السعودية نحو 128 مليار دولار.

مع ذلك، حاول الوزير السعودي إقناع زملائه في أوبك بأن انخفاض أسعار النفط سيفضي إلى انهيار في الإنتاج المتزايد للنفط الصخري في الولايات المتحدة. ومنبع الخلل في هذا المنطق هو أن انخفاض الأسعار كثيراً، على الرغم من أنه سيضر بإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في المدى القصير، سيؤدي إلى أضرار أكبر في اقتصاديات أوبك.

كما أن إنتاج النفط الصخري ستستأنف التصاعد حالما تبدأ أسعار النفط بالارتفاع. فالذي يعوق إنتاجه على المدى الطويل هو الجيولوجيا وارتفاع تكاليف الحفارات، أي أن

(1) مقابلة وزير النفط السعودي علي النعيمي مع المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (Middle East survey)

كما أوردتها : . 4. Petroleum review (february 2015) p.

الاستنزاف السريع لآبار النفط الصخري الذي يصل إلى 70-90 في المئة في السنة الأولى من الإنتاج، والإرتفاع اللاحق في تكلفة الحفارات من العوامل الحاسمة التي ستقوض في النهاية إنتاج النفط الصخري الأميركي وليس جهد أوبك.

التباطؤ في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سيكون ظاهرة مؤقتة ورفض هؤلاء مزاعم السعودية بأنها نجحت في الضغط على منتجي النفط الصخري الأميركيين، وقالوا أن على السعوديين ألا يتسرعوا في إظهار البهجة⁽¹⁾.

من المتوقع أن تخفض السعودية إنفاقها الحكومي إلى 229 مليار دولار في عام 2015، أي 18 في المئة أقل من عام 2014، وهي علامة واضحة على تأثير انخفاض أسعار النفط الخام في مواردها المالية.

وسوف ينتهي بها الأمر إلى عجز قدره 38 مليار دولار، أي 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي. ونتيجة ذلك، سينكمش الاقتصاد غير النفطي في المملكة 5 في المئة⁽²⁾.

جعل تدني أسعار النفط وكالة التصنيف الأميركية ستاندرد أند بورز التي حذرت في وقت سابق من تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، تخفض مستوى توقعاتها للمملكة العربية السعودية، فقالت: "نحن نعتبر الاقتصاد السعودي غير متنوع وعرضه للتأثر بأي تراجع حاد ومستمر في أسعار النفط، على الرغم من سياسة الحكومة في تشجيع نمو القطاع الخاص غير النفطي". ويمثل قطاع النفط 44 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

يعتمد القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير على الإنفاق الحكومي الذي يقوم على إيرادات قطاع النفط والغاز. وبحسب الوكالة، يأتي نحو 85 في المئة من الصادرات و90 في المئة من الإيرادات الحكومية مباشرة من قطاع النفط. وتتصح الحكومة السعودية شركة أرامكو السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، بخفض إنفاقها المستقبلي في الإنتاج والتقيب، إلى 25 في المئة (من 40 إلى 30 مليار دولار).

(1) Ed Crooks and Barney Jopson, "US OIL veteran Rejects Saudi Shale claims" financial times, 15/5/2015, p. 17.

(2) Financial times, 16/1/2015, p. 5.

(انظر الجدول 1-1) وستبقى هذه الدول دائماً عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط ما دامت تعتمد على إيرادات تصدير النفط بنسبة 85-90 في المئة⁽¹⁾.

والسبب هو أنها لم تتوسع اقتصاداتها منذ اكتشاف النفط في مطلع القرن العشرين. وإضافة إلى المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، فإن أكبر خطر على اقتصادات هذه البلدان المعتمدة على النفط يأتي من الارتفاع الشديد في الاستهلاك المحلي للنفط في توليد الكهرباء وتحلية المياه ومن عدم التنويع.

ومن علائم هذا الاستهلاك الدعم الذي بلغ 523 مليار دولار في عام 2011 ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عقب الربيع العربي⁽²⁾.

ثالثاً- الاحتياطي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي:

قدر احتياطي النفط العالمي في عام 2005 بحوالي 1178.17 مليار برميل، بارتفاع بسيط بنسبة 0.7% بمقارنة عن تقديرات احتياطي العالمي للنفط عام 2004 والتي بلغت قرابة 1104.75 مليار برميل، حيث بلغت احتياطي النفط العالمي عام 2008 حوالي 1177.82 مليار برميل بارتفاع طفيف بنسبة 0.12% بمقارنة عن احتياطي النفط العالمي عام 2006 حوالي 1165.59 مليار برميل، قدر احتياطي النفط العالمي عام 2010 بحوالي 1231.00 مليار برميل بارتفاع ملموس بنسبة 0.53% بمقارنة عن احتياطي النفط العالمي عام 2008 مليار برميل.

وبلغ احتياطي العالمي للنفط عام 2015 بحوالي 1285.4 مليار برميل بارتفاع ملموس بنسبة 0.54% عن احتياطي النفط العالمي عام 2010 مليار برميل

الاحتياطي النفطي " هو كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الأرض والمكتشفة، على ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة، ولمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة"⁽³⁾، ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تتسجم مع مستوى أسعار النفط الخام، كذلك، تؤدي التوسعات إلى إضافة احتياطيات

(1) بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تموز/ يوليو 2014.

(2) Salameh, "Impact of US Shale Oil Revolution".

(3) هيام ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، المجلد 8، العراق، البصرة، 2012، ص 12.

جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً، ولم يتم استغلالها بالكامل، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية.

أضف إلى ذلك التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج التي تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم الاحتياطيات من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي⁽²⁾:

1- الاحتياطي المؤكد: عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها.

2- الاحتياطي المحتمل: يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد.

3- الاحتياطي غير المكتشف: عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها.

وتعتمد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة على النفط، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ويقدر بنحو (497.97) مليار برميل بنهاية عام 2014، أي: ما يعادل 40% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام، وتمثل احتياطياتها نسبة 70% من احتياطي الأوبك⁽³⁾.

(1) سميذ صارم، "أنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص 31.

(2) مشدن وهبية، أثر تغيرات أسعار النفط علينا لاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

(3) Oil & Gas Journal, "Worldwide look at reserves and production, (January 1, 2014)

والجداول (2-5) التالي يوضح تطور احتياطي النفط بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014).

جدول رقم (5-2)

تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون برميل / يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	اجمالي المجلس	الأوبك	العام
2005	97.80	.10	264.20	101.5	25.29	5.00	493.93	434.63	1178.17
2006	97.80	.12	264.25	101.5	26.19	5.70	495.56	444.99	1165.59
2007	97.80	.13	264.21	101.5	25.09	5.700	494.43	457.19	1177.14
2008	97.80	.12	264.06	101.5	25.41	5.70	494.59	460.04	1177.82
2009	97.80	.12	264.59	101.5	26.38	5.50	495.89	460.04	1178.82
2010	97.80	.12	264.59	101.5	25.30	5.50	494.89	499.99	1231.00
2011	97.80	.1	264.4	101.5	25.26	4.79	494.03	505.38	1241.6
2012	97.80	.1	265.9	101.5	24.90	4.95	495.15	511.48	1266.5
2013	97.80	.1	265.8	101.5	24.90	5.15	495.25	511.48	1277.7
2014	97.80	.1	266.6	101.5	25.15	5.90	496.97	703.50	1285.9
2015	97.80	.1	266.5	101.5	25.2	5.30	497.12	702.3	1285.4

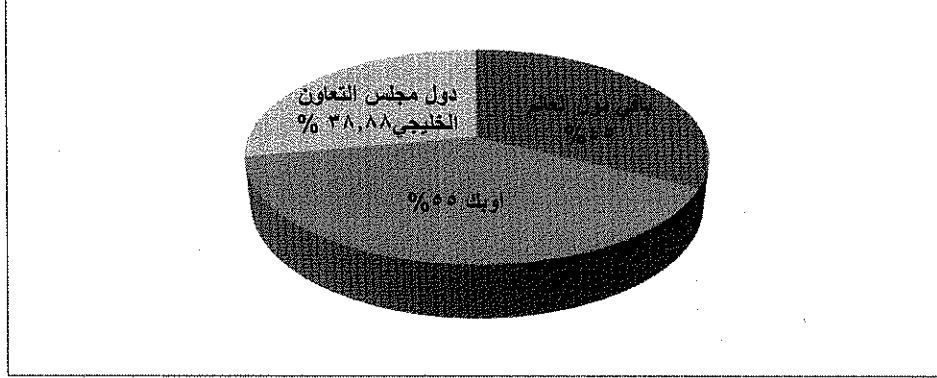
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، -2015 - 2005، ص7.

يلاحظ من الجدول: ارتفاع الاحتياطي النفطي لدول العالم وأعضاء منظمة الأوبك، وأقطار مجلس التعاون الخليجي ارتفعت لها من 493.92 مليار برميل في عام 2005 إلى 497.12 مليار برميل في عام 2015، والتقديرات لنهاية العام 2015 بلغت 497.12 مليار برميل.

والشكل التالي يوضح نسبة احتياطيات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي احتياطيات النفط العالمية للعام 2015.

شكل رقم (39-2)

احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام كنسبة من احتياطيات النفط العالمية لعام
2015



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، -2015 -
2005

يلاحظ من الشكل السابق: أن احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي مثلثا نسبته 38.76% من احتياطي النفط الخام للأوبك، ونسبة الأوبك بلغت 55% من احتياطيات النفط الخام في نفس العام، ونسبة باقي دول العالم بلغت 45% من احتياطي النفط الخام بالعالم لعام 2014، إن دول المجلس مجتمعة تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط، وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي النفط الخام، وعلاوة على استمرار المنطقة في تنفيذ برامجها للإصلاح الاقتصادي (1).

ومن هنا سيتم الحديث باختصار عن بيانات الاحتياطي النفطي الخام لدول مجلس التعاون الخليجي كلاً على حدة (2).

1- المملكة العربية السعودية:

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسة على النفط، ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، إذ يقدر بنحو 266.5 مليار برميل في نهاية العام 2015، وأن الناتج المحلي للملكة في العام 2014 بلغ 746,248 مليون دولار، بنسبة نمو قدرها 0.03%، ومن المتوقع بقاءه ثابت لعام 2015. ويمثل احتياطي السعودية ما نسبته 38.19% من

(1) حسن الشريف، برامج الطاقة النووية في البلدان العربية، الإمارات، مجلة البيئة والتنمية، 2011.

(2) تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي، الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، 2014.

احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 26.39% من إجمالي احتياطيات أوبك ونسبة 13.72% من إجمالي الدول العربية، ونسبة 20.80 من الاحتياطي العالمي للنفط الخام للعام 2013⁽¹⁾.

2- دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات من الدول الغنية ذات الاقتصاد المفتوح، فهي تمتلك 97,80 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام الثابتة رسمياً في نهاية العام 2015، والنتاج الإجمالي لدولة الإمارات للعام 2015 بلغ 375.230 مليون دولار، بمعدل نمو 3.2%، ويمثل احتياطي الإمارات نسبة 7.65% من احتياطي النفط الخام في العالم، ونسبة 14.05% من احتياطي النفط الخام؛ لدول مجلس التعاون ونسبة 9.71% من إجمالي احتياطيات النفط الخام في الأوبك للعام 2013⁽²⁾.

3- دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت من الدول الغنية التي يعتمد اقتصادها على النفط، حيث بلغ احتياطيتها الثابت رسمياً حوالي 101.5% مليار برميل، والنتاج الإجمالي لدولة الكويت للعام 2015 بلغ 116,924 مليون دولار بمعدل نمو 6.0%، ويمثل احتياطي النفط الخام للكويت نسبة 7.94% من احتياطيات النفط الخام في العالم، وحوالي 14.58% من احتياطيات النفط بدول مجلس التعاون الخليجي ونسبة 14.24% من إجمالي الاحتياطيات النفطية الخام للدول العربية في عام 2013، ونسبة 10.08% من إجمالي الاحتياطي النفطي للأوبك للعام 2013، حيث يعتبر الاحتياطي النفطي الكويتي الثاني بعد المملكة العربية السعودية⁽³⁾.

4- دولة قطر:

من الثابت أن دولة قطر تمتلك في الوقت الحاضر احتياطياً نفطياً يبلغ 25.2 مليار برميل من النفط الخام، والنتاج المحلي لدولة قطر في عام 2015 بلغ 166.310 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 4.1%، ويشكل الاحتياطي النفطي الخام القطري نسبة 3.60% من إجمالي الاحتياطي النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 3.52% من إجمالي الاحتياطي

(1) أحمد آل درويش، وآخرون، دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 21.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2014، ص 97.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

النفطي لباقي الدول العربية، ونسبة 1.96% من إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم، ونسبة 2.49% من إجمالي احتياطيات أوبك من النفط الخام للعام 2013⁽¹⁾.

5- مملكة البحرين:

تمتلك البحرين 100 مليون برميل من احتياطي النفط الثابت رسمياً عام 2015، أي: يقدر بحوالي 0.02% من احتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 0.02% من إجمالي الاحتياطي النفطي الخام لباقي الدول العربية، ونسبة 0.1% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام للعام 2013، وتعتبر أقل احتياطي في دول مجلس التعاون الخليجي⁽²⁾.

6- سلطنة عمان:

تمتلك عمان 530 مليون برميل من احتياطي النفط الثابت رسمياً بعد الاقتصاد العماني من اقتصادات الدخل المتوسط في الشرق الأوسط، ويتميز بوجود مصادر النفط والغاز والفواض التجارية الكبيرة، ويعتبر قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات للاقتصاد العماني، حيث يمثل النفط الخام حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 80,124 مليون دولار في عام 2015 بمعدل نمو بلغ 4.6%، وتمتلك سلطنة عمان 5.2 مليار برميل من احتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثل نسبة 1.1% من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 0.72% من احتياطي الدول العربية، وحوالي نسبة 0.40% من احتياطيات النفط في العالم، وحوالي نسبة 0.5% من احتياطيات النفط الخام لأوبك للعام 2013 حيث ارتفع الاحتياطي عام 2014 إلى 5.3 مليار برميل⁽³⁾.

يتضح مما تقدم: أن دول المجلس اعتمدت جميعها على الاقتصاد الريعي، حيث اعتمدت في الأساس على سلعة النفط كمورد رئيس في تشكيل قطاعاتها الاقتصادية، وتستطيع من خلال الاحتياطي المملوك أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد الطلب والعرض على النفط، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى الإنتاج من النفط الخام لدول المجلس مجتمعة ولكل دولة منفردة.

(1) Jean-Pierre Vavnik, investment prospects of foreign oil companies: Risks and agreements in the oil and gas in the Gulf Ensuring Economic Security, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research 0.2007.

(2) تقرير مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، النفط بالخليج، السعودية، 2014.

(3) سعيد الصقري، مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي (النموذج العماني)، الجمعية الاقتصادية العمانية، عمان، 2010، ص 100.

• إنتاج النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي:

تعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا كبيرا على النفط، ويشكل هذا القطاع وفقا لمعظم التقديرات حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و80% على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس الخليجي، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك يعود لسبب تراجع الهيدروكربونات إلى نحو 60% من الصادرات، كما انخفضت مساهمتها في الإيرادات انخفاضا طفيفاً، ومما لا شك فيه أن هذا التحول نحو المزيد من الاعتماد على الهيدروكربونات يأتي انعكاساً لارتفاع أسعار النفط على مدار العقد الماضي⁽¹⁾.

كذلك، تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً بالغ الأهمية في إنتاج النفط الخام على المستوى العالمي، حيث تعد دول مجلس التعاون أكبر منتج للنفط الخام في العالم بأسرة. حيث شكلت حصة الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 58.6% أو ما يعادل 15.7 مليون برميل يومياً من إجمالي إنتاج دول الأوكيانا الإثنت عشرة دولة.

وفي تحليل لحجم إنتاج النفط الخام في عام 2014، من قبل أويك يتبين أنه انخفض بنسبة 0.9%، أو ما يعادل 270 ألف برميل يومياً؛ ليصل معدل الإنتاج إلى 30.32 مليون برميل يومياً مقارنة مع معدل إنتاج بلغ 30.59 مليون برميل يومياً في العام 2013⁽²⁾.

ويبين الجدول التالي رقم (6-2) حجم معدل الإنتاج اليومي لدول الخليج العربي من النفط الخام، والذي يظهر أن المعدل في ارتفاع باستمرار باستثناء تأثيرات الأزمة المالية في أواخر عام 2008.

(1) M . S .Rahman , Variance Analysis of GDP for GCC Countries , International Review of Business Research Papers Volume , 2010 .

(2) موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2014.

جدول (6-2)

إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015) .
(مليون برميل/ يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	2.378	.187	9.353	2.573	.766	.708	15.965
2006	2.568	.183	9.210	2.645	.803	.677	16.086
2007	2.529	.184	8.820	2.575	.846	.651	15.605
2008	2.572	.182	9.200	2.676	.843	.669	16.142
2009	2.242	.182	8.180	2.262	.733	.713	14.312
2010	2.324	.182	8.170	2.312	.733	.759	14.480
2011	2.564	.190	9.310	2.659	.734	.779	16.236
2012	2.653	.173	9.760	2.977	.736	.814	17.113
2013	2.797	.197	9.640	2.922	.724	.837	17.117
2014	2.794	.202	9.701	2.866	.703	.856	17.122
2015	2.988	.202	10.192	2.883	.649	.885	17.799

المصدر: بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك) ،التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة 2005-2015، ص55.

يلاحظ من الجدول السابق: أن هناك ارتفاعاً في النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي من 15.965 مليون برميل يومياً في عام 2005، وبلغ حوالي 16.086 مليون برميل عام 2006، ثم انخفض الإنتاج تدريجياً في عام 2007، حيث بلغ حوالي 15.605 مليون برميل، ويعزو ذلك لقرارات التخفيض لحصص الإنتاج من قبل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، بهدف الوصول لأعلى الأسعار النفطية .

وأدى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، والزيادة في الطلب عليه، واستخدام التقنيات الحديثة، إلى ارتفاع معدل الإنتاج العالمي إلى 17.116 مليون برميل عام 2014. وذلك على خلفية قرار منظمة الأوبك بشأن خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، منذ بداية فبراير عام 2007، وذلك لإعادة التوازن في السوق النفطية، كما شهد إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في نفس العام تراجع طفيف عن معدلات العام السابق 2006، حيث تراجع إنتاج النفط من 16.086 مليون برميل عام 2006 إلى حوالي 15.605 مليون برميل يومياً للعام

5- سلطنة عمان:

الإنتاج العماني من النفط الخام بلغ عام 2005 حوالي 0.703 مليون برميل يومياً، وحوالي 0.677 مليون برميل يومياً في عام 2006، أما في عام 2008 فكان 0.6990 مليون برميل، أما في عام 2010 فبلغ حوالي 0.759 مليون برميل، ثم واصل الإنتاج العماني من النفط الخام في الارتفاع حتى بلغ حوالي 0.8850 مليون برميل يومياً في عام 2015⁽¹⁾.

6- مملكة البحرين:

تعد البحرين أقل دولة في أقطار مجلس التعاون الخليجي إنتاجاً للنفط الخام، كذلك، وجب التنويه إلى أن اغلب الإنتاج النفطي البحريني يجري تصفيته داخلياً، حيث أنتجت مملكة البحرين عام 2005 ما يقدر بحوالي 0.187 مليون برميل يومياً، وفي عام 2006 بلغ 0.183 مليون برميل، وكان تقريباً 0.182 مليون برميل يومياً في عام 2008، وفي عام 2010 بلغ إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام 0.182 مليون برميل يومياً، وارتفع إلى أن وصل إلى 0.202 مليون برميل يومياً في العام 2015⁽²⁾.

مما سبق يلاحظ: أندول المجلس الخليجي منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي اتبعت سياسة مرنة في إنتاج النفط، تقوم على أساس تلبية كافة الاحتياجات العالمية (الطلب) دون اعتبار للعوامل المحلية (حجم الاحتياطي، الحاجة من الإيرادات النفطية، الجوانب الفنية للآبار المنتجة على المدى الطويل)⁽³⁾.

والشكل التالي رقم (5-2) يوضح إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2005-2015).

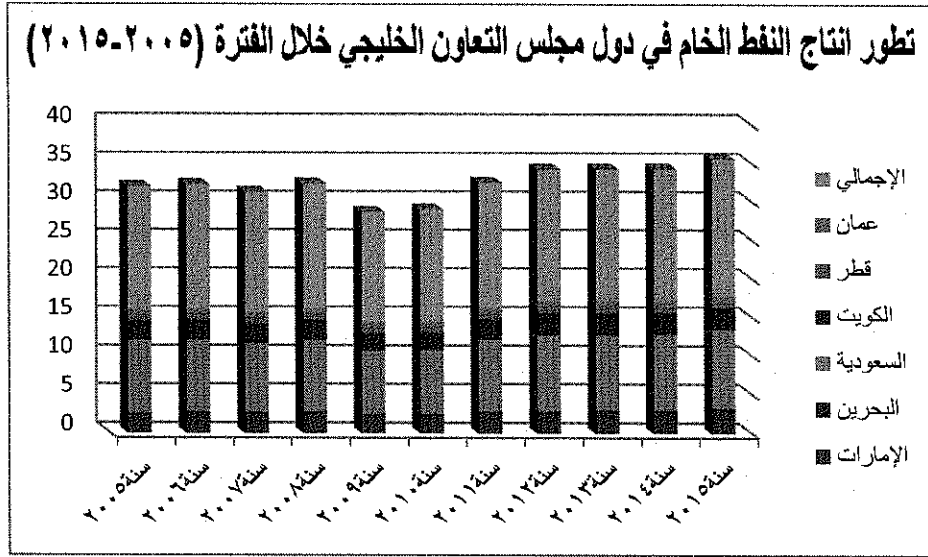
(1) ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره .

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2013، ص 322.

(3) انظر ملحق رقم (3) .

شكل رقم (40 - 2)

إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2005-2015)



المصدر: بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة 2005-2015.

يلاحظ من الشكل (40-2): تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2005-2015)، حيث تبين أن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 15.965 مليون برميل يومياً في عام 2005، و16.142 مليون برميل يومياً في عام 2008، أي: انخفض حوالي 177. مليون برميل يومياً. إلى أن وصل في العام 2014 إلى 17.122 مليون برميل يومياً ثم ارتفع عام 2015 ليصل 17.799 مليون برميل يومياً أي ارتفع حوالي 0.677 مليون برميل يومياً.

وأيضاً: هناك انخفاض في الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، بما يهدد بانخفاض الأسعار إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، لذلك اضطرت منظمة الأوبك إلى الاتفاق على تخفيضات قياسية في الإنتاج بمقدار 2.4 ملايين برميل يومياً من مستواه في سبتمبر 2008 الذي بلغ 1.29 مليون برميل يومياً للدول الإحدى عشرة الأعضاء التي تخضع لنظام الحصص، وأصبحت هذه التخفيضات نافذة في يناير 2007، في محاولة منها لإعادة التوازن إلى السوق، وإعطاء بعض الدعم للأسعار (1).

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2009، ص 82.

ووجه ذلك ضربة مزدوجة إلى اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك التي كان عليها إن تتعامل مع الهبوط الحاد في أسعار النفط، وتراجع الإنتاج بنسبة 14% في المتوسط خلال عام 2009. ومن المرجح إن ينخفض إنتاج النفط بما يقارب 16% في أكبر دولة منتجة، وهي: السعودية، والتي أشارت إلى أنها ستخفض الإنتاج إلى أقل من 8 ملايين برميل يومياً⁽¹⁾.

بذلك فإن التأثير المزدوج على انخفاض الأسعار والإنتاج سيفضي إلى تراجع الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون عام 2015، مما سيترتب عليه تداعيات مناوئة لأرصدة الحسابين المالي والجاري، فضلاً عن تراجع النمو بسبب الانخفاض في إنتاج النفط، وتقليص الإنفاق العام بقدر الانخفاض في إيرادات النفط، لأن هنالك علاقة عكسية تربطهما بعضهما البعض.

رابعاً- استهلاك النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات السابقة معدلات نمو مرتفعة في استهلاك الطاقة، حيث بلغ المعدل 4.9% في عام 2013، وارتفعت نسبة استهلاك الطاقة عام 2015 الي 5% وسجل استهلاك الطاقة في الدول العربية ارتفاعاً بلغ 30% سنوياً خلال الفترة 2010-2013، حيث ازداد في عام 2010، ووصل من 12.8 مليون برميل مكافئ نפט يومياً إلى 14.1 مليون في عام 2013، وبلغ اجمالي استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 3838.1 مليون برميل وتؤثر التغيرات في استهلاك الطاقة في الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص بثلاثة متغيرات رئيسية، هي: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، وأسعار الطاقة، وتأتي الزيادة في عدد السكان في المرتبة الثانية من ناحية تأثيرها على استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما من ناحية أسعار الطاقة في الأسواق المحلية فلم تعتمد معظم دول مجلس التعاون الخليجي اللجوء إلى زيادة الأسعار⁽²⁾. وفيما يلي سنلقي الضوء على تطورات هذه العوامل الثلاثة:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

تساعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول حيث إزداد 17.1% عام 2010، ولكنه عاد إلى الهبوط ليبلغ 9.4% عام 2012، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدل نمو بلغ (1.0%) خلال العام

(1) تقارير مجموعة سامبا المالية، المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتوقعات لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، مارس، 2009، ص 2.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

2014، مقارنةً بالعام 2013، إذ ارتفع من 1619 مليار دولار عام 2013 إلى 1635 مليار دولار في العام 2014، بزيادة قدرها 16 مليار دولار⁽¹⁾.

وما زال القطاع النفطي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي والمحرك الرئيس في قيادة النشاط الاقتصادي. إذ بلغ نسبة مساهمته 41.7% في العام 2014. وترتبط هذه التباينات في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحجمه ارتباطاً مباشراً بالتطورات في معدلات النمو في العائدات البترولية وأحجامها.

أما بالنسبة لأقطار مجلس التعاون: تشير التوقعات إلى بلوغ متوسط النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 4.5% في 2015؛ نتيجة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 6%، ونمو إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 0.5%، وتعكس زيادة إجمالي الناتج المحلي النفطي في الجزء الأكبر منها مواجهة الاضطرابات في عرض النفط في البلدان الأخرى، في ظل الارتفاع الطفيف في الطلب العالمي على النفط وتنامي العرض في أمريكا الشمالية⁽²⁾. وبناءً على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2014، كانت كما يوضح الجدول التالي.

جدول (2-7)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014-2015

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 2014	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار) 2014	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 2015	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار) 2015
الإمارات	419.741	50.791	375.230	43.040
البحرين	33.869	25.775	32.241	23.363
السعودية	752.460	24.454	653.219	20.723
الكويت	181.026	50.453	116.924	29.068
قطر	211.817	95.585	166.510	68.720
عمان	81.797	20.490	80.124	19.911
الإجمالي	1680.711	267.598	1424.248	204.831

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2014-2015، ص 44.

- (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 23 .
(2) صندوق النقد الدولي، النشرة المالية الدولية، آفاق الاقتصاد العالمي، تركات وغيوم وعدم يقين، واشنطن، أكتوبر 2014، ص 61.

2- عدد السكان:

تزايد المتوسط العام لارتفاع عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ إجمالي عدد السكان في دول الخليج العربي إلى 50.144 مليون نسمة عام 2014، حيث ارتفع إجمالي عدد السكان في دول الخليج العربي من 50.144 مليون نسمة عام 2014 الي 52.088 مليون نسمة عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق 2014 .

والجدول التالي يبين تعداد السكان لدول مجلس التعاون كلا على حدا لعام 2015⁽¹⁾

جدول رقم (8-2)

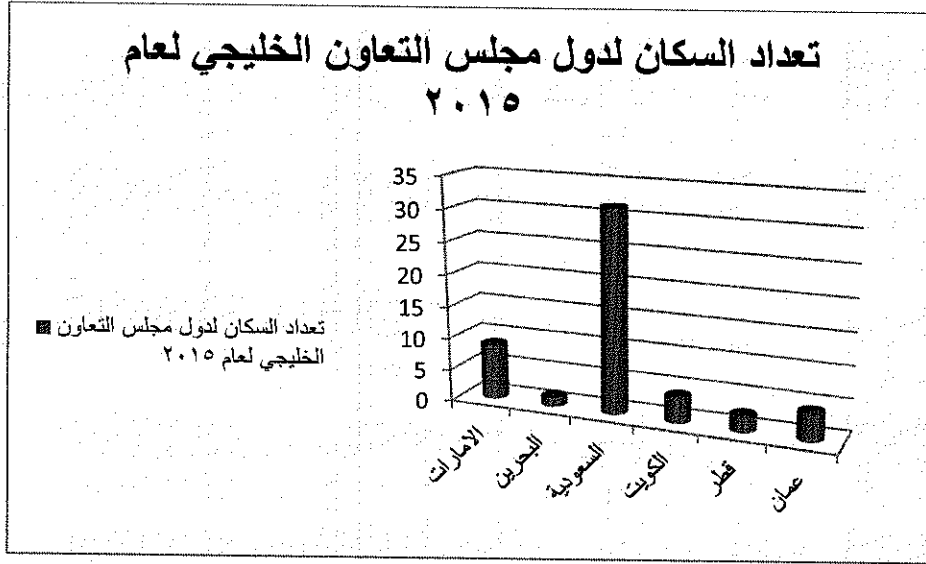
تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 (مليون نسمة)

الدولة	عدد السكان 2015
الإمارات	8.718
البحرين	1.380
السعودية	31.521
الكويت	4.023
قطر	2.423
عمان	4.023
الإجمالي	52.088

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2015، ص6.

شكل رقم (41-2)

تعداد السكان



1249279

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2015.

3- تطور الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي:

ويعتبر موضوع استهلاك النفط من الموضوعات ذات الأهمية لكافة الدول المصدرة والمستوردة، حيث يؤثر استهلاك النفط المحلي في قدرة الدولة المنتجة على التصدير، ومن ثم على أسعار النفط وعوائدها المالية، ويمثل تأثيره في الدول المستوردة في محدودية قدرتها على توفيره، وتوفير المبالغ المطلوبة لاستيراده؛ مما يؤثر في النهاية على أنماط التنمية فيها⁽¹⁾.

حيث زاد استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الفترة (2005-2015)، وبلغ نحو 2149.8 الف برميل/يوم، ثم زاد عام 2015؛ ليصل الي 3838.1 الف برميل مكافئ نفط يومياً.

يلاحظ: أن النفط ما زال يمثل مركزاً مهماً بين مصادر الطاقة المستهلكة في أقطار دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ازداد استهلاك النفط في أقطار مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من (2005-2015).

والجدول التالي يوضح تطور استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من النفط خلال الفترة (2005-2015)

(1) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط،

الكويت، ديسمبر 1997، ص 8.

جدول (9-2)

تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)

(الف ب، م، ن / يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	279.0	34.8	1372.3	369.4	46.4	47.9	2149.8
2006	296.5	36.8	1449.3	347.4	57.4	57.4	2244.8
2007	319.8	37.5	1583.5	395.8	66.4	59.4	2462.4
2008	331.3	41.9	1714.2	411.0	83.8	62.4	2644.6
2009	302.3	26.2	1896.9	309.2	94.8	65.0	2694.4
2010	315.0	27.5	2019.4	306.7	100.8	68.0	2837.9
2011	323.6	25.6	2173.4	298.0	102.9	165.8	3089.3
2012	340.5	28.0	2286.5	300.5	113.4	189.4	3258.3
2013	426.6	28.3	2329.5	326.9	119.1	175.0	3405.4
2014	407.0	29.3	2536.5	304.8	136.8	193.6	3608.0
2015	440.2	30.5	2696.3	320.6	149.2	201.3	3838.1

المصدر: من إعداد الباحث : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك)،التقرير الإحصائي السنوي لعام، 2005، 2015، ص11.

تحليل بيانات الجدول السابق يلاحظ: أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر دولة مستهلكة للنفط حيث استهلكت ما قيمته (2.3753) مليون برميل مكافئ نفط يومياً عام 2014، وهذا يشكل ما نسبته (69.15%) مما يتجاوز ثلثي إجمالي استهلاك النفط في أقطار المجلس، وتلي السعودية دولة الإمارات والتي استهلكت (0.407) مليون برميل مكافئ نفط يومياً في نفس العام، أي: ما نسبته (12.94%) من إجمالي استهلاك النفط في دول مجلس التعاون، حيث شهدت زيادة في استهلاك النفط بعد عمليات إعادة البناء والتعمير التي تلت حرب الخليج.

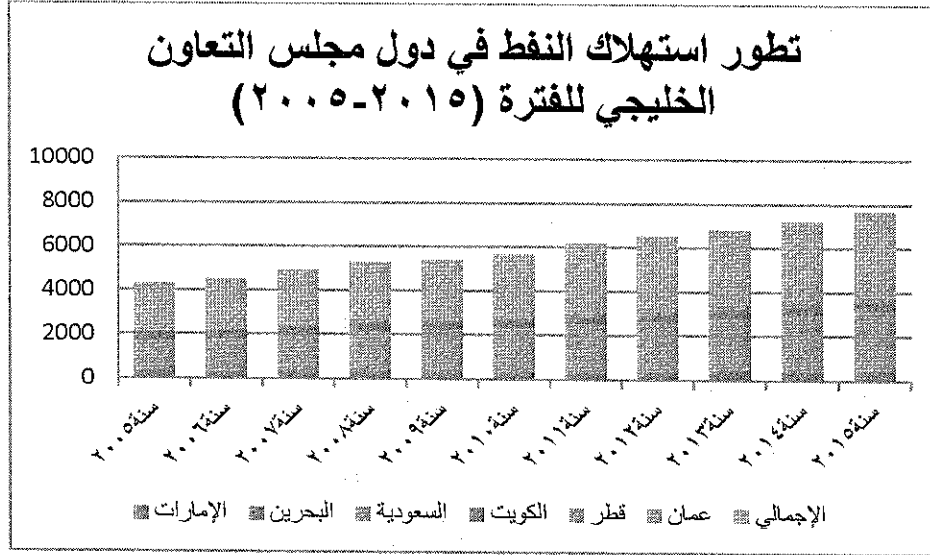
واحتلت الكويت المرتبة الثالثة بعد الإمارات، حيث استهلكت حوالي (0.2910) مليون برميل مكافئ نفط يومياً في نفس العام وهو 2014، أي: بنسبة(0.9%).

وجاءت في المرتبة الرابعة سلطنة عمان التي استهلكت 0.1936 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. وفي المرتبة الخامسة دولة قطر، حيث استهلكت 0.1165 مليون برميل مكافئ نفط

يومياً. وأخيراً: جاءت مملكة البحرين التي استهلكت عام 2014 حوالي 0.0293 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. والشكلاأتي يوضح استهلاك النفط في دول مجلس التعاون.

شكل (2-42)

تطور استهلاك النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2015-2005)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوپك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام، 2005، 2015.

يلاحظ من الشكل رقم (6-2) المحور الافقي سنوات اما المحور الراسي يكون استهلاك دول الخليج النفط أن دول مجلس التعاون تستهلك من النفط الخام كميات كبيرة وعلى رأسها السعودية والإمارات والكويت، وذلك لأن الأقطار الخليجية تمتاز باحتياطات نفطية كبيرة، ولا تضع في أولويات سياسات الطاقة لديها هدف الحد من معدلات النمو في استهلاكها، أو سياسة ترشيد الطاقة كما هو الحال في الدول المستهلكة؛ بل أن هذه الأقطار تشعر بان لها حقاً في أن تستغل مواردها الطبيعية بالطريقة التي تكفل رفع مستوى معيشة مواطنيها، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة فيها، دون النظر إلى مستقبل الأجيال القادمة⁽¹⁾.

(1) نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: انجازات الماضي وتحديات المستقبل، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 139.

خامساً-الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر النفط الركيزة الأساسية لاقتصادات دول مجلس التعاون، حيث يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل الصادرات النفطية النسبة الكبرى في إجمالي صادرات دول المجلس، وتمثل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة.

ومن المعلوم أن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة، يجعل اقتصاد الدولة أكثر حساسية للتأثر بالتقلبات في مستويات الأسعار العالمية للمادة الأولية، وبالتالي تتأثر برامج التنمية الاقتصادية فيها في حالة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية لهذه المواد الأولية.⁽¹⁾

حيث بلغ وصل إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام نحو 12927.4 ألف برميل يومياً لعام 2008، بذلك شكل انخفاضاً بحوالي 511.9 ألف برميل يومياً، أي: بنسبة 4.0% مقارنةً بالعام 2007.

ويعزى ذلك الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاج النفط في الدول المنتجة والمصدرة للنفط للالزمة المالية عام 2008، ثم بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام نحو 13067.3 لبرميل يومياً في عام 2015⁽²⁾.

أما بالنسبة لإجمالي صادرات دول مجلس الخليج من النفط الخام خلال فترة الدراسة يوضحها الجداول التالي:

(1)Hvidt, Martin. 2013. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Recordand Future Trends Research Paper 27, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States , London School of Economicsand Political Science, Londo.

(2)تقرير منظمة اوابك، الوضع الحالي لصناعة البترول، 2015 .

جدول (10-2)

تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)

(م/ب، يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	2704	2164	8594	2265	754	777	17258.0
2006	2873	0264	8306	2472	701	769	15385.0
2007	2343	253.0	6962	1613	615	608	12394.0
2008	2334	237.0	7322	1739	703	594	12929.0
2009	1953	276.0	6268	1402	601	668	11168.0
2010	2102.7	124.0	6644.1	1429.9	491.7	744.7	11537.1
2011	2457.0	149.0	7218.1	1814.9	587.8	737.8	12964.6
2012	2533.0	133.0	7556.8	2071.2	588.3	766.6	13648.9
2013	2579.0	142.0	7571.0	2095.5	599.0	838.0	13824.5
2014	2557.0	155.0	7153.0	1994.8	595.0	805.0	13259.8
2015	2441.5	149.00	7136.0	1963.8	562.0	788	13040.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2005-2015، ص34.

يتضح من الجدول: أن صادرات النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي بلغت 17258.0 ألف برميل يومياً في عام 2005، ووصل إجمالي الصادرات النفطية ؛ لدول مجلس التعاون، حوالي 15385.0 ألف برميل يومياً عام 2006، وفي عام 2008 بلغت حوالي 12929.0 ألف برميل يومياً، وبسبب الأزمة المالية العالمية، في نهاية العام 2008، وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة انخفضت صادرات النفط الخام لدول المجلس، وتواصل انخفاضها لنهاية عام 2010، حيث بلغت 1391.1 ألف برميل يومياً، وبلغت حجم صادرات النفط الخام لأقطار المجلس حوالي 13259.8 ألف برميل يومياً لعام 2014 وبلغت حجم صادرات النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي عام 2015 حوالي 13040.3 م /ب /يوم.

مما تقدم يتضح أيضاً: أن دول مجلس التعاون تعتمد في صادراتها على النفط بصفة أساسية، ولا تسعى إلى تنويع صادراتها، حيث أن الاعتماد على نوع واحد من الصادرات يكون له أثراً سلبياً على اقتصاد الدول؛ مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات السوقية. وستحدث فيما يلي بإيجاز عن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منفرد.

1- المملكة العربية السعودية:

عام 2005 فقد بلغت صادرات السعودية من النفط الخام 8594 ألف برميل يومياً، وفي عام 2008 وصلت حجم صادرات النفط الخام ومشتقاته للسعودية 7322 ألف برميل يومياً، وانخفضت في عام 2009 و2010 على التوالي، حيث عاودت الارتفاع في عام 2011 حيث بلغت 7218.1 ألف برميل يومياً⁽¹⁾.

أما في عام 2014: فقد هبطت صادرات الخام السعودية في مايو/أيار/2014 لأدنى مستوياتها عن ديسمبر/كانون الأول/2014، حيث أظهرت بيانات رسمية أن الصادرات بلغت 6935 ملايين برميل يومياً، مقارنة مع 7153 ملايين برميل يومياً في أبريل/نيسان/2014. وجاء انخفاض الصادرات على الرغم من ارتفاع الإنتاج إلى مستوى قياسي يزيد عن 10 ملايين برميل يومياً في عام 2015: فقد هبطت صادرات الخام السعودية إلى 13067.3 ألف برميل⁽²⁾.

2- الإمارات العربية المتحدة:

ذكرنا آنفاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم، وتأتي في الترتيب الثاني في الاحتياطيات النفطية في العالم بعد المملكة العربية السعودية، كما هو مبين في الجدول رقم (10-2)، وحجم صادرات الإمارات من النفط الخام بلغت، 2704 ألف برميل في عام 2005، وبلغت 2334 ألف برميل يومياً في عام 2008، وكانت ذروتها عام 2015، حيث وصلت إلى 2441.5 ألف برميل يومياً⁽³⁾.

3- دولة الكويت:

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، والكويت من أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصادها بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً. حيث تعتبر الكويت ثالث دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الصادرات النفطية، ووصلت 2265 في عام 2005، وبلغ 1739 ألف برميل يومياً في عام 2008، ووصل 1963.8 ألف برميل يومياً لعام 2015⁽⁴⁾.

(1) ناصر التميمي، السعودية وأسواق النفط، مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .

(2) أحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2014.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص 158.

(4) على العبادي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2015،

4- دولة قطر:

يعتمد الاقتصاد القطري على النفط والغاز؛ اللذان يشكلان حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 85% من عوائد الصادرات، وكذلك، 70% من الإيرادات الحكومية. ويفضل النفط والغاز أصبحت دولة قطر في السنوات الأخيرة من أسرع الدول نمواً في العالم ومن الدول ذات الدخل المرتفع. حيث أن أسعار النفط المرتفعة وزيادة صادرات الغاز الطبيعي، حتى أواخر عام 2008، ساعدت في بناء الموازنة القطرية والفوائض التجارية والاحتياطيات الأجنبية، فبلغ حجم صادرات قطر من النفط الخام حوالي 608.1 ألف برميل يومياً في عام 2005، ووصلت إلى 703.1 ألف برميل يومياً عام 2008، وأما في عام 2011 فقد بلغت حوالي 587.8 ألف برميل يومياً، وبلغت تقريباً 562.0 ألف برميل يومياً خلال عام 2015⁽¹⁾.

5- سلطنة عمان:

تحتل سلطنة عمان خامس دول مجلس التعاون الخليجي بحجم صادرات النفط الخام ومشتقاته، حيث تستحوذ الأسواق الآسيوية على النسبة الأكبر من صادرات النفط الخام العماني، حيث بلغ حجم الصادرات للسلطنة من النفط الخام عام 2005، ووصلت إلى 594 ألف برميل يومياً عام 2008، وأما في عام 2014 فقد ارتفعت وبلغت 805 ألف برميل يومياً تقريباً، إلا أنها لم تصل إلى مستويات العام 2000⁽²⁾.

6- مملكة البحرين:

بالرغم من أن مملكة البحرين لا ينظر إليها كمنتج رئيسي للنفط؛ بخلاف نظرائها الآخرين في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن قطاع النفط لازال يستأثر بأكثر من 70% من العائدات الحكومية، ويعكس دول المجلس، تنفرد مملكة البحرين بكونها مصدراً صافياً للمنتجات البترولية بدلاً من النفط الخام. حيث أن الإنتاج المحلي للنفط هو أدنى بكثير من طاقة المصافي، وتستورد البحرين بحدود 210 ألف برميل يومياً من النفط العربي الخفيف من السعودية، وذلك عبر خط بحري يربط البلدين.

ومن خلال الجدول السابق رقم (10-2) نلاحظ: أن حجم الصادرات النفطية للنفط، وصل حوالي 2164 ألف برميل يومياً في عام 2005، وانخفض إلى 237 ألف برميل يومياً

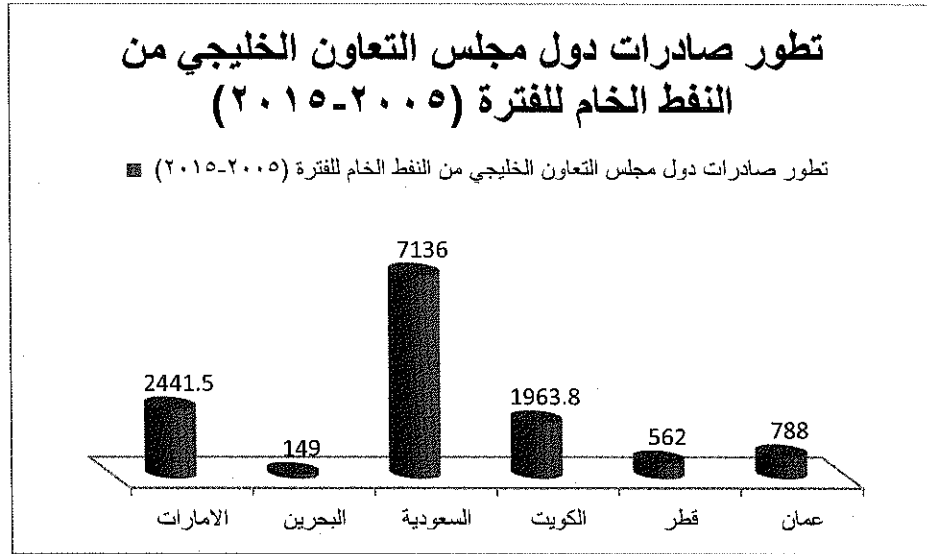
(1) شركة قطر للبتر وكيمياويات، 2014. www.qapco.com.qa

(2) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، 2014/9/14

عام 2008⁽¹⁾، وتدنت صادرات النفط الخام للمملكة عام 2015، فقد بلغت حوالي 149 ألف برميل يومياً⁽²⁾. والشكل التالي رقم يوضح صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للعام 2015.

شكل رقم (2-43)

تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للعام 2015 تعديل الرسم



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2005-2015.

(1) انظر ملحق رقم (4) .

(2) عبد الوهاب لهاب، المستجدات في أسواق الطاقة وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة، جريدة الصباح الجديد، العراق، أغسطس 2015.

المبحث الثاني

أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

الأسباب التي أدت إلى تطور أسعار النفط بشكل كبير، وكذلك، تحديد مستقبله، والدول النفطية اليوم تعيش حالة من الصراع، فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها للإبقاء على مستويات الإنتاج والأسعار؛ من خلال إعادة التوازن وتحجيم صناعة النفط الصخري⁽¹⁾ من جهة.

ومن جهة ثانية: تعاني من تبعات انخفاض أسعار النفط، الذي ينعكس بدوره سلباً على موازنات تلك الدول؛ خاصة مع لجوء بعض هذه الدول للسحب من صناديقها السيادية، ولجوء بعضها الآخر إلى رفع أسعار المشتقات النفطية.

أولاً: العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي:

هي الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد⁽²⁾. وهناك بعض العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر على العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها:

1- أسعار النفط الاسمية:

تؤثر أسعار النفط الخام بشكل سلبي على حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية⁽³⁾.

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة الجدول رقم (11-2)، الذي تتبين من خلاله أهم الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط الخام وتبين ان هناك ثلاثة انخفاضات اول عام 2005 انخفاض بلغ 50.6 دولاراً / برميل، والثاني عام 2009 حيث بلغ 61.0 دولاراً / برميل والثالث

(1) هو نوع من أنواع النفط، يعتبر خفيف، وينتج من ترسبات مادة الكبريت من الصخور التي تتحول بفعل الحرارة إلى سائل هيدروكربوني، ويعتبر النفط الصخري بديلاً للنفط الخام، وهو يختلف أيضاً عن النفط الرملي والغاز الصخري، إلا أن عملية إستخراجة تكون ذات كلفة مالية عالية بالنسبة للنفط الخام، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أكثر الدول مخزوناً له،

(2) سمير صارم، "انه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(3) إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، "النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 53.

عام 2015 ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الأسعار، أحدهما: عام 2007، إذ شهدت الأسعار ارتفاعاً بلغ (69.1) دولاراً / برميل عام.

والارتفاع الثاني: كان عام 2012، إذ وصل السعر الاسمي لبرميل النفط الخام إلى (109.5) دولاراً / برميل، ولقد كان لهذين الارتفاعين تأثير بالغ في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصل حجم العوائد النفطية إلى (442.04-317.492) مليون دولار على التوالي.

2- أسعار النفط الخام الحقيقية:

تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. ولأن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة، فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، بعبارة أخرى: إن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال: قدرت القيمة الحقيقية للسعر (39.3) دولار / برميل بحدود (49.5) دولار / برميل في عام 2015.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2014، ص 394.

جدول (11-2)
تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للفترة (2005-2015)
(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100 = 2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.0
2009	61.0	117.2	52.0
2010	77.4	118.4	65.3
2011	107.5	120.0	89.4
2012	109.5	121.4	89.8
2013	105.9	122.8	86.3
2014	96.2	124.5	77.3
2015	49.5	126.0	39.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، الكويت، 2014، ص 87 .

3- القرار السياسي:

إن للقرار السياسي تأثير على حجم العوائد النفطية، لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، ومثل هذه الأسباب دفعت العوائد نحو الارتفاع عن طريق حجم الانتاج؛ إذ وصلت في عام 2008 إلى 94.4 دولار/ برميل، وهذا ما كان له الأثر شبه المباشر في زيادة حجم العوائد النفطية الخليجية إلى 448.404 مليار دولار، كما أن للارزعة المالية العالمية في نهاية عام 2008 وبعض التطورات في الاضطرابات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي على وجه العموم، وبعض بلدان دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، كان لها تأثير مباشر على حجم العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت هذه العوائد في عام 2010 حوالي 323.467 مليار دولار⁽¹⁾، إلى أن وصلت 529.733 مليار دولار في عام 2013، ووصلت إلى 586.761 مليار دولار في عام 2014⁽²⁾.

(1) هيام ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، أبو ظبي، 2015، ص 136 .

وعليه؛ فإن للقرار السياسي دوراً بالغ الأهمية في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط، وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

4- الاحتياطات النفطية:

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، فأن اكتشاف احتياطات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تتسجم مع مستوى أسعار النفط الخام.

وكذلك، التوسعات التي تؤدي إلى إضافات احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفه سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع حجم العوائد النفطية. فضلاً عن تطورات التكنولوجيا التي قد تضيف احتياطات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج، تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية (1).

5- الطاقة الإنتاجية:

فهيلا تقل أهمية عن باقي العوامل سالفة الذكر في التأثير في حجم العوائد النفطية، حيث أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج (العرض) في الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية (2).

ولدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال فترة الدراسة (2005-2015) نستعين بالجدول رقم (12-2)، إذ يتضح من خلاله أن العوائد النفطية الخليجية شهدت تزايداً كبيراً في حجمها، وازدادت تلك العوائد من (251.199) مليون دولار عام 2005 إلى (586.761) مليون دولار عام 2014، أي: أنها تضاعفت بمقدار 3 مرات تقريباً خلال المدة المذكورة. والسبب في هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام

(1) مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

(2) يحيى حمود حسن، "منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2002،

جدول (2-12)

تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)

(مليار دولار)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	43.502	5.066	137.050	42.440	13.774	9.367	251.199
2006	53.222	5.923	162.000	53.109	17.685	14.378	306.317
2007	56.025	7.106	171.837	59.026	18.741	9.566	322.301
2008	73.335	6.067	262.231	71.545	21.980	13.246	448.404
2009	33.323	3.770	115.845	66.657	22.717	11.678	253.99
2010	46.230	4.664	178.737	53.029	26.581	14.226	323.467
2011	85.900	6.305	289.518	79.646	27.328	25.136	513.833
2012	93.613	7.269	307.119	99.735	21.014	25.568	554.318
2013	94.495	7.216	284.906	97.025	18.162	27.929	529.733
2014	107.853	12.79	285.139	97.537	56.912	26.530	586.761
2015	102.120	10.61	250.123	93.541	51.913	23.525	549.832

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، أعداد مختلفة، 2005-2015، ص 28.

وبالعودة إلى البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ: أن حجم العوائد النفطية، في دول مجلس التعاون الخليجي، أخذ يتجه نحو الارتفاع بصورة تدريجية حتى وصلت إلى أقصى حد لها عام 2008. وذلك نتيجة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام الذي وصل إلى أقصى حد له في ذات العام، وكذلك، صاحب ارتفاع أسعار النفط الخام ارتفاع أيضاً في الكمية المنتجة والمصدرة من النفط من الدول العربية، أضف إلى ذلك استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط، والاستفادة من هذه العوائد بالاستثمار، وكان للأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2008 تأثيراً كبيراً على الأسعار، حيث عاودت الانخفاض في عام 2009 إلى حوالي 61 دولار/ برميل،

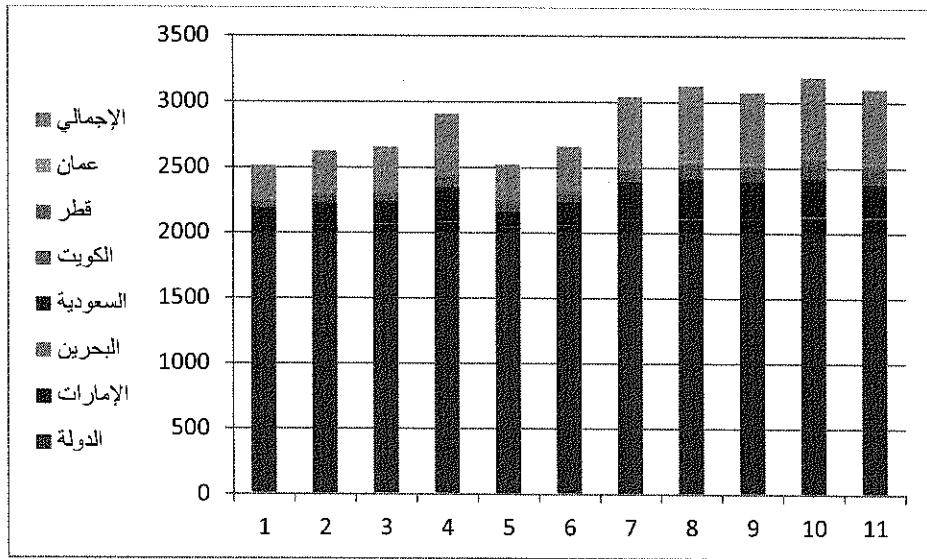
واستمر تأثير الأزمة حتتعام 2010، حيث بلغت الأسعار 323.467 مليون دولار، وخلال السنوات الثلاثة اللاحقة للعام 2010، عاود السوق إلى حالته الطبيعية وارتفعت الأسعار بشكل كبير، حيث قدرت الأسعار بحوالي (107.5، 109.5، 105.9) دولار/ برميل على التوالي، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في العام 2014، إذ بلغت الأسعار 96.2 دولار/ برميل،

والسبب الأساسي في هذا الانخفاض هو ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014⁽¹⁾ حتى عام 2015.

ولغرض إعطاء صورة واضحة عن أهم التطورات في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2005-2015) يمكن توضيحها بالشكل رقم (2-44) الذي يعبر عن سلسلة التطورات التي تم ذكرها سابقاً.

شكل رقم (2-44)

تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)



المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، أعداد مختلفة، 2005 - 2015.

ثانياً-المنافسة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي:

أصبح من الواضح أن السبب الرئيس للحرب السعرية منذ النصف الثاني من عام 2014، هو المنافسة على الحصص في الأسواق ما بين المنتحين التقليديين الكبار والمنتحين للنفط الصخري في أمريكا الشمالية، وتهدف هذه المنافسة إلى محاولة وضع سقف إنتاجي للنفط غير التقليدي (النفط الصخري)؛ من خلال تقليص الاستثمارات في الصناعة، بالإضافة إلى تنشيط الطلب العالمي على النفط الخام من خلال تخفيض معدلات الأسعار.

(1) أنور أبو العلا، أسباب انخفاض أسعار البترول، صحيفة الرياض، العدد 980337، 28 سبتمبر 2014.

ومن الطبيعي أن الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون تتعرض لمنافسة شديدة من باقي الدول المنتجة للنفط، حيث هنالك عوامل يمكن الاستفادة منها في التحكم في أسعار النفط عالمياً، متوفرة في أيدي منظمة الأوبك⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح ما ذكرناه سابقاً.

جدول (13-2)

القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعة النفطية لعامي 2013-2014

2014			2013			البيان
العالم	الأوبك	دول المجلس	العالم	الأوبك	دول المجلس	
96.2			105.9			متوسط سعر البرميل الخام أوبك
93.7	36.36	20.94	90.3	37.2	19	الإمدادات النفطية (مليون ب / ي)
91.2	29.61	6.7	90.2	29.84	6.5	الطلب على النفط (مليون ب / ي)
1292.90	1008.30	499.97	1281.85	1007.92	495.72	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)
76.248	30.00	17.044	85.6	25.0	17.117	الإنتاج النفطي (مليون ب / ي)
87.915	8.764	4.5629	89.74	5604.4	3.2920	الاستهلاك النفطي (م ب، م، ن / يوم)
-	16.054	13.259	-	13.788	13.819	الصادرات النفطية (م، ب / ي)

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، أعداد مختلفة، 2005-2015، ص 38.

يلاحظ من الجدول السابق: على الرغم من من الزيادة المطلقة في مقدار الإمدادات النفطية لدول المجلس الخليجي من 19-20.94 مليون برميل يومياً، إلا أن نسبتها من إجمالي الإمدادات العالمية قلت من 25%-23% وهذا يعزو إلى أن إجمالي الإمدادات العالمية لعام 2014 قد بلغت بالنسبة لدول المجلس 20.944 مليون ب/ي، وهذا أثر على السعر حيث كان السعر 105.9 دولار للبرميل عام 2013، وانخفض السعر في عام 2014 إلى أن وصل 96.2 دولار للبرميل.

(1) خدوري وليد، آثار تدهور أسعار النفط في الطاقة الإنتاجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2015.
-بيانات غير معلومة .

كما بلغ الطلب على النفط من دول مجلس التعاون للعام 2013 حوالي 6.5 مليون ب/ي، ومقارنةً بالعام 2014 البالغ 6.7 مليون ب/ي، يلاحظ ارتفاع الطلب على النفط، ويعود ذلك إلى الاضطرابات الجارية في الوطن العربي، وكذلك، إلى الحصار المفروض على إيران.

وكذلك، إن المنافسة في الأسعار تعتمد أيضاً على الاحتياطي من النفط، حيث بلغ الاحتياطي لدول مجلس التعاون لعام 2013 حوالي 495.72 مليون برميل/يوم، في حين وصل إلى 499.97 مليون برميل/يوم في عام 2014، بنسبة تغير 0.85%، وهذا أثر على السعر كما هو واضح في الجدول السابق، وبسبب سياسات دول الأوبك في خفض الإنتاج الواضح من العام 2013 البالغ 17.117 مليون برميل/يوم، إلى حوالي 17.044 في عام 2014، وهذا الانخفاض مع أنه قليل ولكن يؤثر على السعر؛ مما أدى إلى تخفيض السعر بنسبة 0.1% مقارنةً بالعامين 2013-2014.

ويرجع ذلك إلى قرارات الأوبك الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغير دورها في توازن سوق النفط⁽¹⁾، وهناك عوامل أخرى تؤثر في المنافسة وتحديد الأسعار، مثل: الاستهلاك النفطي والصادرات النفطية، حيث كان الاستهلاك النفطي لدول مجلس التعاون 3.2920 مليون ب/م/ن/ي للعام 2013، وارتفع إلى حوالي 4.5629 مليون ب/م/ن/ي، من العام 2014، بنسبة 3.67% و 5.19% من استهلاك العالم على التوالي، وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤثر على السعر؛ مما يدل على وجود طلب على هذا النفط والذي تبينه قيمة الصادرات، حيث بلغت 13.819 مليون برميل يومياً لعام 2013 مقارنةً بالعام 2014 والذي حققت فيه الصادرات 16.339 مليون برميل يومياً، أي: تغير الطلب بنسبة بلغت حوالي 18.24%، وهذا دليل على أن الطلب كان متزايد في عام 2014؛ بسبب الثورات العربية وما سمي بالربيع العربي .

يتضح مما سبق: أن لدول الأوبك دور فعال في تحديد وتثبيت الأسعار لبرميل النفط، إذا كانت مجتمعة وبعيدة عن العصبية والمنازعات القبلية، حيث يمكن استخدام النفط كسلاح فعال كما فعلت المملكة السعودية من إجراءات إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1973، والذي لا يستفاد منها في الوقت الحاضر.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2014، ص 97 .

ثالثاً-آلية أوبك لضبط الأسعار:

إن آلية منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لضبط الأسعار، والعلاقة الجدلية بين الإنتاج والعرض والطلب العالمي على النفط، وتأثير درجة النمو الاقتصادي العالمي على تذبذب الأسعار، فمن المعروف أن النفط يعتبر سلعة إستراتيجية ناضبة (غير متجددة) يرتبط سعر كثير من السلع بها. وقد كانت آلية العرض والطلب هي التي تحدد أسعار النفط حتى عام 1973، ففي هذه الفترة أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذه السلعة إلى زيادة في أسعارها، وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق، إلا أن هذا الارتفاع قوبل باستهجان وتذمر من طرف الدول الصناعية⁽¹⁾.

لكن المتابع لتاريخ أسعار النفط يدرك أن الدول الصناعية (المستهلك الرئيسي للنفط) تبذل جهوداً كبيرة لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم سياسات النفط، مما أدى إلى فشل آلية السوق وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات أحياناً وارتفاعها إلى أسعار باهظة أحياناً أخرى، وبالتالي عدم استقرار الأسعار وما يؤدي إليه من أزمات للدول الصناعية والدول المنتجة النامية في آن واحد⁽²⁾.

ولذلك أدركت أوبك أن العرض والطلب هما العاملان الأساسيان؛ لتحديد سعر النفط، إلا أن هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصته لكل دولة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، والأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب، وكذلك، تأثير المضاربات، إضافة إلى عامل أساسي آخر هو محاولة التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة. فالتعاون مع هذه الدول أصبح ضرورة ملحة، وهناك دول كبيرة منتجة للنفط تملك حوالي 60% من الإنتاج العالمي وهي دول مؤثرة جداً في سوق النفط. فالنرويج على سبيل المثال: تعتبر الدولة المصدرة الثانية في السوق العالمي بعد السعودية، وهي ليست عضواً في أوبك. ونفس المثال ينطبق على المكسيك وأنغولا⁽³⁾.

(1) عبد الدايم محمد، أوبك وضبط الأسعار، الجزيرة نت، 2004 .

(2) محمد سالم الصفيدي، استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2007.

(3) إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مرجع سبق ذكره.

وهكذا، بموجب من هذه المعطيات أقرت منظمة أوبك آلية لضبط الأسعار تقضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا ظل سعر السلة أدنى من 22 دولاراً لمدة عشرة أيام عمل متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولاراً للبرميل طوال 20 يوماً متصلة، وعلى العموم فإن أوبك بعد اتفاق مارس/آذار 1999 حافظت على أسعار مستقرة معتمدة هذه الآلية التي اتفقت عليها دول المنظمة بالتنسيق مع دول خارج المنظمة، إلا أن عدم تجاوب بعض الدول، مثل: روسيا، جعل المنظمة في مأزق، كما أُلقت هجمات 11 سبتمبر/أيلول بثقلها أيضاً على أسعار النفط⁽¹⁾.

وفي ظل هذه التطورات تجد منظمة أوبك نفسها أمام قرارات صعبة، فالركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض في الطلب العالمي، والتراجع في الأسعار من المفروض أن يقابل بتخفيض في إنتاج النفط، لكن آثار مثل هذا القرار على الاقتصاد العالمي، الذي يمر بأزمة، يتطلب من هذه الدول أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف، إضافة إلى احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء بالإنتاج المحدد، فقد بلغ سعر سلة نفط أوبك نحو 17.7 دولاراً للبرميل في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، مما يعني: أن سعر النفط انخفض عن الحد الأدنى المحدد من طرف المنظمة وهو 22 دولاراً للبرميل حسب آلية ضبط الأسعار التي وضعتها المنظمة عام 2000.

ومع ذلك فإن المنظمة لم تلتزم إلا بنصف التخفيض الذي أقر في بداية سبتمبر/أيلول 2001 والبالغ مليون برميل يومياً، بل بلغ الإنتاج الإجمالي لدول المنظمة نحو 24.3 مليون برميل يومياً وهو ما يزيد عن مجموع حصص الإنتاج المتفق عليه بنحو 1.13 مليون برميل يومي⁽²⁾. وفي ظل هذه الظروف كان من اللازم على منظمة أوبك التحرك للقيام بإجراءات للحفاظ على مصداقيتها التي تتطلب احترام آلية ضبط الأسعار المقررة من طرفها. لأجل ذلك فقد أعلنت أوبك أن المنظمة تنوي تخفيض الإنتاج، ولهذا اتخذت أوبك سياسات تسعيرية تهدف إلى المحافظة على السعر عالمياً وهذا ما تم إيضاحه خلال الفترة (2000-2014) بالجدول التالي:

(1) حسين عبد الله، أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق، مرجع سبق ذكره، 2005.

(2) زياد عريبة، ارتفاع أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، 2008.

جدول (14-2)

رابعاً: أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2005-2015)

السنة	معدن سنة أوبك (دولار / للبرميل)	الإجراءات المتخذة من الأوبك	النتيجة
2005	50.6	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك	-ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2006 ⁽¹⁾	61.1	تخفيض معدل الإنتاج للدول الأعضاء حوالي 1.6 مليون/ب/ي عام 2006	-ارتفاع مع تثبيت في أسعار النفط نتيجة حرب لبنان 2006
2007	69.1	خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف/ب/إعادة التوازن في السوق النفطية	-تميز عام 2007 بالارتفاع المتواصل في أسعار النفط ووصولها للمستويات غير مسبوقة
2008	94.1	انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية	-تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية أثر سلباً على سوق النفط
2009	61.0	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق	-مزيد من التدهور والفوضى المالية، والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي، كذلك النمو السلبى للبلدان الصناعية وتباطؤ في البلدان النامية
2010	77.4	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير	-بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة الخفض المطبقه عام 2009
2011	107.4	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي	-ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في السوق
2012	109.5	البقاء على سقف الإنتاج البالغ 30 مليون ب/ي	-استقرار نسبي في أسعار النفط في الأسواق ضمن نطاق مقبول
2013	105.9	كان لقرارات الأوبك الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير دوراً هاماً في توازن سوق النفط واستقرارها	-تميزت بالاستقرار النسبي رغم انخفاضها لأول مرة منذ عام 2009
2014	96.2	الإبقاء على مستوى الإنتاج عند 30 مليون ب/ي، وفقاً لما تم الإتفاق عليه عام 2011	-انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات
2015	49.5	كان لقرارات الأوبك عدم خفض إنتاجها مع زيادة إنتاج النفط الصخري مع خفض الطلب على النفط .	-انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات

المصدر: تقارير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، -2015

2005، ص 21.

(1) انظر ملحق رقم 6 الذي يبين حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2006.

خاتمة الفصل الثاني

تناولنا الفصل الثاني بعنوان: واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي، وقسمناه إلي مبحثين: الأول: جاء بعنوان: ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي، وتبين لنا أن حجم الاحتياطي النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك ثلث احتياطي النفط في العالم، وان دول المجلس تعتمد على الاقتصاد الريعي.

وكذلك، كمية إنتاج النفط الخام لدول المجلس لا يقل أهمية عن العامل السابق، حيث تعد دول المجلس أكبر منتج للنفط الخام في العالم، فقد تبنت سياسة نفطية معتدلة لفائدة الجميع تقوم على ضخ النفط المطلوب لموازنة سوق النفط.

وأيضاً، يعتبر استهلاك النفط الخام "الطاقة" ومن العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية، حيث شهدت دول المجلس معدلات مرتفعة من النمو في استهلاك الطاقة. كما أن الصادرات النفطية لدول المجلس تعتبر ركيزة أساسية لاقتصاداتها، وأن الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

وتناولنا المبحث الثاني بعنوان: تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي، حيث تبين من خلاله أن هناك عدة أسباب أدت إلي تطور أسعار النفط بشكل كبير، لعل من أهمها: العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي، أيضاً: إلية منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" لضبط الأسعار.

الفصل الثالث

آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول

مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: أثر تحديد أسعار النفط في التجارة الدولية على

اقتصاديات الدول المنتجة للنفط

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات الأسعار على دول

المجلس

المبحث الثالث: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون

الخليجي

الفصل الثالث

آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

إن اعتماد الدول المنتجة للنفط على عائدات النفط كمصدر رئيس لتمويل برامجها التنموية جعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية للنفط. وقد شهدت الأسواق العالمية للنفط تقلبات حادة ما بين الارتفاع والانخفاض في الأسعار خلال الفترة (2005-2015)، كانت لها آثارها الإيجابية والسلبية على اقتصاديات الدول المنتجة وخصوصا الرئيسة منها مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك أثرت العائدات النفطية على التنمية في داخل دول المجلس من حيث الإيرادات النفطية والتجارة الخارجية، وموازن المدفوعات والتنمية البشرية، وتحويلات العاملين بالخارج، والعون الإنمائي العربي، وأخيرا آثار الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط، وعلى اقتصاداتها بشكل عام.

المبحث الأول

أثر تحديد أسعار النفط في التجارة الدولية على اقتصاديات الدول

المنتجة للنفط

يعود تاريخ تحديد أسعار النفط إلى أوائل العشرينات حيث بني هذا التحديد على نظام (نقطة الانطلاق)، فقد كانت الولايات المتحدة والمكسيك هما الدولتان المصدرتان الرئيستان للنفط في ذلك الوقت.

ولذلك كان من الطبيعي أن يتأثر سعر النفط في التجارة الدولية بسعر النفط الصادر من خليج المكسيك، وكان نظام نقطة الانطلاق، بغض النظر عن بلد المنشأ، يحسب على أساس سعر نقط خليج المكسيك بالإضافة إلى تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى مكان التسليم⁽¹⁾.

وفي هذا المبحث سنتناول أهمية تسعير النفط في السوق العالمية، وأنواع أسعار النفط الخام، وطرق تسعير النفط الخام، والعوامل التي تؤثر في تسعير النفط في السوق العالمية، ودور منظمة الأوبك ودول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التوازن السعري للنفط.

أولاً- أهمية تسعير النفط:

كان سعر النفط أو بدقة أكثر أسعاره، مصدر قلق رئيس في الصناعة النفطية، لأن لنفط كان مهيمنا على مسرح الطاقة خلال السنوات الثلاثين الماضية، ولأن للسعر أثرا مزدوجا في توزيع الدخل، وتخصيص الموارد، فهو دائما موضوع منافسة، ومصدر مساومة ونزاع.

ويتنافس المشترون والبائعون دائما على حصص أكبر في إعادة توزيع الدخل الناجم عن تغيرات في مستوي الأسعار، وعندما يتمتع المشترون في سوق معينة بوضع مساومة أقوى يكون أثر إعادة توزيع التغير في الأسعار في مصلحتهم وبالمثل، عندما يكون البائعون في وضع قوي في السوق، فإنهم يميلون إلى كسب نصيب أكبر من إعادة توزيع الدخل من سعر البيع.

والحقيقة أن ما ندعوه عادة بقوي السوق ليس سوي النتيجة الصافية لوضع المساومة للبائعين والمشتريين في سوق معينة في وقت معين، واعتمادا على ما إذا كانت بنية السوق تنافسية محضة أو احتكافية، أو في أغلب الأحيان التنافس محصور فيها في بضعة أفراد يتقرر مستوى السعر بالنتيجة الصافية العائدة إلى بنية السوق.

(1) ابراهيم عويس، تسعير النفط في التجارة الدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد9، جامعة الكويت، 1977، ص33.

إن الحكومات والشركات ذات الاستراتيجيات الطويلة المدى تكون مهمته عادة بأثر السعر في تخصيص الموارد⁽¹⁾.

وكذلك بأثره التوزيعي والتخصيص بالغاً الأهمية لكل من الحكومات والشركات، ولكن بأولويات وتركيزات مختلفة وتكتسب آثار أسعار النفط في ثروات الأقطار المصدرة للنفط أهمية كبرى، بسبب الطبيعة الناضبة للموارد النفطية والبنية المعقدة لصناعة النفط العالمية، ومع ذلك فالي أن أنشئت منظمة أوبك في عام 1960 لم يكن لتلك الأقطار يد في تحديد أسعار النفط أو حتي منع انخفاضها الرسمي، وكان عليها بموجب نظام الامتيازات القبول بأي سعر تقرره شركات البترول العالمية تحدده بموجب سياستها المصلحية.

أي سلعة يفترض أن يحدد سعرها حسب قوي العرض والطلب، ولكن في الغالب تكون اليد الطولي للمنتج أو البائع الذي قد يحتكر السلعة، ويفرض سعراً مرتفعاً، أو ربما يصل إلي مرحلة المبالغة التي تخرج عن نطاق الموضوعية، إلا أن النفط يخرج عن هذا النطاق الكلاسيكي لقوي العرض والطلب، لأن المنتج يلعب دوراً كبيراً في تحديد سياسة تسعير النفط، حيث إن النفط يعتبر أحد الموارد القابلة للنضوب، مما يعني عدم صلاحية المبادئ الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالمنفعة الحدية، يؤدي إلي تزايد معدلات النضوب، وبالتالي انخفاض نصيب الأجيال القادمة من الموارد النفطية لذلك، فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرص البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وبالتشابه مع السلع والخدمات الأخرى يلعب كل من العرض والطلب دوراً رئيساً في تحديد سعر النفط، إلا أنها تختلف عنها في زيادة الدور الذي تلعبه طبيعة السوق، والعوامل غير الاقتصادية، وبالتحديد العوامل الاستراتيجية والسياسية في تحديد ذلك السعر.

ومنذ معرفة أهمية النفط لعب عدد من الشركات النفطية (السبع الكبار) دوراً احتكاريًا للسوق، رغم أن هذه الشركات كانت تنتمي أو ربما تعتبر ممثلة لحكومات دول مستهلكة، وليست منتجة للنفط، وعليه فقد بدأ سوق النفط كسوق مشتريين حتي بداية السبعينيات عندما ظهرت لأول مرة أوبك.

إن سعر النفط يتحدد في الوضع الحالي حسب توليفة، تعبر عن وجهات نظر الدول المنتجة والمستهلكة والشركات الوسيطة، والبعض يقول إن قراءة الوضع السياسي العالمي تبرر تدخل الدول المستهلكة (بطبيعة قوتها السياسية والاقتصادية) في تحديد السعر العالمي.

(1) علي محمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط مخاطر وفرص، ط1، مركز الوحدة العربية، 1991، ص61.

إلا أنه لا يوجد ما يببرر تدخل شركات وسيطة في ذلك، إن الواقع يشير إلي أن هذه الشركات بتدخلاتها مع الدول المستهلكة والمنتجة إنما تلعب الدور الأكبر والأهم في تسعير النفط، من خلال تأثيراتها على عملية البحث والاستكشاف والاستخراج، ومن ثم تأثيرها على العرض العالمي، إن تسعير النفط يعتبر عملية معقدة للغاية⁽¹⁾.

ثانياً- أنواع أسعار النفط الخام:

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوي العالمي، سواء من قبل الدول المنتجة أم المستهلكة له، فقد احتلت أسعار النفط الخام مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية، والمؤلفات ووسائل الإعلام المعروفة، وبخاصة بعد⁽²⁾ مؤتمر طهران عام 1971، والفترة التي أعقبت مؤتمر الكويت التاريخي في أكتوبر 1973، عندما تولت منظمة الأوبك عملية تسعير نفطها الخام.

وفي الوقت نفسه، كانت أسعار النفط العربي الخام خلال نصف قرن من الزمن غير متجانسة مع قيمة النفط الحقيقية كونها مورداً ومصدراً مهماً وحيوياً، له استعمالات نادرة تختلف في الكثير من الصفات عن المصادر البديلة المعروفة في الوقت الحاضر، وبخاصة الفحم الحجري⁽³⁾.

ولما كانت أسعار النفط الخام تشكل أحد المواضيع المتميزة، يبدو من الضروري أن نبين أهم أنواع الأسعار النفطية وهي كما يلي:

(1) حسن الشقطي، النقاط الملتهبة في تسعير النفط، الجزيرة الاقتصادية للصحافة والطباعة والنشر، العدد 12904، السعودية 2008، ص2

(2) طبقاً لاتفاقية طهران التي عقدت بتاريخ 14 نوفمبر 1971 ثم اجراء زيادة عامة في الاسعار بمقدار 35 سنتاً للبرميل اضافة الي زيادة اسعار النفط سنوياً بمقدار 205% تعويضاً المالي و5 سنتات اضافية تعويضاً عن اي زيادة تحدث في اسعار المنتجات المكررة في المناطق الاستهلاكية

(3) نواف الرومي، منظمة اوبك واسعار النفط العربي الخام، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا 2000، ص17.

1- الأسعار المعلنة (the posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي (standard oil of new Jersey company) الأمريكية في عام 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل النفط الخام وتكريره منذ عام 1873.

ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير⁽¹⁾.

واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتي عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندر أويل عام 1911، وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام. بمعنى آخر، فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلي سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي⁽²⁾.

وفي العشرينيات من القرن الماضي، حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل، يسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية، وكان من بين ما قامت به تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية، وبخاصة موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك⁽³⁾.

وقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعدم عام 1948، وذلك عندما تم تعديد الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العاملة في أراضي فنزويلا، بسبب منافسة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها.

وكان ذلك حينما ظهر في هذه الأقطار نظام "مناصفة الأرباح" بدلا من ال4 شلنات التي كانت تدفعها شركات النفط الكبرى لحكومات الأقطار العربية المعنية، عن كل طن من

(1) فوزي القرشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة، العدد الثالث، 1987، بغداد، ص36.

(2) انطوان تسبشكا، الصراع علي البترول باعتباره قوة للسيطرة علي العالم، ترجمة عبد الوهاب عبد العزيز، منشورات الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص127-128.

(3) Anthony sampoon " the seven sisters: the Great companies and the World they made" Hodder and stoughton : London : 1975: pp5-7

نقطها الخام المصدر، أما أرباح الشركات فكانت تتحقق من تطبيق قاعدة الأسعار المعلنة، بعد طرح الخصومات المتفق عليها بين الطرفين.

ثم استمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتي يوم 16 أكتوبر 1973، عندما أقرب منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام من جانبها، خلال مؤتمرها الذي عقده بالكويت في اليوم المذكور، لذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها.

بمعني آخر، إن هذه الأسعار (لم تكن إلا أسعارا دفترية، بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة، وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلي أخرى ذات اختصاص آخر، وكلاهما جزء من هيكل واحد)⁽¹⁾.

2- الأسعار المتحققة (the realized prices) أو الأسعار الفعلية (the actual prices)

كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الخصومات على الأسعار المعلنة تراوحت ما بين (10-35) سنتا للبرميل الخام من الفترة ما بين شهر أكتوبر 1956 وشهر فبراير 1960.

وكان الهدف وراء ذلك، منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نقطها المعلن الذي كان يتراوح بين (1.80 - 2.00) دولارا للبرميل الخام، وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه، أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية، وتشمل هذا الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتي الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار دائما أقل من الأسعار المعلنة.

(1) محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، بحث مقدم الي ندوة البترول والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1976، ص 21.

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية، وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية⁽¹⁾.

3- أسعار الإسترشادية (the reference prices)

تكون هذه الأسعار عادة في مستوي وسط ما بين السعرين السابقين، الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة.

وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 يوليو 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.

كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتباراً من يوم 1 يناير 1967، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقاً⁽²⁾.

4- أسعار الكلفة الضريبية (the tax paid cost prices):

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية.

وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني (الخسارة) بطبيعة الحال⁽³⁾.

وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين - حكومات الأقطار المنتجة والشركات النفطية العاملة في أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{سعر الكلفة الضريبية} = \text{كلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة}$$

$$\text{حيث إن عائد الحكومة} = \text{الربح} + \text{الضريبة}$$

(1) ساهر محمد يحيي، الاسعار المتحققة في السوق الدولية، مجلة النفط والعالم، العدد التاسع، 1973، بغداد، ص17.

(2) غانم فارس، اسعار الاشارة، مجلة النفط والعالم، العدد الثامن، اكتوبر 1973، ص51.

(3) فوزي القرشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مرجع سابق، ص34.

(4) رشيد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، منشورات مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1962، ص73-84.

5- الأسعار الآتية (الفورية) (the spot Prices)

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه.

لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام، والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق خصومات معينة في السوق الآتية للنفط أو السوق الفورية وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين (5% - 10%) من مجمل صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبها خلال عام 1979، حيث أصبحت تتراوح بين (15% - 20%) وتعتبر سوق روتردام (Rotterdam market) أفضل مثال للسوق الآتية العالمية.

وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآتية مثل إيران، والكويت، وقطر، وفنزويلا، واندونيسيا⁽¹⁾.

بمعنى آخر، فإن الأسعار الآتية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا التي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

6- الأسعار المعادلة:

لقد نشأ نظام التسعير بالمعادلة المرتبطة بالسوق، كبديل مناسب ووحدي لنظام الإدارة السعرية، ولتجربة التسعير الارتجاعي المطبق بعد أزمة 1985، وكان هذا البديل قد تم ابتداعه وتبنيه من قبل المكسيك في مارس 1986، كبديل عن التسعير الارتجاعي الذي كان غير مقبول من قبل شركة بيمكس المكسيكية، وقد انتشر هذا البديل خلال الفترة الأخيرة من ذلك العام، وفي عام 1987 أصبح بصورة سريعة ممارسة عالمية تقريبا، لقد كانت المكسيك تعتقد بأن

(1) قاسم العباس، تطور أسعار النفط في سوق الصفقات الآتية، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة، العدد الثالث، ديسمبر 1979، ص 39-42.

المفاوضات مع المشتريين بشأن عناصر مختلفة للاحتساب الاسترجاعي⁽¹⁾، تفتقد الشفافية وتحمل في طياتها فرص مؤاتية للرشوة والفساد.

ثالثا- أسواق النفط في السوق العالمية:

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال، مثل البيع، والتسليم الفوري، أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة وترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف في أهميتها النسبية من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي.

ومن أهم قنوات التسعير: الأسعار الرسمية والأسعار التراجعية، الأسعار المعلنة، الأسعار المحدد بعروض خاصة، أسعار المنتجات المكررة محليا، أسعار المنتجات المكررة خارج الدولة (بالقرب من الأسواق الرئيسية) العائد الصافي، والأسعار المحددة في صفقات معالجة، المقايضة.

1- الأسواق الفورية:

تتسم الأسواق الفورية بكونها موائئ رئيسية، تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين، والخدمات المالية، وتيسير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلي تميز موقعها الجغرافي (مثل القرب من مصافي التكرير) وأهم الأسواق الفورية: روتردام، وسنغافورة، ونيويورك، بالإضافة إلي العديد من الموائئ التي توصف بأنها أسواق فورية مباشرة، ويحصل تجار النفط على احتياجاتهم من المعلومات حول اتجاهات الأسعار، من خلال الاتصالات المباشرة أو من النشرات الاوبك.

وتعتبر الأسعار الفورية مؤشرا جيدا لأوضاع سوق النفط العالمي، كما أنها تستخدم في الأوقات التي تشتد فيها حدة تجارة النفط كمؤشر للأسعار الآجلة، ولهذا يمكن من خلالها التنبؤ بإيرادات النفط، كما يمكن استخدام الأسعار الفورية كمؤشر لتخطيط صناعة النفط، وصناعة البتروكيماويات، حيث تستند قرارات جدوي إنتاج أحد المنتجات على تكاليف الإنتاج والأسعار الفورية وأخيرا تستخدم الأسعار الفورية، كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط⁽²⁾.

(1) محفوظ محمد عبده، اثر السياسات السعريّة للمشتقات النفطية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2004، ص 81.

(2) سيد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، ط4، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 284-286.

2- الأسواق الآجلة:

تنطوي أسواق العمليات الآجلة على التزام تعاقدى من قبل الطرفين كليهما، بالقيام بتوريد السلعة الأساسية أو استلامها، في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد، وتعتبر حالات التسليم المادي دوماً أقل من العقود المتداولة، والحقيقة أن أقل 2% من جميع عقود العمليات الآجلة المبيعة تنتهي بالفعل بالتسليم المادي. وفي 98% من الحالات يتم تسوية الالتزام التعاقدى بعملية مبادلة، ومعنى ذلك أن يتم الوفاء بالالتزام من خلال بيع عقد مماثل يتولى فيه كل طرف الموقف المقابل لموقفه الأصلي⁽¹⁾.

من الطبيعي أن تواكب التطورات العديدة في صناعة النفط تطورات ملائمة في طرق التبادل التجاري للنفط فحتى نهاية السبعينيات كان تسعير النفط مرتبطاً بالحركة الفعلية والملوسة للنفط.

وكان النفط يباع في الأسواق من خلال الأسعار التي تحددها الحكومات للبرميل عند ميناء التصدير وخلال السبعينيات تركز نظام التسعير حول سياسات أوبك التسعيرية، وكان نفط القياس هو الخام السعودي الخفيف من درجة (34)، وتحتسب الفروق السعرية وفقاً لاختلافات نوعية الزيت، أو اختلافات الموقع الجغرافي، وكانت الاستثناءات على هذه القاعدة العامة قليلة جداً، وتشمل بعض المنتجين الحديين والصغار جداً، حيث يقومون ببيع النفط من خلال المزايدة أو عقود تجارية.

كما تشمل بعض أعضاء أوبك ممن يحاولون عدم الالتزام بالسعر المحدد والبحث عن إيرادات أعلى من خلال اختيارهم الخاص للأسعار السائدة فعلاً في السوق.

وبصفة عامة كان سعر البرميل مرتبطاً بمستوي محدد عند نقطة تحميل الشحنة النفطية، بعد الأخذ في الاعتبار حساب مخاطر تحميل الشحنة، ووصولها إلى السوق، ومخاطر تغير تكلفة النقود (تغيرات أسعار الصرف) ولهذا كانت معظم الصفقات النفطية تتم من خلال العقود المحددة.

ولم تكن خصمة العقود التي تتم وفقاً للأسعار الفورية تزيد على 5% من مجمل تجارة النفط في بداية السبعينات.

(1) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيود، ط1، ابو ظبي، 2007، ص101.

وفي عام 1951 تخلت حكومة الولايات المتحدة عن تقنين الأسعار المحلية للمنتجات النفطية وتحديدها، مما أدى إلى زيادة التفكير في تبني عقود تأخذ في اعتبارها السعر ولمكانية الربح بصورة أكبر .

ولهذا اتجهت سوق نيويورك لتبادل السلع new york mercantile exchange (NYMEX) إلى تطوير أسواق مستقبلية، وأجلة للتبادل للنفط. ومع تحول سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين في بداية الثمانينيات، أي سيادة جانب الطلب أصبحت الأسعار التي تحددها الحكومات للبرميل غير ملائمة للتعامل في السوق، حيث إنه في ظل وجود فائض في عروض النفط، ورغبة البائعين في بيع كل ما يستطيعون بيعه، اتجه المنتجون من خارج أوبك إلى التخلي عن الاسترشاد بالأسعار التي تحددها أوبك.

ونتيجة لذلك ظهرت سوق آجلة غير رسمية في حوض المحيط الأطلس حول خام برنت، ثم بدأت مرحلة إعطاء الخصومات، والسعر التراجعي netback ومعادلات أسعار الزيت القياسي، وتتميز الأسواق الفورية على أسواق العقود والتي كانت سائدة بأن السعر في الأسواق الفورية قابل للتفاوض، كما أنه أكثر استجابة لتقلبات السوق، إلا أنه يعاب عليه أن السعر والكمية غير ظاهرة، كما أنه سوق غير منظم أو مأمون، حيث إن الأداء لا تحكمه إدارة السوق، كما أنه لا يوفر ضمانات كافية ضد تقلبات الأسعار في المستقبل.

ولم تكن هذه العيوب ذات أهمية كبيرة عندما كان حجم السوق الفوري صغيراً، إلا أن تزايد حجم هذا السوق أدى إلى ضرورة التنظيم.

وتتحرك الأسعار في الأسواق الآجلة في نفس اتجاه الأسواق الفورية، ولكن بتقلبات أكثر حدة، وأهم مزايا الأسواق الآجلة أنها تقلل من حدو المخاطرة، نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار.

كما تساعد المنتجين والشركات النفطية في التخطيط للكميات المنتجة، أو الكميات التي سيتم نقلها أو تكريرها، وتتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين، لتحقيق الأرباح، كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة، حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية.

ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة ومتابعتها باعتبارها مؤشراً مهماً لتوقعات الأسعار، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة، بحيث يقل عدد المشتريين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعاً لانخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل، انتظاراً لارتفاعات أكبر في الأسعار.

وتعتبر عقود المستقبل future contract اتفاقاً ملزماً قانونياً ببيع وشراء شحنة من كمية ونوعية محددة من الزيت، في سوق أو مكان محدد وزمن محدد في المستقبل.

ونادراً ما تنتقل ملكية السلعة بين البائع والمشتري لأنها تمثل فقط الالتزام بالبيع والشراء للسلعة، كما أن الإتجار من خلال عقود مستقبلية منظمة تحكمه قواعد السوق حيث تتوسط إدارة السوق بين البائع والمشتري لضمان إتمام الصفقة كما أن هوية البائع أو المشتري غير هامة للطرف الآخر.

أما الأسواق الآجلة forward فإنها عقود فيها كل الشروط التي يتفاوض عليها الطرفان، لضمان تسليم الشحنة في وقت محدد في المستقبل، ولهذا فإن قابليتها للتسجيل أقل من عقود المستقبل، كما أن تكاليف العقد والاتفاق أكبر والمخاطر أعلى.

ومما سبق يتضح لنا أن تطور تقنيات التبادل التجاري في أسواق النفط قد تأثرت بعاملين

مهمين:

أولهما: نمو أسواق الورق paper market (أو التعامل بالبرميل النفطي الورقي paper barrel) بما في ذلك أسواق نيويورك وسنغافورة ولندن، أو الأسواق الآجلة مثل الأسواق المتعاملة بخام برنت أو دبي.

ثانيهما: دخول مستويات جديدة تأخذ في حسابها المخاطر على أساس مال مثل تطبيق مصافي تكرير الوول سترتبت إدارة المخاطر على أسواق النفط⁽¹⁾.

رابعاً- طرق تسعير النفط الخام في السوق العالمية:

لم يسر تسعير النفط الخام كسلعة، على الرغم من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، خاصة في المراحل الزمنية الأولى من ظهور النفط كسلعة ذات استخدام اقتصادي، بل إن تحديد نوعية سوقها الاقتصادي كسوق احتكار قلة لم تتبلور بوضوح إلا مع بداية الثلث الأخير من القرن العشرين (وبالتحديد في عام 1970) تقريباً، وكانت الأسباب الكامنة وراء هذا الغموض، سواء في طريقة التسعير أو نوعية سوق هذه السلعة متنوعة تتنوع وتضارب مصالح العاملين فيها (الشركات الأجنبية)، والقائمين عليها (الحكومات والدول المنتجة)، والطالبين (المستهلكين).

لهذا كله، فإن الباحث الاقتصادي البترولي يجد أن طريقة تسعير النفط الخام لم تكن دوماً تسير وفقاً للمنهجية النظرية السابق عرضها، والتي تأتي كنتيجة طبيعية للتفاعل (الصراع)

(1) سيد فتحي الخوالي، اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص 285-287.

بين قوي الطلب عليه والمعروض منه في السوق العالمي له، فتارة تتبع أو تستحدث طريقة للتسعير تحقق مصلحة الشركة الأجنبية في المقام الأول، وتارة أخرى تستحدث طريقة أخرى تحقق مصلحة جانب الطلب، وتارة ثالثة تستحدث أو تولف من أكثر من طريقة سابقة، طريقة ثالثة تحقق مصلحة الدول أو الحكومات صاحبة هذه الثروة وهكذا.

بناء عليه، فإنه وخلال الفترة من سنة 1850 تقريباً (حيث نشأه الأولي للنفط كسلعة اقتصادية) وحتى وقتنا الحالي، يمكن لهذه الدراسة أن ترصد نحو خمس طرق مهمة اتبعت خلال هذه الفترة لتسعير النفط الخام.

الطريقة الأولى: طريقة نقطة أساس وحيدة single basing point pricing

وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة أو بنظام الخليج (gulf plus)، أو بطريقة أسعار النفط على الحدود (border prices)، وقد شاع استخدام هذه الطريقة من طرق تسعير النفط قبل نشوء الحرب العالمية الثانية في سنة 1939، وتعرف أثمان الزيت الخام وفقاً لهذه الطريقة بأنها الأثمان أو الأسعار التي تحسب عند حدود (ميناء التصدير) افتراضية أو وهمية، وذلك بصرف النظر عن مواقع الإنتاج والتصدير الحقيقية للنفط الخام المنتج والمصدر من مختلف الدول.

أي أن الفكرة الرئيسة لهذه الطريقة من طرق تسعير النفط الخام تری أنه على جميع البائعين (المنتجين والمصدرين) للنفط الخام، وبصرف النظر عن مواقعهم الجغرافية الحقيقية على سطح الكرة الأرضية، يقومون باحتساب أسعار نفطهم بالقيمة (f.o.b) المقبولة أو المحددة بالفعل سلفاً عند موقع جغرافي (وهي أو غير حقيقي)، وهو خليج المكسيك، وذلك أن التصدير الحقيقي لهذا النفط الخام لم يحدث من هذا الموقع، واحد أو أكثر من موقع، ثم يضيفون إلى هذه الأسعار (الفوب) أجور وتكاليف شحن معيارية (أي ليست حقيقية)، من هذا الموقع الجغرافي الوهمي (نقطة أساس وحيدة) إلى المكان الذي يشحن إليه هذا النفط الخام ودونما أي اعتبار للمنشأ الحقيقي (ميناء الشحن أو التصدير) لهذا النفط الخام أي أن⁽¹⁾:

سعر نقطة الأساس الوحيدة = سعر النفط الخام (فوب) عند خليج المكسيك + تكاليف النقل والشحن والتأمين من خليج المكسيك إلى ميناء التفريغ (أي ميناء الدولة المستوردة لهذا النفط) وقد كانت هذه الطريقة من طرق تسعير النفط مقبولة إلى حد كبير خلال الفترة السابقة لسنة 1939 لأسباب عديدة لعل من أهمها: أنها وضعت مكان السيادة في عملية التسعير

(1) فرهاد محمد علي الاهدن، اقتصاد الطاقة والبتروول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص146-

العالمي للنفط في يد ومكان خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان هذا من الأمور المقبولة وقتها، كما وأن الدول النفطية الجديدة في ذلك الوقت خاصة الدول الخليجية ودول شمال أفريقيا، كانت لا تزال في مراحل إنتاجها النفطي الأولي.

كذلك وأن هذه الطريقة في التسعير ساعدت على توحيد أسعار بيع النفط الخالم عالميا والمحافظة على مستواها دونما تذبذب كبير إلا أن المزايا السابقة لهذه الطريقة في التسعير لا يمنع معها القول بأنها كانت طريقة تسعير تقييدية لأنها منعت المنتجين، خصوصا بعد تغير ظروف الإنتاج العالمي للنفط في أعقاب انتهاء الحرب الثانية وظهور منتجين جدد في الخليج العربي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والأقصى.

الطريقة الثانية: نقطة أساس مزدوجة للتسعير

dual second basing point pricing

هي عبارة عن نقطتي أساس للتسعير هما خليج المكسيك والخليج العربي الذي اعتبر نقطة أساس ثانية للتسعير خصوصا عندما فشلت المفاوضات التي جرت في ذلك الوقت بين الشركات النفطية الاحتكارية ودول قيادة الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة وبريطانيا) لتوصل إلى اتفاق يتم بمقتضاه تسعير نفط منطقة الإنتاج الجديدة (منطقة الشرق الأوسط) على أساس التكلفة الحقيقية لإنتاج هذا النفط العربي الجديد وتكلفة نقله وشحنه.

و وفقا لهذه الطريقة من طرق تسعير النفط والتي تسمى أيضا بطريقة أسعار نفط الشرق الأوسط ستكون أسعار الزيت الخام (فوب) متساوية عند كل من خليج المكسيك والخليج العربي، يضاف إليها أجور شحن أو نقل معيارية أيضا إما من خليج المكسيك أو من الخليج العربي إلى أي مكان (ميناء تفريغ أو ميناء الدولة المستوردة) آخر في العالم.

أي أنه وفقا لهذه الطريقة سيكون لدينا معادلتان لحساب أسعار النفط إحداهما خاصة بتسعيرة من خليج المكسيك، وهي نفس المعادلة السابق ذكرها عن طريق التسعير باستخدام نقطة أساس وحيدة، والأخرى خاصة بتسعيرة من الخليج العربي، والتي ستكون على الصورة التالية⁽¹⁾:

سعر نقطة الأساس المزدوجة (من الخليج العربي) = سعر النفط الخام (فوب) عند خليج المكسيك أو الخليج العربي (لأنهما متساويات) + تكاليف النقل والشحن والتأمين من الخليج العربي إلى ميناء التفريغ (الدولة المستوردة).

(1) سيد فتحي الخوالي، اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص 321.

الطريقة الثالثة: طريقة الأسعار المعلنة posted prices

وهي الأسعار أو الأثمان التي تحددها الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى وتعلنها وفقا لسياسة فرض الأمر الواقع ويعزف السعر المعلن بأنه السعر الحسابي لكافة ما تراه هذه الشركات واجبا إضافته إلي ثمن الاستهلاك النهائي (سعر المستهلك النهائي) زائدا عليه أرباحها التي تفرضها هذه الشركات أي أن⁽¹⁾ السعر المعلن = نفقات الإنتاج + الضرائب المدفوعة + الأرباح المفروضة.

من المعادلة الحسابية السابقة للسعر المعلن، يتضح أن هذا السعر هو بمثابة مقياس تصوري أي سعر محاسبي يقصد منه تحديد العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة، وما يتبقى بعد ذلك يعد أرباحا للشركات النفطية الأجنبية (الاحتكارية).

وقد ظهرت هذه الطريقة من طرق تسعير النفط الخالم في سنة 1950 تقريبا، وكان أهم ما تتسم به هذه الأسعار المعلنة انفراد هذه الشركات النفطية بتحديداتها دونما أي دور يذكر للدول النفطية صاحبة الثروة الأصلية، وبالتالي فإن هذه الأسعار كانت تحدد بما يحقق صالح هذه الشركات في المقام الأول وتدنية مستحقات حكومات هذه الدول المتمثلة في قيم الإتاوات والضرائب على الرغم من أنهما كانتا تمثلان الجانب الأكبر من مصادر دخل هذه الدول.

وكذلك فإن هذه الأسعار المعلنة كانت تتصف بنوع من الثبات والاستقرار النسبيين طالما كان أمر تغييرهما في يد هذه الشركات الاحتكارية.

إن النفط الخام وفقا لهذه الطريقة لم يكن يحدد سعره وفقا لقوي العرض والطلب العالميين منه وعليه، لذلك رفضتها هذه الدول واعتبرتها طريقة ظالمة في تحديد قيمة ثروة وطنية لا تملك هذه الدول في ذلك الوقت غيرها، فكان لابد من البحث عن طريقة أخرى للتسعير تمنع مساوئ هذه الطريقة تماما.

الطريقة الرابعة: الأسعار الفعلية أو المتحققة أو الحقيقية

Actual or realized pieces

يعرف السعر المحسوب وفقا لهذه الطريقة لهذه بأنه السعر الذي كان سيبيع به النفط الخام لو أن سوقه كان سوقا حرا (سوق منافسة كاملة) وليس سوقا لاحتكار القلة، أي أنه السعر الذي كان يحكم عمليات البيع الحر للنفط الخام.

(1) فرهاد محمد علي الاهدن، اقتصاد الطاقة والبتترول، مرجع سابق، ص 153-154.

لذلك تسمى هذه الطريقة أيضا بسعر السوق، وقد تتم عمليات البيع الحر لنفط الخام هذه بين الحكومات المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية، وذلك كما حدث مع فنزويلا وليبيا في منتصف الستينات من القرن الماضي، عندما رغبا في زيادة صادراتهما من النفط وهو الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية هذه الطريقة من التسعير في هذه الحالة بطريقة الأسعار المحددة بعقود الواردات طويلة الأجل.

ويحسب سعر النفط وفقا لهذه الطريقة بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

سعر السوق = السعر المعلن - خصم نقدي معين تتفق عليه، وقد يكون هذا الخصم عبارة عن قيمة مطلقة أو ثابتة عن كل برميل نفطي يتم بيعه أو استيراده أو نقله أو تحويله، أو قد يكون هذه الخصم النقدي عبارة عن نسبة مئوية محددة ثابتة من قيمة الربح المحقق. وتهدف هذه الطريقة إلى:

- 1- الحفاظ على الأسعار المعلنة أو السابق أن تحققت، لذلك سميت بطريقة السعر الفعلي أو المحقق أو الحقيق في الماضي.
- 2- تقليل المنافسة بين الشركات وبعضها بتحقيق تقسيم متوازن لأسواق الاستهلاك بينها بعضها وبعض.

الطريقة الخامسة: طريقة الأسعار المرجعية أو المعول عليها **reference prices**

تعرف أسعار النفط المقدرة وفقا لهذه الطريقة بأنها تلك الأسعار المحسوبة على أساس المتوسط الحسابي لكل من السعر المعلن والسعر الفعلي أو المتحقق أي أن:

السعر المرجعي = (السعر المعلن + السعر الفعلي) ÷ 2، وقد اتشرت هذه الطريقة خلال النصف الثاني تقريبا من فترة الستينات من القرن الماضي، بسبب شكوي الكثير من حكومات الدول المنتجة من طريقة سعر التحويل التي كانت تؤثر بالسلب في قيمة ضرائبها المحصلة من الشركات الكبرى، فجاءت هذه الطريقة في محاولة لتحقيق نوع من التوازن السياسي أكثر منه اقتصادي بين مصالح هذه الشركات ومصالح الدول المنتجة للنفط⁽²⁾.

أما بالنسبة للعملة المعتمدة في التسعير فقد اعتمدت الدول المنتجة للنفط الدولار كعملة أساسية لتسعير النفط والغاز، واستطاع الدولار المحافظة على ثبات نسبي في أسعار صرفه

(1) فرهاد محمد علي الاهدن، اقتصاد الطاقة والبترو، مرجع سابق، ص155.

(2) المرجع نفسه، ص157.

استناداً (*⁽¹⁾) لاتفاقية بريتون وودز (Brettonwoods)، ولكن بعد تاريخ 1971 انسحبت الولايات المتحدة من الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية بسبب التذبذبات الكبيرة في أهم العملات الأوربية والركود الاقتصادي الحاصل خلال تلك الفترة، تم بعدها تعويم أسعار صرف العملات الأجنبية بالكامل، نتج بسببها حصول تذبذبات كبيرة في أسعار صرف العملات بما فيها الدولار. وبموجب ذلك حصل تأثير كبير في قيمة الإيرادات المتحققة من بيع النفط في الأسواق العالمية، تضررت من هذه الحالة بشكل كبير دول منظمة أوبك لكونها الجهة الرئيسة المصدرة للنفط في العالم، ولاعتماد اقتصاداتها على الإيراد المتحقق من بيع النفط بفعل التأثير المتبادل بين أسعار صرف الدولار وأسعار النفط، من ذلك يتضح لنا وجود عدة عوامل تؤثر في الإيرادات المتحققة عن بيع النفط في الأسواق.

ومن الملاحظ أن أسعار الدولار تنخفض عند حصول أي ارتفاع في أسعار النفط، بهدف تقليل تأثير الدول المستوردة من تأثير ارتفاع أسعار النفط عليها.

وهناك عوامل مؤثرة في القيمة الشرائية للإيراد المتحقق من تصدير النفط وهي: معدلات التضخم، وتغير في أسعار صرف الدولار، وتغير سعر صرف العملات الأجنبية الأساسية تجاه الدولار على أثر زيادات أسعار النفط خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عموماً وبداية القرن الواحد والعشرين، خصوصاً بعد أن شكلت تلك الزيادة تأثيراً كبيراً وضغطاً على موازين المدفوعات للدول الصناعية عدا الولايات المتحدة، ولكن استمر العمل بالدولار كعملة أساسية لتسعير النفط، دفعت تلك الحالة الدول الصناعية إلى طرح اقتراحات يتم بموجبها الاستعاضة عن الدولار كعملة أساسية لتسعير النفط اصطدمت تلك المقاربات بعقبات كثيرة ناتجة من شيوع عقوة الدولار من جهة، والتي قوة الاقتصاد الأمريكي ومركزيته، والمركز المالي والنقدي له، ولعوامل خاصة بقسم من الدول المصدرة للنفط، دول الخليج بالذات ولأسباب سياسية واقتصادية أخرى.

(1) هي اتفاقية تم عقدها بعد الحرب العالمية الثانية 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم، وبهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي من خلال وضع أسس انتقال رؤوس الأموال بين دول كأساس لتسهيل التجارة الدولية، عن طريق ربط سعر العملات العالمي بالدولار الأمريكي، مع هامش بسيط للارتفاع والانخفاض لا يزيد على 10% من السعر الأساسي، وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي بما يساوي 35 أوقية من الذهب، وتم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأمريكي، وعدم السماح لسعر الصرف بالتقلب أكثر من 2% صعوداً أو هبوطاً من القيمة الثابتة أمام الدولار، واستمر العمل حتى منتصف الخمسينيات حتى عام 1971 تم تعويم الدولار، ولم يعد الذهب أساساً لتحديد قيمة الدولار الأمريكي .

وهناك عوامل خاصة ساهمت في اعتماد الدولار كعملة لتسعير النفط:

- 1- الارتباط التاريخي لاستعمال الدولار لتسعير النفط، ويمثل الدولار أكبر دولة لها كيان سياسي موحد، في حين تمثل دول منطقة اليورو كيانات سياسية عدة تجمعها اتفاقيات معينة.
- 2- اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي وقسم كبير من لدول المنتجة للنفط على الدولار كأساس لتقييم عملتها، واحتفاظها باحتياطيات واستثمارات مالية كبيرة مقيمة بالدولار.
- 3- ارتفاع نسبة تعامل الدول المنتجة للنفط التجاري مع الدول التي تتعامل بالدولار، أو ربطت عملاتها بالدولار، مما يجعل التعامل معها بالدولار سهلاً⁽¹⁾.

خامساً- العوامل التي تؤثر في تسعير النفط في السوق العالمية:

شكلت سياسة التسعير المعتمدة من قبل الأوبك، وسوء إدارة وتوجيه العرض والتجهيز، عناصر إضافية قادت إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط أن تبني سياسة إنتاج نفط اعتمدت فكرة ما يطلق عليه المنتج المتمم، مما يعني تحول بلدان الأوبك بشكل عام، وبلدان دول مجلس الخليج العربية بشكل خاص، إلى مجهز الملاذ الأخير، أي أن يأخذ المشترون من التجهيزات النفطية المعروضة من البلدان خارج الأوبك، بعدها يلجئون إلى نفط الأوبك لسد الفجوة فيما بين العرض والطلب.

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع قد أتاحت للبلدان المنتجة خارج الأوبك، ووفرت لها جملة مزايا تنافسية على البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك وقد عني ذلك أيضاً عند مستوي محدد للطلب، وإن الزيادة في عرض النفط من المنتجين خارج الأوبك، تؤدي إلى تراجع الطلب على نفط بلدان الأوبك⁽²⁾.

(1) فلاح حسن شفيق، السياسة التسعيرية للنفط والغاز، مركز النور الاعلامي، العدد 26426، ص 1-5.

(2) احمد زكي يماني وآخرون، دور النفط في اقتصادات العربية في ظل التغيرات العالمية، دار الكنوز الادبية، 2000، ص 30.

يتأثر سعر النفط بمجموعتين من العوامل، ترتبط الأولى منها بالعوامل الاقتصادية والتي تحددها قوتي السوق، وترتبط الثانية بالعوامل السياسية وتتفاوت قوة تأثير كل مجموعة على السعر من وقت لآخر (1).

العوامل المؤثرة في تسعير النفط فيما يلي:

- 1- يعتبر النفط أحد الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلي تزايد معدلات النضوب، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية، ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل.
- 2- يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان لآخر ومن وقت لآخر ومن هذه العوامل:
 - أ- تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله.
 - ب- تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية، تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها.
 - ج- تميز مرونة عرض النفط بالانخفاض، مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف الأسعار.
 - د- التغير في الاستراتيجية النفطية الأمريكية: تبدو الاستراتيجية الأمريكية الراهنة، والتي لا تقدم خططا حقيقية لتخفيض أسعار النفط، على العكس تماما مما كانت تفعله على مدى عقود ماضية، استراتيجية شديدة الانحياز للشركات النفطية الأمريكية علس حساب باقي لاقتصاد الأمريكي وشركاته، وتبلغ الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة نحو 13 مليون برميل يوميا، مما يعني أن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الواردات النفطية الأمريكية بمقدار 4.745 مليار دولار في العام (2).

(1) فرهاد محمد علي الاهدن، اقتصاد الطاقة والبتترول، مرجع سابق، ص 301-302.

(2) احمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة الملامح والاسباب واليات التوظيف كدراسات استراتيجية، العدد 165، يوليو 2006، ص 4.

وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع أسعار النفط، وبالمقابل فإن الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، ولا سيما أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياجات الدول التي أبرمت معها عقودا للتقريب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج.

والغريب أن الإدارة الأمريكية كان بإمكانها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على حقيقة أن العرض العالمي اليومي من النفط كان يزيد على الطلب عليه الطلب عليه بما يتراوح بين (2-3.5) مليون برميل في اليوم طوال الأعوام 2005، 2004، لبيت الثقة في الأسواق، ولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط، ومصالح الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتنا للضغط على الأسعار، لكن الإدارة الأمريكية وعلي غير المتوقع لم تفعل ذلك، واكتفي رئيس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض جريجوري مانيكو بالقول: إن عهد النفط الرخيص قد انقضى، وإن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر في وقت كانت أسعار النفط قد ارتفعت لأكثر من 40 دولارا للبرميل عندما أطلق ذلك التصريح.

ويمكن القول إن هناك تراخيا من جانب الإدارة الأمريكية في العمل على تخفيض أسعار النفط، وهو تراخ لا يسوغه سوي انحياز هذه الإدارة لشركات النفط على حساب الاقتصاد الأمريكي⁽¹⁾.

هـ- إن صناعة النفط العالمية، وبالتالي أسعار النفط، كانت ولا تزال عرضة للتغير السريع تبعا للمتغير الحاصل في العوامل الدولية والمحلية المتعلقة بها⁽²⁾.

و- المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام مثل فنزويلا، وما شهدته من إضرابات أدت في أحيان كثيرة إلي انخفاض الإنتاج على نحو كبير، والأحداث السياسية في نيجيريا، والهجمات على خطوط نثر النفط الخام المصدر، والأوضاع الأمنية في العراق التي تحد من إمكانية زيادة صادراته وإنتاجه من النفط الخام، وتداعيات الملف النووي الإيراني، وتحول التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلي عامل رئيس في التأثير على أسعار النفط في الوقت الراهن.

(1) DUN . CAN . R.C. three world oil forecasts qreclct pak oil qroclution oil and gas 7gune2004. pp 43-55

(2) محمد نصير، تسعير النفط الخام، كتاب دراسات مختارة في الصناعة النفطية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1999، 315-342.

ولإدراك سبب هذا التأثير واحتمالات تطوره لابد من تناول وضع إيران كمنتج ومصدر رئيس للنفط والغاز، وكدولة تملك احتياطات هائلة منهما، مما يضعها ضمن الدول التي ستظل مالكة لاحتياطات كبيرة بعد أن تستنفد الاحتياطات النفطية والغازية لغالبية بلدان العالم⁽¹⁾.

3- يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير في تسعير النفط والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- إن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

ب- إن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل.

ج- تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.

د- النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة والذي بلغ معدله حوالي 6% خلال الفترة (2005-2015) على الرغم من تراجع أسعار النفط⁽²⁾.

4- يخضع إنتاج النفط في مراحله المختلفة للعديد من العوامل الاقتصادية، وخاصة الاستراتيجية والسياسية منه.

5- يرتبط تسعير النفط بسياسات الدول المنتجة والمتعلقة بالسلع والموارد الأخرى، وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وسياسات الطاقة وتطوير بدائلها المختلفة.

تلك كانت أهم العوامل المؤثرة في تسعير النفط، وقد أضيفت إليها معطيات وحقائق جديدة بعد سيطرة الأوبك على عملية التسعير يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تتألف الأوبك من ثلاث عشرة دولة لها أو ضاع وظروف وأهداف ومصالح واستراتيجيات مختلفة، وينعكس هذا الوضع على مواقف هذه الدول من موضوع الأسعار، فالدول ذات الأوضاع الاقتصادية الصعبة وبالأخص الدول ذات الكثافات السكانية العالية تحتاج إلى تدفقات وموارد مالية آنية، ولذلك فهي تحبذ عادة زيادة الأسعار بنسب كبيرة حيث إنها تضع الاحتياجات الإنمائية في الدرجة الأولى من سلم الأولويات، أما الدول التي ليست لديها

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، 2005-2006.

(2) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، 2005-2015.

احتياجات مالية فإنها تنتظر إلي موضوع الأسعار نظرة بعيدة المدى ويتسم موقفها بالاعتدال في هذا الشأن.

وهناك دول تملّي عليها مواقفها الاقتصادية والسياسية أن تتخذ موقفا أكثر تطرفا نحو الاعتدال كدول مجلس التعاون، بحيث تطالب دوما بتجميد أسعار النفط⁽¹⁾.

ب- عندما تحدد الأوبك سعر النفط الخام فإنها في الواقع تحدد سعر ما يسمى بنفط القياس (marke crude) وهو النفط السعودي الخفيف كثافة: 34 - A.p.I)، درجة فوب رأس تنورة، ثم تحدد أسعار الخامات الأخرى على أساس قيمة الفروقات في النوعية وفي الموقع الجغرافي نسبة إلي رأس تنورة واختلاف أسواق الاستلام النهائي.

وإذا كانت دول الأوبك تحدد السعر الأساسي للنفط الخام إلا أن الشركات والدول المستهلكة تحدد السعر النهائي للمنتجات، وتؤثر هذه الأسعار على أسس تحدّد الأقسام النسبية التي تؤثر بدورها في السعر العام، وبذلك تحد من قوة الأوبك في تحديد سعر النفط، فعلى دول الأوبك أخذ الحيطة عندما تقوم أي دولة فيها بتخفيض سعرها النسبي، إما عن طريق تخفيض مباشر أو عن طريق إعطاء مدة ائتمان أطول أو خصومات مخفية على شكل مبادلات تجارية. والمفهوم السائد لتحديد الفروقات على أساس قيمة هذه الفروقات في أسواق الاستهلاك يتناقض مع مفهوم تحديد سعر النفط من قبل الأوبك، طالما بقي هذا الوضع قائما فستكون مقدرة الأوبك على التحكم في السعر النهائي للنفط محدودة.

ج- مازالت الدول المستهلكة تملك النصيب الأكبر من السيطرة على عملية تسعير النفط.

وهكذا واستنادا إلي الحقائق والمعطيات السابقة يمكن النظر إلي أسعار النفط الخام باعتبارها محصلة للتفاعل بين ثلاث قوى رئيسة وهي: حكومات الدول المستهلكة باعتبارها سوق الاستهلاك والمسؤولية إلي حد كبير عن أسعار المنتجات، وشركات النفط التي تتحكم إلي الآن بالجزء الأكبر من التجارة والنقل، والدول المصدرة التي تملك الخام، وتستطيع التحكم بحجم إنتاج وأسعار الخامات على أراضيها.

وتستمر هذه القوى الرئيسية بالتأثير في أسعار النفط من خلال عملية التفاعل لأجل حل التناقضات في المصالح، وذلك بوسائل غير الوسائل المتعارف عليها في التفاعل الحر لقوى السوق⁽¹⁾.

(1) محمد نصير، تسعير النفط الخام، مرجع سابق، ص318.

سادساً- آلية منظمة أوبك ودورها في التوازن السعري:

كان التذبذب الحاصل على مستوي سعر النفط بسبب عوامل اقتصادية أو بفعل عوامل سياسية، كلها أسهمت بدرجات متفاوتة في التأثير السلبي في اتجاهات الأسعار.

كما أننا سنجد عوامل مستجدة أو خفية تلعب دورا بارزا لكنه يكون في الغالب غير معلن، فبعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر يسمى بالسعر الثابت المحدد من قبل الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق.

وقد كان للدول الصناعية دور ملحوظ لإضعاف آلية السوق، والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية، وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها ثم ارتفاعها ثم انعقاد من الفترة (2005-2015) نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط على حد سواء، ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة أوبك دول مجلس التعاون، أدركت بأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص آخذين في الحسبان أثر ذلك في نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب.

ويرز أيضا عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في أوبك ودول المجلس والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تملك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط، ومن بين مجموعة هذه الدول غير الأعضاء في أوبك مثلا النرويج (ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية)، وفي كل هذه المتغيرات لعبت الأوبك دورا بارزا في تثبيت كفة الأسعار، من خلال تحديد كميات الإنتاج للحفاظ لعي استقرار السوق.

(1) فاضل الجليبي وعدنان الحبابي، سياسات الانتاج والتسعير المثالي للنفط، مجلة المستقبل العربي، العدد العاشر، دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1979، ص34-36.

واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط، وأقدمت المنظمة في بادرة غير مسبوقه في اجتماعها المنعقد في نهاية مارس 2000⁽¹⁾.

وتقتضي الآلية بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا بقي سعر سلة نفوط أوبك أقل من 22 دولارا لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار البرميل سلة نفوط أوبك طوال 20 يوما متصلة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الآلية وتحقيق بعض الالتزام بها، فإن منظمة أوبك وجدت نفسها أمام قرارات صعبة ومعضلة تحقيق استقرار في الأسعار يكون عادلا لطرفي الإنتاج والاستهلاك، فالركود الاقتصادي في العالم يؤدي إلى انخفاض الطلب، وتراجع الأسعار ومن البديهي أن يقابل تخفيض إنتاج النفط الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

هذا فضلا عن احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء في أوبك بسقف الإنتاج، حيث إن بعضها بحاجة إلى الإيرادات المالية الناجمة عن إنتاج النفط لمواجهة الاختلالات المالية في موازينها الداخلية والخارجية، وبعدها توالى قرارات الزيادات والتخفيض في النفط الخام حتى عام 2015 لضبط التوازن السعري.

وهنا لجأت منظمة الأوبك وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي إلى التنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة ذلك لما فيه مصلحة للاقتصاد العالمي⁽²⁾.

(1) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، منظمة اوبك، الواقع وتحديات المستقبل، مكتبة الاسكندرية، سبتمبر 2015، ص32

(2) حسان خضير، اسواق النفط العالمية، سلسلة جسر التنمية، العدد57، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2013، ص15-16.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

إن ظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار النفط اليت تشهدها الاقتصاديات العربية منذ بضع سنوات كان انعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية في معظم الدول العربية. وعلى الرغم من أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العام 2008 ترك آثارا إيجابية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث زيادة الفوائض النفطية وتراكم الاحتياطات النقدية وغيرها، فإنها في نفس الوقت تركت آثارا سلبية لعي اقتصاداتها من حيث اختلال في الميزان التجاري وازدياد مدفوعات الاستيراد، وفقدان القدرة على الإنفاق العام والتضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة والمضاربات في الأسهم، وعلى الرغم أيضا من الإنجازات الهامة التي استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذها عام 2008 في مجال الاستقرار المالي والنقدي، فإن استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية رتب انعكاسات وآثار سلبية وتحديات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف المبحث الثاني للتعرف على الجوانب المختلفة الظاهرة تقلبات أسعار النفط سواء في جانبه الإيجابي أو السلبي، كما يتطرق أيضا إلى الإصلاحات المطلوبة لتعظيم الإيجابيات، والتعامل بشكل أفضل مع السلبيات التي تثيرها مثل هذه الظاهرة.

فعلاقة دول الخليج بالنفط لم تكن دائما رومانسية، حيث عانت دول الخليج من عدم استقرار سوق النفط والتقلبات الشديدة في الأسعار؛ بسبب اعتمادها المفرط على عوائد النفط، وهذا جعلها عاجزة عن وضع سياسات تنموية بعيدة الأمد، لذلك علاقة دول الخليج بالنفط تثير إشكالية كبيرة، فهي من ناحية: لا تستطيع التخلي عن مداخيل النفط، من ناحية أخرى: لا تستطيع الاعتماد على هذه المداخيل المتذبذبة في وضع خطط تنموية مستقرة وطويلة الأمد، وعلى تحقيق معدلات نمو وتشغيل مقبولة، ولعل أبرز تجليات الفشل التنموي الخليجي، هي: معدلات البطالة التي تعاني منها كل دول الخليج، والتي تعتبر عالية جدا حسب المعايير

العالمية، وذلك رغم وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية فيها؛ خاصة في القطاع الخاص. نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة،

ولقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية، بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية واجتماعية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكنها من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في خططها، فاستطاعت دول المجلس تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم، واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية وأيضاً العادية، لتنفيذ برامجها التنموية وخاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة⁽¹⁾.

أولاً- الآثار الإيجابية والسلبية خلل أسعار النفط على دول مجلس التعاون:

نتيجة تقلب أسعار النفط خلال الفترة (2005-2015) فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية، بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها إنتاجي برأس المال اللازم، واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية، لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة.

كما استطاعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول، وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو إنتاجية وخاصة صناعة البتر وكيمائيات جعل ارتفاع أسعار النفط خصوصاً في النصف الأول من عام 2008 إلى مستوى قياسي ليصل سعره 147 دولار للبرميل، كثيراً من المحليين يعتقدون بأن التوزيع العالمي للقوة قد بدأ ينتقل بسرعة لصالح الدول المصدرة للنفط، وخصوصاً دول منظمة الأوبك وعلي رأسهم دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدى هذا الاعتقاد إلى حديث كثير حول ظهور قوي استبدادية عالمية جديدة، والعودة إلى التاريخ، وقد رسخ هذا الاعتقاد ثوابه مع أحوال اقتصادية مواتية أهمها:

(1) تقرير اتحاد المصارف العربية، عجز موازنات دول الخليج، جريدة المستقبل الاقتصادي، العدد 5611،

1- تقلب أسعار النفط المتوالي على مجلات ثمانية سنوات متتالية حتي وصل إلي أعلى مستوي له خلال النصف الاخير لعام 2014 إلي مستوي 107.9 دولار للبرميل.

2- ارتفاع معدلات الطلب العالمي على الطاقة والاستمرار الحتمي في نمو الطلب المستقبلي بفعل معدلات النمو الكبيرة لعدة دول مثل الصين والهند.

3- تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية أن في عام 2008 زادت إيرادات صادرات النفط للدول المصدرة للنفط بأكثر من 1 تريليون دولار لأول مرة معظمها لدول مجلس التعاون الخليجي ويؤكد دانييل دريزنر (danie .w. drezner) أن كيفه استغلال الدول المصدرة للنفط للأرباح المفاجئة للنفط من العوامل التي رسخت هذا الاعتقاد أيضا، حيث نري الدول المصدرة للنفط تستغل الفوائض النفطية في دعم برامج التنمية ودعم المؤسسات الحكومية وصناديق الاستثمار ودعم الفوائض النفطية في دعم برامج التنمية ودعم المؤسسات الحكومية وصناديق الاستثمار ودعم مراكزها المالية وزيادة الاحتياطات النقدية والاتجاه لتوسيع الاقتصاد والاستثمار في المشروعات الأكثر استراتيجية مما يمنع الدول المصدرة للنفط قدرات مالية هائلة تفوق قدرات الدول المستوردة⁽¹⁾.

وهنا يثار الجدل الكبير حول ما هو تأثير أسعار النفط على الدول المنتجة ومن الواضح أن لارتفاع أسعار النفط تأثيرين وهما⁽²⁾:

أولهما: الأثر الإيجابي من ارتفاع أسعار النفط على دول مجلس التعاون.

ثانيهما: الأثر السلبي من ارتفاع أسعار النفط على دول مجلس التعاون.

الأول: الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي

وبطبيعة الحال هناك انعكاسات إيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير وعلى المدى الطويل وتتمثل الآثار الإيجابي في المدى القصير على:

1- أن زيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت على تحسين النمو الاقتصادي خلال النصف الاول لعام 2014، وإن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،

(1) daninel .w.Drezner"Dependence As Virtue oil ,the national Interest,11,12,2008.

(2) حسن الشقثي، النقاط الملهبة في تسعير النفط، الجزيرة الاقتصادية للصحافة العدد 12904،، 2008.

زاد من توافر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت على تخفيف معدلات البطالة، وفي تحسين مستويات المعيشة.

2- قدر البنك الدولي بأن تتكبد دول مجلس التعاون الخليجي خسائر بنحو 215 مليار دولار في ستة أشهر إذا استمرت أسعار النفط في مستويات متدنية قياسية، وتشكل الخسائر المقدرة أكثر من 14% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس.

3- وهوت أسعار النفط العالمية بما يقارب 60% منذ يونيو/حزيران الماضي، إذ تستقر حالياً دون سعر الخمسين دولاراً للبرميل، وهو أدنى مستوى لها في ست سنوات.

من التأثيرات الإيجابية الأخرى أن الفوائض الجديدة في الإيرادات النفطية تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، مثلما حصل في الفورة النفطية.

بشكل أساسي رئيسي في ثلاثة مجالات تعتبر إيجابية (الرواج) وهي:

أولاً - تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدي البنوك المركزية:

حلت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة في وقت كان المركز المالي لدول مجلس التعاون الخليجي قويا، كونه استفاد من سنوات الفوائض المالية الضخمة، تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2005-2015 أسفر عن تقلبات أحجام الفوائض في الحسابين المالي والجاري، إلى تراكم ضخم للأصول الأجنبية⁽¹⁾.

ثانياً- تعزيز المدخرات من خلال انشاء صناديق الاستقرار المالي و صناديق الاجيال القادمة: يقدر ان الدول النفطية قد ادخرت ثلثي الإيرادات النفطية التي تراكمت لديها من عام 2005 ومما يعكس المستوي المرتفع للادخار بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، نجد ان فائض الحساب الجاري لديها وصل الي ما يزيد على 31.4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 ، حيث ارتفع فائض الحساب الجاري لديها وصل الي ما يزيد علي 41.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 ، حيث انخفض فائض الحساب الجاري لديها وصل الي ما يزيد على 39.3% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2015⁽²⁾.

(1) جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية: الإيجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ص6.

(2) حسب من قبل الباحث من بيانات، سلسلة تقارير مجموعة سامبالمالية، الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2015، ص 2 .

ثم عاودت أسعار النفط للانخفاض في العامين التاليين 2010-2009؛ بسبب الأزمة المالية العالمية أواخر العام 2008، وأدت إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية في دول المجلس، حيث شكلت نسبة الانخفاض في عام 2009 حوالي 3% عن العام 2008.

وبسبب ارتفاع الأسعار مرة أخرى في الأعوام (2011-2012-2013). عادت الاحتياطات الأجنبية إلى معدلاتها الطبيعية حيث وصلت في العام 2013 إلى 725.2 مليار دولار. كما وصلت في العام 2014 حوالي 744.4 مليار دولار، حيث انخفضت عائد الاحتياطات الأجنبية إلى معدلاتها الطبيعية حيث وصلت في العام 2015 حوالي 720.3 مليار دولار هذا الانخفاض واصل 24.1 مليار دولار بمقارنة عام 2014 و عام 2015⁽¹⁾.

جدول رقم (1-15)

الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2015-2005)

مليار بالدولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	1.9	1.9	4.2	3.9	3.8	5.0	4.5	4.8	5.11	6.3	4.2
الكويت	9.5	11.8	16.7	17.2	20.3	21.3	25.9	28.8	32.1	35.1	26.9
عمان	4.4	7.1	9.5	11.5	12.2	13.0	14.3	14.3	15.9	16.3	12.5
قطر	4.6	5.5	9.41	9.48	17.9	30.1	15.6	32.0	41.0	43.2	36.7
السعودية	153.2	165.5	305.4	442.2	409.6	444.7	543.5	656.1	725.2	744.4	616.4
الإمارات	12.0	27.6	77.8	31.7	36.12	42.8	47.2	57.0	68.5	78.4	93
مجموع الدول	185.6	219.4	423.01	515.98	499.92	556.9	651	793	887.81	923.7	789.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2015-2005) صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية، ومجموعة سامبا المالية، ص 16.

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك ارتفاعا كبيرا في مستوي الاحتياطات الأجنبية الرسمية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي بأكثر من سبعة أضعاف حتي عام 2008 لتصل إلي 517 مليارات دولار، كان الجزء الأكبر منها (440 مليار دولار) في شكل أصول أجنبية تديرها مؤسسة النقد العربي (ساما)، وبالإضافة إلي هذه الأصول الاحتياطية، هناك الأصول الرسمية

(1) عبد الكريم حمودي، اقتصاد دول "التعاون العربي" أمام تحديات تذبذب أسعار النفط، مرجع سبق ذكره،

الضخمة التي تراكمت على مدى السنوات القليلة الأخيرة، وذلك في بعض الحالات في صناديق الثروة السيادية.

غير أن نقص البيانات الرسمية عن صناديق الثروة السيادية يعني أنه لا توجد تقديرات يعتمد عليها عن قيمة الأصول الموجودة في حيازة هذه الصناديق.

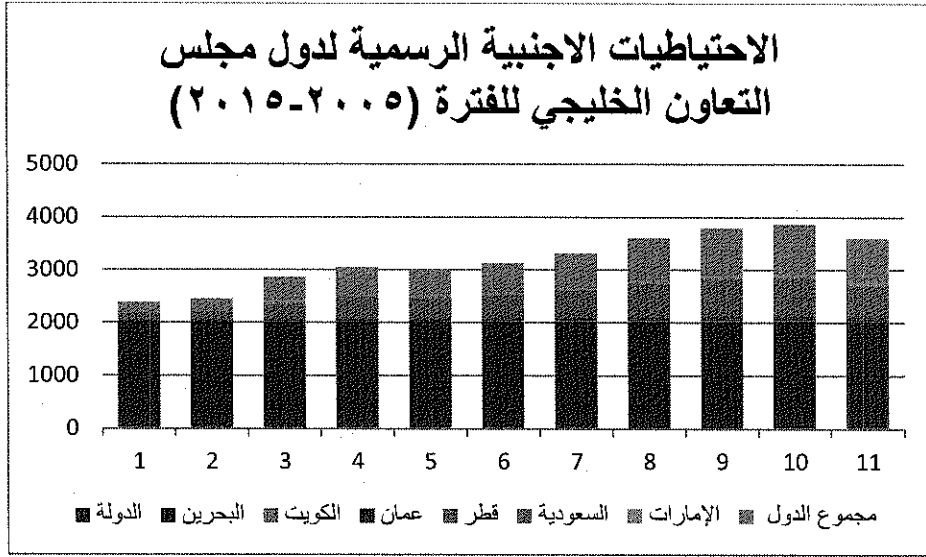
حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت كان المركز المالي لدول مجلس التعاون الخليجي قوياتم عاودت أسعار النفط للانخفاض في العامين التاليين 2010-2009؛ بسبب الأزمة المالية العالمية أواخر العام 2008، وأدت إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية في دول المجلس، حيث شكلت نسبة الانخفاض في عام 2009 حوالي 3% عن العام 2008.

وبسبب ارتفاع الأسعار مرة أخرى في الأعوام (2011-2012-2013). عادت الاحتياطات الأجنبية إلى معدلاتها الطبيعية حيث وصلت في العام 2013 إلى 887.81 مليار دولار. كما وصلت في العام 2014 حوالي 923.7 مليار دولار⁽¹⁾. وذلك كما موضح الجدول التالي .

أن هناك ارتفاعاً كبيراً في مستوى الاحتياطات الأجنبية الرسمية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي وصل لأكثر من ثلاثة عشر أضعاف العام 2014، حيث كانت في عام 2002 حوالي 71.3 مليار دولار؛ لتصل إلى حوالي 923.7 مليار دولار في عام 2014، وكان الأكبر منها في شكل أصول أجنبية تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي، مع العلم أن المتوسط السعودي للبرميل للعام 2014 كان يمثل 96.2 دولار للبرميل، وهذا الانخفاض كان يجب أن يؤثر على الاحتياطات الأجنبية الرسمية بالانخفاض، ولكن للموقف السعودي في نوفمبر من العام 2014 أثر كبير، حيث أصرت على عدم تقليص إنتاجها، وذلك دفع الأسعار للصعود؛ لأنها تملك الحصة الأكبر في الأوبك، فلم تتأثر الاحتياطات بانخفاض الأسعار، غير أن نقص البيانات الرسمية عن صناديق الثروة السيادية، يعني: عدم وجود تقديرات يعتمد عليها لتحديد قيمة الأصول الموجودة في حيازة هذه الصناديق.

(1) عبد الكريم حمودي، اقتصاد دول "التعاون العربي" أمام تحديات تذبذب أسعار النفط، مرجع سبق ذكره،

شكل رقم 45-2



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2005-2015) صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية، ومجموعة سامبا المالية.

ووفق أرقام رسمية لمؤسسة النقد السعودي، بلغ احتياطي النقد الأجنبي 616.4 مليار دولار نهاية العام الماضي، مقارنة بـ732.3 مليارا نهاية 2014. ومن شأن الاحتياطي الأجنبي الذي تم بناؤه بالسنوات التي شهد فيها سعر برميل النفط ارتفاعاً، أن يكفي المملكة من واردات السلع والخدمات 44 شهراً قادمة.

وبلغ احتياطي النقد الأجنبي للإمارات حتى نهاية العام الماضي 93 مليار دولار، صعوداً من 77.3 ملياراً عام 2014. وتكفي الاحتياطيات الأجنبية لسد حاجة الواردات من السلع والخدمات 6.5 شهور، بمتوسط واردات شهرية تبلغ 15 ملياراً.

وتراجع احتياطي قطر من النقد الأجنبي إلى 36.7 مليار دولار بنهاية 2015، هبوطاً من 42.6 ملياراً نهاية 2014. وتكفي احتياطات النقد الأجنبي لسد حاجة البلاد من واردات السلع والخدمات لمدة 12 شهراً⁽¹⁾

كما نلاحظ في الجدول رقم (21) الذين يوضح الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

(1) www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/3/11

جدول رقم (1-16)

الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014

الدولة	2014
الإمارات	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية : 1014 • البنك المركزي الإماراتي : 6.97
السعودية	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية: 743 • البنك المركزي السعودي: 6.6
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية : 410 • البنك المركزي الكويتي: 28.36
قطر	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية : 170 • البنك المركزي القطري: 41.15
البحرين	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية : 11 • البنك المركزي البحريني : 57.64
عمان	<ul style="list-style-type: none"> • الصناديق السياسية : 19 • البنك المركزي العماني: 18.9
إجمالي الصناديق السياسية	<ul style="list-style-type: none"> • 2367 مليار دولار
إجمالي البنوك المركزية	<ul style="list-style-type: none"> • 159.62 مليار دولار

المصدر: معهد التمويل الدولي، ومجموعة ساميا المالية، معهد الصناديق السيادية 2014، ص54.

حجم الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الاحتياطات الرسمية للعام 2014، مجمعة في إجمالي الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية التي كانت في إجمالي الصناديق السيادية لدول المجلس والتي تقدر بنحو 2367 مليار دولار، وكانت الحيازات لدى البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي مجمعه بحوالي 159.62 مليار دولار، وهي ممثلة في الصناديق السيادية والبنوك المركزية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

فيلاحظ أن الإمارات تمتلك حوالي 1014 مليار دولار من إجمالي الصناديق السيادية، والبنك المركزي الإماراتي 6.97 مليار دولار وهي تمثل أكبر الدول في الحيازات من الأصول الأجنبية، ثم تليها المملكة السعودية حيث تمثلت إجمالي صناديقها 743 مليار دولار، أكبرها ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة، ويمتلك البنك المركزي السعودي حوالي 6.6 مليار دولار، ثم تليها الكويت بصندوقها السيادي الممثل بالهيئة العامة للاستثمار بحيازة قدرها 410 مليار دولار.

في حين أن البنك المركزي الكويتي يملك 28.36 مليار دولار، ثم قطر وصندوقها السيادي هيئه قطر للاستثمار حيث يمتلك نحو 170 مليار دولار في حين أن البنك المركزي القطري حاز على حوالي 41.15 مليار دولار، تم البحرين وصندوقها السيادي ممتلكات القابضة حيث تمتلك حوالي 11 مليار دولار، وحاز البنك المركزي البحريني على ما يقارب من 57.64 مليار دولار، ثم أخيراً تأتي سلطنة عمان بحيازات من الأصول الأجنبية بصندوقها السيادي صندوق الاستثمار العماني بحوالي 18.9 مليار دولار من الحيازات الأجنبية، بينما بلغت حيازة البنك المركزي العماني حوالي مليار دولار.

بذلك فإن الدور الذي تلعبه هذه الصناديق يتمثل في تسهيلها لعملية تحويل صدمة أسعار النفط إلى سياسة نقدية، وفي نهاية الأمر إلى سياسة تتصل بالأسعار وسعر الصرف، فعندما تتم عملية التعقيم في الجانب المالي استجابة للارتفاع في أسعار النفط، أو العكس في حالة انخفاض أسعار النفط، من خلال هذه الصناديق يكون العبء على السياسة النقدية خفيفاً عندما يكون سعر الصرف هو المرتكز الاسمي، بينما يقع عبء السياسة على السلطات المالية فإن زيادة أو نقصان حجم الصندوق يمكن أن يكون فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

ثالثاً: مديونية دول مجلس التعاون الخليجي (2005-2015).

لم تستخدم دول مجلس التعاون الفوائض في سداد الديون؛ باستثناء السعودية التي قامت بسداد جانب كبير من ديونها التي تراكمت خلال عقد التسعينات، نتيجة عجز موازنتها، ومع ذلك فقد حدثت زيادة حادة في اقتراض القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للحكومة، ودفع ذلك أحجام الدين الخارجي الكلية بشدة خلال السنوات القليلة الماضية.

والجدير بالذكر: حيث أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا تتحمل أي ديون سيادية بما فيها السعودية والكويت، والدول الأربع الأخرى تتحمل عبء من هذه الديون بأحجام طفيفة

(1) - حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، جامعة الجزيرة، قسم الاقتصاد، السودان، 2007، ص 24-23.

جدول رقم (1-17)
إجمالي الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)
للفترة (2005-2015)

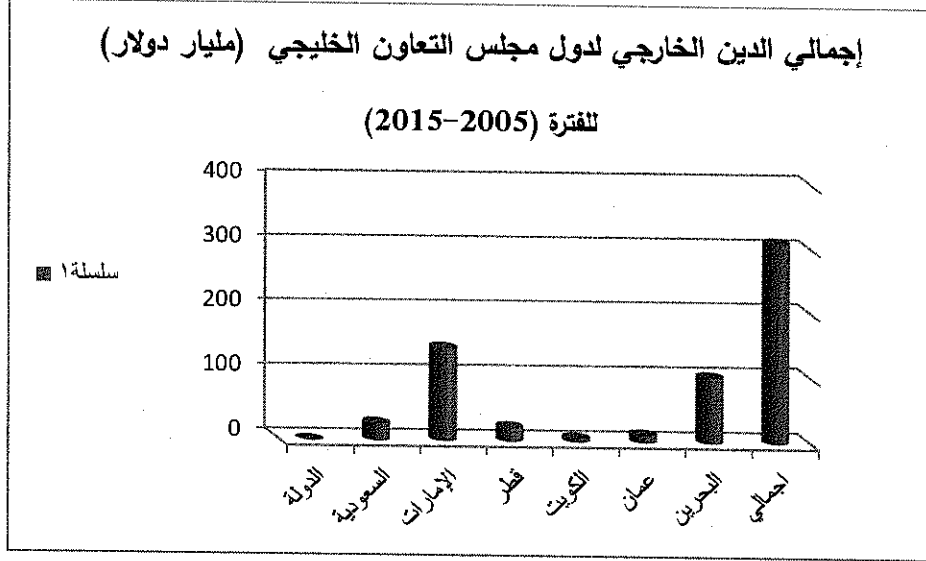
الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	32	32	58	76	60.2	44.5	37.3	22.3	16.3	11.8	26.5
الإمارات	41	82	133	150	150.4	122.7	185	130	140	141	143
قطر	4.0	3.8	3.4	3.3	7.7	17.9	19.3	24.1	23.9	20.4	22
الكويت	15	22	42	46	7.1	7.2	6.9	7.3	9.3	5.2	6
عمان	3.7	3.9	4.0	5.9	7.7	7.1	8.2	9.2	9.8	10.7	11.7
البحرين	7	9	27	30	35.8	64.9	84.3	104.7	100.2	10.2	101.2
إجمالي المجلس	102.7	152.7	267.4	311.2	268.8	264.3	339.8	297.6	299.5	289.3	304.4

المصدر: Institute of international financie (IIF): pp28

أن إجمالي الدين الخارجي المجمع لدول الخليج العربي كان في عام 2005 ما يقدر بحوالي 102.7 مليار دولار، ووصل إلى 311.2 مليار دولار في العام 2008، ويعزو ذلك في جزء كبير منه إلى الطفرة في الاقتراض من جانب البنوك في دول مجلس التعاون، خاصة في السعودية والإمارات؛ لتمويل محافظتها من القروض المحلية، وازدياد الإقراض من جانب المؤسسات المملوكة للدولة. فقد وصلت في العام 2014 حجم المديونية لدول المجلس إلى حوالي 289.3 مليار دولار، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نسبة مديونية دول المجلس منخفضة بمعظم المقاييس، وما زالت دول المجلس في وضع ائتماني قوي على أساس صافي. علاوة على أن تردي الأوضاع المالية في الأسواق المالية العالمية قد زادت المخاطر إزاء إمكانيات إعادة تمويل الدين.

إجمالي الدين الخارجي لدول الخليج العربي للفترة للعام 2015.

شكل رقم 2-46



المصدر : Institute of international finance (IIF)

- من التأثيرات الايجابية الأخرى للفوائض المالية المترتبة على ارتفاعات أسعار النفط، زيادة تحويلات العمالة العربية⁽¹⁾؛ التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، كما انعكست هذه التأثيرات كذلك في زيادة التجارة والسياحة والاستثمارات البينية⁽²⁾.
- شملت الآثار الايجابية، جراء تحسن أسعار النفط، تحسن أداء المصارف الخليجية، ونمو إرباحها إضافة إلى انتعاش أسواق الأسهم الخليجية والبورصات إلى حد كبير، مقارنة بالفترة الماضية؛ خاصة السعودية والكويت، حيث نمت أرباح البنوك الخليجية في المتوسط (10-25%) خلال الربع الأول من العام 2008، وأيضاً شهدت أسواق الأسهم عام 2007 والربع الأول من العام 2008 تحسناً ملحوظاً في نمو الأرباح والأصول في العديد من المؤسسات الكبيرة⁽³⁾.

وكذلك، بلغت أرباح البنوك الخليجية في العام 2014 حوالي 30.3 مليار دولار، بنسبة زيادة 13.8%، ويعزو السبب في ارتفاع الأرباح إلى توسعات البنوك بأنشطة التمويل بدخولها

(1) انظر الجدول .

(2) جاسم المناعي، أثر أسعار النفط على الإقتصادات العربية إيجابيات وإشكالات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(3) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشرات أداء إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، مايو 2008، ص 5-6.

في تمويل المشاريع الحكومية، والتي أدت إلى زيادة وتيرة طرح المشاريع التنموية في دول مجلس التعاون⁽¹⁾.

تحسن أوضاع الميزان التجاري لدول مجلس التعاون إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث حقق الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي فائض مقداره 93 مليار دولار للعام 2000، ثم ارتفع من 221 مليار دولار عام 2007 إلى 332 مليار دولار في عام 2008، وهو ما يمثل نحو 31% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008، بالمقارن إلى نحو 27.5% عام 2007⁽²⁾.

ولقد حققت دول الخليج العربي فائض في الميزان التجاري في العام 2009 حيث بلغ 149.4 مليار دولار، وفي عام 2010 بلغ 268 مليار دولار، دول الخليج وأيضاً في العام 2011 فبلغ 470 مليار دولار، وفائضاً في العام 2012 بلغ 502 مليار دولار، وكذلك، في عام 2013 بلغ نحو 469 مليار دولار، كما بلغ فائض الميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2014 حوالي 384.8 مليار دولار⁽³⁾.

شهدت هذه الدول تحسناً ملحوظاً في الفارق بين الإيرادات والمصروفات إلى عام 2008، حيث ارتفع فائض الموازنات العامة من 21.8 مليار دولار إلى نحو 238 مليار دولار في العام 2008⁽⁴⁾. ثم انخفض حتى بلغ 36.4 مليار دولار في عام 2010، ثم عاود الارتفاع حتى بلغ 173 مليار دولار في عام 2011، أي: ما يعادل 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم في عام 2012 بلغ 205 مليار دولار، ثم تراجع فائض موازنات دول التعاون من 182 مليار دولار في 2013⁽⁵⁾، إلى أن بلغ ذلك التراجع 24 ملياراً فقط عام 2014⁽⁶⁾.

(1) أحمد فتحي، القطاع المصرفي السعودي الأكثر ربحية والإماراتي الأعلى نمواً، دار الكويت للنشر، الكويت، 2015.

(2) التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات التابع لدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، اتفاقية التجارة الحرة لدول الخليج، 2005-2006، ص 5-1.

(3) تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، لمحة إحصائية، الإمارات، 2014، ص 24.

(4) حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، دمشق، 2007، ص 74-72.

(5) انظر ملحق رقم (9).

(6) تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، الرياض، العدد الثاني، 2014، ص 38.

استخدام العائدات النفطية؛ لتمويل خدمات أساسية للحكومات ومن أهمها: دعم أسعار المشتقات النفطية، وتغطية خسائر بعض المؤسسات الحكومية، والإنفاق في قطاعات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى⁽¹⁾.

- تحمل أسعار النفط في طياتها بعض المنافع على المدى البعيد: كالتشجيع على المزيد من النشاطات الاستكشافية، وزيادة الاستثمار في المصادر البديلة للطاقة، وتحسين أساليب المحافظة على الطاقة⁽²⁾.

ثانياً: الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي

وبطبيعة الحال هناك تأثيرات سلبية لارتفاع أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتمثل الآثار السلبية في المدى الطويل في الجوانب التالية:

- 1- التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأفراد، لكن تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة يتعدى في الواقع تدهور المستوى المعيشي للأفراد، ولعل الأمر الأكثر سلبية في هذا الأمر أن ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعف من القدرة التنافسية لكثير من دول المنطقة في سعيها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية⁽³⁾.
- 2- إن من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط في الأمد الطويل تتركز في التأثير السلبي في وضع الميزان التجاري ، وازدياد مدفوعات الاستيراد بسبب اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على السلع الاستهلاكية المستوردة، مما يؤدي إلى تآكل مردودات تصدير النفط وفقدان القدرة على الإنفاق الحكومي الذي لا بد منه خاصة في مجال البنى الأساسية وقضايا الضمان الاجتماعي⁽⁴⁾.
- 3- المضاربات في الأسهم والعقارات حيث إن زيادة السيولة بشكل كبير أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية، الأمر الذي أدى

(1) فراس جابر، إياد الرياحي، دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص 19 .

(2) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز، مرجع سبق ذكره، ص 254 .

(3) صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام، في السوق العالمية وانعكاساتها الإقتصادية، جريدة الصباح، العدد 27926، 2008/5/15

(4) حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، دمشق، 2007، ص 74-72.

- إلى ارتفاع أسعارها بشكل غير طبيعي نتج عنه فيما بعد حركات تصحيحية حادة ومؤلمة ، كما نشهدها اليوم في عدة بورصات عربية⁽¹⁾.
- 4- عودة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص⁽²⁾.
- 5- سيؤدي ارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل إلى ركود اقتصادي، وانخفاض الطلب على النفط وإلى الانصراف إلى مصادر طاقة بديلة عن النفط الخام، وإلى تحديث كفاءة تكنولوجيا الطاقة، الأمر الذي سيلحق بالغ الأذى باقتصادات الدول المنتجة وخصوصاً دول مجلس التعاون⁽³⁾.
- 6- التأثيرات السلبية الأخرى لارتفاع أسعار النفط هي احتمالات تراخي جهود الإصلاح، حيث إن زيادة النفقات الجارية خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والمنح والإعانات قد تضعف سياسات الترشيد وتقلل من أهمية الانضباط المالي وتزيد من هيمنة القطاع العام.
- 7- عرقلة عملية التنمية الاقتصادية: هدف حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الأول سيكون تأمين الموارد لتغطية عجز ميزانها التجاري بدلاً من توجيه الفوائض الاقتصادية المحققة في بعض القطاعات نحو عملية التنمية الاقتصادية، من خلال إقامة مشاريع جديدة تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي⁽⁴⁾.
- 8- حدوث خلل في رصيد العملات الصعبة: إن ارتفاع أسعار النفط مع ازدياد الطلب عليه، وانخفاض إنتاجه محلياً سيؤدي إلى ازدياد كلفة الاستيراد من النفط على نحو كبير، مما يؤدي إلى زيادة استنزاف العملات الصعبة للخارج لتغطية الاستيراد وبدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية⁽⁵⁾.
- 9- هناك آثار سلبية للتذبذب في الأسعار العالمية للنفط يمكن أن تمتد إلى السياسة النقدية، والأسعار ، وأسعار الصرف، فالتغيرات الحادة في الأسعار العالمية

(1) تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، الرياض، العدد الثاني، 2014، ص38.

(2) صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وانعكاساتها الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

(3) صادق ملحم، هبوط أسعار النفط: أسباب ونتائج، مؤسسة شهيد فلسطين، فلسطين، 2015، ص122.

(4) فراس جابر، إيراد الرياحي، دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

(5) Tishreen University Journal For Studies and Scientific Research, Economic and Legal Sciences Series Vol , (29) No , (2) , 2007 , p72-74

للنفط يمكن أن تؤثر في المتغيرات النقدية التجميعية بصورة مباشرة من خلال التذبذب في الانسيابيات الخارجية، وبصورة غير مباشرة من خلال التغيرات في استجابة المتغيرات المالية للصدمة، وبدورها تؤدي الآثار النقدية الناجمة عن التغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى تذبذبات في الأسعار، وأسعار الصرف إضافة إلى التضخم.⁽¹⁾

ثالثاً: الآثار الإيجابية والسلبية لانخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون

يمكن القول إن انخفاض أسعار النفط يختلف حجم تأثيرها نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية المؤثرة واختلاف مرونة الطلب على النفط، ومن جهة أخرى فإن تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة إلى أخرى، وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها، لتعويض النقص في عوائد النفط، مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية، ويدفع بالأسعار إلى الأسفل، وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول.

وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط، وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدب إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج، وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم انتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها، أو للمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي، ولحلال النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول⁽²⁾.

وبشكل أساسي هناك تأثيرات، لانخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة ومن الواضح ان لانخفاض أسعار النفط تأثيرين وهما:

أولهما: الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون.

ثانيهما: الأثر السبلي لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون.

الأول: الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي

(1)حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص

(2) سيد فتحي الخوالي، اقتصاد النفط، ط1، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص409-412.

هناك آثار إيجابية لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي منها التالي:

- 1- إن انخفاض الصادرات النفطية، ومن ثم إنتاج النفط من شأنه أن يطيل من عمر النفط لدى الدول المصدرة بما يفيد الأجيال القادمة.
- 2- تشجيع الدول النفطية على توسيع قاعدتها الإنتاجية ، وتنويع صادراتها بدلاً من الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة وهي النفط⁽¹⁾.
- 3- تشجيع الدول النفطية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي على ترشيد الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وكذلك الابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي والمظهري ، وتجنب المشروعات غير الضرورية التي لا تحتل أولوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي:

باعتبار أن النفط يمثل غالبية الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة حيث تعددت الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون المنتجة والمصدرة للنفط وهي:

- 1- إن الآثار الرئيسية المباشرة قصيرة المدى لأسعار نفط منخفضة في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تتمثل في انخفاض الإيرادات العامة وفي رصيد الحساب الجاري، حيث تراجعت العوائد النفطية ، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى الانخفاض الناجم عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية.
- 2- كما أدى انخفاض أسعار الإنفاق الحكومي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي ، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية، بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية، وزيادة معدلات التضخم المحلية، نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار.
- 3- ونتيجة لانخفاض أسعار النفط ، تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وزادت صعوبة تسديد الأقساط

(1) محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصادات البترول والطاقة، ط1، كتاب، جامعة القاهرة، ص102-

- والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة ، مما اضطرها إلى إعادة جدولتها ديونها⁽¹⁾.
- 4- إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها.
- 5- نتيجة لمزايا دول أوبك، فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعلياً، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على نفط دول أوبك وخصوصاً ذات الاحتياطيات الكبيرة.
- 6- نتيجة لانخفاض إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل⁽²⁾.
- 7- الدور الفعال الذي يمارسه المضاربين في أسواق النفط العالمية من خلال تحولهم للعقود طويلة الأجل في النفط بدلاً من العقود قصيرة الأجل⁽³⁾ ،
- 8- قيام بعض الدول النفطية وخصوصاً دول مجلس التعاون بالسحب من الأموال المودعة في البنوك، لتغطية جزء من انفاقها الجاري والاستثماري، وذلك بدلاً من الاحتفاظ بهذه المدخرات لتغطية احتياجات الأجيال المقبلة بعد انتهاء احتياطي النفط في هذه البلاد.
- 9- إن أسعار منخفضة للنفط لا بد أن تلحق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد اعتماداً مفراطاً على سلعة واحدة بعينها، حيث أن الأسعار المنخفضة قد جلبت معها أعباء ثقيلة تمثلت في: المصاعب الاقتصادية التي حلت بالبلدان المنتجة للنفط (كدول مجلس التعاون)، بما في ذلك تقلص عائداتها النفطية، وتكرر حالات العجز في موازنتها العامة، واللجوء إلى القروض والديون، وتدهور موازين مدفوعاتها، وتراجع سلبي في معدلات نموها الاقتصادي، وتخفيض قيم عملاتها، ناهيك عن الاضطرابات السياسية⁽⁴⁾.

(1) سيد فتحي الخوالي، اقتصاد النفط، مؤسسة الاهرام، مرجع سابق، ص 413-414.

(2) the world Bank , word , Development Report ,2007,p209.

(3) علي عبد الفتاح الحلوني، تذبذب اسعار النفط، مشكلة تهدد الاقتصاد الخليجي، مركز الإمارات للدراسات والاعلام، عدد 22403، 2009، ص 1-7.

(4) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، ط1، أبو ظبي 2007، ص 114، 115.

10- انخفاض حجم الاستثمار العام بشكل عام، فمن النظر إلى الإحصائيات يلاحظ أن هذا العنصر الهام قد تأثر بما حدث لأسعار النفط وإنتاجية والإيرادات المتحصلة من هذا العنصر.

11- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وللأنشطة الاقتصادية الأخرى: أن انخفاض الإيرادات النفطية أدى إلى التأثير في عملية التنمية الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر، والناتج المحلي الإجمالي الذي يتكون من مجموع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي قد تأثر بما حدث لهذه العناصر كلها أو بعضها من تغيير نتيجة تغير الإيرادات النفطية⁽¹⁾.

12- تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بتداعيات الأزمة المالية العالمية في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتشديد شروط الانتماء، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى الانخفاض الطلب عالمي على النفط، وبالتالي إلى انخفاض أسعار النفط⁽²⁾.

13- إلى جانب ذلك هناك آثار سلبية تؤرق سوق النفط إنتاجا وسعرا، أهمها وجود تباين واضح في الأهداف والمصالح للاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي، ومحاولة التوظيف السياسي للنفط، أو ما يطلق عليه عولمة^(*) (مبدأ أو ميثاق كارتر)، حيث نجد أن الدول الصناعية الكبرى والشركات الكبرى للنفط والوكالة الدولية للطاقة والدول المنتجة للنفط من خارج منظمتي الأوبك والأوبك، ولعل ذلك كله ما يفسر لنا سر الهبوط الحاد في أسعار النفط.

14- وأخيراً نجد أن من أهم أسباب التي تؤدي إلى حدوث اضطرابات متزايدة في أسعار النفط خصوصا الانخفاض الحاد في الأسعار وضعف دور الأوبك، ودول مجلس التعاون الخليجي في إدارة سوق النفط العالم⁽³⁾.

(1) حبيب ناصر آل مكي، أثر تغير الإيرادات النفطية على الاقتصاد السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 68، جامعة الكويت، 2008، ص 89.

(2) دراسة لصندوق النقد الدولي، توقعات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة الأزمة العالمية، أبو ظبي، 10 مايو 2009، ص 1-5.

(*) "مبدأ كارتر" : هو توجهات الإدارة الأمريكية التي رسمها وحدد أولا المصالح الحيوية على أنها : تأمين الوصول إلى النفط، وثانيا مقاومة التوسع السوفيتي، وثالثا تدعيم الاستقرار في المنطقة، أما رابعا فهو دفع مسار السلام في الشرق الأوسط وضمان أمن إسرائيل.

(3) على عبد الفتاح الحار وني، تذبذب أسعار النفط: مشكلة تهدد الاقتصاد الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

رابعاً- تأثيرات سلبية لانخفاض أسعار المنتجات البترولية وتفاوتها الآتي:

- أ- إضعاف فرص لتكامل بين الدول العربية، حيث أن التباين الواضح في أسعار المواد الرئيسية كالبتترول يعيق فرص التكامل الاقتصادي ليس على مستوى الوطن العربي فحسب، بل حتى التكامل بين دولتين، أو مجموعة من لدول، كدول مجلس التعاون الخليجي.
- ب- انتشار حركة تهريب المنتجات البترولية بين الدول العربية. وبالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة لحركة التهريب، فإنه من المؤكد انتشارها بشكل كبير، كما تشير العديد من التقارير. وعمليات التهريب بين الدول تساهم في انتشار الفوضى والفساد، ولها تأثيراتها السلبية على اقتصاديات الدول المهرب منها والدول المهرب إليها.
- ج- انخفاض أسعار المنتجات والمواد الأساسية كالطاقة والماء يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك بشكل غير اقتصادي، وما يصاحبه من إهدار للثروة، وانتشار العادات السلبية السيئة، وعدم الاهتمام بالتوفير، وضعف الإحساس الوطني، مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي ونموه.
- د- يؤدي نمو الاستهلاك المحلي نتيجة لانخفاض الأسعار بشكل غير اقتصادي وغير منتج، إلى انخفاض الصادرات البترولية الذي يعني انخفاض الدخل من تصدير البترول، وتأثيراته السلبية على دخل الدولة ودخل المواطن، وبالذات على المدى الطويل، حيث أن كل برميل من البترول يتم توفيره له عائد مباشر للمواطن حالياً وللأجيال القادمة⁽¹⁾.
- ونتيجة لهذه السلبيات الواضحة من انخفاض أسعار المنتجات البترولية محلياً، وتباينها في نفس الوقت بين الدول العربية، فإنه من الضروري إيجاد حل لهذه المشكلة، ولعل من أفضل الحلول ربط أسعار المنتجات البترولية محلياً بالأسعار في السوق العالمية، مع التفريق بين المنتجات المستخدمة في الصناعات التي تساهم في إعطاء قيمة مضافة ذات مردود واضح على الاقتصاد الوطني ومقدرته التنافسية عالمياً، ومن خلال استغلال الميزة النسبية، وتلك الخاصة بالاستهلاك العام التي يصاحبها الهدر، ولا تخلق أي قيمة مضافة ولا تساهم في نمو للاقتصاد المحلي.

(1) إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 25 مارس 2009، ص 1-25.

المبحث الثالث

أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

لا حاجة للتأكيد على الدور الحيوي الذي يلعبه النفط في عملية التنمية العربية، فهو يمثل أهم مصدر للدخل القومي في الدول العربية النفطية خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تصديره للأسواق العالمية، والحصول على الإيرادات المالية اللازمة، لتمويل متطلبات التنمية من سلع وخدمات.

وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية، تعتبر مادة أساسية في الصناعة لها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي.

ويعتبر كذلك سلعة مهمة في التجارة الدولية، ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة، وبدرجة أقل للدول المستهلكة، وذلك من خلال إيرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك. وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة أنه يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري، ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة⁽¹⁾.

وقد أظهرت تجارب التنمية في العقدين الماضيين وبداية العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين أن النفط العربي قد مارس ولا زال آثارا مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر في التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه بينهما⁽²⁾.

ويصدق الأمر كذلك بالنسبة للدول العربية غير النفطية من خلال حصولها على العون الإنمائي العربي من المساعدات والقروض، بالإضافة إلى تحويلات مواطنيها العاملين في الدول النفطية.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل لدور النفط وتقييم عائداته في التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحديد الآثار التي تركتها العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي، في دول المجلس كالناتج المحلي الإجمالي، والميزانيات العامة، وميزان الحساب الجاري، والتنمية البشرية، وتحويلات العاملين في الدول النفطية، والعون الإنمائي العربي، بالإضافة إلى تأثيرها

(1) جميل طاهر، النفط والتنمية في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص1.

(2) محمد نبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 942-943.

في تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتأثير الأزمة المالية العالمية في أسعار النفط وبالتالي على الإيرادات النفطية في اقتصادات دول المجلس.

أولاً : الإيرادات المائية النفطية في دول مجلس التعاون:

النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية فإنه لا زال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط، وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى.

كما لعبت العائدات النفطية ولا زالت دوراً رئيسياً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرئيسية المنتجة للنفط بشكل عام، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

مرت العائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل منذ ظهور النفط وحتى الآن، إذ كانت الإيرادات في البداية متواضعة بسبب قلة عدد الدول المنتجة، وتواضع الإنتاج، وشروط الامتيازات المجحفة، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تمكنت من استعادة سيطرتها على قطاع النفط في عام 1973، خاصة فيما يتعلق بقرارات التسعير.

شهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عام 2005، حيث وصلت إلى 50.6 دولار للبرميل، مما ترتب عليه أيضاً زيادة في إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي والتي وصلت إلى أكثر من 251.199 مليار دولار، وبالمثل في الأعوام 2006-2007-2008 ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه في السابق، حيث بلغت أعلى مستويات لها إذ وصلت في عام 2006 إلى 306.317 مليار دولار، وفي عام 2007 بلغت 322.301، وفي عام 2008 فقد ارتفعت لتصل إلى 448.404 مليار دولار. ويرجع هذا الارتفاع لأسباب كثيرة، أهمها: زيادة الطلب العالمي على النفط، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية: الضغوط على سوق المنتجات النفطية؛ خاصة في أمريكا، وكذلك المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط والأوضاع الجيوسياسية والعمالية في الدول المصدرة للنفط، وخاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني⁽¹⁾. كما أن العوائد النفطية لدول مجلس التعاون انخفضت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في أواخر العام 2008 حيث بلغت بعد الانخفاض 253.99 مليار دولار في العام 2009، وفي العام 2010 بلغت 323.467 مليار دولار، وفي عام 2011

(1) تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، 29-30 يناير، 2005، ص 51 .

بلغت تقريباً 513.833 مليار دولار، وفي عامي 2012 و 2013 فقد بلغت العوائد 554.318 و 529.73 مليار دولار على التوالي، واستمر الارتفاع في العام 2014، حيث بلغت العوائد النفطية لدول مجلس التعاون في العام 2014 تقريباً 586.781 مليار دولار (1). والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الخليج العربي

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من الفترة (2005-2015) والذي يضم (تطور أسعار النفط والعائدات النفطية، والنتاج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وفائض/ أو عجز الموازنات العامة).

والاجتماعية والأمنية، ولقائمة البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية، ولتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي، لابد من التوقف عند تأثير هذه العائدات في المتغيرات الرئيسة في هذه الدول: كالنتاج المحلي الإجمالي، الموازنات العامة، الميزان التجاري، التنمية البشرية، وتحويلات العاملين بالخارج في دول المجلس الخليجي.

(1) فلاح محمد، الفساد المالي والإداري وأثره على الأنظمة المصرفية "عوائد الدول النفطية نموذجاً"، دائرة البحوث والدراسات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، 2014، ص 92 .

جدول رقم (1-18)

أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة للفترة (2005 - 2015)

السنة	أسعار النفط الخام (دولار/برميل)	العائدات النفطية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي المحلي الإجمالي %	فائض/عجز الموازنات العامة (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2005	50.6	251.199	612.742	26.2	122.052	86.995
2006	61.0	306.317	717.910	18.7	146.635	197.705
2007	69.1	322.301	803.861	21.4	128.085	194.661
2008	94.4	448.404	1.076.253	27.9	293.0	235.821
2009	61.0	253.99	868.5	20.0	-24.5	149.4
2010	77.4	323.467	1.137.677	4.4	31.0	268.0
2011	107.5	513.833	1.438.881	7.4	168.0	470.0
2012	109.5	554.318	1.578.805	5.3	205.0	502.0
2013	105.9	529.733	1.618.675	4.6	182.0	587.3
2014	96.2	586.761	1.635.131	3.9	24.0	531.6
2015	45.5	525.733	1.518.573	3.5	23	501.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون

لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015) ص59.

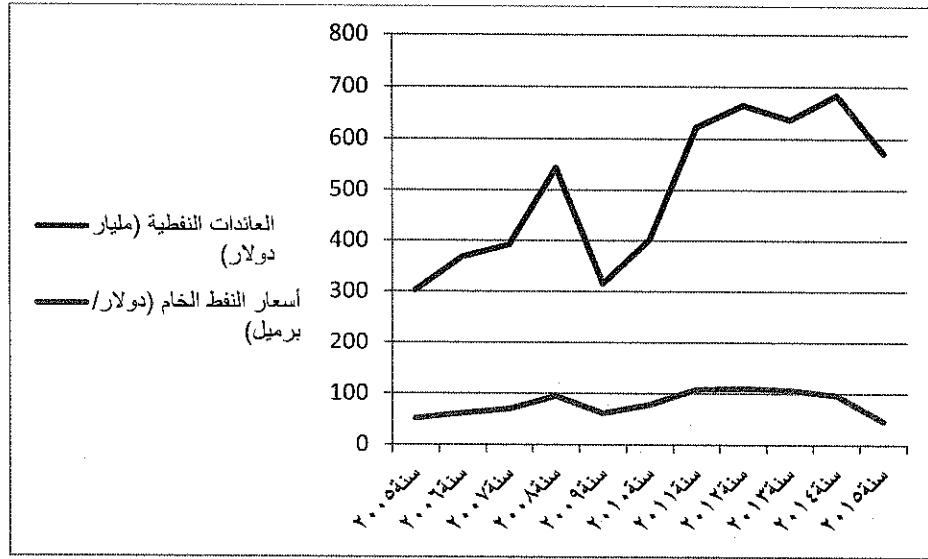
يلاحظ من الجدول رقم (23) أن ارتفاع أسعار النفط الخام خلال العام 2005 لم يؤدي إلى رفع العائدات النفطية، إذ شهدت العائدات انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2009 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى (253.99) مليار دولار.

ويعزي ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدلات الإنتاج في الأقطار العربية نتيجة للإبقاء على الحصص الإنتاجية الرسمية المحددة من قبل منظمة الأوبك⁽¹⁾.

(1) فؤاد شاكر، الفوائض المالية، ومجالات توظيفها الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي العربي،

الدار البيضاء، 2006، ص 1-8.

والشكل رقم (2-47) يوضح تطور أسعار النفط الخام والعائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية.



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015).

يلاحظ من الشكل رقم (2-47) أن هناك تقلباً واضحاً من العائدات النفطية بناء على التقلبات في أسعار النفط⁽¹⁾.

وكما شهدت أيضا الأسعار ارتفاعاً كبيراً عام 2005، حيث وصلت إلى 50.6 دولاراً للبرميل ، ومما ترتب عليه أيضا زيادة في إيرادات دول مجلس التعاون وصلت إلى أكثر من 251.199 مليار دولار عام 2005، وبالمثل في أعوام 2006 و 2007 و 2008 ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه في السابق، حيث بلغت إلى أعلى مستوى لها 61.1 و 69.1 و 94.1 دولاراً للبرميل على التوالي، وترتب على ذلك زيادة كبيرة في إيرادات دول المجلس وصلت إلى 306.317 و 322.301 و 448.404 مليار دولار على التوالي.

وارتفعت اسعار النفط تدريجي عام 2010 حيث بلغ حوالي 77.4 دولار كما ارتفعت معه العائدات النفطية 323.467 مليار دولار و اخذت اسعار النفط في الصعود وبلغت عام 2012 سعر النفط 109.5 دولار كما ارتفعت العائدات النفطية حوالي 554.318 مليار دولار وانخفضت اسعار النفط عام 2013 و كما انخفضت معها العائدات النفطية ثم ارتفعت مرة اخري ثم

(1) جميل طاهر، دور النفط والغاز في التنمية العربية، الملتقى العشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) الكويت 22-26 مارس 2009، ص 24، 25، 26.

انخفضت اسعار النفط أواخر عام 2014 الي 96.2 دولار وواصل الانخفاض في اسعار النفط حتي عام 2015 حتي بلغ سعر النفط اقل من 50 دولار كما انخفضت العائدات النفطية الي 525.733 مليار دولار

ويعود هذا الارتفاع لأسباب كثيرة منها زيادة الطلب العالمي على النفط، والضغط على سوق المنتجات النفطية خصوصا في أمريكا والمضاربة في الأسواق الآجلة للنفط والأوضاع الجيوسياسية والعمالية في بعض الدول المصدرة للنفط، خاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني⁽¹⁾.

ومن الواضح أن تأثير العائدات المالية النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون أصبح جليا، إذ انعكس على تحقيق اعتمادات ضخمة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وإقامة البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية. ولتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، لا بد من التوقف أولاً عند تأثير هذه العائدات في المتغيرات الرئيسية في هذه الدول كالناتج المحلي الإجمالي، والميزانيات العامة والميزان التجاري، والتنمية البشرية، وتحويلات العاملين بالخارج في الدول النفطية خصوصا دول المجلس ومدى تأثير الأزمة المالية في إيرادات أسعار النفط، بالإضافة إلى تأثيرها في تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً- اثر الإيرادات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

وفي عام 2004 ، 2005 ارتفعت أيضا العائدات النفطية من 173.399 الي 255.205 مليار دولار على التوالي، وعلى أثرها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 483.769 و 612.742 مليار دولار على التوالي مقارنة بعام 2003، واستمرت العائدات النفطية في الصعود حتي عام 2008 حيث بلغت 448.404 مليار دولار وعلى أثرها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل 1076.253 مليار دولار ثم ينخفض العائدات النفطية عام 2009 الي 253.99 وعلى اثره انخفض الناتج المحلي الاجمالي ليصل الي 868.5 مليار دولار ويستمر في الصعود حتي عام 2012 حيث بلغت العائدات النفطية 554.318 و على اثره ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ليصل الي 1578.805 مليار دولار و تهبط العائدات النفطية عام 2013 و بالتالي يهبط معها الناتج المحلي الاجمالي ويرتفع مرة اخري في عام 2014 وينخفض مرة اخري في النصف الاخير من عام 2014 ويستمر الانخفاض حتي عام 2015 ليصل العائدات النفطية

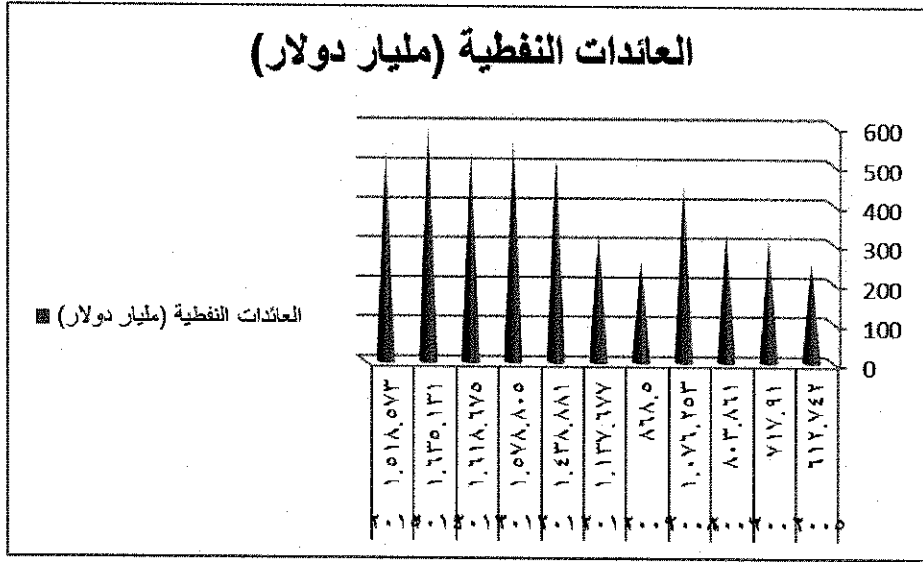
(1) تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية،

29-31 يناير، 2005، ص51.

525.733 مليار دولار و على اثره ينخفض الناتج المحلي الاجمالي ليصل الي 1532.573 مليار دولار بمقارنة عام 2014 .

شكل رقم 48-2

الناتج المحلي الاجمالي والعائدات النفطية



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015).

يلاحظ من الشكل رقم (2-48) أن العائدات النفطية شهدت أيضا ارتفاعا غير مسبوق من 306.317 مليار دولار عام 2006 و 329.258 مليار دولار عام 2007 إلى 470.720 مليار دولار عام 2008 ، مما ترتب عليه زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 717.910 مليار دولار عام 2006 إلى 803.861 مليار دولار عام 2007 ، ثم إلى 10076.253 مليار دولار في عام 2008 كما ويلاحظ تذبذب العائدات النفطية بين الارتفاع و الانخفاض وصولاً الي أواخر عام 2014 الانخفاض في العائدات النفطية و بالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي واستمر هذا الانخفاض الكبير في أواخر عام 2014 حتي عام 2015. يبينه الشكل السابق.

وعليه فإن هناك علاقة مباشرة بين العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، ويعكس اتساع الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية نجاح الدول النفطية منها خاصة دول

مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل لديها وتراجع، اعتمادها على العائدات النفطية⁽¹⁾

ثالثاً- أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

التجارة الخارجية في دول المجلس كونها محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية وتبادل السلع ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية.

إذ تشير المصادر⁽²⁾، إلى أن التجارة الخارجية تؤثر بشكل إيجابي في عملية التراكم الرأسمالي والاستثمار، من خلال استيرادات السلع الرأسمالية التي تسهم في نقل وتوطين التقنية ويفهم من ذلك أن هناك دوراً أكثر أهمية للصادرات السلعية لدول المجلس في سداد قيم الاستيرادات الرأسمالية التي تقود إلى النمو الاقتصادي، وما لذلك من أثر كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية بشكل عام.

تعد صادرات النفط الخام المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس، بلا شك كون الإيرادات المتأنية من هذه الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس.

إذ أن زيادة عوائد الصادرات النفطية تساعد على رفع مستوى الاستيرادات لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع، سواء كانت استثمارية أم استهلاكية، إذ تمثل الصادرات النفطية المعول الرئيس لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هيكل الإنتاج، وخلق فرص العمل، واصلاح العجز في الميزان التجاري، وجذب الاستثمار الأجنبي⁽³⁾.

كما يلعب النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول النفطية، وفي موازينها التجارية، حيث زاد معدل نمو صادرات دول المجلس التعاون بشكل كبير جداً، نتيجة لارتفاع أسعار النفط من بداية السبعينات وحتى عام 2008، وقد أدبذلك إلى تحسين موازين الدول النفطية الخارجية، وزاد من إيرادات حكوماتها التي قامت بدورها باستعمال هذه الإيرادات للتأثير في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

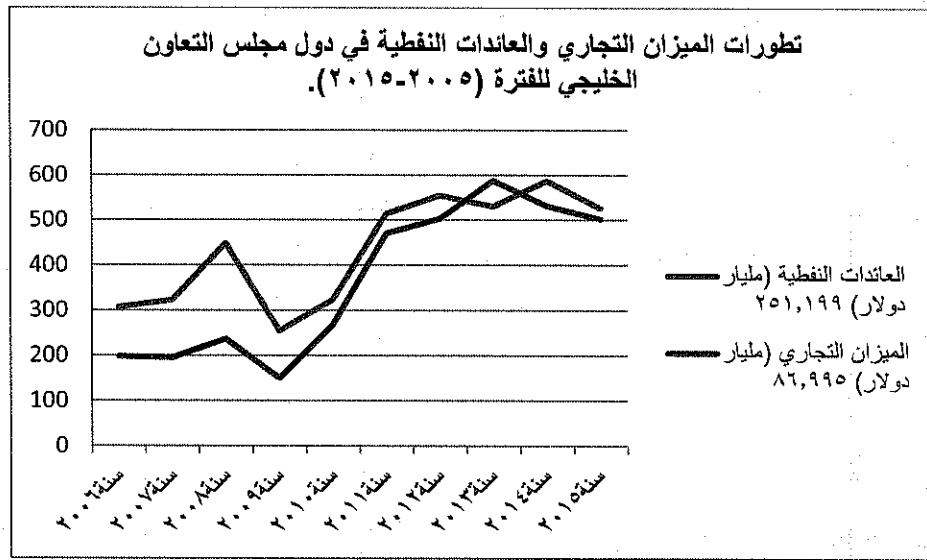
(1) جميل طاهر، دو النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

(2) ثريا حسن صديق، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان : دراسة قياسية (ملخص رسالة ماجستير) مجلة دراسات اقتصادية، السنة 6، العدد 11، 2005، ص 2.

(3) أحمد صدام الشبيبي، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43، بيروت، صيف 2008، ص 62-63.

وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة في حجم الواردات وبالأخص السلع الرأسمالية التي تم استخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية واتخذ الميزان التجاري في الاقتصاديات النفطية الخليجية منحى تصاعدياً بدأ من عام 2005، وارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2005 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل على 158.648 مليار دولار عام 2005 إلى 236.821 مليار دولار عام 2008⁽¹⁾

ويوضح الشكل رقم (2-49) تطورات الميزان التجاري والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015).

يلاحظ من الشكل رقم (2-49) وفي عام 2005 ارتفعت الفوائض مرة أخرى في الموازين التجارية لدول المجلس ارتفاعاً كبيراً إلى 158.648 مليار دولار ثم 197.705 مليار دولار عام 2006 إلى أن وصلت إلى 236.821 مليار دولار عام 2008.

ونلاحظ أن قيم الصادرات النفطية لدول المجلس أخذت في الارتفاع خلال الفترة (2005-2008)، ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات التي طرأت في السياسات الاقتصادية لدول

(1) جميل طاهر وعبد الفتاح دندين النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات المستقبلية، مرجع سبق ذكرهن ص 55.

مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾، التي أدت إلى التنوع النسبي لبعض المنتجات، فضلا عن السياسات الهادفة إلى تشجيع التصدير من خلال جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية غير النفطية حيث انخفض الميزان التجاري عام 2009 الي 149.4 مليار دولار و استمر في الصعود من عام 2010 حوالي 268.0 مليار دولار و بلغ الصعود حتي عام 2013 حوالي 587.3 مليار دولار ثم انخفض الميزان التجاري حتي اواخر عام 2014 ليصل الي حوالي 531.6 مليار دولار واستمر في الانخفاض حتي عام 2015 بحوالي 501.2 مليار دولار .

فقد ارتفعت قيم الصادرات السلعية لإجمالي دول المجلس من 176.9 مليار دولار عام 2000 إلى 393.49 مليار دولار لعام 2005⁽²⁾، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو الصادرات النفطية، فضلا عن تميز هذا البلد بتنامي إنتاج وتصدير الغز الطبيعي⁽³⁾.

وهناك أسباب كثيرة لهذا النمط في التجارة الخارجية، فحجم الواردات لا يتحدد فقط بحجم الإيرادات النفطية، وإنما بعوامل أخرى قد تسهم في تمويل الواردات مثل عائد الاستثمارات الخارجية أو الاقتراض من الخارج، كذلك يعتبر معدل الميل للاستيراد من العوامل التي تساهم في تحديد حجم الواردات والذبيدوره يعكس مستوى معيشة وعادات استهلاك معينين⁽⁴⁾.

رابعاً : أثر العائدات النفطية على الميزانية العامة:

حققت جميع ميزانيات دول مجلس التعاون وما إن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام 2005 حتى بدأت تتوسع قنوات الإنفاق العام، كأنها في سباق مع العائدات، وعليها واجب رفع مستوى النفقات، حتى تمتص العائدات المتزايدة من النفط، بصرف النظر

والشكل التالي رقم (50-2) يوضح تطور فائض أو عجز الموازنات العامة والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015).

(1) التقرير الاقتصادي الخليجي 2006

<http://www.alkhaleej.co.ae/studyPcenter/undex.html-124-2006-2007/>

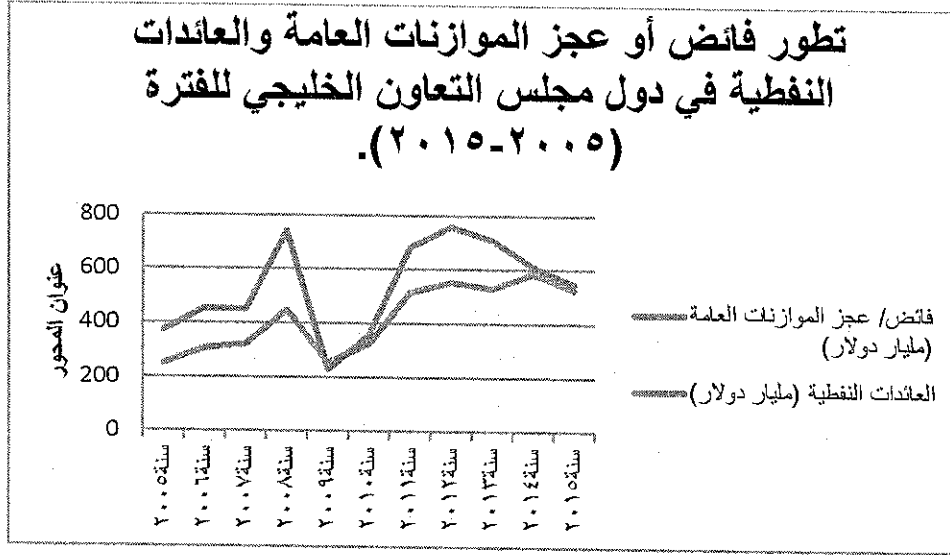
(2) تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد إلى : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول منفردة.

(3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نشرة التجارة الخارجية، جداول منفردة.

(4) وكالة الأنباء القطرية، التبادل التجاري لدول مجلس التعاون، <29/9/2009

http://www.qnaol.net/ONAAar/NewsBulletin/Economics/pages/09-09-29-1749_0118.aspx.

شكل (50-2) موزنة و عائدات



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015).

يلاحظ من الشكل رقم وما إن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام 2005 حتى بدأت تتوسع قنوات الإنفاق العام، كأنها في سياق مع العائدات، وعليها واجب رفع مستوى النفقات، حتى تمتص العائدات المتزايدة من النفط، بصرف النظر عن الطاقة الاستيعابية المنتجة والجدوى الوطنية للإنفاق العام انعكاساتها⁽¹⁾.

وكذلك حققت دول المجلس إيرادات كبيرة من 134.148 مليار دولار عام 2003 إلى 470.720 مليار دولار عام 2008 وترتب على ذلك فائض في الموازنات العامة وصل إلى 217.401 مليار دولار عام 2008، بعد ما تراجع الفوائض إلى 128.085 مليار دولار عام 2007 و ترجعت الفوائض مرة اخرى عام 2009 لتصل عجز سلبي (-24.5) مليار دولار. و يستمر صعود الفوائض من عام 2010 ليصل 31.0 مليار دولار حتي عام 2012 ليصل الفوائض 205.0 مليار دولار ثم ينخفض عام 2013 ليسجل 182.0 مليار دولار و يعود الهبوط مجدداً اوخر عام 2014 ليستمر الهبوط حتي عام 2015 ليصل الي 23.0 مليار دولار .

وهذا ليس قريبا من سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام، ومنها شراء الأسلحة، بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط، وعندما تتراجع إيرادات النفط، تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدل

(1) علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها : حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43، بيروت، صيف 2008، ص 40.

أن تخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحل بعد انحصار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية⁽¹⁾.

ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين العائدات النفطية والموازنات العامة في الدول النفطية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي⁽²⁾.
خامساً- أثر عوائد النفط على التنمية البشرية:

جدول (1-19)

ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI) للعام 2015

الدول العربية مرتفعة التنمية جدا	
الدولة	الترتيب
قطر	32
السعودية	39
الإمارات	41
البحرين	43
الكويت	48
ليبيا	60
عمان	52
الأردن	80
تونس	96
الجزائر	83
فلسطين	113
مصر	108
سوريا	134
العراق	121
المغرب	126
اليمن	160
جزر القمر	159
موريتانيا	156
السودان	157
جيبوتي	158

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015، ص49.

(1) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع: أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان

مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 281-283.

(2) محمد سالم الصبان: عائدات النفط المرتفعة، هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية؟ مجلة

النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، الكويت، خريف 2004، ص80.

سادساً- اثر عوائد النفط على البيئة:

رغم التأثير الإيجابي الهائل في تنمية الأقطار العربية المصدرة له كدول مجلس التعاون الخليجي فإن هناك بعض الآثار السلبية غير المباشرة للنفط على اقتصادات هذه الدول، والعرض لها هذا لا يعني بأي حال من الأحوال التركيز عليها، وإنما رفع درجة الوعي بهذه الآثار، لما قد يساعد في إيجاد حلول لها والتعامل معها ، فعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي النسبي للدول المصدرة للنفط، فإن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري، حيث أن المواد والسلع الأولية لا زالت تشكل النسبة الكبيرة من إيرادات هذه الدول. فمثلا انخفضت اسعار النفط بشكل ملفت للنظر خلال الثمانينات، وبمعدل يصل إلى حوالي 31% من المعدل العام في سنة 1985⁽¹⁾. مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري لهذه الدول حيث أنها أصبحت تحصل على موارد أقل مقابل صادرات نفط أكثر، مما دفع بالأقطار العربية المصدرة للنفط تحت هذه الظروف إلى زيادة إنتاجها من النفط، وزيادة الكميات المصدرة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية، ومن أجل الحصول على نقد أجنبي وعائد صادرات مرتفع زادت هذه الدول من إنتاج النفط الخام، الأمر الذي ألحق ضرراً في قاعدة الموارد البيئية، كونه سلعة غير قابلة للتجديد، إلا أنه ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي، فترشيد استغلال الطاقة واستخدامها يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة، وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية، من خلال الحفاظ على هذه المواد غير القابلة للتجديد⁽²⁾، بما أن هناك أبعاداً بيئية لبرامج التنمية فإن تحقيق هذه البرامج يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، وبالتالي أصبحت موضوعات البيئة والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكمل واعتماد متبادل.

فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية، كما أنه لا يمكن حماية البيئة، والحفاظ عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة، يتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة، من خلال تحقيق تنمية مستدامة⁽³⁾ ، بالإضافة إلى استنزاف الموارد غير المتجددة، وهناك آثار ومشاكل بيئية مترتبة على إنتاج النفط، تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط، والتخلص من الغاز المصاحب، ومنع تسرب النفط والغاز من الأنابيب أو الخزانات. تساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء والماء، حيث تتبعث بعض الغازات الملوثة مثل

(1) عبد الله الكندري، البيئة والتنمية المستدامة، مكتبة المهند، الكويت، 1992، ص 169.

(2) نفس المرجع السابق، ص 158.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البيئة والتنمية والطاقة، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة، 7-10، المجلد الرابع، 1994-ص 757-338.

أول وثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد الكبريت والنيتروجين، إلا أن هذه الآثار البيئية تعتبر أقل ضرراً من آثار استنزاف الموارد غير القابلة للتجديد خصوصاً وأن هناك تقنيات حديثة لمعالجة مثل هذه الآثار، فقد حقق التطور في هذه الصناعات تقدماً ملحوظاً في حماية البيئة، وذلك في الحد من انبعاث الملوثات أو منع حدوثها، وبما أن معظم الدول العربية المنتجة للنفط تعتبر حديثة العهد في هذه الصناعات فقد راعت المعايير البيئية بشكل جيد، في الوقت الذي تتابع به التطورات التقنية العالمية في هذا المجال، غير أن تأثير النفط على تنمية الاقتصادات العربية لا يقتصر فقط على الدول المصدرة له وإنما يمتد ليؤثر وبشكل إيجابي في اقتصادات الدول العربية الأخرى.

سابعاً: أثر عوائد النفط على تحويلات العاملين في الدول غير النفطية:

مثمناً أتاحت الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط كدول مجلس التعاون الخليجي وبشكل مباشر فرصاً كبيرة للنمو، أتاحت للدول العربية الأخرى، وبشكل غير مباشر فرصاً وإمكانات هائلة للتطور، وانعكست على معظم القطاعات الاقتصادية.

فقد نالت هذه الأقطار مكاسب كبيرة، نتيجة للتطور والتوسع الاقتصادي الذي ساد في المنطقة العربية النفطية، مما ساعد على انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود، من خلال انتقال الأيدي العاملة إلى الدول المصدرة للمساهمة بتنميتها، ومن ثم تحويل جزء من دخلها إلى بلدانها الأصلية من جهة وانتقال رأس المال على شكل منح وقروض، واستثمارات حكومية وغير حكومية من الدول المصدرة للنفط إلى البلدان غير النفطية من جهة أخرى⁽¹⁾.

وقد ساهمت العوائد النفطية في رفع درجة التنسيق والتكامل الاقتصاديين، حيث زادت المشاريع المشتركة، مما أدى إلى نوع من الترابط في المصالح والمسئوليات بين الأقطار العربية.

وقد بدى واضحاً أثر ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 إلى عام 2008 (الطفرة النفطية الأولى والثانية والثالثة) على فرص التنمية وعلى العمل العربي المشترك من خلال الصناديق الإنمائية القطرية والإقليمية والدولية التي تم إنشائها لمثل هذه الأغراض⁽²⁾.

ونتيجة لتداخل أثر عوائد النفط على المدفوعات مع أثرها على التنمية البشرية وعلى القطاعات الاقتصادية، وسوف يتم تناول دور النفط في الاقتصادات العربية غير النفطية، بعكس

(1) محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط التعاون العربي، المجلد 9، العدد 1، 1983، ص 13-73.

(2) علي عتيقة وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط، مؤسسة الكميل، الكويت، 1988، ص 23-91.

النفطية من خلال تحويلات العاملين في الدول النفطية، حيث أدت الفورة النفطية في مطلع السبعينيات وأوائل الثمانينات وبداية القرن الواحد والعشرين إلى تحقيق فوائد مالية كبيرة في الاقتصادات الخليجية، وتم توظيف جزء كبير منها في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سياق حاجة الاقتصادات النفطية للأيدي العاملة احتلت العمالة العربية موقعا ضمن العمالة الوافدة إلى هذه الدول، وتشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول المرسله للتحويلات، وهي بوجه خاص دول مجلس التعاون الخليجي، كما عملت تحويلات العاملين على تعزيز موازين المدفوعات لبلدانهم مثل مصر وسوريا والأردن واليمن والسودان وفلسطين، حيث احتلت مصر المركز الأول بين الدول العربية المصدرة للعمالة تليها اليمن، ثم الأردن وفلسطين معا ومن ثم السودان، وفي نفس الوقت احتلت السعودية المركز الأول بين الدول العربية المستقبلية للعمالة، فقد أسهمت تحويلات العاملين الرسمية بشكل كبير في رفع معدلات التنمية في أقطارهم المعنية، من خلال رفع معدلات التنمية في أقطارهم المعنية، من خلال رفع مستوى المعيشة، وزيادة حجم الاستهلاك والادخار، وتخفيض نسبة البطالة فيها، بالإضافة إلى توفير موردا ماليا من موارد النقد الأجنبي، مما يدعم ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة عن تحويلات العاملين في الدول النفطية فإن هناك تقديرات تقول ان 90% من التحويلات الرسمية إلى الدول العربية غير النفطية هي من دول مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾.

كما تلعب التحويلات المالية التي يرسلها العمال العرب العاملون في الخارج دورا رئيسيا في اقتصادات دولهم، مقارنة بالمصادر الأخرى للعمالات الأجنبية لهذه الدول، مثل عوائد السياحة والاستثمارات الخارجية المباشرة والمساعدات المالية.

وتحتل دول الخليج الست المرتبة الخامسة من حيث حجم التحويلات المالية التي يرسلها العاملون الأجانب إليها إلى بلدانهم، بحسب مجموعات الدول النامية لسنة 2008، إذ تقدر هذه التحويلات بحدود 24.7 مليار دولار، وتعتبر السعودية ثاني أكبر مصدر للتحويلات المالية في العالم بعد الولايات المتحدة، إذ يتدفق منها سنويا حوالي 16 مليار دولار، لتشكل 60% من التحويلات التي يرسلها المغتربون في دول الخليج الست والبالغة 27 مليار دولار سنويا.

وقد أدت التحويلات المالية التي يرسلها العمال العرب في الخارج والتي تأتي معظمها من دول مجلس التعاون إلى زيادة اعتماد الدول المصدرة لليد العاملة على اقتصادات دول

(1) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 23.

الخليج، وأصبحت تتأثر بتقلبات أسعار النفط مع أنها دول غير نفطية، وهذا ليس عامل ضعف بل على العكس يجب تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة المصدرة وتلك المستقبلية لليد العاملة، ليس فقط من طريق زيادة التحويلات المالية لها، بل أيضا من خلال تشجيع مزيد من رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في الدول غير النفطية، وتحفيز السياحة العربية البينية، وزيادة صادرات الدول العربية من سلع وخدمات إلى الأسواق الخليجية المزدهرة⁽¹⁾.

ولا شك أن نسبة التحويلات إلى الصادرات والواردات تعكس إلى حد بعيد دورها في تمويل الميزان الجاري من جهة، وعملية التنمية من جهة أخرى في الأقطار المصدرة للعمالة⁽²⁾.

ومن هنا يظهر الأثر الإيجابيا المباشر لتحويلات العاملين في الخارج على اقتصادات الدول المرسله من خلال رفع مستوى المعيشة والدخل، وتخفيض البطالة، بالإضافة إلى توفير موارد مالية بالعملة الأجنبية لتمويل الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

ثامناً - أثر العوائد النفطية على العون الإنمائي العربي:

المقصود بالعون الإنمائي العربي في هذه الدراسة هو التوظيفات الإنمائية للعوائد النفطية خصوصا التي تتم عن طريق الصناديق العربية للتنمية.

فقد ارتبطت المساعدات الإنمائية العربية بعائدات الصادرات النفطية والتي اعتمدت على أسعار النفط وتطور الطلب عليه.

لقد مكنت الثروة النفطية الدول العربية، خاصة بعد عام 1973، من دخول حقبة جديدة فيما يخص مساعداتها الإنمائية، حيث وجهت الدول العربية النفطية خاصة في دول الخليج العربي⁽³⁾. نحو الأقطار العربية جزءا من عوائدها النفطية على شكل منح وهبات لا ترد، لدعم مشاريع وبرامج التنمية في الدول النامية، ويتسم العون الإنمائي العربي بعدد من الملامح التي تميزه عن باقي أشكال العون، وأهمها التالي:

أ- يتميز العون الإنمائي العربي بشروط ميسرة في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه.

(1) زياد عربية، تحويلات العاملين العرب في الخليج وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، منظمة العمل العربية 2008/10/15.

(2) محمد سالم الصبان، عائدات النفط المرتفعة هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية؟ مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 3، العدد 111، الكويت، خريف 200، ص 77-78.

(3) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 24-

ب- تقدم الدول الخليجية خصوصا دول مجلس التعاون المانحة للعون الجزء الكبير من المساعدات الإنمائية العربية، وتعتمد هذه الدول بشكل اساسي على عوائد الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، نظرا لأن تدفقات العون المقدمة من هذه الدول ترتبط بعوائد الصادرات النفطية، فإن حجمها يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط⁽¹⁾.

وبوجه عام، يتسم العون الإنمائي العربي بمرونة كبيرة، تتضح بتكيف توجهاته، وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، وفق أولويات واحتياجات التنمية في الدول المستفيدة.

وقد شملت المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية دعم المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية، ودعم إجراءات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومشاريع التنمية الاجتماعية، ومشاريع إعادة التأهيل، والدعم الفني والمؤسسي، وغير ذلك من المشروعات والأنشطة الإنمائية التي تؤدي إلى تطوير الأجهزة الإدارية والفنية وتحديثها، ورفع كفاءة التخطيط والتنفيذ للمشروعات الإنمائية في الدول المستفيدة.

ونتيجة للزيادات المتتالية التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية السبعينيات وحتى عام 2008 حيث أسهمت دول المجلس بحوالي 30.845 مليار دولار خلال الفترة (2008-2000) بينما بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة من 1970-1980 حوالي 138.905 مليار دولار، قدمت منها دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 131.866 مليار دولار، اي ما يعادل حوالي 95.0% بينما أسهمت الدول العربية الأخرى بحوالي 7 مليارات دولار⁽²⁾، كما يوضحه الملحق رقم (9).

وقد كان الدور الرئيسي في العون الإنمائي العربي لصناديق التنمية سواء الوطنية منها أو الإقليمية، حيث أنساب العون الإنمائي الذي قدمته الدول النفطية عبر عدة قنوات رئيسية من أهمها: صناديق التنمية الوطنية والإقليمية مثل صندوق التنمية الكويتي، والصندوق السعودي، وصندوق أبو ظبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي،

(1) جميل طاهر، دور النفط والغاز في التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 115، الكويت،

2004، ص 82

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العون الإنمائي العربي، القاهرة،

سبتمبر 2008، ص 193.

والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والصناديق التي تنشئها الدول العربية النفطية بالتعاون مع الدول الصناعية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية⁽¹⁾.

تاسعاً - تطورات الاقتصاد العربي: تأثيرات كبيرة علي دول مجلس التعاون الخليجي لتراجع أسعار النفط العالمية :

تأثيرات كبيرة لتراجع أسعار النفط" أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في نهاية العام 2015 وفي العام 2016، مع تراجع في النمو نتيجة أسباب وعوامل عدة أبرزها استمرار انخفاض تلك الأسعار للنفط. وفي ما يلي نص الدراسة:

تطورات الاقتصاد العربية:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجملة الدول العربية حوالي 2.760 مليار دولار بنهاية العام 2013 و2.787 مليار دولار في نهاية سنة 2014، ومن المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 2.417 مليار دولار في نهاية العام 2015 و 2.500 مليار دولار عام 2016، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر / تشرين الأول 2015. وشكل اقتصاد الدول العربية بنهاية العام 2014 نسبة 3.7 % من حجم الاقتصاد العالمي و9.4% من حجم اقتصاد الدول النامية والصاعدة ، وهكذا فقد شهد الاقتصاد العربي خلال العام 2014 تراجعاً في النمو الحقيقي، تجلى بانخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.3% من المرتقب أن تسجل المنطقة العربية متوسط نمو حوالي 1% عام 2015. وجاء ذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها انخفاض أسعار النفط وبالتالي إيرادات الطاقة في الدول المصدرة للنفط والاضطرابات السياسية والاجتماعية المستمرة في المنطقة ، وتستمر المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الاقتصادات العربية كسوريا وليبيا واليمن والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصاً لبنان والأردن، والتي تعيق حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الاقتصادي⁽²⁾، ويسبب انخفاض أسعار النفط، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في أكتوبر / تشرين الأول 2014 ومن ثم في نيسان / أبريل 2015 ومؤخراً في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 في تقديراته وتوقعاته التي نشرها في نيسان، أبريل 2014 ، والتي تستند إلى أسعار نفط بحدود 100 دولار للبرميل. يظهر الجدول 1 تطور

(1) محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 22-26.

(2) مجلة اتحاد المصرف العربية، تطور الاقتصاد العربي لتراجع اسعار النفط، 2016، ص 1-3.

المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية منذ العام 2013 وبيين التفاوت في توقعات صندوق النقد الدولي بين نيسان، أبريل 2014 وأكتوبر/ تشرين الأول 2015.

جدول (1-20)

تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية (1-20)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين/1 أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
5.7	4.1	5.6	1.0	3.2	1.3	2.7	2.5	متوسط نسبة النمو
4.3	4.6	4.6	5.4	4.8	5.0	5.4	5.4	متوسط نسبة التضخم
(1.9)	(11.6)	(2.0)	(12.4)	(2.1)	(4.5)	(0.2)	(0.4)	العجز في الموازنة الحكومية (كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي)
44.3	56.8	44.3	52.8	43.7	46.2	44.7	44.1	إجمالي الدين الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
191	(132)	215	(107)	263	178	291	317	الحساب الجاري (مليار دولار)

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر / تشرين الأول 2015 ونيسان/ أبريل 2014 * باستثناء سوريا والصومال

وجزر القمر ، ص36.

عاشراً - تطورات الاقتصاد العربي: تأثيرات كبيرة علي دول مجلس التعاون الخليجي
لتراجع أسعار النفط العالمية 2015-2016.

أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) من 4.0% عام 2013 إلى 2.7% عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع على 2.9% عام 2015 و3.7% عام 2016 مع استمرار التباين في وتيرة النمو المحققة داخل المجموعة وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات غير النفطية كانت المحرك الرئيسي للنمو، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق العام المرتفع. والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص. خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. وأدت سياسة التوسع المالي والنقدي المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليج إلى دعم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي بالرغم من انخفاض أسعار النفط. يظهر الجدول رقم 2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط بالإضافة إلى انخفاض توقعات النمو بين بيانات نيسان / أبريل 2014 وأكتوبر/ تشرين الأول 2015.

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجمل الدول العربية المصدرة للنفط 2.127 مليار دولار عام 2013 و 2.118 مليار دولار في نهاية عام 2014، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 1.747 مليار دولار عام 2016، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2015⁽¹⁾.

(1) -مجلة اتحاد المصرف العربية، تطور الاقتصاد العربي لتراجع اسعار النفط، 2016، ص4.

جدول (1-21)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط (%)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
3.3	3.2	3.3	3.4	4.7	4.5	4.9	5.3	البحرين
3.0	2.5	3.0	1.2	2.6	0.1	0.8	0.8	الكويت
3.8	2.8	3.4	4.4	3.4	2.9	5.1	4.7	عمان
7.4	4.9	7.1	4.7	5.9	4.0	6.1	4.6	قطر
4.2	2.2	4.2	3.4	4.1	3.5	3.8	2.7	السعودية
3.9	3.1	4.2	3.0	4.4	4.6	4.8	4.3	الإمارات العربية المتحدة
7.3	3.1	4.2	3.4	4.2	3.3	4.3	3.7	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
8.2	7.1	6.7	0.0	5.9	(2.1)	4.2	6.6	العراق
4.3	3.9	4.1	3.0	4.3	3.8	2.7	2.8	الجزائر
25.5	2.0	29.8	(6.1)	(7.8)	(24.0)	(9.4)	(13.8)	ليبيا
6.8	3.5	7.0	1.9	3.2	(0.3)	2.7	2.0	متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط
4.8	3.7	4.5	2.9	4.4	2.7	4.1	4.0	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)

المصدر : صندوق النقد الدولي / تشرين الأول 2015 ونيسان / أبريل 2014، ص 45.

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون أن ينخفض إلى 1.378 مليار دولار في عام 2015 و 1.413 مليار دولار عام 2016. وانخفض هذا الناتج في العراق من 233 مليار دولار عام 2013 إلى 224 مليار دولار عام 2014. ومن المتوقع أن يبلغ 165 مليار دولار عام 2015 و 176 مليار دولار عام 2016. وفي الجزائر، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 210 مليار دولار عام 2013، 214 مليار دولار عام 2014، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 175 مليار دولار عام 2015 ليعود ويرتفع إلى 182 مليار دولار عام 2016 أما في ليبيا فانخفض من 66 مليار عام 2013 إلى 41 مليار دولار في العام 2014 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 30 مليار دولار عام 2015 ليعود ويرتفع إلى 32 مليار دولار عام 2015 ليعود ويرتفع إلى 32 مليار دولار عام 2015.

بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط 2.5% عامي 2013 و 2014 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.0% عام 2015 و 3.5% عام 2016 مع تباين اتجاهات تطور الأسعار المحلية داخل دول المجموعة ففي دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت نسبة التضخم من حوالي 2.5% عام 2013 إلى 2.4% عام 2014 ومن المتوقع أن تنخفض إلى 2.2% خلال عام 2015 بفضل تزايد قوة عملاتها المرتبة بالدولار الذي ارتفعت قيمته، لتعود وترتفع إلى 2.5% عام 2016 وفي العراق، ارتفع معدل التضخم من 1.9% عام 2013 إلى 2.2% عام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ 1.9% خلال عام 2015 و 3.0% عام 2016 وفي الجزائر، انخفض معدل التضخم من 3.3% عام 2013 إلى 2.9% عام 2014 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.2% عام 2015 و 4.1% عام 2016 أما في ليبيا فارتفع من 2.6% عام 2013 إلى 2.8% عام 2014 ومن المتوقع أن يبلغ 0.8% عام 2015 و 9.2% عام 2016 في ظل عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض قيمة الدينار الليبي بنحو 35% من قيمته مقابل الدولار منذ يناير / كانون الثاني 2011، وارتفاع الأسعار ، استنزاف الاحتياطيات الأجنبية بوتيرة متسارعة.

كما تجدر الإشارة إلى انخفاض احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي من 105 مليارات دولار خلال عام 2013 إلى 70 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2015 ، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 45 مليار دولار بنهاية العام نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، وتراجع إنتاج النفط الليبي بنسبة 21% من القدرة الإنتاجية والتصديرية للبلاد، وتغطية نفقات الرواتب (1.6 نفقات دولار شهريا) ودعم الخبز.

جدول (1-22)

الحساب التجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة
2013-2016 (%)

2016		2015		2014		2013		
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
8.4	(5.9)	9.4	(4.8)	10.4	3.3	12.0	7.8	البحرين
32.1	7.0	34.2	9.3	37.4	31.0	38.8	41.2	الكويت
0.4	(24.3)	2.5	(16.9)	7.8	2.0	9.7	6.6	عمان
14.7	(4.5)	20.5	5.0	25.4	26.1	29.2	30.9	قطر
12.0	(4.7)	13.3	(3.5)	15.8	10.3	14.7	18.2	السعودية
11.6	3.1	12.4	2.9	13.3	13.7	14.9	18.4	الإمارات العربية المتحدة
13.2	(4.9)	15.4	(1.3)	18.4	14.4	20.3	20.5	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
1.4	(11.0)	1.2	(12.7)	1.0	(2.8)	0.0	1.3	العراق
(2.4)	(16.2)	(1.3)	(17.7)	0.5	(4.5)	0.4	0.4	الجزائر
(8.1)	(49.1)	(16.7)	(62.2)	(27.7)	(30.1)	(2.8)	13.6	ليبيا

المصدر : صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2013-2016) ، ص56.

في العام 2014 ، سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا في دول مجلس التعاون الخليجي وعجزا في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (العراق وليبيا والجزائر) إلا أن هذا الفائض في الحساب الجاري لمجموعة الدول المصدرة للنفط قد انخفض من 362 مليار دولار عام 2013 إلى 214 مليار دولار عام 2014 ومن المتوقع أن يتحول إلى عجز قدره 74 مليار دولار في نهاية العام 2015 و 100 مليار دولار عام 2016 ، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

وفي ظل فرضيات أسعار النفط الحالية توقع صندوق النقد الدولي تراجع الإيرادات النفطية المتوقعة في العام 2015 بحوالي 287 مليار دولار (21% من الناتج المحلي الإجمالي) في دول مجلس التعاون الخليجي حيث انخفض فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 349 مليار دولار عام 2013 (20.5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 342 مليار دولار عام 2014

(14.4% من الناتج المحلي الإجمالي) من المتوقع أن يسجل عجزاً قدره 3 مليارات دولار عام 2015 و36 مليار دولار عام 2016 (1.3% و 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي). كما ساهمت عدة عوامل في تراجع فوائض المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في السنوات القليلة الماضية ومنها تناقص الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط واستمرار الانفاق الحكومي الكبير، بما في ذلك الانفاق على الأجور ودعم قطاع الطاقة والدول المصدرة للنفط التي سجلت عجزاً في الموازنة العامة خلال عام 2014 هي البحرين وعمان، السعودية، العراق، الجزائر، وليبيا، وباستثناء الكويت وقطر، ومن المتوقع أن تسجل جميع الدول العربية المصدرة للنفط عجزاً في الميزانية العامة عام 2015 يتراوح بين 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة و 79.1% في ليبيا. ويتوقع أن يتحول الفائض المالي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي إلى عجز قدره 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 و 16.8% عام 2016 وتشير التوقعات إلى تحول مجموع الفوائض في دور مجلس التعاون الخليجي البالغ 76 مليار دولار في عام 2014 إلى عجز قدره 113 ملياراً في العام 2015 نتيجة الارتفاع الملحوظ للإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة تزامناً مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط⁽¹⁾.

(1) - احمد علي القيسي ، مجلة اتحاد المصرف العربية، تطور الاقتصاد العربي لتراجع اسعار النفط، ابو ظبي، 2016، ص5.

جدول 1-23

الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة من 2013-2016 (مليار دولار)

2016		2015		2014		2013		
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
3.0	(1.9)	3.2	(1.5)	3.5	1.1	3.9	2.6	البحرين
60.6	8.9	63.7	11.4	69.4	53.5	71.9	72.5	الكويت
0.3	(14.7)	2.0	(10.2)	6.4	1.5	7.8	5.1	عمان
35.2	(8.6)	46.1	9.7	54.3	54.8	59.2	62.4	قطر
97.7	(30.3)	104.9	(22.4)	121.9	76.9	129.8	135.4	السعودية
51.4	11.0	53.3	9.8	55.0	54.6	59.1	71.4	الإمارات العربية المتحدة
248.2	(35.6)	273.2	(3.1)	310.5	242.6	331.7	349.4	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
3.9	(19.4)	3.1	(20.9)	2.5	(6.2)	0.0	3.0	العراق
(5.6)	(29.4)	(2.9)	(31.0)	1.1	(6.6)	0.9	0.8	الجزائر
(8.9)	(15.9)	(14.0)	(18.5)	(16.3)	(12.4)	(1.9)	8.9	ليبيا
237.6	(100.3)	259.4	(73.5)	297.8	214.3	330.6	362.1	الدول العربية المصدرة للنفط

المصدر: صندوق النقد الدولي / تشرين الأول 2015 ونيسان / أبريل 2014، ص78.

جدول (1-24)

الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2016		2015		2014		2013		
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
(5.7)	(13.9)	(4.8)	(14.2)	(4.3)	(5.7)	(4.4)	(4.3)	البحرين
19.0	0.1	22.1	1.3	25.2	26.3	28.9	34.0	الكويت
(4.6)	(20.0)	(3.0)	(17.7)	0.6	(1.5)	5.8	3.2	عمان
2.6	(1.5)	4.9	4.5	7.6	14.7	1.1	20.7	قطر
2.3	(19.4)	4.0	(21.6)	7.1	(3.4)	8.3	5.8	السعودية
9.0	(4.0)	9.8	(5.5)	11.0	5.0	10.1	10.4	الإمارات العربية المتحدة
3.7	(9.8)	5.5	(8.9)	7.9	5.9	100	11.6	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
1.2	(17.7)	0.1	(23.1)	(2.0)	(5.3)	(5.9)	(5.8)	العراق
(2.8)	(11.2)	(2.4)	(13.7)	(1.3)	(7.3)	0.1	(0.4)	الجزائر
(8.9)	(63.8)	(17.5)	(79.1)	(29.0)	(43.5)	1.6	(0.4)	ليبيا
1.3	(16.8)	1.5	(18.8)	1.7	(2.3)	6.2	6.6	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط
2.6	(11.0)	3.8	(11.3)	5.5	2.9	6.8	8.0	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)

المصدر : صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2015-2014 ص75.

من جهة أرى، تتوافر لدى العديد من الدول العربية المصدرة للنفط، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، هوامش وقائية كبيرة في شكل احتياطات أجنبية، تسمح لها بتجنب تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي وتقلل من التأثيرات على الاستقرار المالي.

وبالنسبة لتأثير انخفاض أسعار النفط على القطاع المصرفي في الدول العربية المصدرة للنفط، فقد رجح صندوق النقد الدولي أن يكون بسيطاً على المدى القصير المتوسط، لكن إذا استمرت أسعار النفط بالانخفاض على المدى الطويل، فقد يؤثر هذا على النشاط الاقتصادي ويضعف جودة الأصول ومستويات السيولة والربحية. لكن القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي ستظل محتفظة بصلايتها نتيجة احتفاظها بمستويات عالية من رأس المال الوقائي ونسب منخفضة من الديون المتعثرة.

التطورات الاقتصادية في الدول العربية المستوردة للنفط:

لا يزال النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بطيئاً فبلغ 2.7% و3.0% عام 2014. وقد استند هذا النمو إلى الطلب المحلي والاستهلاك المرتكز على تحويلات العاملين في الخارج، ودعم السلع، والإنفاق الكبير على أجور القطاع العام، والمكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط المتمثلة بانخفاض تكلفة الواردات النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة. وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج على نمو الطلب المحلي، لذا من المتوقع أن تشهد هذه الدول معدل نمو 3.1% عام 2015 و4.3% عام 2016. وبعد كل من استمرار حالة عدم اليقين، والأوضاع الأمنية والاجتماعية الصعبة. والتحويلات السياسية والمشكلات الهيكلية المزمدة من أبرز العوامل التي تعيق النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

وتسجل الدول العربية المستوردة للنفط معدلات بطالة مرتفعة، حيث تشير البيانات المتوفرة أن نسبة البطالة في العام 2014 بلغت حوالي 57.7% في سوريا، 6.5% في فلسطين 15.3% في تونس 13.6% في السودان، 13.4% في مصر، 12.3% في الأردن، و9.9% في المغرب.

ومن أبرز التطورات الإيجابية بدء تعافي الاقتصاد المصري بعد سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي ساعدت على إعادة الثقة وانتعاش النمو. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة النمو من 2.1% عام 2013 على 4.2% عام 2015 بفضل زيادة الاستثمارات وعائدات⁽¹⁾.

عاشراً- الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي في عام 2016

تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التأقلم مع البيئة الجديدة لانخفاض أسعار النفط، مع تركيز على خفض الإنفاق الرأسمالي، والإسراع في تنفيذ الإصلاحات في الدعم والإجراءات الرامية إلى رفع الإيرادات غير النفطية. وتختلف خطى النقشف المالي بين البلدان، فالبلدان التي لديها احتياطات مالية أكبر حجماً تتخذ منها تدرجياً بشكل أكبر للحد من الأثر على النمو. غير أن النشاط الاقتصادي في جميع البلدان يتباطأ والنمو الشامل في مجلس التعاون الخليجي يتوقع أن ينخفض إلى أقل من 2% هذا العام، قبل أن ينتعش إلى حوالي 2.5% في العام القادم.

وبالرغم من جهود تنويع الاقتصاد والنقشف المالي، فإن الآفاق في مجلس التعاون الخليجي ستظل تعتمد بشكل كبير على تطورات أسواق النفط. فقد كانت أسعار النفط متقلبة

(1) -مجلة اتحاد المصرف العربية، تطور الاقتصاد العربي لتراجع اسعار النفط، مرجع سابق، 2016، ص12.

بينما تنتظر الأسواق إلى علامة واضحة، أو غير ذلك، بأن الموازين الأساسية تتشدد. وإنتاج الأوبك الكبير، وعلامات القوة في الإمدادات من خارج الأوبك، توحى بأن هذا سيستمر أطول مما كان متوقعا، وقد عدلنا تنبؤاتنا السعرية إلى أسفل في الفترة 2017-2018.

وقد أدت أسعار النفط المنخفضة باستمرار إلى ضعف الموقفين المالي والخارجي، ودفعت عددا من حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى الإقتراض بكميات كبيرة لتمويل العجز ودعم الإتفاق. وفي العام الماضي، كان التركيز على مصادر التمويل المحلية، ولكن الخليط يتحول الآن ليضم اللجوء بشكل أكبر إلى التمويل الخارجي والسحب من الأصول الخارجية الكبيرة. وفي بيئة عالمية تنخفض فيها أسعار الفائدة، يشعر المستثمرون بالسعادة إزاء ضخامة إصدار السندات السيادية من المنطقة هذا العام، ومن المتوقع حدوث المزيد مع استعداد المملكة العربية السعودية لإصدار السندات للمرة الأولى⁽¹⁾.

وقد أدى هبوط أسعار النفط إلى بعض الارتفاع في توقعات الخطر لدول مجلس التعاون الخليجي، ولو أن ذلك لم يكن موحدًا بين جميع دول المجلس، مع حفظ دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت لتصنيفهم عند A من وكالات التصنيف الائتماني. وعلى النقيض من ذلك، فقد جرى تخفيض المملكة العربية السعودية والبحرين ثلاث درجات، وعمان أربع درجات. وبالرغم من هذه التخفيضات، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على تصنيفات مماثلة للبلدان المتقدمة مرتفعة الرتبة، ويعكس ذلك إلى حد كبير انخفاض مستويات الديونية لدى دول المجلس.

وقد أدت إيرادات النفط المنخفضة إلى تشديد السيولة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى ارتفاع معدلات الفائدة بين البنوك. وقد سحبت الودائع العامة، وكانت السيولة في بعض الدول قد هبطت كثيرًا نتيجة لإصدار ديون حكومية، والتي أخذ معظمها البنوك التجارية. وينبغي أن يتراجع هذا الوضع مع انتعاش أسعار النفط، ونظر الحكومة إلى المصادر الخارجية لتمويل العجزات المنخفضة حتى تتفادى المزيد من التشدد في سيولة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان إلى القطاع الخاص.

وارتباط العملات بالدولار الأمريكي يظل تحت الضغط في المنطقة مقارنة بالمقاييس التاريخية، ولاسيما فيما يتعلق بالريال السعودي. غير أن الفترة الكثيفة جدا لتمويل الديون الحكومية وما يتصل بها من سحب الاحتياطي ربما قد ولّت، ومع أن الاحتياطييات المالية ما زالت كبيرة، فإن ارتباط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار يتوقع أن يظل قائما.

(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016، ص 2.

آفاق الاقتصادي العالمي					
2018F	2017F	2016F	215		2014
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) (التغير)					
3.0	3.0	2.8	3.0	3.1	العالم
2.0	2.2	1.6	2.4	2.4	الولايات المتحدة
0.7	0.7	0.5	0.5	-0.1	اليابان
1.5	1.1	1.6	1.5	0.9	منطقة اليورو
6.0	6.0	6.2	6.8	7.3	الصين
4.0	3.8	3.3	3.3	4.0	الأسواق الصناعية
3.6	2.6	0.8	3.4	3.6	المملكة العربية السعودية
سعر الفائدة الرسمي (في نهاية الفترة)					
1.75	1.25	0.75	0.50	0.25	الولايات المتحدة
-0.10	-0.10	-0.10	0.10	0.10	اليابان
0.00	0.00	0.00	0.05	0.15	منطقة اليورو
سعر النفط (دولار للبرميل، متوسط الفترة)					
62.0	57.0	45.0	58.0	100.0	خام برنت

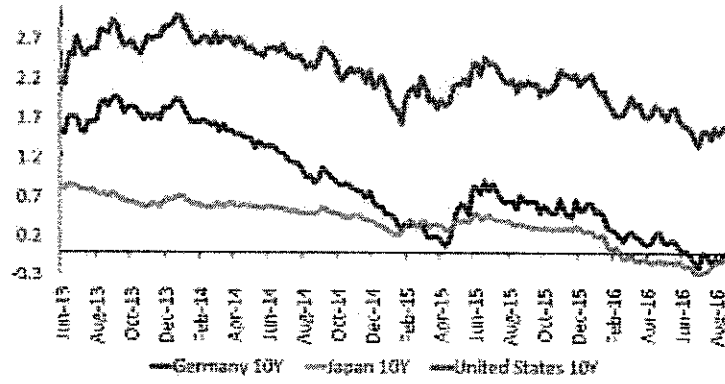
يظل الاقتصاد العالمي في طريقه إلى تحقيق نمو مستمر وإن كان مكبوتا، ليلعب حوالي 3% في العام، بالرغم من ارتفاع مخاطر الانخفاض، مع ارتفاع عدم اليقين السياسي والتنظيمي. ومع اقتراب السياسة النقدية من حدودها في الاقتصادات المتقدمة، يتحول الاهتمام إلى السياسة المالية، حيث يقدم انخفاض أسعار الفائدة بعض المجال لزيادة الإنفاق، وتسعى الحكومات إلى إيجاد طرق لدعم الاقتصادات التي ما زالت هشة. غير أن الانتقال بعيدا عن التيسير النقدي الإضافي، لاسيما في الولايات المتحدة حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة، سيتطلب تعديلات يحتمل أن تكون غير مريحة. وفي هذا الأثناء، فإن المملكة المتحدة ومنطقة اليورو يبدو أنهما يتعاملان على نحو جيد مع الصدمة الأولية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى أن النمو سيكون ابنا في العام الحالي. غير أن عدم اليقين عن نوع العلاقة التي ستتفاوض المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي بشأنها يتوقع أن تكون

رياحا رأسية كبيرة خلال الفترة 2017-2018، مما يدعونا إلى تخفيض تنبؤاتنا. وعبر المحيط الأطلسي، يبدو أن الولايات المتحدة مصرة على الاستمرار في تحقيق نمو متواضع، ولكنها تواجه أيضا بعض عدم اليقين السياسي الناشئ عن الانتخابات. وبإيجابية أكبر⁽¹⁾، نجد أن الأسواق الصاعدة قد بدأت في الانتعاش، بتأييد من بعض أسعار السلع الأكثر قوة، ويبدو أن أساسيات الحوافز في الصين تحقق الأثر المطلوب، بالرغم من بقاء الشواغل حول استمرار الاختلالات في الاقتصاد.

شكل 1-51

عائدات السندات السيادية للاقتصاد العالمي

(% بلومبرغ) مصدر سلسلة تقرير سامبا



(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص3.

أسعار الفائدة المنخفضة بشكل قياسي تواصل اختلال توقعات المخاطر.

يتوضح من الشكل 51-1 بالنظر الي الملاحق نجد ان عائدات سندات السيادية كما هو موضح بالشكل السابق حيث يمثل المحور الافقي السنوات اما المحور الراسي يمثل سعر الفائدة وبذلك يمكن قياس اختلال المخاطر بعد أن انتعشت بقوة من استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت الأسواق المالية أكثر تقلبا وتعرضت لموجة من البيع في الأسابيع الأخيرة، بينما أعاد المستثمرون تقييم فرص السياسات النقدية في مجموعة الدول الثلاث.

والشواغل ترتفع حول الأثر المعاكس لأسعار الفائدة السلبية، ويعتبر على نحو متزايد أن رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة يحتمل أن يحدث في ديسمبر. والأسواق الآن أقل ثقة في رغبة البنك المركزي الأوروبي في توسيع حوافز النقدية.

وقد عانت الأسهم عموما في هذا المناخ السياسي الذي تزداد حوله الشكوك، بينما عائدات السندات قد ارتفعت وتعمقت منحنيات العائد.

شكل 52-1



سوق النفط للأسواق.

يتضح من الشكل 52-1 اسعار النفط العالمية بالنظر الي الملاحق حيث يمثل المحور الافقي السنوات اما المحور الراسي يمثل اسعار النفط العالمية كانت الأسعار متقلبة خلال الأشهر القليلة الماضية بينما تسعى الأسواق إلى علامات واضحة، أو غير واضحة، حتى أن الموازين الأساسية تتجه إلى الانقباض. غير أن الآفاق تظل غير أكيدة وعلامات البيانات غير مقنعة. وبينما يبدو الطلب العالمي ثابتا (ويتوقع أن ينمو بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا) فهناك الكثير من التغييرات العاملة على جانب العرض، وتتراوح بين قوة

منتجي النفط الحجري الأمريكي والفرص المتغيرة للإنتاج في بلدان مثل ليبيا ونيجيريا والعراق، والمحادثات حول تجميد محتمل للإنتاج في الأوبك، فضلا عن التنسيق بين المملكة العربية السعودية وروسيا. وفي هذه الأثناء، فإن السحب المتوقع على نطاق واسع من المخزونات يحدث ببطء زائد أكثر مما كان متوقعا، وقد توقف بسبب أسابيع من المكاسب التي تزيد من العصبية في الأسواق. وهكذا، بينما انتعشت أسعار خام برنت من حدودها الدنيا التي اقتربت من 40 دولارا للبرميل في يوليو/أغسطس، فقد كانت متقلبة في نطاق تداول يصل إلى 45-50 دولارا للبرميل منذ ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن التطورات حتى تاريخه قد اضطرتنا إلى رفع تنبؤاتنا لمتوسط السعر في عام 2016 إلى 45 دولارا للبرميل.

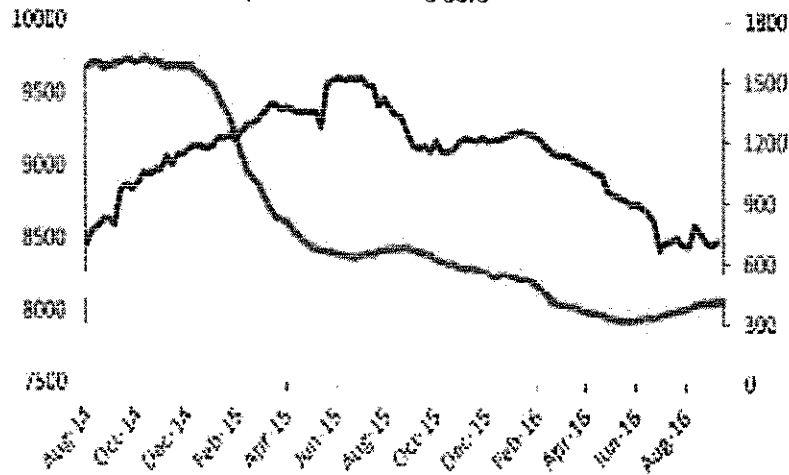
إمدادات الأوبك

شكل 1-53

الولايات المتحدة: عدد الحفارات مقابل إنتاج

خام النفط الإجمالي

المصدر (وزارة الطاقة، Baker)

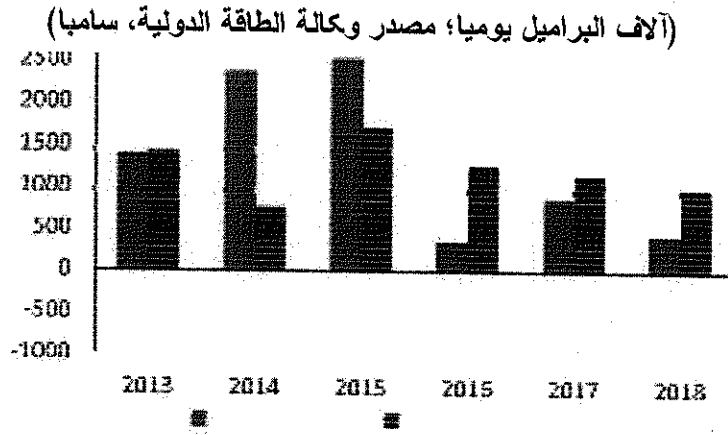


يتضح من الشكل 1-51 ارتفاع إمدادات الأوبك من النفط بالنظر إلى الملاحق حيث يمثل المحور الأفقي سنوات أما المحور الراسي يمثل إنتاج النفط منذ أن تخلت الأوبك عن دورها التقليدي لخفض الإمدادات من أجل إحداث التوازن في السوق ودعم الأسعار إلى ما كانت عليه في نوفمبر 2014، فإن إمدادات النفط الخام من الأوبك قد ارتفعت كثيراً. وهي الآن تصل إلى حوالي 33.7 مليون برميل يوميا وفقا لبيانات بلومبرغ، أي أعلى مما يقل عن 30 مليون برميل يوميا في بداية عام 2014. وقد جاءت معظم الزيادة من العراق والمملكة العربية السعودية وإيران التي عززت كلها متوسط الإنتاج السنوي بمقدار 1.1

مليون برميل يوميا و0.7 مليون برميل يوميا و0.5 مليون برميل يوميا على التوالي خلال الفترة 2015-2016 ونظرا لأن إنتاج الأوبك الآن هو قريب جدا من القدرة الإنتاجية القصوى (1) (حقق إنتاج المملكة العربية السعودية رقما قياسيا قدره 10.8 مليون برميل يوميا هذا الصيف)، فربما لم يحتاج الأوبك إلى اتفاق رسمي لإحداث تجميد في الإنتاج. وعلى الأقل، فإنه في غياب حدوث مفاجأة لاستعادة الإنتاج الليبي الكامل، فليس هناك مجال كبيرة لمكاسب الإنتاج الكبيرة في 2017-2018.

شكل 1-54

النفط: التغير في العرض والطلب العالمي



تباطؤ إعادة التوازن.

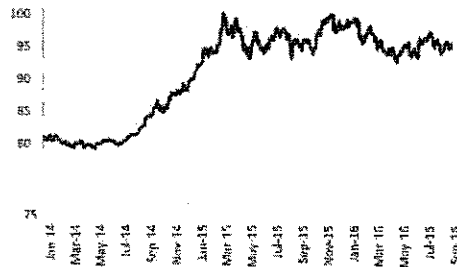
يتضح من الشكل 1-54 التغير في العرض والطلب العالمي للنفط حيث يمثل المحور الأفقي السنوات من 2013-2018 أما المحور الراسي إنتاج النفط إن ارتفاع إنتاج الأوبك والهبوط في الإنتاج من خارج الأوبك بأقل مما كان متوقعا، يؤخر إعادة التوازن المتوقعة للسوق. غير أنه، بينما احتفظ المنتجون بتكاليف منخفضة بالإنتاج أو حتى برفعه، فإن التخفيضات واسعة النطاق في الاستثمارات الجديدة ستؤثر في النهاية على توازن السوق - والسؤال المهم هو متى يحدث ذلك؟ ومن المعتقد الآن على نحو متزايد أن الإمدادات من خارج الأوبك ستنمو (بمقدار ضئيل) في عام 2017، بعد انكماش كبير هذا العام. وفي هذه الأثناء، يتوقع أن يتباطأ نمو الطلب (إلى حوالي 1.1 مليون برميل يوميا في عام 2017) مع تلاشي الحافز من انخفاض الأسعار، وتظل فرص النمو العالمي مكبوتة. ووفقا لهذه الظروف، عدلنا توقعنا بشأن الأسعار إلى الانخفاض في 2017 إلى 57 دولارا للبرميل،

(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص5.

وسنناقش تنبؤاتنا بمزيد من التفصيل في تقريرنا عن آفاق سوق النفط المقرر إصداره في أكتوبر أو نوفمبر. وبحلول ذلك الوقت، سيكون لدينا فكرة عن اتجاه المخزون ونوايا الأوبك.

الآثار بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مجلس التعاون الخليجي: المؤشرات الاقتصادية الكلية والتوقعات

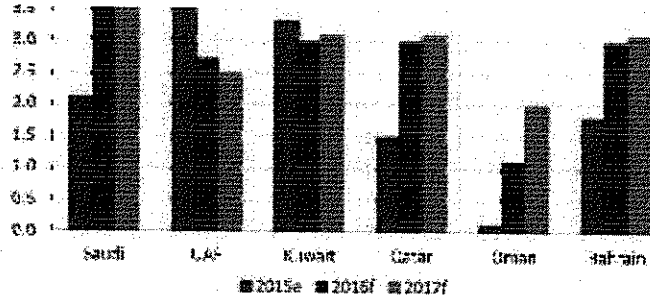
الدولار الأمريكي (المؤشر؛ بلومبرغ)



2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	مجلس التعاون الخليجي
2.6	1.6	3.4	3.2	3.3	5.6	8.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
1,571	1,402	1,437	1,647	1,623	1,583	1,437	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
3.2	3.3	2.5	2.6	2.8	2.2	2.9	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-4.6	-10.3	-9.9	2.7	9.4	12.7	12.3	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.3	-5.5	-2.3	13.8	21.8	24.9	22.7	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
18.1	18.0	17.6	16.9	16.6	16.9	16.2	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
60.0	43.0	58.0	107.0	107.0	111.0	110.0	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
55.7	54.0	52.4	50.8	48.4	46.6	44.7	عدد السكان (مليون نسمة)

شكل 1-55

مجلس التعاون الخليجي: التضخم
(% التغير على مدى 12 شهرا، سلطات مجلس التعاون
الخليجي، المصدر - سامبا)

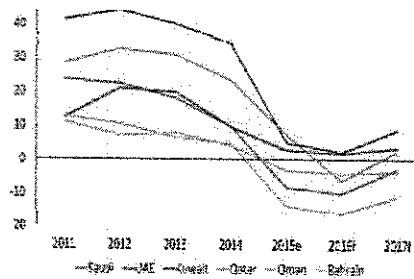


بيئة السياسة النقدية العالمية.

يتضح من الشكل 1-55 بيئة السياسة النقدية العالمية حيث يمثل المحور الافقي دول مجلس التعاون الخليجي اما المحور الراسي يمثل اسعار النفط بالدولار إن استمرار التيسير النقدي من جانب البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان، وأخيرًا بنك إنجلترا يتناقض مع التميز المتشدد في الولايات المتحدة. وهذا التباين في السياسة النقدية ينبغي أن يعزز الدولار الأمريكي في الأشهر الثمانية عشر التالية أو ما يقرب ذلك، وبالتالي عملات مجلس التعاون الخليجي المرهوبة بالدولار وبالرغم من أن الوضع غير دقيق، نعتقد أن هذا سيترك أثرًا سلبيًا صافيا على اقتصادات المنطقة، أساسًا لأن علاقة الدولار العكسية منذ وقت طويل بسعر النفط، ولكن أيضًا بسبب الضربة للتنافس التصديري غير النفطي. وبإيجابية أكثر، فإن حقيقة أن صادرات الهيدروكربون مسعرة بالدولار ينبغي أن يكون جيدًا للحسابات الخارجية من حيث قوة الشراء التي يوفرها، وقوة العملة ستقل على الأقل من التضخم المستورد - وهو أمر ينطبق على دولة قطر التي هي في ثنايا اتجاه استثماري نحو البنية التحتية⁽¹⁾

شكل 1-65

مجلس التعاون الخليجي: أرصدة الحساب الجاري
(% من الناتج المحلي الإجمالي؛ السلطات الإحصائية، تقديرات سامبا)



(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص 7.

تأثير استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .

يتضح من الشكل 65-1 تأثير استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حيث يمثل المحور الأفقي السنوات و الخطوط دول مجلس التعاون الخليجي كما يمثل ارصدة الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي كان تأثير استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المنطقة تأثيرا متواضعا، ويحتمل أن يظل كذلك. وبسرعة سارت أسهم مجلس التعاون الخليجي لاستعادة خسائرها في أعقاب استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومؤشر مجلس التعاون الخليجي لبلومبرغ (المتوسط الإقليمي الموزون بقيمة السوق) أظهر رد فعل قليل نسبيا مقارنة بمؤشر الأسواق الصاعدة (msci) وإذا نظرنا إلى الأمام ، يبدو أن دبي هو السوق الأكثر تعرضا لأي انخفاض مستمر في الجنيه الإسترليني نظرا لأهمية سواح المملكة المتحدة لاقتصاد الإمارات.

كان تأثير استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المنطقة تأثيرا متواضعا، ويحتمل أن يظل كذلك. وبسرعة سارت أسهم مجلس التعاون الخليجي لاستعادة خسائرها في أعقاب استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومؤشر مجلس التعاون الخليجي لبلومبرغ (المتوسط الإقليمي الموزون بقيمة السوق) أظهر رد فعل قليل نسبيا مقارنة بمؤشر الأسواق الصاعدة (msci) وإذا نظرنا إلى الأمام ، يبدو أن دبي هو السوق الأكثر تعرضا لأي انخفاض مستمر في الجنيه الإسترليني نظرا لأهمية سواح المملكة المتحدة لاقتصاد الإمارات.

أثر سعر النفط:

إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه بلدان مجلس التعاون الخليجي هو بيئة سعر النفط المنخفض. فاقتصادات مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات النفط والغاز: فخلال الفترة 2011-2014 بلغت الهيدروكربونات حوالي 70% من إجمالي إيرادات التصدير وحوالي 80% من الإيرادات المالية، وذلك على أساس متوسط. وبعد سنوات من ضخامة فوائض الحساب الجاري والحساب المالي، فإن انخفاض إيرادات النفط قد دفعت الآن معظم الموازين المالية لمجلس التعاون الخليجي إلى حالة من العجز، ويبدو أن دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت هما اللذين سيتجنبان عجوزات في الحساب الجاري. وفرص العودة إلى فائض مزدوج تعتمد كثيرا على انتعاش أسعار النفط وعلى جهود التقشف المالي.

والروابط المالية في مجلس التعاون الخليجي تزيد من آثار تحركات أسعار النفط، مع تغيرات في الإنفاق المالي تؤدي إلى فجوات بين خسائر الأصول والائتمان. وقد هبطت أسواق الأسهم (مؤشر مجلس التعاون الخليجي انخفض بنسبة 27.8% منذ يونيو 2014) مع قلق

المستثمرين من أن انخفاض إنفاق الحكومة سيعيق إيرادات الشركات. وفي هذه الأثناء، فإن انخفاض الإنفاق الحكومي قد قلل من نمو الودائع المصرفية، وشدد السيولة ودفع أسعار الفائدة بين البنوك - والتي زاد منها إصدار الديون الحكومية، مثلاً ما حدث في المملكة العربية السعودية. وفي بعض البلدان، فإن انتماء القطاع الخاص قد تراجع هو الآخر، بالرغم من أنه في بلدان أخرى زادت تأخيرات المدفوعات الحكومية من الطلب على خطوط الائتمان الإضافية. وقد تراجع الاستهلاك والاستثمار أيضاً لأن انخفاض أسعار النفط قد مارس ضغوطاً نحو الهبوط على أسعار الأصول وعلى الثقة.

مجلس التعاون الخليجي : الاعتماد علي إيرادات النفط .

موضوعات إقليمية لمجلس التعاون الخليجي

انخفاض إنفاق الدولة يخفض النمو

2014-2011	2010-2006	2005-2000	
إيرادات الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات			
65.1	60.5	58.7	البحرين
87.6	80.5	82.7	الكويت
64.3	69.4	76.9	مان
88.9	85.9	88.5	قطر
83	83.1	83.4	المملكة العربية السعودية
32.6	38.7	45	الإمارات العربية المتحدة
الإيرادات المالية كنسبة من إجمالي الإيرادات المالية			
87.2	82.2	71.7	البحرين
83.6	79.2	72.7	الكويت
88.7	83.4	83.4	مان
90.7	88.3	90.5	قطر
90.3	88.3	82.8	المملكة العربية السعودية
69.9	65.1	60.2	الإمارات العربية المتحدة
المصدر: صندوق النقد الدولي			

خفضت الحكومات الإنفاق بصفة عامة تمشياً مع أسعار النفط ، مع التركيز أولاً على الاستثمارات الرأسمالية ، بما في ذلك التي أيدتها المؤسسات التابعة للحكومة. واختلف مدى التخفيضات بين البلدان : فالبلدان التي لديها أكبر احتياطات مالية تمكنت من اتخاذ نهج تدريجي.

وقد استهدفت المملكة العربية السعودية الإنفاق الرأسمالي ، رغم أن جميع مجالات الإنفاق الحكومي سيستمر رترشيدها ، مع التركيز الخاص على المجالات التي تسحب من احتياطاتها الأجنبية.

وفضلاً عن تقليل الإنفاق الاستثماري ، تنظر دولة عمان الـ في هذه الأثناء ، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد خفضت التحويلات إلى المؤسسات التابعة للحكومة . و بصفة عامة ، أوقفت الحكومات خفض عمالة القطاع العام وخفضت الأجور.

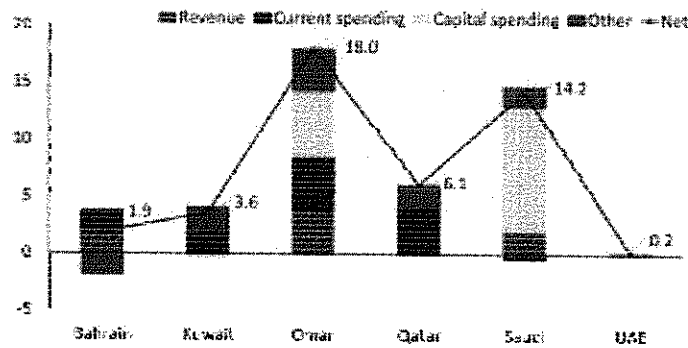
وكان للتكشف المالي، وسوف يكون له أثر سلبي قوي على الإنتاج الاقتصادي غير النفطي، والذي جر بدوره معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الشامل إلى أسفل. وفي العام الماضي، فإن تعزيز إنتاج الهيدروكربونات ساعد في الإبقاء على نمو مجلس التعاون الخليجي الإجمالي عند ما يزيد على 3%، ولكن يتوقع أن ينخفض ذلك إلى 1.6% هذا العام، مع توقع الانتعاش إلى 2.7% في عام 2017 اعتماداً على انتعاش أسعار النفط التي تؤيد انتعاشاً معتدلاً في الإنفاق العام⁽¹⁾.

شكل 1-57

التعديل المالي المزمع في عام 2016

(المساهمة في التغيير في الرصيد المالي غير النفطي في عام 2016، % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؛

مصدر صندوق النقد الدولي)



(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص 11.

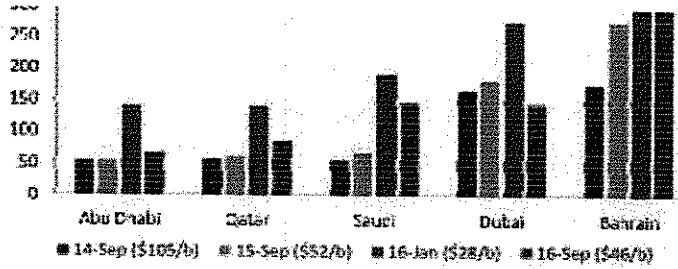
اصلاحات المالية:

تمشيا مع التخفيضات في الإنفاق الاستثماري ، بدأت حكومات مجلس التعاون الخليجي أيضا تنفيذ إصلاحات وتكشف مالي أكبر اتساعا. وبصفة عامة ، تخفض الدعم ، بما في ذلك دعم الطاقة ، وترفع الرسوم وطبقت رسوم جديدة ، ويجري التفكير في الضرائب و الجبايات الجديدة. وبشكل راديكالي ، فإن ضريبة القيمة المضافة من المقرر أن تطبق في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 ، وربما بمعدل أولي قدره 5.0%. وليست هناك خطط لإدخال ضرائب الدخل الخاص في هذا الوقت ، وربما جرى التفكير في هذه الضرائب كملجأ أخير فقط ، بالنظر إلى الطابع القائم منذ من طويل للعلاقة السياسية بين الحاكم و المحكومين في دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد أن قلنا ذلك ، فإن دخل العاملين الأجانب ينبغي ألا يعفى.

شكل 1-58

مبادلات مخاطر الائتمان على السندات السيادية

(لأجل 5 سنوات، نقاط أساس؛ بلومبرغ) مصدر تقرير سلسلة ساميا



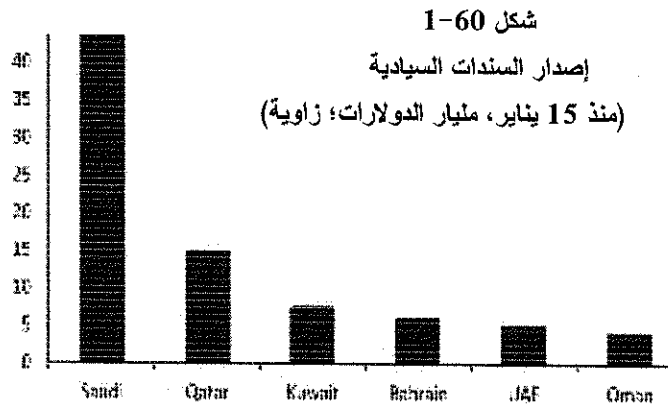
ارتفاع المخاطر في بعض دول مجلس التعاون الخليجي .

إن انهيار أسعار النفط أدى إلى بعض الارتفاع في المخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي ، بالرغم من أن هذا لم يكن موحدا. وما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت تحصل على نفس التصنيف (AA ستاندرد آند بور) وذلك مثلما كانت في عام 2014 عندما وصل متوسط سعر النفط إلى 100 دولارا للبرميل، رغم أن الدول الثلاث قد منحت توقعات سلبية من جانب موديز. وعلى النقيض من ذلك، فإن المملكة العربية السعودية والبحرين قد خفضت بثلاث درجات، بينما هبطت عمان بمقدار 4 نقاط منذ عام 2014. وتمثل مبادلات مخاطر الائتمان هذه التصنيفات، حيث أن البحرين والمملكة العربية السعودية قد اتسعت هوامشها ،وبالرغم من التخفيضات الأخيرة، فإن دول مجلس التعاون

الخليجي احتفظت بتصنيفات مماثلة للبلدان المتقدمة الأكثر تقدماً، وهو انعكاس لمستويات الديون المنخفضة نسبياً لديها.

الزيادة في إصدار الديون.

شهدت أسواق السندات ارتفاعاً في إصدار السندات السيادية بينما تنتظر حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لغلق الفتحات في أوضاعها المالية، الناتجة عن هبوط إيرادات الهيدروكربون. ومنذ يناير 2015، حققت السندات السيادية 87 مليار دولار من السندات والصكوك المحلية والدولية، وفقاً للبيانات من زاوية. وكان أكبر إصدار دولي حتى الآن هو العرض بمقدار 9 مليارات دولار من دولة قطر في أواخر مايو. وأصدرت أبو ظبي أيضاً سندات باليورو بمقدار 5 مليار دولار في مايو، وذلك لأجل 5 أو 10 سنوات، بينما أصدرت عمان 2.5 مليار دولار من السندات في مايو، وهو أول بيع للسندات الدولية لها في خلال عقدين. وتنتظر الأسواق إصدار المملكة العربية السعودية، الذي نعتقد أنه سيبلغ حوالي 15 مليار دولار في وقت لاحق من هذا العام، ولو أن الحكومة قد حصلت بالفعل على دين موحد تبلغ قيمته 10 مليار دولار.



وقد ارتفع أيضاً إصدار ديون الشركات الدولية، وتأتي أغلبية الإصدارات من المؤسسات المالية. ومنذ يناير 2015، فإن بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة (وعدد صغير من الشركات) قد أصدرت 10.9 مليار دولار في السندات، وهو أكبر إصدار من مجلس التعاون الخليجي بكثير.

وبصفة عامة، فإن إصدار البنوك كهدف منه إنقاذ المواقف الرأسمالية وتفعيل الزيادة في القروض المتعثرة.

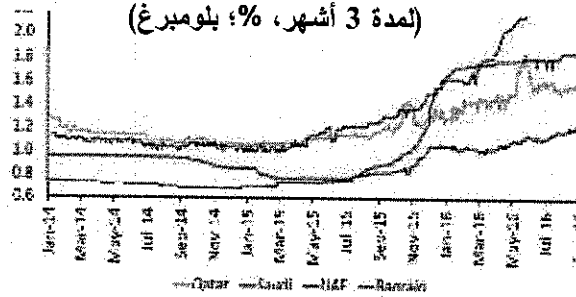
ضغوط السيولة في الأجهزة المصرفية المحلية.

يتضح من الشكل 61-1 معدل الفائدة بين البنوك ويمثل المحور الأفقي السنوات أما المحور الراسي يمثل معدل الفائدة ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك في المنطقة بأكملها وذلك نظرًا لتشديد السيولة. وتسبب في ذلك تباطؤ نمو الودائع أو تراجعها، وهذا ما سببه أن الحكومات قللت من ادخاراتها المحلية. وفي بعض البلدان، تم سحب السيولة بشكل أكبر بإصدار الديون الحكومية، والتي حصلت البنوك التجارية على معظمها. وكان ذلك يعني بدوره انخفاض الائتمان للقطاع الخاص، رغم أنه في بعض البلدان، كما لاحظنا أعلاه، أخرت الحكومة المدفوعات للمقاولين من القطاع الخاص وظل نمو الائتمان ثابتًا للغاية.

شكل-1-60

معدلات الفائدة بين البنوك لدول الخليج

(لمدة 3 أشهر، %؛ بلومبرغ)



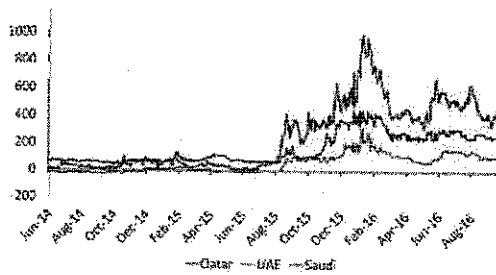
الضغوط على ربط العملات بالدولار الأمريكي.

يظل ربط العملات بالدولار الأمريكي تحت الضغط في المنطقة مقارنة بالقواعد التاريخية، ولا سيما ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي. وتراجع الضغط على الريال السعودي بعد قوته في أوائل العام، ولكنه لم يختف. ويتسلسل المضاربون عما إذا كانت البنوك المحلية لديها القدرة على استيعاب كميات كافية من الديون الحكومية لتقليل الضغط على الاحتياطيات الدولية. ونرى أن الفترة الكثيفة لتمويل الديون الحكومية قد ولت بالفعل، ومع أن الاحتياطيات المالية ما تزال ضخمة، يتوقع أن يظل ربط العملة بالدولار قائما. وبشكل أعم،

فإن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ترغب الآن في سحب بعض الوفورات الخارجية الكبيرة التي توجد في صناديق الثروة السيادية، ولو أن البيانات حول هذه الأعمال ليست متاحة للجمهور⁽¹⁾.

أسعار الصر الآجلة

شكل 1-62



(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص 15.

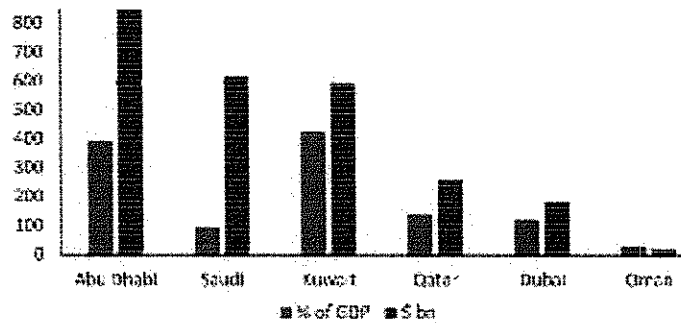
ضعف أسعار الأصول:

يتضح من الشكل (A) 1-63 الاصول الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بحيث يمثل المحور الافقي دول الخليج اما المحور الراسي يمثل الاصول الخارجية لدول الخليج ومن الصعب الحصول على بيانات أسعار الأصول الأخرى. فأسعار العقارات متاحة لكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ولو أنها كانت غير متسقة. وتوحي هذه البيانات بأن أسعار العقارات في دبي قد هبطت إلى مستويات عام 2012، ولو أن الهبوط في أبوظبي لم يكن درامياً كما كان في دبي. وفي دولة قطر، فإن مؤشر العقارات في المصرف سجل انخفاضاً شهرياً متتالياً في مايو للمرة الأولى منذ عام 2009.

عانت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي من خسائر كبيرة (وصل بعضها إلى 20%) في بداية العام، نظراً للمخاطر العامة لانعدام الثقة، التي سيطرت على الأسواق المالية العالمية، و زيادة الهبوط في أسعار النفط، واستعداد المنتجون الكثير من هذه الخسائر في الربع الثاني بعد أن انتعشت أسعار النفط، ولكن من مايو وما بعده بدأ انقسام العلاقة طويلة الأجل بين أداء الأسواق وأسعار النفط. وهكذا، حتى مع استمرار ارتفاع أسعار النفط (ولو أن الارتفاع كان متواضعاً) فإن بورصات مجلس التعاون الخليجي اتجهت إلى الهبوط مرة أخرى وربما كان هذا راجعاً إلى الإدراك المتزايد بين المستثمرين أن انتعاش أسعار النفط من غير المحتمل أن يؤدي إلى زيادة جدية في إنفاق الحكومة - لهذا العام على الأقل. ونظراً لهذه الصلات الوثيقة بين إنفاق الحكومة وأداء القطاع الخاص، يبدو من المحتمل أن تظل إيرادات الشركات تحت الضغط.

شكل A1-62

مجلس التعاون الخليجي: الأصول الخارجية كبيرة
المصدر (معهد التمويل الدولي، معهد SWF)

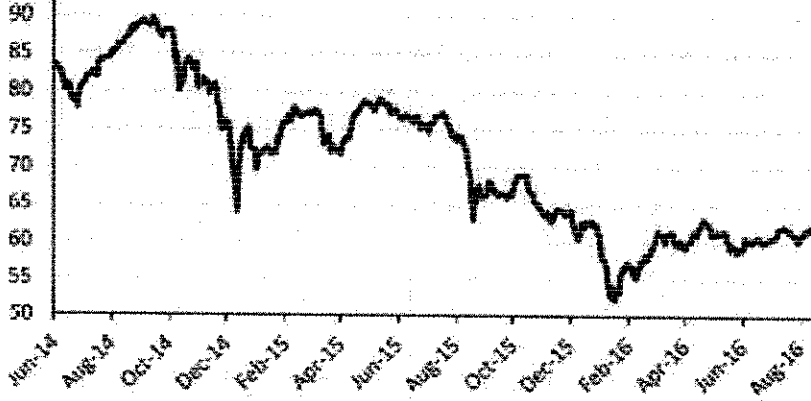


شكل 64- BJI

مجلس التعاون الخليجي: مؤشر الأسهم

المصدر سامبا

(cap-weighted top 200 equities ؛ بلوميرغ)



التنبؤ الرئيسي للبلدان المنفردة المملكة العربية السعودية:

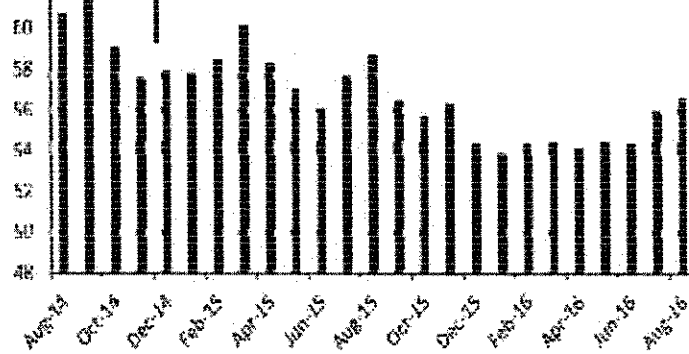
2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	المملكة العربية السعودية
2.6	0.6	3.4	3.6	2.7	6.2	9.9	مالي الحقيقي (% التغير)
718.6	624.1	653.3	746.2	744.3	733.9	669.5	مالي الإسمي (مليار دولار)
3.7	4.0	2.1	2.7	3.5	2.9	3.7	هلك (% في المتوسط)
-6.6	-14.7	-15.9	-3.5	5.8	12.0	11.1	% من الناتج المحلي الإجمالي
-2.5	-10.1	-8.2	9.9	18.2	22.4	23.7	% من الناتج المحلي
10.57	10.47	10.24	9.67	9.38	9.80	9.30	برميل يومياً
34.5	33.5	32.5	31.5	30.6	30.0	29.2	السكان مليون نسمة
فييتش		موديز	ستاندراند بور				التصنيف
AA-			A-				المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية اشترشددت السياسة الاقتصادية بخطة التحول الوطني، التي أصدرت في وقت سابق من العام الحالي، والتي ارتبطت على نحو وثيق بنائب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. فقد كان الهدف الرئيسي هو جعل نمو القطاع الخاص والإنتاجية الدوافع الأساسية للنشاط الاقتصادي، بدلاً من إنفاق الدولة بإيرادات النفط، وهذه العملية يكتنفها الكثير من التحديات، ويبدو أن هناك بالفعل توتراً بين الاتجاه نحو السعودية وجدول أعمال التحرير الأكثر اتساعاً، ولكن خطة التحول الوطني هي بصفة عامة إطار ملائم لإرشاد البلاد بعيداً عن الاعتماد منذ وقت طويل على النفط، وتحريك الموقف المالي على قاعدة مستدامة.

وفي الوقت الحالي، يتطلب عجز الميزانية كثيراً من الاهتمام. فقد ضيقت الحكومة إنفاقها بشكل كبير، ولكن انهيار سعر النفط يعني أن عجزا بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع حدوثه هذا العام - مثلما حدث في العام الماضي. ومع ذلك، فإن الاحتياطات المالية كبيرة والقطاع المصرفي المحلي لديه شهية قوية لإصدار الديون المحلية. واستنادا إلى توقعنا بشأن التعافي التدريجي لأسعار النفط، وعلى الأقل تنفيذ جزئي لجدول أعمال خطة التحول الوطني، نعتقد أن الآفاق المالية قابلة للإدارة.

شكل 2-65

المملكة العربية السعودية: مؤشر مديري المشتريات للقطاع
الخاص غير النفطي
(50=عدم التغير عن الشهر السابق، معدل موسميا؛ بنك الإمارات دبي الوطني،
(Markit)



وبالرغم من ذلك، فإن التمويل المالي قد شدد من السيولة المحلية، مما فرض ضغطاً آخر على قطاع خاص يشعر بأثار انخفاض الإنفاق الحكومي. ونتوقع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيصل فقط إلى حوالي نصف نقطة مئوية هذا العام، مع حدوث بعض الانتعاش.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تدير دولة الإمارات العربية المتحدة الهبوط الحاد في أسعار النفط بشكل جيد، وذلك بدعم من احتياطاتها المالية الكبيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتباطأ وانتقلت الميزانية إلى حالة من العجز، بالرغم من خفض التحويلات إلى المؤسسات التابعة للحكومة والإصلاحات الجديدة في الدعم. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع إلى 4% في عام 2015، بدعم من زيادة إنتاج الهيدروكربونات. غير أن نمو القطاع غير الهيدروكربوني يتباطأ مع خفض الإنفاق على المشاريع، وتباطؤ نمو الائتمان، والدولار الأمريكي الأكثر قوة الذي يرتبط به الدرهم، مما أضر بالصادرات. وجاء النمو غير النفطي عند حوالي 3.7% في العام الماضي، ولكن من المتوقع أن ينزل إلى حوالي 2.5% في الفترة 2016-2017. وينبغي أن تكون الفترة 2018-2020 أكثر ديناميكية، مع انتعاش الإنفاق الحكومي، واستفادة الإنشاء والخدمات من معرض دبي اكسبو 2020 خلال عام 2020.

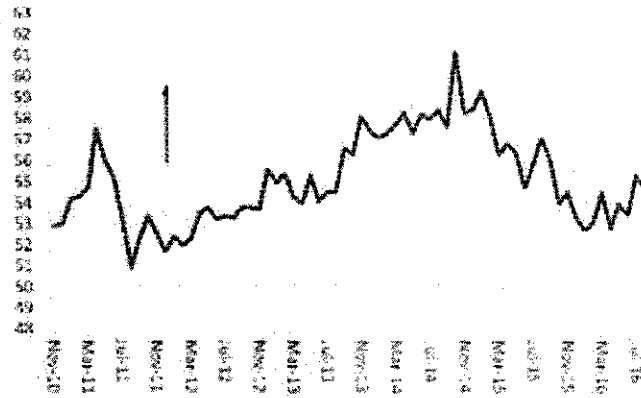
الإمارات العربية المتحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016f	2017f
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)	4.0	4.2	4.3	3.0	4.0	2.3	2.5
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	345.7	377.0	9	408.	371.6	2	3
مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)	0.9	0.7	1.5	2.33	4.1	2.7	2.5
الرصد يد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	11.0	10.9	10.4	4.9	-2.3	-3.8	-0.5
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	12.5	21.1	20.0	9.7	2.9	1.9	3.6
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	2.55	2.63	2.73	2.77	2.88	2.89	2.89
عدد السكان (مليون نسمة)	6.0	6.5	7.1	7.8	8.0	8.2	8.5

وقد زاد الضغط على المالية العامة بسبب انخفاض أسعار النفط، ودفع حكومات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خفض الإنفاق، وإصدار الديون، والسحب من المدخرات. وفي العام الماضي، كان التركيز على مصادر الأموال المحلية، ولكن الخليط يتغير الآن ليشمل زيادة الاقتراض الخارجي (إصدار السندات من أبو ظبي بمقدار 5 مليار دولار) والسحب من المدخرات الخارجية الكبيرة. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي الموحد لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 3.8 من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام (14 مليار دولار) ولكنه ينبغي

أن يكون قريبا من التوازن في العام القادم، وأن يعود إلى الفائض اعتبارا من العام 2018 مع انتعاش إيرادات النفط ومع تنفيذ إجراءات التقشف المالي.

شكل رقم 66-2

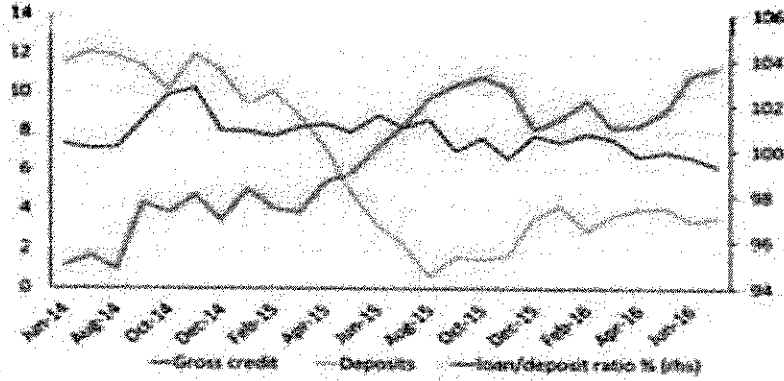
الإمارات العربية المتحدة: مؤشر مديري المشتريات
بنك الإمارات دبي الوطني (50=Markit/عدم التغير
عن الشهر السابق)



وعلى الرغم من انخفاض ودائع القطاع العام، فإن السيولة المصرفية ما زالت مريحة والبنوك تتمتع برؤوس أموال طيبة. وبلغ المعدل الشامل للأصول السائلة 16% في يونيو وفقا لبيانات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بينما الودائع المصرفية الزائدة في المصرف المركزي زائد حيازاته من الودائع النقدية قد انتعشت إلى 34 مليار دولار في نهاية يوليو، من 30 مليار دولار في أغسطس من العام الماضي. ولكن مع نمو القروض (6.2% من سنة إلى أخرى في يوليو) لتتجاوز نمو الودائع (3.5% من سنة إلى أخرى)، فإن معدل القروض إلى الودائع عاد ليتجاوز 100%، وارتفعت المعدلات بين البنوك. وفي هذه الظروف، نتوقع تراجعاً آخر في نمو القروض ويحتمل أن ترتفع القروض المتعثرة مع ضعف بيئة التشغيل.

شكل رقم 2-68

الإمارات العربية المتحدة: القروض والودائع
(% معدلة سنويا، مصرف الإمارات العربية المتحدة)



أما الموازين الخارجية فتظل صحية، مع توقع أن يظل الحساب الجاري في حالة الفائض هذا العام، بالرغم من التراجع الزائد لأسعار النفط. ومستويات الديون الخارجية تقترب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها تتضخم مقارنة بالمدخرات الخارجية، التي تقدر على نطاق واسع. أنها تزيد على 200% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذه الأثناء، فإن احتياطات المصرف المركزي تواصل ارتفاعها وقد اقتربت مرة أخرى من 90 مليار دولار في يونيو.

غير أن هناك مشاعر قلق مستمر حول الديون الضخمة للمؤسسات التابعة للحكومة، التي تجعل هذه المؤسسات عرضة للصدمات الخارجية، وإلى ضعف سوق العقارات، ومخاطر تجديد القروض. ويبدو ذلك واضحاً في دبي حيث تصل ديون المؤسسات التابعة للحكومة إلى حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكثر من أبوظبي (27% من الناتج المحلي الإجمالي).

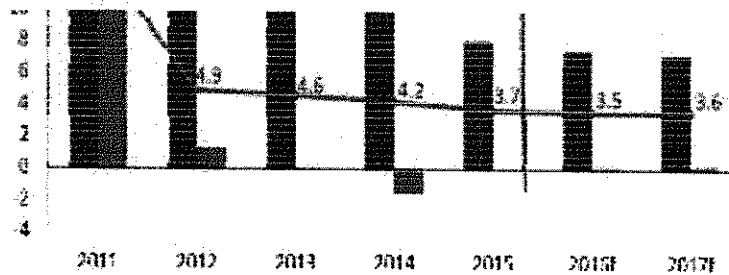
دولة قطر .

كان الإنفاق الاستثماري لدولة قطر هو الدافع الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% في عام 2015، مع توسع القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 7.8%، التي اعترضها جزئياً الانكماش في قطاع النفط. وجاء النمو في الربع الأول من عام 2016 عند 1.1%، مع توسع صحي في القطاع غير الهيدروكربوني (5.5%) وجره إلى أسفل انكماش بنسبة 3% في القطاع الهيدروكربوني. ونتوقع النمو بنسبة 3.5% في عام 2016 و2017، مع حدوث مستوى منخفض ولكنه مازال قوياً في الإنفاق على المشاريع، بدعم من مساهمة صغيرة من القطاع الهيدروكربوني نحو نهاية العام الحالي مع بدء مشروع غاز برزان.

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	دولة قطر
3.6	3.5	3.7	4.2	4.6	4.9	13.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
213.5	186.8	188.5	210.1	201.9	189.9	169.8	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.1	3.0	1.5	3.0	3.1	1.9	1.9	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-3.9	-5.8	1.8	9.6	14.4	8.9	6.4	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2.6	-6.3	7.3	23.5	30.9	32.6	28.4	لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.60	0.61	0.66	0.67	0.70	0.73	0.74	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
2.62	2.5	2.4	2.2	2	1.8	1.7	عدد السكان (مليون نسمة)
AA	Aa2	AA	AA	AA	AA	AA	التصنيف
AA	Aa2	AA	AA	AA	AA	AA	دولة قطر

شكل رقم 69-2

دولة قطر: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% التغير على مدى 12 شهراً؛ سلطة الإحصاءات القطرية، سامبا)

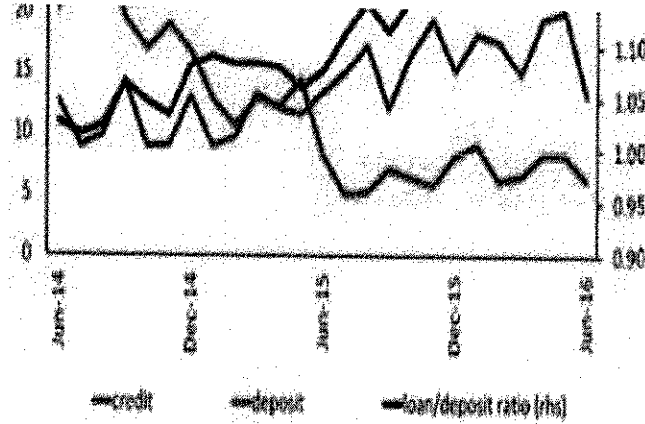


وانتقل الحساب الجاري لدولة قطر إلى حالة من العجز (2.3 مليار دولار) في الربع الأول من العام 2016. وقد تسبب في العجز هبوط بنسبة 35% من سنة إلى أخرى في قيمة الصادرات وزيادة بنسبة 23% في فاتورة الواردات. ونتوقع قدرا ضئيلا من العجز في الحساب الجاري هذا العام، وانتقاله إلى الفائض في العام القادم مع تحسن أسعار النفط ومع قلة تكاليف الواردات بسبب قوة الدولار.

ونتوقع أن يصل العجز المالي هذا العام إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى 2% في عام 2017، قبل أن يسمح انتعاش أسعار النفط بفائض ضئيل في عام 2018. وسوف يكون العجز الكلي خلال السنتين حوالي 18 مليار دولار، وقد أعلنت وزارة المالية أنه سيمول بأكمله من إصدار الديون، على عكس السحب من الاحتياطات الضخمة في جهاز قطر للاستثمار. وبلغ إصدار الديون منذ سبتمبر 2015 بالفعل 21.8 مليار دولار (بما في ذلك مبلغ قياسي قدره 9 مليار دولار من الإصدار الدولي في مايو من العام الحالي). وبالرغم من أن الحاجة إلى المزيد من رأس المال الجديد لا تبدو ملحة، فإن السلطات قد تقرر انتهاء فرصة ارتفاع الشهية الدولية الزائدة إلى ديون الخليج، وتنتقل إلى إصدار جديد.

شكل رقم 70

دولة قطر: القروض والودائع المصرفية
(% التغير؛ مصرف قطر المركزي)



وتظل سيولة القطاع المصرفي ضيقة، ومع ثبات معدل القروض إلى الودائع عند 115 في يونيو، أي أنه انخفض بشكل طفيف مقارنة بشهر مايو (118). وربما كان تحسن

المعدل هو نتيجة لبعض من الرأسمال الأجنبي البالغ 9 مليار دولار والذي حصلت عليه السندات السيادية في مايو، ووجد طريقه إلى نظام المصارف المحلية.

والودائع ذات العلاقة بالحكومة (حوالي 30% من إجمالي الودائع) تواصل الهبوط، بالرغم من أن معدل النمو الشامل للودائع مازال إيجابياً بفضل النمو القوي لودائع غير المقيم. وبالرغم من تقييد السيولة، فقد أصدرت الحكومة 1.3 مليار دولار من السندات والصدوك المحلية في أغسطس وحصلت الحكومة منها عروضا بمقدار 2 مليار دولار.

دولة الكويت.

دولة الكويت هي في وضع طيب للتغلب على بيئة هبوط أسعار النفط وذلك بفضل مدخراتها الخارجية الكبيرة، وانخفاض سعر النفط التعادلي للحساب المالي والحساب الجاري، وانخفاض مستوى ديون الحكومة (تبلغ هذا محالياً ما يصل إلى حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي).

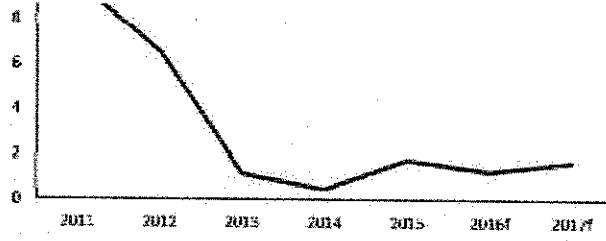
وبالرغم من الأرقام الرسمية التي تبين عجوزات مالية كبيرة تزيد على 10% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015-2016 - فإن هذا ماضل بعض الشيء لأن السلطات تستقطع تلقائياً بين 10-25% من الإيرادات للتحويلات إلى الصندوق الاحتياطي للأجيال القادمة، ولا تضم دخلاً من الهيئة العامة للاستثمار رفي الكويت.

الكويت	2011	2012	2013	2014	2015	2016f	2017f
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)	9.6	6.6	1.2	0.5	1.8	1.3	1.7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)	154.1	174.1	175.8	165.5	118.3	122.5	127.5
مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)	4.9	2.9	2.6	2.9	3.3	3.0	3.1
الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	35.6	32.8	23.1	20.5	-11	-10.3	-2.8
حساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	41.4	44.2	40.1	34.1	5.1	2.2	8.9
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	2.54	2.63	2.71	2.62	2.64	2.89	2.91
عدد السكان (مليون نسمة)	3.7	3.8	3.9	4.0	4.1	4.2	4.3
التصنيف	AA	AA	AA	Aa2	Moody's	فيتش	AA

شكل رقم 71-2

الكويت: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% التغير على مدى 12 شهرا؛ سلطنة الإحصاءات، تقديرات سامبا)



و الواقع أن الصورة الخارجية تبدو قوية لأن مدخرات الخارج حالية هائلة قد تجمعت من سنوات الفائض في الحساب الجاري، ومعظمها في حوزة الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، وتقدر بحوالي 500 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي). وتستخدم الحكومة المدخرات الخارجية والإيرادات من الاقتراض لتعزيز إنفاقها الرأسمالي لدعم خطط التنمية طويلة الأمد. وساعد ذلك على دعم النمو الذي جاء عند 1.8% في العام الماضي ويتوقع أن يثبت عند 1.5% خلال العامين القادمين. وتحاول الحكومة أيضا إصلاح نظام الرفاهية والدعم السخي لخفض التكاليف، وتتويها برفع رسوم المرافق هذا العام استحداث ضريبة القيمة المضافة في العام 2018. غير أن المعارضة المستديمة لتجميد الأجور ولتخفيضات الدعم توحى بأن التقدم نحو التقشف المالي سيكون بطيئا.

سلطنة عمان

ستكون عجوزات ميزانية عمان أكثر من 10% من هذا العام والعام القادم بفضل انخفاض أسعار النفط. وتغطية هذه العجوزات سيتطلب خليطاً من الاقتراض المحلي والخارجي، مع السحب من الأصول المالية لحكومة كملاً ذلك من قبل، فإن إصدار 2.5 مليار دولار في مايو كـ أول عرض دولي سيادي في عقدين. وزادت السلطات من جهود النقشف المالي، وتخطط لتحقيق تخفيضات كبيرة في الدفاع، ونفقات التشغيل، ومنافع العاملين الهامشية. وسوف تؤثر هذه الجهود على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يتسع الاقتصاد بمقدار 1.5% هذا العام و 1.8% في عام 2017، أي أقل من حوالي 3% من النمو خلال السنتين الأخيرتين.

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	عمان
							الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.8	1.5	3.1	2.9	3.9	7.1	-1.1	(% التغيير)
							الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
74.5	70.3	69.5	81.7	79.3	77.2	69.4	(مليار دولار)
							مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
2	1.1	0.1	1.0	1.3	3.0	4.0	
							الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-9.5	-15.6	-17.1	-3.4	0.9	-0.3	-0.4	
							لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-11.1	-16.1	-13.9	4.8	6.6	10.5	13.0	
							إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)
0.91	0.95	0.98	0.94	0.94	0.92	0.88	
							عدد السكان (مليون نسمة)
4.5	4.4	4.2	4.1	3.6	3.3	3.0	
							التصنيف
							مودي ز
							فيتش
							ستاندر أندبور
							Baa1
							BBB-
							عمان

عمان: الرصيد المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي؛ البنك المركزي، تقديرات سامبا)

الرصيد المالي لعمان

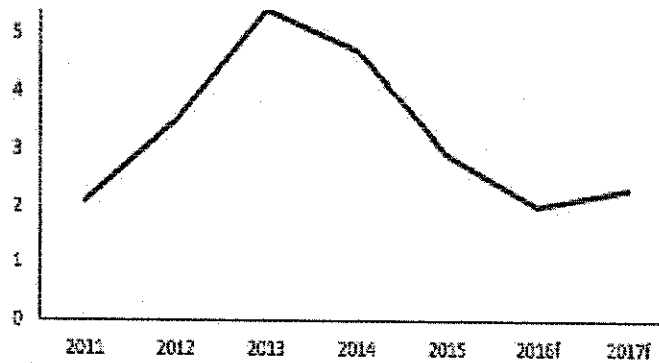


البحرين

اتسع اقتصاد البحرين بنسبة 4.5% على أساس من سنة إلى أخرى في الربع الأول من العام. وكان هذا أداء قوي غير متوقع، ولكننا نتوقع أن يتباطأ النمو في الأرباع الثلاثة المتبقية من العام، بعد أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وما يتصل به من عجوزات مالية كبيرة إلى تقليل الإنفاق الحكومي.

البحرين: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% التغير على مدى 12 شهراً؛ سلطة الإحصاءات، تقديرات سامبا)



وفي نهاية شهر يونيو، خفضت وكالة التصنيفات الائتمانية فيتش رتبة الائتمان السيادي للبحرين إلى BB+، مع الإشارة إلى الموقف المالي للبلاد. ومع ملاحظة أن الحكومة حققت تقدم في التقشف المالي، بما في ذلك تنسيق تيارات جديدة لزيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، فقد ذكرت فيتش أنها تتوقع ارتفاع ديون الحكومة من 62% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى ما يقرب من 80% هذا العام⁽¹⁾.

البحرين

البحرين	2011	2012	2013	2014	2015	2016f	2017f
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)	2.1	3.5	5.4	4.7	2.9	2.0	2.3
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	28.7	30.4	32.5	35.0	30.8	33.2	35.0
مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)	-0.4	2.8	3.3	2.5	1.8	3.0	3.1
الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.3	-2.0	-3.3	-4.0	-13.5	-14.3	-11.2
لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	11.2	7.2	7.9	4.1	-3.1	-4.2	-3.5
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	0.18	0.18	0.19	0.19	0.19	0.19	0.19
عدد السكان (مليون نسمة)	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3
التصنيف	البحرين	BB	مستاندر آندجور	موديز	فيتش		
				Ba2	BB+		

(1) تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 2016، ص3.

خاتمة الفصل الثالث

تناولنا الفصل الثالث بعنوان: اثار تقلبات الاسعار علي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجيوقسمنا الي ثلاثة مباحث المبحث الاول يتناول أثر تحديد أسعار النفط في التجارة الدولية علياقتصاديات الدول الخليجيةوفي هذا المبحث نتناول أهمية تسعير النفط في السوق العالمية، وأنواع أسعار النفط الخام، وطرق تسعير النفط الخام، والعوامل التي تؤثر في تسعير النفط فيالسوق العالمية، ودور منظمة الأوبك ودول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التوازن السعريللنفط .

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتقلبات الأسعار على دول المجلسويهدف للتعرفعلى الجوانب المختلفة الظاهرة بتقلبات أسعار النفط سواء في جانبه الإيجابي أو السلبي، كمايتطرق أيضا إلى الإصلاحات المطلوبة لتعظيم الإيجابيات، والتعامل بشكل أفضل مع السلبياتالتي تثيرها مثل هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: أثر العائدات النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجيويهدف هذاالمبحث إلى تحليل لدور النفط وتقييم عائداته في التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي منخلال تحديد الآثار التي تركتها العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي، في دول المجلسكالناتج المحلي الإجمالي، والميزانيات العامة، وميزان الحساب الجاري، والتنمية البشرية،وتحويلات العاملين في الدول النفطية، والعون الإنمائي العربي، بالإضافة إلى تأثيرها في تطورالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتأثير الأزمة المالية العالمية في أسعار النفط وبالتالي عليالإيرادات النفطية في اقتصادات دول المجلس.

الفصل الرابع

تحديات انهيار أسعار النفط و ضرورة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون و الرؤية المستقبلية

المبحث الاول: انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون.

المبحث الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون.

المبحث الثالث : التحديات الاقتصادية الجديدة وإعادة ترتيب أولويات الخليج.

الفصل الرابع

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون و الرؤية المستقبلية

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة أسباب انهيار أسعار النفط ومستقبل الأسعار في ظل التطورات الجارية، وانعكاسات ذلك على اقتصادات دول مجلس التعاون من خلال ثلاث قنوات ممكنة، هي: قناة الدخل والإنفاق التقليدية، وقناة السياسات الاقتصادية المعبر عنها بتفارق الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة في ظل نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي وما يترتب علي ذلك من انعكاسات محتملة بالنسبة إلى اقتصادات دول المجلس، وقنا سعر الصرف مع تقييم لمدى استفادة دول المجلس من تجارب انخفاضات سابقة في أسعار النفط في تنويع الاقتصادات والحد من الانكشاف عن تقلبات الأسعار ، وتقدي م رؤية لعملية تنويع ناجحة تركز على خمسة محاور رئيسة.

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولاراً يونيو 2014 إلى أقل من 50 دولاراً في يناير عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية) وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولار في ديسمبر 2008 فما هي أسباب الانهيار في أسعار النفط، وانعكاساته على الاقتصاد العالمي بوجه عام واقتصادات دول مجلس التعاون على نحو خاص وما هو مستقبل الأسعار في ظل هذه التطورات وهل استفادت دول مجلس التعاون من تجارب الانخفاضات سابقاً في أسعار النفط من جهة تنويع الاقتصادات والحد من الانكشاف عن تقلبات أسعار اسعار النفط وما هي شروط التنويع الاقتصاد العالمي، والتوقعات الخاصة بمستقبل الأسعار في ظل التطورات الراهنة التي تشهدها سوق النفط العالمية.

وترتكز هذه الدراسة على خمسة محاور رئيسية، هي :

- 1- إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي في دول المجلس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد.
- 2- تنمية رأس المال البشري و مراكمته ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب (الكتلة الحرجة) لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات في مسار التنمية الذاتي المرتفع.
- 3- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته، لتحفز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية .
- 4- إصلاح القطاع الخاص والحد من تركّز الأسواق والثروة فيه، لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع، بعيد من تدوير الربيع، ومن الارتباط بالنخب السياسية؛ ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصادات، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين كما تعد بذلك استراتيجيات التنمية في دول المجلس.
- 5- بناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات موجهة إلى التصدير وحافزة على النمو في المدى البعيد.

المبحث الاول

انخفاض أسعار النفط: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون

1- أسباب انخفاض أسعار النفط:

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2016، وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضاً، ولكن بأقل حدة، وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أن عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى انخفاضه على نحو حاد. ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط؛ وهي متعلقة بالعرض، أو الطلب، وبمواملتوقعات مستقبلية ونفسية، وجيوسياسية أيضاً.

أ. عوامل العرض والطلب

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعودالصين والهند وغيرها من (دول شرق آسيا)⁽¹⁾.

(وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي) أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010 وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين و نقص الامدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. و نظراً إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح. فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي

أدى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة. ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة و النفط الرملي

في كندا⁽¹⁾. في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط بتراجع بسبب الركود الاقتصادي في

(1) Rabah Arezki & Olivier Blanchard, "How the oil and gas boom is changing America", Vox:

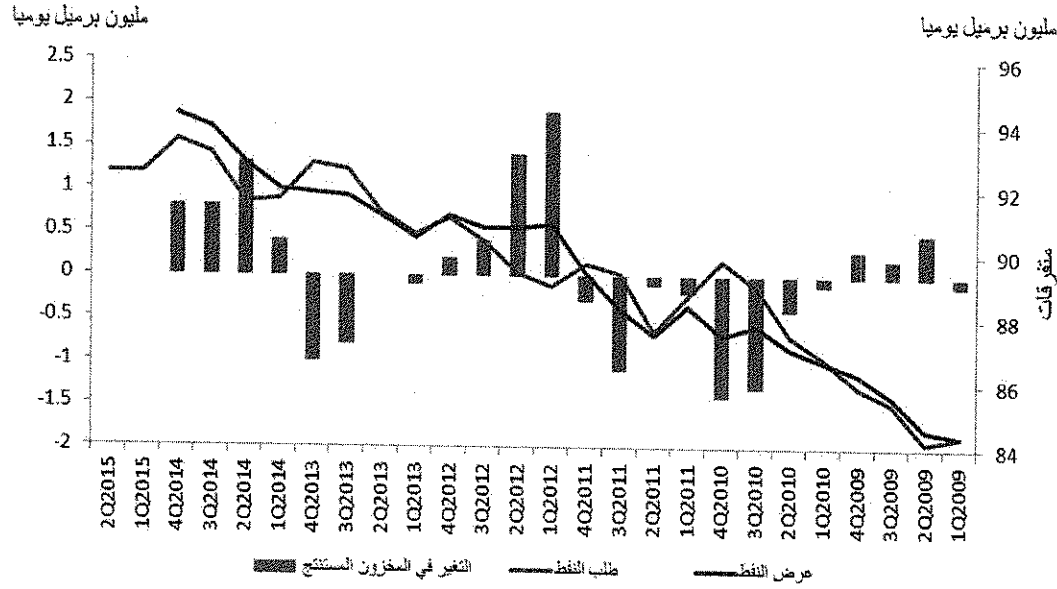
<https://www.vox.com/2014/10/2/6892781/how-the-oil-and-gas-boom-is-changing-america>

منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك

الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات

من كلِّ من العراق وليبيا، وفي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب الرسم البياني (1) (2)، وفي سبتمبر بدأت الاسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الشهير في نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية) وهي المنتج المرجح في الاسواق عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 11 مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدّى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار. بالنسبة إلى البرميل الواحد في أواسط كانون الأول/ ديسمبر عام 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في، كانون الثاني/ يناير 2015.

الرسم البياني 2: حساب العرض والطلب حتى الربع الثاني من عام 2015



Data Source: International Energy Agency (المصدر: 2014)

- (1)Brad Plumer, "The US hasn't produced this much oil since 1986," Vox, 17/ 11/ 2014, at:

<http://www.vox.com/xpress/2014/11/17/7236379/the-united-states-hasnt-produced-this-much-oil-since-1986>

(2)International Energy Agency, Oil Market Report, 11/ 6/ 2015, at: <https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/>

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي اكتتفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبطت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع. فلما استقرت إمدادات النفط نسبياً من المناطق المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة؛ فأدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار.

ب. التوقعات المستقبلية:

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين؛ أحدهما حرف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسنداتها⁽¹⁾، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان، بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة بالعرض في النقاط التالية:

تتأثر أسعار النفط بشكل رئيسي بتفاعل قوى العرض والطلب؛ ويرتبط الطلب بالنشاط الاقتصادي، كما يزيد الطلب في موسم الشتاء في نصف الكرة الشمالي، وخلال فترات الصيف في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على استخدام أجهزة التكييف، أما العرض فيتأثر بالطقس الذي يؤثر على نقل النفط كما يتأثر بالعوامل الجيوسياسية، وسياسات الدول المنتجة ومن أهمها دول الأوبك.

فقد سعر الخام 54 في المئة من قيمته بين سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2015 وليس هناك أي مؤشرات حول انهسي توقف إلى هذا الحد إذا لم توقف اوبك الانتاج خفصاً كبيراً.

1- الوفرة في سوق النفط العالمي، نتيجة زيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية وزيادة انتاج بعض اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) بما يتجاوز حصص انتاجها.

(1)J. Frankel, "Why Are Commodity Prices Falling?" Project Syndicate, 15/ 12/ 2014, at

تحافظ دول الأوبك على سقف الاستخراج منذ عشر سنوات عند 30 مليون برميل يومياً، وقد بلغ متوسط الاستخراج اليومي لدول الأوبك خلال الربع الثالث 2014م نحو 30.2 مليون برميل وبما يشكل نسبة 32.9% من الاستخراج العالمي، غير أن الاستخراج من خارج الأوبك حقق نمواً بمعدل 11% من 5.5% مليون برميل يومياً عام 2009م إلى 61.7 مليون برميل خلال الربع الثالث 2014م؛ الأمر الذي يجعل هذه الدول مسؤولة بشكل كبير عن زيادة المعروض⁽¹⁾.

2- فشل دول الأوبك في التوصل لاتفاق لتخفيض الاستخراج:

فشلت منظمة الأوبك التي يسيطر أعضاؤها على نسبة 32% من السوق العالمية للنفط في التوصل إلى اتفاق لتخفيض الاستخراج؛ وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في فيينا في 27 نوفمبر / تشرين الثاني 2014م، ووفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة فقد أدى ذلك لمزيد من الضغوط على أسعار البترول نحو الانخفاض، ويمكن إرجاع قرار أوبك لرغبة الدول الأعضاء خاصة من دول الخليج بالاحتفاظ بحصة السوق وعدم خسارة العملاء، حيث أنه في حالة تخفيض الاستخراج ستقوم الدول غير الأعضاء في الأوبك مثل روسيا بسد العجز؛ ومن ثم تصبح خسارة دول الخليج مزدوجة في انخفاض السعر وفي انخفاض المبيعات أيضاً، وتوضح حصة الأوبك من السوق العالمية أن قرار الإبقاء على معدلات الاستخراج ليس الهدف منه تصفية حسابات كما تشير بعض التقديرات؛ فالجانب الأكبر من الاستخراج تقدمه دول غير أعضاء في منظمة الأوبك.

3- تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي الأمر الذي قلل الطلب على النفط.

4- تأثير حوادث سورية والعراق وليبيا واليمن في أسعار النفط حجة ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي. وبالتالي أهملته سوق النفط العالمية. فأقام ذلك قرار أوبك الخاطئ جداً في شأن عدم خفض الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً على الأقل لامتصاص فائض السوق. فلو فعلت ذلك لانضمت روسيا والمكسيك إليها وخفضتا إنتاجهما من 500 ألف إلى 300 ألف برميل يومياً على التوالي فيصل المجموع الخفض إلى 208 مليون برميل يومياً وهذا كافي لامتصاص الفائض وتحقيق الاستقرار في أسعار النفط. فروسيا وغيرها من المنتجين خارج أوبك لن يخفضوا إنتاجهم من دون أن تمهد أوبك الطريق. ولم يفت الاوان بعد لتغيير أوبك قرارها السابق وتخفيض الإنتاج.

5- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية:

(1) طارق رضوان، الخليج العربي بعد النفط، الجزء الثاني، دار هلا للنشر و التوزيع، 2015، ص22.

يتم تسعير السلع التجارية في العالم بالدولار ومن ثم فإن سعرها السوقي يتأثر بقيمة الدولار، فعندما ترتفع قيمة الدولار تصبح هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، وقد شهد الدولار الأمريكي في عام 2014م ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السوق السوقي للنفط نتيجة لذلك، فمع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، وهو ما يقل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تزداد الضغوط على سعره نحو التراجع. ويلاحظ من الجدول رقم (5) مدى الانخفاض الذي شهدته أهم العملات في العالم خلال عام 2014م، ففيما بين يونية/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول ارتفع الدولار مقابل هذه العملات بمعدل بلغ أعلاه بالنسبة لليورو (7.2%) يليه الين الياباني (5.9%) ثم الجنيه الإسترليني (5.1%).

6- تعافي الاستخراج الليبي:

بني المحللون توقعاتهم حول الاستخراج الليبي بشكل حذر بسبب التوترات التي تمر بها البلاد؛ وذلك عند معدل إنتاج يومي يتراوح بين 150-250 ألف برميل، غير أن الواقع كان مغايراً لذلك حيث تمكنت ليبيا من تحقيق إنتاج يومي بلغ 842 ألف برميل يومياً في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2014م. كما قامت الحكومة الليبية بالاستخراج مع بداية عام 2015م، لنحو 1.2 مليون برميل يومياً.

مع ذلك لم يكن فائض سوق النفط العالمي المقدر بما يتروح بين مليون ومليون برميل يومياً وتباطؤ النمو الاقتصادي قليلاً في الصين والاتحاد الأوربي السببين الوحيدين علي الأرجح لهذا الانخفاض الكبير في اسعار النفط ، حيث اصيب الاقتصاد العالمي قبل ذلك بأزمات مصرفية واقتصادية أقسى واسوأ في وقت واحد في الفترة بين عامي 2008-2011 ، ومع ذلك لم تنخفض اسعار النفط بهذه الحدة ولمثل هذل الوقت الطويل⁽¹⁾.

في الماضي عند أي هبوط حاد في اسعار النفط. كانت اوبك تقرر دوماً خفض الانتاج فوراً لدعم الاسعار. اما في اجتماع 166 المنظمة اوبك في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2014، فقررت اوبك بضغط قوي من السعودية عدم خفض الانتاج وتشير دلائل مستوحاة من الوقائع إلى بعض التواطؤ السياسي بين السعودية والولايات المتحدة لخفض اسعار النفط للضغط علي روسيا وايران.

(1) طارق رضوان، الخليج العربي بعد النفط، الجزء الثاني، دار هلا للنشر والتوزيع، 2015، ص42.

وظفت السعودية انخفاض الاسعار لألحاق الضرر باقتصاد ايران واضعاف نفوذها في الشرق الاوسط. بينما وظفته الولايات المتحدة الامريكية لأضعاف الاقتصاد الروسي وتشديد العقوبات ضد روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا (1).

وفيما يلي سنتناول على التوالي العوامل المؤثرة في أسعار النفط، منها: العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية، النفسية، الفنية، النقدية، والعوامل البيئية.

6- العوامل الاقتصادية:

يعتمد الاستقرار في السوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط، ومن أهمها:

أ- الطلب العالمي على النفط:

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الأول: الطلب بغرض الاستهلاك، يمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية، والطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط (2).

الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية؛ بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر هذا الطلب بصورة رئيسة بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة له.

ب- العرض العالمي على النفط:

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط؛ لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك، الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، وأيضاً،

(1) ممدوح سلامة: اسباب الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام فائض انتاج ام سياسة دولية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت، سبتمبر، 2015، ص13-14.

(2) محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، 2002، ص50.

المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها، وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار⁽¹⁾.

ولقد مرت الصناعات البترولية منذ نشأتها بثلاث شركات ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي، واحتكرت الإنتاج وتمكنت من السيطرة على آليات الطلب والعرض. وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط إلى إنشاء كيان مؤسسي أو كارتل ينظم العلاقة بين أطراف السوق، وهنا سنتطرق إلى آليات العرض والسوق النفطي والمتمثلة بالآتي:

الطرف الأول: الشركات العالمية للبترول:

نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط وأثرها على أسعار النفط ومن هذه الشركات

العالمية:

أ- الشركات العالمية الكبرى:

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمسة عقود زمنية، حيث كانت تمتلك عدة مميزات، منها: ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، وكذلك، تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها؛ لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة: كالإنتاج، التسويق، النقل، والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من أزرها ويقوى بنيانها، فضلاً عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية⁽²⁾.

ب - الشركات العالمية الكبرى الأخرى:

فيليس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط، مثل:

الشركات الكبرى السبع.

(1) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية، مرجع

سبق ذكره، ص 397.

(2) سعيد فتحي الخوالي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، 1992، ص 113.

ج - الشركات الأمريكية المستقلة:

وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

د- شركات بترولية وطنية:

وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

الطرف الثاني: الدول المصدرة للنفط.

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، إحداهما: تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم، والمجموعة الثانية: تشمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك، وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط، وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها⁽¹⁾.

ولقد سيطرت منظمة الأوبك على سوق النفط، وتمكنت من زيادة أسعار النفط، وهذا يشير إلى نجاح منظمة الأوبك في قدرتها على زيادة أسعار النفط، ولقد لعب عدد من العوامل الاقتصادية دوراً مهماً ومؤثراً في دفع الأسعار في اتجاه الارتفاع، ومن هذه العوامل:

أ- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط، مثل: الصين، حيث أصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تستهلك حوالي سبع ملايين برميل يومياً من النفط، تستورد نصفها تقريباً، وكذلك، زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول انتعاشاً ملحوظاً في نشاطها الاقتصادي.

ب- النقص في الإمدادات النفطية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسة، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها.

ج- أدى ارتفاع تكاليف تكرير، وإغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة أدى إلى نقص في منتجات النفط ومشتقاتها وارتفاع الأسعار.

(1) حمدي عبد العزيز، أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير - فبراير، 1982، القاهرة، مصر، ص54-51.

د- أسهم تدفق الاستثمارات من صناديق المعاشات، وصناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق النفط، وذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم والمستندات.

هـ- المخزون النفطي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعياً إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية؛ لتحديد مخزون النفط والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعاً للأرقام التي ترد في التقريرين، وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعياً في أسعار النفط، وليس بشكل سنوي كما كان سابقاً⁽¹⁾.

و- استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ أواخر عام 2014 إلى 2015، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي⁽²⁾.

ز- الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط الخام؛ بهدف رفع الأجور، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ح- تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار 600 ألف برميل يومياً منذ بداية فبراير عام 2006، وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، وكذلك، إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجاً على نظام الرعاية الاجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد.

ط- استمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب.

ي- لجوء بعض الدول، مثل: كوريا الجنوبية، الصين، وجنوب أفريقيا، إلى زيادة حجم مخزونات النفط الإستراتيجية.

ك- ارتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سواء للديون الخارجية أو الميزانية العامة، وخصوصاً في الدول النامية، بسبب زيادة تكاليف استيراد النفطومشتقاته، وعجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر؛ بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط لتهدئة الأسعار المشتعلة

(1) عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص59.

(2) عدنان الجوراني، هبوط الدولار الأمريكي... أسباب ونتائج، مجلة الحوار المتمدن، العراق، العدد3922،

على النفط الخام، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية بمقدار يقارب 2 مليون برميل، ولكن بدون فائدة ملموسة⁽¹⁾.

ل- المستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية والذي يشكل جزء كبيراً من المخزون التجاري العالمي، وقد انخفض المخزون التجاري في نهاية الربع الرابع من عام 2007، بمقدار 59 مليون برميل، أي: حوالي 2.2% مقارنة بمستويات المخزون للفترة المماثلة لعام 2006؛ ليبلغ الإجمالي 2.617 مليون برميل.

م- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، حيث حقق أصحاب الصناديق الاستثمارية أرباحاً كبيرة على المدى القصير، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق.

ن- اختلاف في طاقات التكرير العالمية وبالأخص التحويلية منها والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير؛ بهدف زيادة إنتاج وقود النقل: كالغازلين والديزل بالكميات والمواصفات المطلوبة للتقيد بالإجراءات البيئية.

س- الانخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق ومن أهمها بحر الشمال بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لحقوله.

7- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية):

وتلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً أنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2005-2014) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ومن أمثلة ذلك⁽²⁾:

أ- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة؛ بسبب الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب، سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما ليبيا والعراق وسوريا.

ب- عدم الاستقرار السياسي، ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط، والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

(1) مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص 200 .

(2) زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008، ص 117-118.

ت- تراجع مخزونات النفط الأمريكية، وزيادة إنتاج أوبك بأقل من المتوقع مع انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض عدد ستة من خطوط الأنابيب للهجوم من قبل مجموعة يسارية في المكسيك، وحدة التوتر في شرق تركيا، والقيام بالتجارب الصاروخية الإيرانية، وذلك في عامي 2008-2007، عوضاً عن دخول الأزمة المالية العالمية التي تهاوت فيها الأسعار.

ح- حدوث اضطرابات مالية في جميع أنحاء العالم عامي 2010-2009، ما يشير إلى عمق المخاوف من الانزلاق نحو الركود، وتم تحديد الأسعار مع فرض بعض القيود على الإنتاج لدول الأوبك والدول المصدرة خارج الأوبك.

خ- انتعاش واستقرار أسعار النفط العالمية عامي 2012-2011، رغم وجود عوامل جيوسياسية كثيرة كانت تتفاقم بين الحين والآخر في جميع مناطق العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط؛ التي تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطيات العالم، ومع بروز دور المملكة العربية السعودية المؤثر واليجابي في هذا الاستقرار فقد نفت تعمدها بدفع أسعار النفط إلى الارتفاع عبر خفض الإنتاج⁽¹⁾.

د- في عامي 2014-2013، كان يجب على السعودية لعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار، ولكن لم تفعل ذلك، لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوى العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، ومن هنا فان المسؤولية الأساسية لانتهيار أسعار النفط في العام 2014 على أجندة سياسة الرياض الخارجية، ومع زيادة الاضطرابات في الدول العربية المستمرة حتى اللحظة⁽²⁾. وفي الواقع: إن الأعمال الإرهابية تؤثر سلباً على أسعار النفط، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية، إلا أن هذه الآثار تزداد حينما تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية ذاتها، وما يؤدي بدوره إلى جعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار المستمر، ويساعد هذا على ارتفاع أسعار النفط.

(1) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط، 2015 .

(2) مركز بروكنجز الدوحة، هبوط أسعار النفط : الأسباب والتبعيات الجيوسياسية، قطر، 2015، ص2

8- العوامل المناخية.

هي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وموسم الأعاصير، ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربيعين الأول والرابع من العام 2007 م، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني (1).

9- العوامل النفسية.

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي؛ ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط (2)، كذلك، توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن هذه العوامل:

- أ- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، ومصر، وغيرها من الدول العربية)؛ الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.
- ب- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.
- ج- التهديدات المستمرة من قبل المتمردون في نيجيريا، حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، ونيجيريا تعتبر خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.
- د- تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية؛ مما رسخ في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقاداً بأن إيران سوف تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً إلى النصف.

(1) عدنان عزيمة، العوامل المناخية والتجاذبات السياسية تحددان أسعار النفط، مجلة الاتحاد، الإمارات، العدد 2000، 2006.

(2) هند مصطفى على، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1998، ص19.

10-العوامل الفنية:

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية؛ نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلى توقف الإنتاج في مناطق، وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك:

أ- قامت شركة أرامكو بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة؛ بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلى 6 مليون طن يومياً من النفط.

ب- الفيضانات في تكساس أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يومياً⁽¹⁾.

ج- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل: شركة ميرفيأويل في ولاية لويزيانا. فضلاً عن إغلاق خطوط أنابيب بنزين شمال شرق الولايات المتحدة، وعطل في مصفاة بيل تشيس⁽²⁾.

11-العوامل النقدية:

لا مراء بأن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي؛ مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، ولقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية.

لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار خلاله ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني. كما بلغ سعر اليورو 1.4 دولار في عام 2007، وقد واصل الدولار انخفاضه أمام اليورو والإسترليني منذ ذلك الحين. وتواجه الدول المصدرة من خارج أوبك المشكلة نفسها⁽³⁾.

12- عامل الندرة:

كون النفط سلعة ناضية فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة. وإنما يخضع لحسابات الاحتياطي والإنتاج، فهناك بعض الشركات النفطية والوكالات، المعنية

(1) الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره، 3/7/2007.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، العدد7، الكويت، يوليو 2007، ص6.

(3) مدحت أيوب وآخرون، العالم يودع 2007 لأسعار نفط غير مسبوقه، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2008،

بشئون النفط، تحددها بما يتراوح بين خمسين عاماً وأقل من مائة عام على أبعد تقدير، وحددته شركة بريتش بتروليوم البريطانية في إحصاءات حديثة بنحو 40 عام إذا استمر العالم بنفس معدلات الاستهلاك على أساس الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي تبلغ حالياً 1.2 تريليون برميل، وحسب ما ورد في دراسة بريتش بتروليوم فإن النفط في السعودية سينفذ خلال 66 عام، وبنفط الكويت والعراق خلال 100 عام، وإيران خلال 86 عام، وليبيا خلال 62 عام، والولايات المتحدة والصين خلال 11 عام. وتشير الدراسة إلى تراجع إنتاج عدد كبير من الدول المنتجة، وتحول دول منتجة إلى دول مستوردة⁽¹⁾.

13- العوامل البيئية:

مصادر مستدامة في صناعة النفط وتنقسم إلى:

أ- إنتاج النفط بكافة أنواعه.

ب- مصادر متجددة مثل

انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

تشير بعض الدراسات منذ السبعينيات إلى أن كل ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضعف، وإلى أن انخفاض الأسعار إلى النصف وبقائها كذلك ستة أشهر أو مدة أطول من ذلك، يؤدي إلى حفز النمو. من أجل ذلك، من المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط الحالي إيجابياً في الاقتصاد العالمي بوجه عام، وإن كان هذا التأثير موسوماً بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة خلال هذه الفترة التي يعانيها الاقتصاد العالمي من ركود منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

أ. الدول المستوردة

التأثير سيكون إيجابياً، في أغلب الحالات، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند، واندونيسيا، وغيرها)؛ وذلك من خلال القنوات التالية:

1- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك 7، من خلال

التوافر في فاتورة الوقود في المواصلاات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

(1) عماد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص 340 .

2- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة) في عديد من القطاعات؛
كالمواصلات، والزراعة، والصناعة، وغيرها، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط
في إنتاجها؛ كالبتروكيماويات، والألمونيوم، والورق.

انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري:

إن بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبياً من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل
المثال انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية)، والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات
المالية، وتحويلات العاملين (دول حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى،
وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية، ودول الربيع العربي).

المبحث الثاني

تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحو كبير. فعام 2014 شكّل ما نسبته 69% من مجموع صادراتها 84% من مداخيل ميزانياتها، و 33% من ناتجها المحلي الإجمالي⁽¹⁾. صحيح أن نسبة القطاع غيرالنفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجلت ارتفاعاً في السنوات القليلة الماضية، إلا أن نمو هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطاً بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب التركيز التي لا تزال عالية في الصادرات، وفي مداخيل الدول من النفط (الجدول 1). ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي: الدخل والإنفاق، وتفارق الدورات الاقتصادية (مقارنةً بالولايات المتحدة)، وسعر الصرف.

الجدول 1: مدى انكشاف دول المجلس التعاون الخليجي على انخفاض أسعار النفط

البلدان الأكثر انكشافاً	نسبة القطاع الهيدروكربوني في ناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الانتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية (مليار دولار)
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الامارات	39	31	81	81	1.078.5

المصدر: Global Risk Advisors/ Sovereign Wealth Fund Institute

1- الدخل والإنفاق.

هي قناة التأثير التقليدية والمباشرة. ولو بقي سعر البرميل الواحد من النفط 60 دولار فترة زمنية طويلة، فستتأثر دول مجلس التعاون تأثيراً سلبياً بدرجات متفاوتة؛ وذلك بحسب درجة

(1) - GCC: Strong Diversified Growth, Limited Risks, IIF, 4/ 5/ 2014, at: <https://www.iif.com/publication/regional-overview/gcc-strong-diversified-growth-limited-risks>

الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية، وسعر النفط التعادلي للميزانيات الحكومية، والاحتياطيات المتوافرة لهذه الدول. وسيكون ثمة عجز في الميزانيات في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وقد أرينا بعض ذلك، ولكنه بقي محدوداً، وبحسب صندوق النقد الدولي (1).

قد يصل العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى عامي 2015 و 2016 إلى 10.1% - و 6.3% - على التوالي، والي- 16.4%، و 12.4% - في سلطنة عمان على التوالي أيضاً، وقد يصل العجز في الحساب الجاري عام 2015 - إلى 7.4% - في المملكة العربية السعودية، والي 11.1% - و 9.3% في سلطنة عمان عامي 2015 و 2016 على التوالي كذلك. ولكن الدول التي تمكنت من بناء احتياطيات جيدة من الارتفاعات سابقاً في أسعار النفط، ستمكن من تمويل العجز من صناديق التحوط.

على الرغم من ذلك، فإن استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحدياً لاستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطاً كبيرة تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برنامج الإنفاق الاجتماعي التي اعتمدها بعد ثورات الربيع العربي. ولكن دول مجلس التعاون العالية الكفاءة الإنتاجية يمكنها التلاؤم مع هذه الأوضاع وتحمل انخفاض أسعار النفط.

(1) World Economic Outlook (WEO), International Monetary Fund, at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/update/01/info.htm>

أولاً - مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات في أسعار النفط وشروط نجاح التنويع .

استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة في الأسعار:

لقد نجحت دول مجلس التعاون إلى حد معين، مقارنة بتجارب الانخفاضات سابقاً في أسعار النفط في جانب واحد هو بناء صناديق التحوط، وإن كنت أرى أنه كان يمكنها أن تفعل أفضل من ذلك؛ أي إنه كان من الممكن أن تكون القيمة المالية لهذه الصناديق أكبر مما هي عليه الآن، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان المداخيل الضخمة التي تحققت لدول المجلس بالعملة الأجنبية أثناء ارتفاع أسعار النفط خلال فترة سابقة (الجدول)، أما من حيث التنويع، فهي قد أخفقت، بوجه عام، في الوصول بالاقتصادات إلى الحد الأدنى المطل وبمنه، وتقليص الاعتماد على النفط ومداخيله، والتركيز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار فثمة حاجة، إذن، إلى إجراء إصلاحات جذرية لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- 1- بناء القاعدة المطلوبة من أرس المال البشري لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات في مسار التنمية الذاتي المرتفع.
 - 2- إصلاح القطاع العام المترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، ولحفز تنمية أرس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
 - 3- خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يكون بعيداً من تدوير الربح والارتباط بالنخب السياسية، ومساهماً في تنويع الاقتصادات والصادرات، والتطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وخلق فرص عمل للمواطنين، كما عدت بذلك استراتيجيات التنمية في دول المجلس.
 - 4- بناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المنبثقة منه، أو إيجاد تركيز تكنولوجي في صناعة معينة، أو قيادة القطاع الخاص نحو تكوين صناعات موجهة إلى التصدير وحافزة على النمو.
 - 5- إصلاح السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط، ودعم التنافسية، وتنويع الصادرات في المدى البعيد.
- 1- التنويع طبيعة الدولة الريفية.

ذكرنا سلفاً وجود عوامل مباشرة للإخفاق في تنويع الاقتصادات. ومن ناحية نظرية، يمكن القول إن التنويع ضد طبيعة الدول الريفية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية، وسبب ذلك أنه يسلب الدولة الريفية أهم مقومات بقائها واستمرارها، أي آلية توزيع الربح. فالربح يركز الدخل في يد النخبة السياسية، ومن ثمة يركز الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسية

لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السلطة (1). أما التنوع، فمن المفترض أن يحد التركيز في النشاط الاقتصادية والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموا ذاتياً مستقلاً عن الربح، وعن آلية توزيعه من خلال السلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. وفي المقابل، من المفترض أن يؤدي التنوع إلى آلية تعتمد على العمل والاكتماب من تنوع الأنشطة الإنتاجية؛ كالتصنيع، والخدمات، والزراعة، وغير ذلك من الحرف. وهذا الأمر ربما يؤدي، مع مرور الوقت، إلى تكوّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في أسواق العمل والحرف

المختلفة وقطاع الأعمال، وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخياً، على الأقل، في أوروبا (2). نحن إذن ازاء نموذجين، نموذج قائم على الاستخراج والاستقطاع وإعادة التوزيع، مقابل نموذج يعتمد على العمل والاكتماب. فالإشكالية الموروثة في نماذج نمو الاقتصادات الريعية هي أن قلة تشارك في الإنتاج، وقلة تقتسم الربح أيضاً. وفي ظل غياب التصنيع والتنوع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الربح من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها. فالنمو في الاقتصادات الريعية يعتمد على استخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الخارج، وهذا يجري بأقل معالجة إنتاجية ممكنة. وعملية

(1)Khalid R. Alkhater, "State and Development: Production or Predation," in "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Irvine - California, 2009.

وقد توصل خالد حافظ : إلى نتيجة مفادها أن لعنة الموارد المذكورة في الأدبيات الاقتصادية (وهي عدم نمو اقتصادات الموارد الطبيعية في المدى البعيد)، هي بسبب

تفاعل بين النظام السياسي وكثافة الموارد الطبيعية، واللجنة في هذا السياق مرتبطة إيجابياً بدرجة القهر السياسي ، كما بينا أن Political repression

سبب ذلك يعزى إلى تضارب في المصالح بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة الأوتوقراطية الترتينية، وهذا التضارب في المصالح غير موجود في الديمقراطيات الناضجة؛ كالنرويج التي تقدم مثالا دالا على نعمة الموارد بدلا من لعنتها.

(2) انظر المرجع نفسه من أجل م ارجعة تاريخية لهذا الموضوع؛ وانظر أيضا:

D. Acemoglu & J. Robinson, Economic Origin of Dictatorship and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2006)؛

D. North & R. Thomas, The Rise of the Western World: A New Economic History (Cambridge: Cambridge University Press, 1973)؛

R. Auty & A. Gelb, "Political Economy of the Resource - Abundant States," in M. Richard. Auty (ed.) Resource Abundance and Economic Development (Oxford: Oxford University Press, 2001).

استخراج الموارد الطبيعية هي قليلة من جهة استخدام العمالة، ولكنها كثيفة من جهة استخدام راس المال والتكنولوجيا.

وبما أن التكنولوجيا مستوردة وليست موطنه، فإن قنوات الإنتاج من هذا القطاع واليه، مع بقاء الاقتصاد، تبقى ضعيفة، ويبقى هذا القطاع شبه مستقل عن بقية الاقتصاد، ولا يتأثر كثيرا بمستوى التنمية فيه.

ثانياً - شروط عملية تنويع ناجحة:

أ. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب)

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي؛ وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجرى استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ولا يمكن استخدامهما أدوات إدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر. بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. وفي سائر دول مجلس التعاون يستخدم شق واحد فقط من هذه السياسة وهو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية. وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بشق سياسة الإنفاق الحكومي فقط. في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج من - Appropriate policy mix من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، يتفاعل مع كل دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كل سياسة، بناء على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع. وبالنسبة إلى دول المجلس، فإنه لا وجود لهذا المزيج من السياسات، وإنما الأمر نصف سياسة تدار بها الدورة الاقتصادية منذ ما يقارب نصف قرن حتى الآن.

كما ذكرنا سابقاً كان هذا الإطار البسيط، الأحادي السياسة (السياسة المالية)، والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، ملائماً لبدائيات مراحل التنمية في دول مجلس التعاون عندما كانت الاقتصادات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدول التي ارتبطت اقتصادياً مع الولايات المتحدة التي هي دولة عملة الربط، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار

الأميركي مستقر ة، ولكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي. لذلك ينبغي أن يتركز الهدف العام والأساسي في تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل⁽¹⁾، من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط؛ أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي) هذا الأمر مهم لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع (من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التتويج في المدى البعيد من جهة أخرى. على سبيل المثال، أي فائدة لاستثمار يبدأ بتكلفة 5 مليا ارت وينتهي ب 15 مليار بسبب ارتفاع معدلات التضخم الذي هو في جزء كبير منه، نتيجة الإصرار على استيراد سياسة نقدية تو سعية من الولايات المتحدة الأمريكية، في ذروة دورة الرواج وارتفاع معدلات التضخم، نتيجة الربط بالدولار الأمريكي. إن تلك السياسة النقدية مصممة لاقتصاد مختلف يمر بأوضاع اقتصادية مختلفة ودورة اقتصادية مختلفة عن دول مجلس التعاون.

ومن ثمة ليس بالضرورة أن تكون ملائمة دائما لأوضاع دول المجلس. فهذه الدول لا تدير اقتصاداتها بأقل تكلفة، ولا بأكثر الطرائق كفاءة، وهذا هو لب الإدارة الاقتصادية الناجحة. والإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت)، على نحو يمكنها من قيامها بالدور المنوط بها بوصفها سياسة اقتصادية كلية توج ه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الوطني الكلية، وإدارة الدورة الاقتصادية على وجه الخصوص. فالسياسة النقدية هي سياسة اقتصادية كلية ينبغي أن يكون هدفها العام والأساسي إدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وليس إدارة رؤوس الأموال أو الاستثمارات، ولذلك يجب أن توجه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي المعبر عنه بالمستهلك ونحو رفاهيته؛ فهو أكبر شريحة في المجتمع، وينبغي ألا توجه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة في حد ذاتها، أو شريحة معينة من المجتمع كالمضاربين في أسواق الأصول أو العملات على سبيل المثال⁽²⁾، وينبغي في الإصلاح المطلوب أيضا أن يرفع القيد المفروض على سعر

(1) خالد بن راشد الخاطر، المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات ، تحديات انهيار أسعار النفط والتتويج الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، اغسطس 2015، ص30.

(2) هذه الأمثلة مبنية على تصريحات بعض المحافظين ومواقف لهم، مفادها أن الابتعاد عن السياسة النقدية الأميركية واتباع سياسة سعر صرف أكثر مرونة سيؤدي إلى مخاطر بالنسبة إلى المضاربين في أسواق العملات وأسواق الاستثمارات الأخرى، وهذه الادعاءات غير موفقة ولا أساس لها من الصحة، ولكن لا يتسع المجال لتفنيدها الآن، وهذا ليس موضوع الورقة. ولكن باختصار شديد، هل يجب أن تسخر السياسة النقدية لخدمة المضاربين؟ وهل هذا هو هدفها؟

الصرف؛ فيمكن من استخدامه أداة لإدارة الاقتصاد الكلي. في إيجاز، إن أحد الخيارات المبدئية الملائمة هو اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي مؤشرا لسعر النفط،

إضافة إلى عملات شركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين الرئيسيين. ولهذا الخيار مازيا عديدة مقارنة بنظام الربط الجامد الحالي بعملة واحدة فقط هي الدولار الأميركي. وأحد الأدلة على ذلك يتأتى من واقع انخفاض أسعار النفط الحالي . وفي حال تصميم نظام سعر الصرف بمرونة كافية، فإنه سيشكل عازلا فعّالا لامتناس الصدمات الخارجية الناتجة من خلال قناتي سعر الفائدة، وسعر الصرف، سواء كانت القناة ناتجة من تقلبات أسعار الطاقة أو من تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي نفسه. فانخفاض أسعار النفط الحالي، على سبيل المثال، سوف يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأميركي، وهذا يعني ارتفاعا نسبيا في مداخيل النفط المحصلة بالدولار الأميركي، مما يعبر عنها بالعملة المحلية، وهو ما يتيح حيا أكبر للإنفاق الحكومي ويدعم النمو الاقتصادي، ويقطص حدة الآثار السلبية لانخفاض مداخيل النفط. والعكس صحيح أيضا، ففي حال ارتفاع أسعار النفط ومداخيله، سترتفع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، فسيساهم ذلك في تهدئة التوقعات التضخمية وخفض معدلات التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي وهذا هو المطلوب في هذه الحال. إن هذا الإصلاح هو الأسرع والأسهل مقارنة بسائر أنواع الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتنويع الاقتصادات.

ب. تنويع القاعدة الإنتاجية:

بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا بد من إصلاحات في جانب العرض أيضا، ولا بد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدا من ريع القطاع الهيدروكربوني، وتنويع هياكل الإنتاج تحديدا بعيد المدى يتطلب، في إيجاز: تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحد من تركيز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

1- تنمية تراكم رأس المال البشري

إن تراكم رأس المال البشري Development of Human Capital Stock هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتتبع الاقتصادات؛ لأن التنمية وحدها لا تكفي. ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات، ونحو ذلك، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبياً من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ أي إنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تركيب رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تركيب رأس المال البشري، جعلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات، إضافة إلى سبب آخر متمثل بعدم التمكين الذي نجمه في:

- 1- تقلص الفرص في الاقتصاد، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، وفي توظيف المواطنين بوجه عام.
- 2- تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، وطلب الربح والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبيات والولاءات وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي.

إن التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري. ففي دول العالم الثالث كثيراً ما يكون مصدر الانسداد من جانب الطلب. فطلب التعليم وجودته وبناء القدرات ينخفض إن كان العائد المتوقع منهما منخفضاً. لذلك، فإن تركيز دول مجلس التعاون، الملاحظ حالياً من حيث العرض، في عملية تنمية رأس المال البشري مصيره الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الطلب في عملية تركيب رأس المال البشري⁽¹⁾. وإن لم يكن الأمر كذلك، فأين يذهب خريجو الجامعات الوطنية والأجنبية المرموقة التي استحضرت إلى دولنا؟ إلى قطاع عام ريعي مترهل كبير العدد، قليل الكفاءة والإنتاجية، قد تعدى مرحلة التشبع في بعض الدول، أو إلى قطاع خاص احتكاري موصد في وجه العمالة الوطنية، تتمثل مصادر طلب رأس المال البشري بالقطاع العام والقطاع الخاص. ومن ثمة، فإن المطلوب هو إصلاح مصادر جانب الطلب لخفض تنمية رأس المال البشري وتراكمه، ونعني بذلك إصلاح القطاعين العام والخاص؛

(1) من أمثلة ذلك: التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحاث معها والباحثين والمعلمين والمختبرات، وعقد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكون فيها مساهمات علمية تذكر بالنسبة إلى المواطنين. ولكن المعرفة والتكنولوجيا لا تستوردان، بل تستنبتان وتتميان

أي إصلاح القطاع العام الكبير العدد والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص للحد من تركيز الأسواق والثروة فيه من أجل خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

ج- إصلاح القطاع العام:

يشكل القطاع العام أكبر مصدر لتوافر الوظائف للقوة العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون، ويعد توظيف المواطنين في القطاع العام الآلية الأساسية والأعم لإعادة توزيع الربح في ما بين مواطني هذه الدول. فبموجب العقد الاجتماعي الخليجي تكون الدولة ملزمة بإيجاد وظائف للمواطنين. غير أن القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع (خصوصاً في الدول الأكثر كثافة سكانية)، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وإنتاجيته. ولذلك أصبح من المطلوب رفع كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كاف لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم. وأول شروط إصلاح القطاع العام إنما يكون بإصلاح أرس المؤسسة، وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملاءمة والاختصاص، في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والحوافز بالإنتاجية. فتحديث إطار الإدارة في القطاع العام يتطلب مزيداً من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، ومتطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العام وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من خريجي الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العام. فدون ذلك، لا يكون لاستحضار الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية المرموقة وانفاق مليارات الدولارات في هذا الشأن أي معنى أو جدوى؛ لأن عدم تمكين الكفاءات والشباب المؤهل يرسل إلى الشباب والأجيال الناشئة رسالة خاطئة. في السياق نفسه، ثمة حاجة إلى تطبيق أكبر لمعايير السوق في بيئة العمل، وهذا أمر مهم في جذب القدرات الوطنية الشابة وتمييزها، وفي تركيب الخبرات الوطنية في المستوى الأعلى، وخلق تدفقات إيجابية بالنسبة إلى سائر الاقتصاد. أما إذا كانت قيادة المؤسسة ركيكة، مرتبكة، ضعيفة، غير متمكنة، فإنها تقصد المؤسسة بأكملها، وتعوق تكون رأس المال البشري - وخصوصاً بناء القدرات الوطنية - وتخلق سقفاً Cap محدوداً لتكون القيادات والكفاءات الوطنية، فلا يمكنها تجاوزه؛ لأنها ترى - من منظورها الخاص بها - أن الكفاءات الوطنية قد تشكل تهديداً لاستمرارها وبقائها في المنصب، وربما كانت لا تتسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يترتب عليه الحؤول دون تكون رأس المال البشري وتراكم الخبرات

الوطنية، وحرف الجهد والموارد البشرية عن الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الاستحواذية وطلب الربح (1).

ح- إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص:

إذا كانت اقتصادات دول المجلس تعاني التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنوع، فإن للقطاع الخاص الخليجي دورا كبيرا في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركز في نشاطه وقلة في التنوع أيضا. وقد انعكس ذلك بقدر من التركيز والتشوهات على الأسواق، وتكوينات لبنى احتكارية فيها. فبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط، لا يزال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة ذكرناها آنفا (المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، والخدمات) وعبر عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود (من خلال الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات المختلفة، وتجارة الاستيراد والترويج) تكون تركيز اقتصادي ورأسمالي يرجع إلى شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنخب السياسية، تمكنت من تركيز ثروات ورؤوس أموال طائلة، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تشكل موانع دخول في عدد كبير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذي تكوينات احتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها إن نمو القطاع الخاص يعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على الدولة، وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال. ويبدو أن هذه العلاقة الكينونية التطفلية من جهة قطاع الأعمال المعتمدة على الدولة، تزداد قوة مع الرواج، وخلال فترة الطفرات النفطية. فجل طفرات القطاع الخاص الأخيرة كانت بسبب الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، والاستهلاك الحكومي النهائي، ويمكن تلخيص القطاع الخاص لدول المجلس في النقاط التالية:

(1) J. Isham Et al. "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," The World Bank Economic Review, vol. 19, no. 2 (2005), pp. 141- 174;
James A. Robinson Et al., "Political Foundations of the Resource Curse," Journal of Development Economics, vol. 79, no. 2 (2006), pp. 447 - 468.

- 1- فقدان دوره التّموّلي الريادي في مرحلة ما قبل النفط عندما كان هذا القطاع يدفع ضريبة.
- 2- أصبح ضيفاً على الدولة الريعية، وعلى ارتباط وثيق بالنخب السياسية ومجموعات المصالح فيها.
- 3- أصبح متطفلاً على الدولة، معتمداً على تدوير الربح.
- 4- استغلال مدخلات الطاقة الرخيصة التي يتنافس فيها مع المواطنين، في حين تستنزف الدولة الريعية مواردها الناضبة في المدى البعيد.
- 5- يعتمد على الإنفاق الحكومي بشقيه: الاستثماري الذي يشكّل تعاقدات وأرباحاً للقطاع، والإنفاق في رواتب المواطنين وأجورهم، وهو يشكّل لاحقاً طلباً استهلاكياً بالنسبة إلى القطاع الخاص، في حين تخطى الإنفاق الموجه إليه جل المواطنين.
- 6- الانفصال عن المجتمع، فهو لا يساهم في خلق وظائف للمواطنين.
- 7- لا يساهم في توافر فرص استثمارية للمواطنين، في حين أنه يركم ثرواته ورؤوس أمواله الخارجية والداخلية، ويحتفظ بها بعيداً من مساهمات المواطنين في استثماراتها، وتمويلها، والاستفادة من عوادها .
- 8- لا يدفع ضريبة تساهم في مداخل البلاد.
- 9- تغلب عليه السمة الاحتكارية؛ إذ مكنته عقود من التوسع، وتركيب أرس المال، واستغلال القوانين الحماية، من تشكيل موانع دخول أدت إلى تكوين بني احتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال، وتركز في الأسواق (عبر الاقتصاد)، وفي الثروة (عبر المجتمع).
- 10- يحصل على عوامل إنتاج رخيصة؛ من أرس مال، وعمالة أجنبية قليلة المهارة يشكل دخلها تسرباً لرؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويحدث تحوّل خَطَر في التركيبة السكانية للمجتمع.
- 11- لا يستغل ميزة كثافة عوامل الإنتاج ورخصها في التقدم التكنولوجي، ولا في التطور الصناعي، ولا في بناء اقتصاد معرفي، بل إنه شهد انخفاضاً في إنتاجيته، ثم إن تقنيات الإنتاج المستخدمة فيه متدنية وقليلة القيمة المضافة، ولم تضع الدول شروطاً لدعمها له نحو التكثيف؛ سواء كان ذلك من حيث استخدام التكنولوجيا، أو التنوع، أو إحداث اختراقات في أسواق التصدير (كما جرى في تجربة شرق آسيا مثلاً). وفي الوقت الحالي، وبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط لا يزال نشاطاً لقطاع يتركز في ثلاثة مجالات رئيسية هي المقاولات، والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية. أما استراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون.

خ- التصنيع من أجل التنويع .

يشير رودريك إلى أن النمو المطرد كان مرتبطاً تاريخياً بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائماً (1) ، ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية سابقاً مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية، والولايات المتحدة في محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر. ويعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وفي هذا السياق تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ إن طلب السوق العالمية للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أن توسع قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً يبقى محدوداً من خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ وذلك أنها قد تنقلب سريعاً ضده وتحد استثمار ونموه، فضلاً عن أن النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدوداً بالاكشافات في الدول الأخرى، وعرضة لتقلبات الأسعار التي تحد استمراريته وتقلص قيمته، كما ذكرنا ذلك من قبل . وفي دول مجلس التعاون، يرتبط هذان الأمران ببعضهما. فتوسع قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً مرتبط بتحسّن شروط التجارة الدولية في سوق صادرات المواد الأولية التي تبقى عرضة لتقلبات (2) ، والانحدار المستمر مع الزمن في المدى البعيد (3). في حين لا يعاني النمو القائم على تصدير المواد المصنعة هذه الإشكالية؛ بما أن التصنيع يبقى مستجيباً لدينامية الطلب العالمي، بخاصة في الدول المصنعة. وفي ما يلي، نبين أهم فوائد التصنيع؛ ذلك أنه:

- 1- مهم من أجل التنويع، وهو يقلل من عيوب النمو الذي يعتمد على تركيز الصادرات في المواد الأولية.
- 2- يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، خصوصاً إذا ما استهدف سوق الصادرات، وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة.

(1)D. Rodrik, "Industrial Development: Stylized Facts And Policies," U.N.-DESA publication Industrial Development for the 21st Century (August 2006).

(2)M. Woolcock & L. Pritchett & J. Isham, "Social Foundations of Poor Economic Growth," in M. Richard (ed).

Resource Abundance and Economic Development (Oxford: Oxford University Press, 2001).

Samuel G. Asfaha, "National Revenue Funds: Their Efficacy for Fiscal Stability and Inter - generational Equity," International institute for Sustainable Development (August 2007), at:

https://www.iisd.org/pdf/2007/trade_price_nat_rev_funds.pdf

(3)R. Prebisch, The Economic Development of Latin America and its Principal Problems (New York: Lake Success, 1950); H. Singer, "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries," American Economic Review, vol. 40, no. 2 (1950), pp. 473 - 485.

- 3- مليء بالتدفقات والآثار الإيجابية في سائر أنواع الاقتصاد .
- 4- يعطي أمثلة لدخول مستثمرين جدد.
- 5- يدرّب العمالة والمتخصصين والفنيين والمدري رين.
- 6- يمكن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي Learning - by - doing .
- 7- يساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة.

المبحث الثالث

التحديات الاقتصادية الجديدة وإعادة ترتيب أولويات الأمن الخليجي

ليس أدل على عظم التحديات التي أصبح من المتعين على دول الخليج أن تواجهها، اقتصادياً واجتماعياً بسبب أزمة أسعار النفط الراهنة، مما عنون به أحد أشهر محلي صحيفة المال والأعمال ذاتعة الصيت عالمياً "فايننشال تايمز"، أحد مقالاته "نهاية قوة البترودولار"⁽¹⁾، وقد أدت التحديات الاقتصادية المطردة التي باتت تواجهها دول الخليج العربية في ضوء التراجع المستمر في أسعار النفط، إلى إعادة ترتيب أولويات أجندة الأمن الخليجي، بما يواكب التطورات المحتملة في الحاضر والمستقبل. ومن ثم، أصبح الأمن الاقتصادي بمعناه الشامل متعدد الأبعاد، يشغل مكانة متقدمة في أجندة الاهتمام الخليجي الرسمي. ولذلك؛ لم يكن مستغرباً أن يسلط خطاب القيادة السياسية في دول الخليج الضوء بشكل ملحوظ وبتفصيل غير مسبق -منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي- على أهمية البعد الاقتصادي للأمن الوطني بمختلف روافده. وفي هذا الخصوص، أكد أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد، أن الدولة مطالبة "بالبدء بمعالجات وخطوات اقتصادية وبرامج تهدف إلى الترشيد وخفض بنود الميزانية لمعالجة النقص في الموارد المالية"، بل ووجهه إلى ترشيد مصروفات الديوان الأميري⁽²⁾، وبالتوازي مع ذلك، بادر العديد من دول الخليج إلى اتخاذ خطوات عملية ملموسة لجهة إدخال إصلاحات بنيوية في هيكل اقتصادها الوطني، فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تحرير أسعار الوقود منذ يونيو/حزيران 2015، وأكدت عزمها رفع الدعم عن منتجات وخدمات أخرى كالكهرباء، والأمر نفسه فعلته مملكة البحرين. وأعلنت الحكومة السعودية، إجراء تعديل على أسعار الطاقة والمياه والكهرباء والصرف الصحي، بما يتوافق مع الأسعار العالمية، وذلك بشكل تدريجي خلال السنوات الخمس المقبلة. كما قررت فرض رسوم سنوية على الأراضي الخالية المخصصة للبناء السكني أو التجاري "المعروفة بالأراضي البيضاء"، بنسبة 2.5%؛ بهدف استغلال هذه الأراضي والاستثمار فيها. وفي الكويت، أعلنت الحكومة عزمها اتخاذ عدة تدابير لتقليص النفقات العامة، وفي هذا الإطار أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة، أنس الصالح، أن الحكومة تناقش مع مجلس الأمة 20 إجراء لتقنين الإنفاق الحكومي وترشيد الهدر، ومن بين هذه الإجراءات المقترحة: تخفيض مخصصات العلاج بالخارج، وزيادة إيجارات أملاك الدولة،

(1) Philip Stephen." The Petrodollar Age is no more", Financial Times, Feb 11,2016.p6.

(2)- لقاء مع سمو الشيخ جابر، رئيس مجلس الوزراء الكويتي، صحيفة "الأنباء" الكويتية، 4 فبراير/شباط 2016.

وتطبيق قانون الضريبة، وتعديل أسعار البنزين والكهرباء والمياه وفق نظام الشرائح⁽¹⁾. ويادر القطاع الخاص ممثلاً في غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى تقديم رؤية مكتوبة للإصلاح المالي والتموي في ضوء انخفاض أسعار النفط ، ورغم أهمية هذه الإجراءات في الحدّ من عجز الموازنات العامة لدول الخليج، لاسيما في السنوات الخمس المقبلة، إلا أنها لن تكون كافية على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، سيؤثر تقليص دول الخليج للدعم على أسعار الوقود ما يعادل 7 مليارات دولار أميركي في 2016، أي أقل من 1% من ناتجها المحلي السنوي، في حين يعادل العجز المتوقع في موازنات العام الجاري 2016 نحو 12.4% من هذا الناتج⁽²⁾.

وبالتالي، فإنه يجدر بدول الخليج القيام بعملية إصلاح اقتصادي ومالي شاملة تتضمن إعادة هيكلة جذرية لبنية الاقتصادات الخليجية، لتحويلها من اقتصادات ريعية أحادية مصدر الدخل، لتصبح اقتصادات متنوعة مصادر الدخل وتركز على قطاعات إنتاجية غير نفطية. أولاً - إصلاحات دول الخليج لمواجهة انخفاض أسعار النفط .

بادرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ مجموعة قرارات لمواجهة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط عبر إصلاح قطاع الطاقة وتنويع مصادر الدخل، بينها رفع الدعم عن سلع وخدمات، وتشجيع الاستثمارات، إلى جانب ترشيد الإنفاق العمومي ، ويضم مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضخ نحو خمس معروض النفط العالمي وتعتمد على العائدات النفطية في تمويل إيرادات موازنتها- كلا من السعودية وقطر والإمارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان ، واتخذت أغلبية الدول الخليجية حزمة إجراءات غير مسبوقه لخفض الدعم عن مواد أساسية، بينها الوقود والكهرباء والمياه لسد العجز في موازنتها، وخفض الإنفاق في مواجهة تراجع المداخيل النفطية.

أبرز وأهم القرارات الاقتصادية التي شهدتها دول المجلس في 2016:

السعودية:

رفعت السعودية مطلع عام 2016 الدعم عن عديد السلع والخدمات (الوقود بأنواعه، والمياه والكهرباء)، لتوفير النفقات الجارية في موازنتها التي يقدر عجزها بنحو 87 مليار دولار ، أعلنت في 25 أبريل 2016 عن رؤية اقتصادية لعام 2030 تهدف إلى خفض اعتمادها على

(1) صحيفة "الأبنا" الكويتية، 14 فبراير/شباط 2016، (إجراء لتقنين الإنفاق الحكومي"، العدد (14369)، ص1. وانظر أيضا: صحيفة "السياسة" الكويتية، 3 إبريل/نيسان 2016، العدد(16986)،

ص1.

(2) وكالة موديز للتصنيف الائتماني: " انهيار النفط"، 2015/12/22، (تاريخ الدخول: 2016/2/26).

النفط الذي يشكل المصدر الرئيس للدخل ، وتضمنت الرؤية تأسيس صندوق استثماري بقيمة تريليوني دولار، وطرح أقل من 5% من أكبر شركة نفط في العالم التي تملكها الدولة (أرامكو)، وزيادة إيراداتها غير النفطية إلى 267 مليار دولار سنويا بحلول 2030. أوامر ملكية في مايو 2016 تضمنت هيكلية ودمج وتعديل عدد من وزارات ومؤسسات الدولة، أبرزها إعفاء وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي من منصبه وتعيين المهندس خالد الفالح وزيرا للطاقة والصناعة والثروة المعدنية، في سبتمبر/أيلول 2016 صدرت قرارات بخفض رواتب ومزايا الوزراء وأعضاء مجلس الشورى، وخفض مكافآت الموظفين في القطاع الحكومي ضمن جهود ضبط الإنفاق بعد تراجع عائدات النفط، قررت السعودية في أكتوبر 2016 ربط صرف رواتب موظفي الدولة بناء على التقويم الميلادي بدلا من الهجري، مما سيوفر على المملكة 14.9 مليار ريال (قرابة أربعة مليارات دولار)، خصصت الحكومة السعودية في نوفمبر 2016 مئة مليار ريال (26.7 مليار دولار) لسداد ديون مستحقة عليها لشركات القطاع الخاص، أعلنت الحكومة السعودية في نوفمبر 2016 عن إلغاء مشاريع مقترحة بقيمة تريليون ريال (267 مليار دولار)، لعدم وجود جدوى اقتصادية لها في المرحلة الحالية وتحقيق وفورات في ميزانية الدولة.

الإمارات العربية المتحدة:

أعلنت الإمارات في مارس 2016 عن فرض رسم جديد نظير استخدام مرافق بدءا من يوليو 2016 قدره 35 درهما (9.54 دولارات) على كل مسافر، ولحقتها الشارقة (ثالث أكبر إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة) في أبريل من السنة نفسها وفرضت رسما بنفس القيمة، وكذلك أبوظبي (العاصمة) في يونيو الماضي، مجلس الوزراء الإماراتي وافق في مايو/أيار 2016 على إنشاء هيئة شرعية عليا موحدة تتولى الإشراف على قطاع التمويل الإسلامي ووضع المعايير الخاصة به بهدف تعزيز نمو القطاع وذلك بعد أكثر من عامين من المناقشات.

أقرت الحكومة الإماراتية في سبتمبر 2016 قانون الإفلاس الذي طال انتظاره لسنوات طويلة، والذي يهدف إلى معالجة أوضاع الشركات المتعثرة وحماية أموال الدائنين، ومن المتوقع أن يصبح ساريا في مطلع 2017، إقرار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أواخر أكتوبر الماضي، في خطوة تستهدف استكمال المنظومة التشريعية والمؤسسية للقطاع الذي يمثل 90% من إجمالي الشركات في الدولة، و60% من الناتج المحلي الإجمالي، اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي في أكتوبر 2016 مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2017-2021 بنفقات تقديرية 67.6 مليار دولار، لتصبح الإمارات أول دولة عربية تقوم بإعداد ميزانية دورية لخمس سنوات.

الكويت:

أقرت الحكومة الكويتية في مارس 2016 وثيقة للإصلاح المالي والاقتصادي تتضمن تعديل أسعار الطاقة للسيطرة على الهدر وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي، تضمنت وثيقة الإصلاح إعادة تسعير الخدمات والمنتجات، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وافق مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) في أبريل 2016 على قانون يسمح للحكومة برفع أسعار المياه والكهرباء على المستهلكين المقيمين والشركات، وتعد هذه الزيادة -التي لن تطال المواطنين- الأولى في هذا المجال منذ خمسين عاما، وسيبدأ تطبيقها في سبتمبر 2017، في يوليو 2016 أعلنت المالية الكويتية عزمها اقتراض عشرة مليارات دولار من الأسواق الخارجية عبر سندات خزينة وصكوك إسلامية، و6.6 مليارات دولار من السوق المحلي من الأسواق الخارجية لتغطية العجز في الموازنة.

كما أعلنت الكويت في أغسطس 2016 تسجيل عجز في ميزانيتها للسنة المالية 2015-2016، وذلك للمرة الأولى منذ 16 عاما متأثرة بتراجع أسعار النفط عالميا، وبلغ عجز الميزانية 4.6 مليارات دينار (15.3 مليار دولار) خلال السنة المالية، قررت حكومة الكويت في أغسطس 2016 رفع أسعار البنزين لأول مرة منذ تسعينيات القرن الماضي ابتداء من سبتمبر 2017 بنسب متفاوتة حسب درجة الأوكتان تتراوح بين 41% و83.3% على أن تتم مراجعة الأسعار كل ثلاثة أشهر لتتواءم مع أسعار النفط العالمية، في مطلع أكتوبر الماضي أقرت الحكومة تعويض مواطنيها عن رفع أسعار الوقود من خلال منح كل كويتي يحمل رخصة قيادة (يقدر عددهم بنحو 563 ألفا) 75 لترا من البنزين الممتاز شهريا (نحو 21 دولارا).

قطر:

قامت قطر (أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ومن أغنى دول الخليج) برفع أسعار البنزين اعتبارا من يناير 2016 بنسب تتراوح بين 30% و35%. - فرضت قطر ضريبة مطار على المسافرين على التذاكر ابتداء من 30 أغسطس 2016 والصالحة للسفر ابتداء من أول ديسمبر 2016 بقيمة 35 ريالاً قطريا (9.61 دولارا).

البحرين:

أعلنت البحرين عن رفع أسعار البنزين المحلية في يناير 2016 بنسب تجاوزت 50% في أول تغيير في أسعار المحروقات بالبلاد منذ 33 عاما، بدء تطبيق التعرفة الجديدة لأسعار الكهرباء والمياه اعتبارا من مطلع فبراير 2016، ووفقا لخطة لرفع الدعم عن الكهرباء والمياه سيتم زيادة السعر على شكل قفزات متتالية خلال الأعوام الأربعة القادمة.

سلطنة عمان:

بدأت سلطنة عمان بتحرير أسعار الوقود اعتباراً من مطلع يناير/كانون الثاني 2016 غرد النص عبر تويتر، واعتماد آلية للتسعير شهريا بحسب تغييرات الأسعار في السوق العالمية. صوت البرلمان العماني في مايو 2016 لصالح زيادة كبيرة في الضرائب على قطاع البتروكيميايات والموارد الطبيعية غير النفطية وشركات الغاز الطبيعي المسال، ويرفع التشريع (لا يزال إلى حدود نوفمبر 2016 بحاجة إلى تصديق السلطان) الضرائب على شركات الغاز إلى 55% بدلا من 15%، كما سيتم رفعها على شركات البتروكيميايات وصادرات الموارد الطبيعية إلى 35% من 12%⁽¹⁾.

ثانياً - الرؤية المستقبلية لانخفاض اسعار النفط:

في حال استمرار وجود فائض في العرض (الزيادة في العرض مقابل الضعف في الطلب)، فإن الأسعار لن تعاود الارتفاع فترة طويلة من الزمن. وتعتمد استمرارية العرض على عاملين، هما:

1- مدى استعداد الأوبك والمملكة العربية السعودية لخفض الإنتاج في المستقبل: يعتمد هذا الأمر، أساساً، على دافع تغيير الاستراتيجية؛ من استهداف الأسعار إلى استهداف الحصص في المقام الأول وفق عوامل جيوسياسية. فالمملكة العربية السعودية وجدت أنه من المكلف أن تكون هي المنتج المرجح في الأسواق في ظل زيادة الإنتاج من خارج الأوبك. ومن ثمة، فمن غير المتوقع أن تتغير هذه الاستراتيجية في المستقبل القريب، إلا في حال إجبار انخفاض مداخل النفط كل من المملكة العربية السعودية والأوبك من جهة، وروسيا وغيرها من المنتجين الرئيسيين من خارج الأوبك من جهة أخرى، على الاتفاق على اقتسام خفض الإنتاج في المستقبل، كانت المملكة العربية السعودية حتى صيف 2014 تضطلع بدور المن ت ج المرجح الذي يعادل العرض العالمي بالطلب العالمي، ولكن ذلك أدى إلى حفز الاستثمارات وإنتاج النفط الصخري الذي كان مربحاً مع ارتفاع تكلفته؛ وذلك بفضل المملكة العربية السعودية التي غيرت هي وأوبك سياستها إلى الاحتفاظ بالحصص في الأسواق، من خلال دفع الأسعار إلى الأسفل إلى الحد الذي يؤدي إلى خفض الأميركيين للإنتاج لمعادلة العرض العالمي بالطلب؛ أي إن المملكة العربية السعودية، باختصار، تجبرهم على القيام بدور المنتج المرجح. فالمنطق يتطلب من منتج عالي الكفاءة كالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، زيادة الإنتاج، وربما الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة.

(1) www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/11/30

وهكذا، سيخرج من الأسواق المنتجات التي يكون قليل الكفاءة أو تكون تكلفتها متوجهة عالية، في حين سيشهد النفط الصخري، كغيره من المعادن، رواجاً ثم انفجاراً. ومن المتوقع في هذه الحالة، أن يكون سقف الأسعار هو سعر النفط الصخري والأرضية هي سعر نفط الأوبك.

2- مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج لانخفاض الأسعار: تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط الصخري وربحه سينخفضان انخفاضاً كبيراً، وإلى أن المنتجين الذين لم يحتاطوا في مسألة انخفاض الأسعار سيواجهون ضغوطاً مالية كبيرة، وإلى أن الإنتاج سيقف، كما تشير إلى أن بعضهم سيخرج من الأسواق، وإلى أن حفر آبار نفط صخري جديدة سيكون غير مربح عندما تهبط الأسعار إلى أدنى من 70 أو 80 دولاراً بالنسبة إلى البرميل (1). وباختصار شديد، فإن دينامية انخفاض الأسعار ستؤدي إلى انخفاض العرض إلى المستوى الابتدائي لارتفاع إنتاج النفط الصخري، وسيؤدي ذلك إلى ارتجاع جزئي في الأسعار لتصبح في حدود 70 أو 80 دولاراً في المدى المتوسط إلى عام 2019. ولكن ثمة حالات من عدم اليقين المتعلقة بهذه التوقعات، على غرار غيرها من التوقعات، سواء كان ذلك بالنسبة إلى العرض أو الطلب.

أولاً: المسارات المستقبلية لسوق النفط:

منذ ما يعرف بصدمة الأسعار التي كانت نتيجة قيام بعض الدول العربية المنتجة للنفط بحظر تصدير النفط إلى الدول الغربية الداعمة لإسرائيل إبان حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، قادت الدول الغربية جهوداً حثيثة لمحاولة إيجاد مصادر طاقة بديلة تجنبهم التعرض لمثل تلك التجربة المريرة كما أن تجلّي الحظر البيئي الحقيقي الناتج عن استهلاك الوقود الأحفوري والأثر المدمر الذي يمكن أن تخلفه الكوارث الطبيعية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، قد دعم الجهود الدولية الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري أو محاولة إيجاد بدائل له، وتتلخص تلك الجهود في التركيز على مسارين متوازيين .

المسار الأول: يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة بمعنى جعل الأجهزة أكثر كفاءة من حيث استهلاكها للطاقة، فالسيارات اليوم مثلاً تقطع مسافة أكبر لكل جالون من الوقود، وهو ما يعبر عنه (Mile Per Gallon MPG) للدلالة على كفاءة استهلاك المحرك للوقود.

(1)B. Plumer, " Why oil prices keep falling -and throwing the world into turmoil,"
Vox, 23/ 1/ 2015, at:
<http://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling>

المسار الثاني: تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويهدف إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال إيجاد مصادر بديلة للطاقة تكون صديقة للبيئة ومجدية من الناحية الاقتصادية، وقد وضعت الكثير من الدول وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي أهدافا للوصول إلى نسبة معينة من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة في تقنية السيارات الكهربائية والتي تهدف إلى تقليل استهلاك الوقود الأحفوري في قطاع النقل والمواصلات، وقد أدت إلى هذه الجهود في المحصلة إلى خفض معدلات النمو في استهلاك الوقود الأحفوري سواء في قطاع النقل أم قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية.

فخلال السنوات العشرين الأخيرة لم يطرأ تغير كبير على الاحتياطات النفطية المؤكدة والقابلة للاستخراج؛ الأمر الذي دفع العديد من الخبراء النفطيين إلى الحديث عن نظرية ذروة النفط (Oil Peak Theory) القائلة بأن إنتاج النفط قد وصل ذروته، وأن الاستخراج سوف يدخل في منحني هبوطي ما يعني أن حقبة النفط الرخيص قد ولت إلى غير رجعة، إلا أن اكتشاف ما يعرف بالنفط الصخري (Shale Oil) أو بالأحرى اكتشاف وسيلة عملية ومجدية اقتصادياً لاستخراجه والذي يعد الحدث الأبرز في سوق النفط خلال العقد المنصرم، قد يغير من وجهة نظر المؤمنين بنظرية ذروة النفط.

منذ العام 1985 دخل الاستخراج الأمريكي من النفط في تراجع مستمر على العام 2008، فقد تراجع من 9 ملايين برميل يوميا إلى أن بلغ 5 ملايين برميل يوميا، إلا أن ما بات يعرف بطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة والتي بدأت في عام 2005 أدت إلى زيادة إنتاجها من النفط من 5 ملايين في عام 2007 إلى أن وصل إلى 7.5 مليون في عام 2013⁽¹⁾.

وقد ساعدت طفرة النفط الصخري في رفع معدلات نمو إنتاج الولايات المتحدة من النفط ومن ثم الاقترب كثيرا من الهدف الذي أعلنت عنه، وهو الوصول إلى الاستغناء عن مصادر الطاقة الأجنبية المستوردة من نفط وغاز طبيعي.

أن تراجع أو استقرار الطلب مقرونا بالنمو الكبير في إنتاج النفط الصخري يعني أن مكانة النفط التقليدي ك (المورد الرئيسي) للطاقة سوف تهتز، وأن أهميته كسلعة استراتيجية ستشهد تراجعا رغم أن الاعتماد عليه كأحد مصادر الطاقة الرئيسية من المتوقع أن يستمر في المستقبل المنظور، والأسباب وراء هذا التراجع كما رأينا عديدة؛ منها ما يتعلق بجانب الطلب

(1) طارق رضوان ، الخليج العربي بعد النفط ، دار هلا للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2016، ص34.

مثل تحسن كفاءة استخدام الطاقة أو تطوير مصادر بديلة ومتجددة للطاقة منها ما يتعلق بجانب العرض كطفرة النفط الصخري التي ستزيد من المعروض النفى في الأسواق، وهذا يعني في المحصلة أن أسعار النفط ستشهد تراجعاً مطرداً (irreversible decline) ؛ وإن كانت هناك إمكانية لارتفاعات آنية لكنها ستكون استثنائية واستجابة لظروف وقتية معينة.

ثالثاً- تأثير تراجع أهمية وأسعار النفط:

إن تأثير تراجع أسعار النفط على دول الخليج (2014) لن يكون كسابقية، إذ من المتوقع أن يتجاوز التأثير الحيز الاقتصادي بحيث تكون هناك آثار سلبية على الأوضاع السياسية والاستراتيجية كذلك، فمن الناحية الاقتصادية لعل من أرز الأخطاء التي وقعت فيها دولة الخليج في المرحلة الماضية هو الخلط بين النمو والتنمية.

وقد ساعدت عوائد النفط في خلق هذا الخلط وتعزيزه نتيجة لمعدلات النمو العالية وحالة الرخاء الكبيرة التي تحققت بفضلها؛ ما دفع إلى الاعتقاد أن ما تشهده دول الخليج هو حالة من حالات التنمية الاقتصادية الشاملة وليس مجرد حالة نمو تمخضت عن الوفرة المالية الناتجة من عوائد النفط، بالنسبة لدول الخليج فإن تراجع أسعار النفط يعني أمراً واحداً، وهو أن مداخيلها المالية ستشهد تراجعاً مستمراً ما سيؤثر على إمكاناتها المالية بشكل كبير.

وهذا الأمر يعني في المحصلة النهائية أن الحكومات الخليجية ستفقد القدرة على إدارة اقتصاداتها التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد النفط، كما أن أداء القطاع الخاص سيتراجع كذلك كونه يعتمد بدرجة كبيرة وبصورة مباشرة على الإنفاق الحكومي، وهذا يعني في المحصلة أن الاقتصادات الخليجية ستراجع بشكل كبير، وذلك لأن النمو الاقتصادي الذي حققته دول الخليج في الفترة الماضية لم يكن نتيجة تنمية اقتصادية شاملة حسب الاعتقاد السائد بل بفضل النمو في عائدات النفط، كل ذلك يعني أن حالة الرخاء والرفاهية التي تمكنت دول الخليج من توفيرها بفضل عوائد النفط ومن خلال اتساع دورها الاقتصادي ستضمحل، وأن مشكلة البطالة القائمة في دول الخليج خاصة بين الشباب ستتفاقم.

أما من الناحية السياسية؛ فقد استغلت الأنظمة الخليجية عوائد النفط بشكل فعال بل الأكثر فاعلية لتأخير أو عرقلة أي مطالب للإصلاح السياسي؛ وذلك بطرحها للمعادلة التي تقول إن الرخاء الاقتصادي بديل للإصلاح السياسي، ومن المعلوم أن الرخاء الاقتصادي ليس متناقضاً وليس بديلاً عن الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية؛ بل على العكس من ذلك تماماً إذ أن الإصلاح السياسي يعد من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، إلا أن أنظمة الخليج قلبت

المعادلة وجعلت الرخاء الاقتصادي غير الحقيقي والمتأتي من عوائد النفط بديلاً لأية عملية إصلاح سياسي.

وقد ظهرت هذه المعادلة بصورة أوضح بعد اندلاع أحداث ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"؛ حيث تمكنت الأنظمة الخليجية من تحصين نفسها ضد هذا "الربيع" ومنعت انحسار آثاره المتمثلة في المطالبات بالديمقراطية والمشاركة السياسية إلى الداخل الخليجي؛ من خلال زيادة الإنفاق على برامج الرفاهية الاجتماعية وبرنامج التوظيف ومكافحة البطالة، التي تعتقد الأنظمة الخليجية أنها السبب الرئيسي وراء اندلاع الثورات العربية في 2011.

إن تراجع عوائد النفط ومن ثم فقدان الإمكانات المالية، يعني أن الأنظمة الخليجية ستفقد القدرة على تفادي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وإعطاء حق المشاركة السياسية لشعبها، التي لا يمكن توقع ردة فعلها عند انحسار الرخاء نتيجة تراجع عوائد النفط والتي قد تكون عنيفة وغير مرشدة.

ومن الناحية الاستراتيجية؛ فإن منطقة الخليج ومنطقة المشرق العربي عموماً لم تكن محط اهتمام القوى الدولية يوماً كما هي اليوم، ففي الماضي قليل من خارج المنطقة من كان يعرف منطقة من كان يعرف منطقة الخليج أو يستطيع أن يحدد موقعها على الخريطة، أما اليوم فهي تتصدر نشرات الأخبار بشكل شبه يومي في الزوايا الأربع للعالم، وهذا الاهتمام لم يكن لوجود لولا النفط وكون دول الخليج العربي إلا أن هذا الاهتمام الدولي بالمنطقة لم يكن دائماً أمراً إيجابياً ومساعداً على المنطقة، فمنذ السبعينات والمنطقة تنتقل من حرب إلى حرب ابتداء من الحرب العراقية الإيرانية 1980 وانتهاءً بالغزو الأمريكي للعراق 2003، ونتيجة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة ووقوعها بين قوى إقليمية طامعة، ونتيجة للقصور الشديد في إمكانات الردع العسكرية لديها اضطرت دول الخليج الصغيرة والغنية، طلباً للحماية العسكرية والغطاء السياسي، إلى اللجوء للقوى الدولية كالولايات المتحدة التي رحبت بدورها بلعب دور الحامي الذي سيتيح لها تواجداً عسكرياً في المنطقة؛ وهو الأمر الذي كانت تسعى إليه منذ انحسار النفوذ الفرنسي - البريطاني عن المنطقة بعد فشل عدوان 1956 على مصر وذلك لحماية منابع النفط وتأمين خطوط إمداداته، وقد أعاققت هذه الحالة من الاعتمادية العسكرية والسياسية أية جهود لبناء إمكانات ردع عسكرية خليجية ذاتية، أو حتى بناء تحالف سياسي أو استراتيجي مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة كباكستان أو تركيا يوفر لها الحماية العسكرية والغطاء السياسي الذي تحتاجه.

لذا؛ فإن تراجع أسعار النفط وأهميته كسلعة استراتيجية سيعني أن دول الخليج سوف تفقد الدعم السياسي والحماية العسكرية التي توفرها لها القوى الدولية؛ وفي مقدمتها الولايات المتحدة

نتيجة تراجع الأهمية الاستراتيجية للنفط ومن ثم أهمية دول الخليج لمصالح تلك القوى، وهو ما سيكشف دول الخليج بصورة خطيرة للقوى الإقليمية المتربصة مثل إيران، التي طالما سعت إلى استعادة دورها الإقليمي ونفوذها على دور الجوار⁽¹⁾.

رابعاً: البدائل والإجراءات التي يمكن أن تتخذها دول الخليج:

إن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى إجراء إصلاحات على النماذج الاقتصادية الوطنية لرفع كفاءتها والعمل على اندماج الاقتصادات الخليجية لتعزيز مكانتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إجراء إصلاحات سياسية تقوم على المشاركة الشعبية وتفعيل العمل الخليجي المشترك في مواجهة التحديات الاستراتيجية.

وهنا تبرز مجموعة من الإجراءات التي تستطيع، بل يجب، على دول الخليج أن تتخذها سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي، لتحقيق هذه الأهداف، ومن بين هذه الإجراءات.

المستوى الأول: الإجراءات الفردية:

1- رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات خاصة الطاقة والمشتقات البترولية: من المعروف أن أسعار الطاقة والمشتقات البترولية في الخليج تعد من الأدنى في العالم، وذلك بفضل الدعم الحكومي الذي تقدمه دول الخليج، وهذا بدوره يترك أثراً سلبياً على الاقتصاد:

الأثر الأول: أن دعم الطاقة يزيد عبء الموازنات العامة دون فائدة كبرى للمواطنين؛ خاصة وأن معظم المستفيدين من الدعم هم من الأجانب الذين يمثلون النسبة الأعلى من السكان.

الأثر الثاني: أن دعم الطاقة يحدث تشوهات في الاقتصاد تؤثر على الكفاءة الاستراتيجية للشركات المحلية كونها لا تتحمل كامل تكلفة الاستخراج؛ لذا فإن على الحكومات الخليجية إعادة النظر في برامج دعم السلع هذه ووضع خطة لرفعها أو على الأقل تقنينها وترشيدها بحيث تحدث الأثر المطلوب على الاقتصاد دون أن ترهق الموازنات العامة، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية ووفق خطة زمنية مدروسة لتجنب أية اختلالات مفاجئة في قوى السوق.

2- تقليص الدور الحكومي الاقتصادي وتفعيل عمل القطاع الخاص: لقد تعاضم الدور الاقتصادي الذي تمارسه الحكومات من خلال الشركات الحكومية التي أصبحت تستعين

(1) طارق رضوان ، الخليج العربي بعد النفط مرجع سابق، ص45-46.

بها لتقديم الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والاتصالات والبريد والنقل، والتي كانت تقدمها بصورة مباشرة وحتى وقت قريب من خلال الجهاز الحكومي كالوزارات والهيئات، وقد كان ذلك على حساب القطاع الخاص الذي تقلص دوره وحجمه؛ لذا فإن على الحكومات الخليجية تقليص دورها الاقتصادي والتخلي عن الشركات الحكومية أو عن حصصها في الشركات المساهمة العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية؛ وذلك لرفع كفاءة ونضج الهياكل الاقتصادية.

3- إصلاح سوق العمل (توفير الحماية للكوادر الوطنية من المنافسة الأجنبية): لعل من أكبر المشكلات التي تعاني منها دول الخليج هي مشكلة البطالة، التي تشكل عبئا اجتماعياً واقتصادياً إضافية على الحكومات وعلى موازنتها العامة، ولعله من الغريب⁽¹⁾ أن تعاني العمالة الوطنية في الخليج هذه المشكلة، على الرغم من أن دول الخليج تستعين بالملايين من العمالة الأجنبية.

إن التعامل مع مشكلة البطالة على أنها مشكلة اجتماعية فقط أسهم في تفاقمها؛ إذ أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول حيث تعتمد النماذج الاقتصادية التي تتبناها دول الخليج على القطاعات المكثفة للأيدي العاملة الرخيصة التي لا تستطيع العمالة الخليجية منافستها، في مقابل عدم وجود التشريعات القانونية الكافية لحماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية؛ لذا يجب الإسراع في وضع منظومة قانونية تهدف إلى حماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وعدم فتح أي قطاع أمامها إلا في حالة عدم وجود أيد عاملة وطنية كافية أو مؤهلة.

4- تنويع مصادر الدخل من خلال تحويل النفط من مصدر للطاقة إلى مورد أولي للصناعة (بتروكيماويات): على الرغم مما يقال عن مساهمة ما يعرف بالقطاع غير النفطي في النواتج القومية الإجمالية لدول الخليج؛ فإن محاولات تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط لم تحقق النجاح المرجو ولا تزال دول الخليج تعتمد وبدرجة مفرطة على النفط، سواء كمورد للدخل الحكومي أم كمكون في الصادرات أم كمصدر للدخل القومي، وما مساهمة القطاع غير النفطي إلا مساهمة غير مباشرة للنفط.

ولعل الفشل في محاولات التنويع يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم تركيز دول الخليج على تنمية القطاعات التي تمتلك فيها أفضلية نسبية تجعلها أكثر تنافسية وكفاءة من باقي الدول، ويأتي في مقدمتها قطاع الصناعات البتروكيماوية، وعلى الرغم من النمو الذي شهده هذا القطاع

(1) طارق رضوان ، الخليج العربي بعد النفط مرجع سابق ، ص 47.

في دول الخليج فإنه لا تزال مساهمته محدودة؛ لذا وجب التركيز بالدرجة الأولى في الفترة القادمة على تنمية هذا القطاع ودعمه بالاستثمارات المالية والأيدي العاملة الوطنية المؤهلة وذلك لتحويله إلى القطاع الرائد والمحرك الرئيسي للاقتصاديات الخليجية.

5- الإصلاح السياسي (المشاركة السياسية): تعد المشاركة السياسية من أهم مرتكزات الحكم الرشيد الذي بدوره يعد من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية وتداول السلطة يستوجب وجود درجة عالية من الشفافية التي تعد من أهم وسائل الوقاية ضد الفساد الذي هو العدو الأبرز للاقتصاد القوي الذي يجلب الرخاء الاقتصادي، إن جعل دول الخليج الرخاء الاقتصادي المتحصل من عوائد النفط، بديلاً للإصلاح السياسي يعد من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الأنظمة الخليجية إذ إنها ربطت شرعيتها بما تنفقه من أموال النفط؛ مما يعني أنه في حالة تراجع أسعار النفط وعائداته فإنها تفقد شرعيتها ومسوغات بقائها؛ لذا وجب الإسراع في وضع خطة إصلاح سياسي حقيقي يقوم على المشاركة السياسية الفاعلة للشعوب؛ لأنها الضمانة الوحيدة للاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي والرخاء الاقتصادي.

المستوى الثاني: الإجراءات المشتركة:

1- الاندماج الاقتصادي (في سوق العمل وأسواق رأس المال): لا شك أن للاندمجات الاقتصادية بين الدول العديد من الفوائد، لعل أهمها توسيع قاعدة السوق المحلية ما ينعكس إيجاباً على الكفاءة الاستخراجية للشركات الوطنية، والوضع في دول الخليج ليس استثناء بل أن الفوائد التي يمكن أن يجلبها الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول قد تتجاوز الفوائد التقليدية، فبالنسبة لأهم سوقين (العمل ورأس المال) واللذين تعانيان اختلالات جوهرية تتمثل في البطالة بالنسبة لأسواق العمل والتقلب الشديد بالنسبة للأسواق المالية؛ فإن الاندماج يمثل أبرز سمات الحل.

من ناحية سوق العمل؛ فإن فتح الأسواق الخليجية بعضها على البعض سيؤدي إلى تراجع كبير في معدلات البطالة؛ حيث سيتم استيعاب فائض العمالة في الأسواق التي تعاني فائضاً (السعودية وعمان) من قبل الأسواق التي تعاني شحاً في العمالة (الإمارات وقطر)، أما بالنسبة لأسواق المال فإن دمج الأسواق الخليجية سيجعلها أكبر حجماً وأكثر عمقاً واستقراراً وجاذبية للاستثمارات طويلة الأجل؛ ومن ثم يحولها من أسواق مضاربة إلى أسواق استثمار.

2- تفعيل العمل الخليجي المشترك: تمر دول الخليج اليوم بظروف استثنائية فمن ناحية تعيش المنطقة العربية حالة عدم استقرار استثنائية بسبب الثورات والحروب الأهلية

العربية، ومن ناحية ثانية تتمدد إيران بطموحاتها الإمبراطورية بشكل مخيف في الفراغ الذي تركه سقوط العديد من أنظمة الحكم العربية، ومن ناحية ثالثة تعيش دول الخليج حالة من التشرذم بل والصراع بسبب مواقفها المتباينة من نتائج الثورات العربية، وأخيرا هناك حالة التردد التي تعيشها الولايات المتحدة والدول الأوربية تجاه التعامل مع المستجدات في المنطقة.

هذه الاعتبارات وغيرها، أدت إلى انكشاف دول الخليج بصورة غير مسبوقه؛ فهي:

- من ناحية اولية : أن هذه الدول غير متفقة على سياسة موحدة تجاه أحداث الربيع العربي.
- من ناحية ثانية: أن هذه الدول عاجزة عن مجاراة إيران في نفوذها خاصة في العراق واليمن.
- من ناحية ثالثة: أن هذه الدول لا تستطيع أن تثق أو تعول على المواقف الغربية، التي تسعى وبأي ثمن إلى الوصول إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي⁽¹⁾، ولعل هذه الظروف السياسية، وتراجع أسعار النفط، تمثل فرصة تاريخية لدول الخليج لنبذ خلافاتها الجانبيه، والسعي جديا إلى تفعيل العمل المشترك ورسم موقف خليجي موحد ووضع استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقدمتها الطموح الإيراني وتمدد الحركة الجهادية.

(1) طارق رضوان، الخليج العربي بعد النفط، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص44.

خاتمة الفصل الرابع

بدأنا في هذه الدراسة بتناول أسباب انخفاض أسعار النفط الحالي، وذكرنا عدة عوامل تضافرت في ذلك، وهي:

1- ضعف الطلب، بوجه عام، بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، وتباطؤه في الصين، إضافة إلى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.

2- زيادة العرض بسبب إنتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري في أميركا، والرمل في كندا)، وتغير في استراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلاً من استهداف الأسعار، علاوة على معاودة الإنتاج من مناطق كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط.

3- مساهمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن السياسة النقدية الأميركية وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في إضعاف الطلب العالمي بالنسبة إلى مناطق أخرى رئيسة مستهلكة في العالم. وفيما يتعلق بالأسعار، فإن مستقبلها سيحدد بعاملين أساسيين يؤثران في استمرارية العرض، هما:

أ- مدى استجابة الأوبك لانخفاض الأسعار في المستقبل المنظور الذي يعتمد على تأثير المنتجين الرئيسيين من داخل الأوبك (المملكة العربية السعودية وخارجها) روسيا بانخفاض.

ب- مدى استجابة الاستثمارات والإنتاج من النفط الصخري لانخفاض الأسعار الذي تشير التوقعات إلى أنه سوف يتأثر سلبياً. والخلاصة هي أن أرضية الأسعار ستكون هي سعر نفط أوبك والسقف سيكون سعر النفط الصخري، من 70 إلى 80 دولاراً، ومن المتوقع أن تستقر الأسعار عند هذا المستوى على.

الأرجح في المدى المتوسط حتى عام 2019. وفي هذا السياق، أنصح دول المجلس بعدم خفض الإنتاج لمحاولة التأثير في الأسعار؛ فلماذا يطلب من منتج عالي الكفاءة الإنتاجية خفض إنتاجه؟ إن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى فقد حصته في السوق لمصلحة منتج آخر أقل منه كفاءة، كما جرى ذلك مع المملكة العربية السعودية في تجربة انخفاض الأسعار خلال الثمانينيات، فالمنطق يتطلب عكس ذلك من منتج عالي الكفاءة، أي زيادة الإنتاج إن لم يكن الإنتاج بالطاقة القصوى، ودينامية تنافسية الأسعار كفيلة بأن تقود في نهاية المطاف إلى الأسعار التوازنية للسوق في المدى البعيد. ولعل انخفاض أسعار النفط يأتي بحسنات لطالما

طال انتظارها؛ من قبيل ضبط الإنفاق العام، والحد من الإسراف والتبذير، بل الفساد أحياناً، ودفع دول المجلس نحو التنويع بالضرورة، وإجراء الإصلاحات المطلوبة في المجال الاقتصادي، وفي مختلف المجالات الأخرى ومن تبعات استمرار انخفاض الأسعار أنه ربما يؤدي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة، وربما يؤدي ذلك إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما. ومع توقعات قرب بدء رفع أسعار الفائدة من الولايات المتحدة الأمريكية)، ربما يكون ذلك خلال عام 2015 (فإن هذا الأمر سيأتي في وقت غير ملائم لدول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة الآن، ولكن البنوك المركزية الخليجية سوف تتبع خطوات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على أي حال وفي كل الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخياً سواء كان ذلك ملائماً أو غير ملائم لأوضاع اقتصاداتها المحلية. وعند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأمريكي، فإن تأثير الصدمات الخارجية يمرر على نحو كامل اقتصادات المحلية. ففي هذه الحالة إن حصل انخفاض في مداخل النفط من الدولار الأمريكي، فإنه يعني انخفاضاً موازياً في مداخل النفط بالعملة المحلية لدول مجلس التعاون. ولكن إن كانت أسعار الصرف مرنة، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية أو خفضها أمام الدولار الأمريكي (يمكن أن يكون ذلك من خلال الربط بأسعار النفط) يعني ارتفاع نسبها في مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي؛ أي توافر المزيد من الأموال للإنفاق في الاقتصادات بالعملة المحلية.

وهو ما يخفف حدة تأثير انخفاض مداخل النفط في الميزانيات، وفي النشاط والنمو الاقتصاديين بوجه عام، أما من حيث التنويع فقد نجحت دول المجلس إلى حد معين، مقارنة بتجارب الانخفاضات سابقاً في أسعار النفط في جانب واحد، وهو بناء صناديق التحوط، ولكنها أخفقت، عموماً، في ما عدا ذلك. فقد أخفقت، عموماً، في الوصول بالاقتصادات إلى الحد الأدنى المطلوب من التنويع وتقليص الاعتماد على النفط ومداخله، والتركز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار ومن شروط نجاح التنويع إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأمريكي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فهذا الإطار جرى اعتماده قبل أربعة عقود من الزمن مع بدايات مرحلة التنمية عندما كانت الاقتصادات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرة. لكن هذا الوضع تغير مع بدايات العقد الماضي. أوان الإصلاح المطلوب يجب أن يحرر السياسة النقدية من القيد

المفروض عليها (من خلال نظام سعر الصرف الثابت) على نحو يمكّنها من قيامها بالدور المنوط بها كسياسة اقتصادية كلية توجه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي الوطني، وإدارة الدورة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، في المدى المتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في المدى البعيد. ولذلك يجب أن توجه نحو خدمة أهداف الاقتصاد الكلي معبرا عنه بأكبر شريحة في المجتمع؛ وهي المستهلك ورفاهيته، وألا توجه نحو خدمة قطاع بعينه، أو فئة معينة، أو شريحة من المجتمع، يمكن اعتماد سياسة صناعية في دول مجلس التعاون تساهم في التنويع ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص من أجل خلق قطاع خاص تنافسي يساهم هو نفسه في التطور التكنولوجي والتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وبناء أرس المال البشري وخلق مجالات جديدة من ميزانيات النسبية في الاقتصادات الخليجية؛ وذلك من خلال وضع برامج تحفيزية مناسبة، وتقيد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص ببرامج تعنى بتطوير تقنيات الإنتاج، وتحقيق اختراقات في أسواق التصدير، وبقيادة هذا القطاع نفسه، وكل ذلك ض من استراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجهة نحو قطاع صادرات مستجدة يدعها سعر صرف مرن حافز على الإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليًا.

الرغم من عظم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة التراجع القياسي لأسعار النفط، فإن أمامها فرصة مواتية لإصلاح هياكلها الاقتصادية قبل فوات الأوان، بحيث تحوّل هذه المحنة العارضة إلى منحة دائمة بتنويع مصادر دخلها الوطني وتقليل الاعتماد على الذهب الأسود الذي يبدو أن بريقه أخذ في التلاشي، من جهة أخرى، فقد بات من المؤكد أن اهتمام دول الخليج بالأمن بمعناه العسكري التقليدي لم ولن يتراجع؛ نظرا للمعطيات الهيكلية التي تتسم بها البيئة الأمنية الاستراتيجية في المنطقة والأزمات التي تعصف بها، والمرشحة أن يكون لها تداعيات مؤثرة خلال السنوات القادمة.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

1. اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً شبة كلي علي مواردها النفطية، جعل اقتصاداتها تابعة للاقتصاد الأمريكي نتيجة تسعير صادراتها النفطية بالدولار وذلك ساعدا علي التحكم في اقتصاد الخليج واستنزاف الإيرادات النفطية لصالح الولايات المتحدة.
2. تأثير معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة انخفاض أسعار النفط في النصف الأخير عام 2014 ، ويؤدي هذا الانخفاض إلي عجز ميزان المدفوعات و عجز الموازنة العامة و ارتفاع أسعار صرف الدولار يمكن تفاديه في الأجل الطويل بزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية نتيجة العوائد النفطية المتراكمة تقلص الآثار السلبية لاقتصاديات الخليج.
3. الدعوة إلي إعادة النظر بسياسات الاستثمار للمال الخليجي في الخارج وتحويله إلي الداخل العربي الأكثر أماناً، بدلاً من تركيزه علي أسواق الغرب، لتعمل في المشاريع الكبرى في البنية التحتية والصناعة والزراعة علي مستوي الوطن العربي.
4. العوائد النفطية الزائدة في الدول النفطية بشكل عام لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام لها سلبيات علي المجتمع حيث انه كلما زادت العوائد النفطية كلما انغمس المجتمع هذه الدول بصورة اكبر في النشاط الاستهلاكي التبذير، ويصبح الاعتماد مكثفاً علي استيراد سلع الخدمات ومن الخارج وهنا تظهر في مثل تلك الدول مشكلة الأنماط الجديدة للاستهلاك والاستنزاف العشوائي من الموارد النفطية.
5. خضعت أسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي انخفاض حادة تقود إلي تفاقم العجز المالي وتؤدي إلي تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي إلي إضرار بعيدة الأمد بالرفاهية الاقتصادية لتلك الدول.
6. إن أسعار النفط المنخفضة جداً أو المرتفعة جداً ليست في صالح الدول المنتجة (دول الخليجي)، على المديين المتوسط والبعيد، كما أنه ليس في صالح الدول المستهلكة التي زادت فاتورة مدفوعاتها جراء ارتفاع أسعار النفط، بل تلحق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على سلعة واحدة بعينها دون غيرها وهنا تتحقق الفرضية الاخرى وهي عدم معرفة المدة الزمنية التي تستمر فيها انخفاض أسعار النفط العالمية.
7. لقد أثبتت التجربة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، أن تلك الأسعار تخضع لمجموعة من العوامل والمؤثرات، وهي العوامل الاقتصادية المتمثلة في

- (العلاقة بين العرض والطلب) والتوتر الجيوسياسي، والعوامل المناخية والبيئية والعوامل النفسية والنقدية وعامل الندرة (كون النفط سلعة ناضبة).
8. ينتج عن انخفاض أسعار النفط آثار رئيسية مباشرة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتتمثل في صورة انخفاض الإيرادات العامة ورسيد الحساب الجاري ويمكن ان تكون في صورة عجز الميزانية وفي انخفاض مستوي الإنفاق الحكومي.
9. عدم اتخاذ منظمة الاوابك إجراءات بتخفيض إنتاج النفط في ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط عام 2014 والذي استمر حتى عام 2016 وذلك لإعادة الاستقرار والتوازن في الأسواق العالمية النفطية، وعدم وجود موقف موحد لها آلا في نهاية عام 2016 اتخذت قرار بتخفيض إنتاج النفط ورحبت بهذا القرار روسيا.
10. العوامل المؤثرة في أسعار النفط منذ النصف الثاني من العام 2014؛ في تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية (النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك، ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً، والذي أدى بدوره إلى خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم. فضلاً عن توجه كبار الدول المصدرة للبتترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها؛ لضمان حصتها السوقية.
11. النفط من مصادر الطاقة الناضبة هي عبارة عن مصادر غير متجددة ، أي أنها سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام ، وهي موجودة في الطبيعة لكن بكميات محدودة.

ثانياً- التوصيات:

1. علي دول مجلس التعاون الخليجي بانتهاج سياسة تسعيرية بعيدة عن تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، ويمكن لهذه الدول الاختيار بين تسعير النفط بعملاتها المحلية أو بسلة من العملات وذلك لضمان مرور أزمة انخفاض أسعار النفط .
2. علي دول مجلس التعاون الخليجي بانتهاج سياسة تسعيرية بعيدة عن تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، ويمكن لهذه الدول الاختيار بين تسعير النفط بعملاتها المحلية أو بسلة من العملات أو ترشيد استخدام العوائد النفطية وذلك لضمان مرور أزمة انخفاض أسعار النفط.
3. يمكن اعتماد سياسة صناعية في دول مجلس التعاون تساهم في التنوع ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص من أجل خلق قطاع خاص تنافسي يساهم هو نفسه في التطور التكنولوجي والتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وبناء رأس المال البشري وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية في الإقتصادات الخليجية؛ وذلك من خلال وضع برامج تحفيزية مناسبة، وتقييد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص ببرامج تعنى بتطوير تقنيات الإنتاج، وتحقيق اختراقات في أسواق التصدير، وبقيادة هذا القطاع نفسه، وكل ذلك ض من إستراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجّهة نحو قطاع صادرات مستجدة يدعمها سعر صرف مرن حافز على الإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دولياً وعلية تتحقق الفرضية الاولة محاولة دول مجلس التعاون الخليجي السيطرة علي انخفاض أسعار النفط من خلال التنوع في الإنتاج والتنوع في مصادر الدخل .
4. ينبغي العمل على استغلال العوائد النفطية؛ لمعالجة العجز في ميزانياتها العامة، وتوظيف تلك العائدات في تطوير البيئة الاقتصادية بشكل عام، والمنشآت النفطية و إقامة المشاريع الاستثمارية للحصول علي عوائد أخرى من مصادر متنوعة غير العوائد النفطية .
5. على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء غرفة عمليات لإدارة أزمات النفط العالمية والإقليمية، سواء كانت هذه الأزمات خاصة بالأسعار أو أي ظروف طارئة تتعلق بأسعار النفط، بحيث تكون مهمتها العمل على تقليل أخطار هذه الأزمات حال حدوثها.
6. لذا يستوجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تسريع مشاريع النفط والاستفادة من خفض التكاليف، وذلك لجني المكاسب حال انتعاش السوق، حيث أن انخفاض أسعار النفط تحمل مزايا بالنسبة تكلفة المشاريع والإنشاءات.

7. ينبغي ترك تحديد أسعار النفط لقوي العرض والطلب في السوق مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف الإنتاج المقرر من منظمة الاوابك ودول مجلس التعاون.
8. العمل علي استقرار الأسعار لما لذلك من تأثير علي العوائد ومن تم خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي متجه وعلي حصتها في سوق النفط العالمية من جهة أخرى.
9. إن انعكاسات الارتفاع في الأسعار علي اقتصادات دول الخليج العربي على المدى القصير، تحمل آثاراً ايجابية يتمثل أهمها في: تخفيض آثار انخفاض إنتاج النفط الخام، وتحسين وضعية الميزان التجاري، وزيادة حصيلة الصادرات، واستخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومة.
10. في ضوء استمرار تراجع الطلب العالمي علي النفط وانخفاض أسعاره يجب علي دول منظمة الاوابك ودول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ قرارات قاطعة وجريئة بخفض إنتاج النفط بما يتناسب مع واقع الطلب العالمي دون أن تحدث اضراراً بالنمو الاقتصادي العالمي.
11. ضرورة ترشيد استخدام مصادر الطاقة و استبدال مصادر الطاقة الناضبة غير المتجددة بمصادر طاقة دائمة أو المتجددة فهي عبارة عن مصادر طبيعية غير ناضبة ودائمة ، متوفرة في وتشمل مجموعة من المصادر ، الطاقة الشمسية و الطاقة المائية و الطاقة الهوائية و الطاقة العضوية .

المراجع

المراجع

أولاً-المراجع العربية:

الكتب:

- 1- إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، "النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 2- أحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2014-2015.
- 3- أحمد زكي يمانى وآخرون، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، دار الكنوز الأدبية، 2000-2009.
- 4- أحمد فتحي، القطاع المصرفي السعودي الأكثر ربحية والإماراتي الأعلى نمواً، دار الكويت للنشر، الكويت، 2015.
- 5- أنطوان تسبشكا، الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة عبد الوهاب عبد العزيز، منشورات الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
- 6- توفيق أربيعة، الاقتصاد الخليجي اثبت قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية، الجزيرة، 2015.
- 7- جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية: الإيجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
- 8- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
- 9- جميل طاهر، النفط والتنمية في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004-2009.
- 10- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، جامعة الجزيرة، قسم الاقتصاد، السودان، 2007.
- 11- حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 12- خالد بن راشد خاطر، المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، اغسطس 2015.

- 13- راشد البراوي، حرب البترول في الرق الأوسط، منشورات مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1962.
- 14- زياد عربية، تحويلات العاملين العرب في الخليج وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، منظمة العمل العربية 2008/10/15.
- 15- سعيد الصقري، مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي (النموذج العماني)، الجمعية الاقتصادية العمانية، عمان، 2010.
- 16- سعيد فتحي الخوالي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، 1992.
- 17- سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، ط1، الجزء الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
- 18- سمير صارم، "أنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003.
- 19- سيد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، ط4، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
- 20- صادق ملحم، هبوط أسعار النفط: أسباب ونتائج، مؤسسة شهيد فلسطين، فلسطين، 2015.
- 21- طارق رضوان، الخليج العربي بعد النفط، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016-2015.
- 22- عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
- 23- عبد الله الكندري، البيئة والتنمية المستدامة، مكتبة المهند، الكويت، 1992.
- 24- عبد الوهاب عطا لهب، أسعار النفط وتداعياتها على دول المنطقة، مركز الأبحاث والدراسات زاد، العراق، يناير 2016.
- 25- عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، 2004.
- 26- علي بن صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 2003.
- 27- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع: أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 28- علي محمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط مخاطر وفرص، ط1، مركز الوحدة العربية، 1991.
- 29- فراس جابر، إيراد الرياحي، دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

- 30- فرهاد محمد علي الاهدن، اقتصاد الطاقة والبتترول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000.
- 31- فلاح حسن شفيح، السياسة التسعيرية للنفط والغاز، مركز النور الاعلامي، العدد 26426.
- 32- محمد الغالبي وآخرون، قراءة حول عودة النفط إيران، الاستثمار كابينال، السعودية، 2015/7/16 .
- 33- محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1956.
- 34- محمد لييب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- 35- محمد مجيد، الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، جامعة كربلاء، العراق، 2012.
- 36- محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصادات البترول والطاقة، ط1، كتاب، جامعة القاهرة.
- 37- محمد نصير، تسعير النفط الخام، كتاب دراسات مختارة في الصناعة النفطية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1999.
- 38- مدحت أيوب وآخرون، العالم يودع 2007 لأسعار نفط غير مسبوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2008.
- 39- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيود، ط1، ابو ظبي، 2007-2015.
- 40- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، منظمة اويك، الواقع وتحديات المستقبل، مكتبة الاسكندرية، سبتمبر 2015.
- 41- مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص 200 .
- 42- ممدوح سلامة: اسباب الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام فائض انتاج ام سياسة دولية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت، سبتمبر، 2015.
- 43- ممدوح سلامة، اسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 44- ناصر التميمي، الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، مركز بروكنجز الدوحة، 2015 .
- 45- نواف الرومي، منظمة اويكو أسعار النفط العربي الخام، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 2000.

- 46- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: إنجازات الماضي وتحديات المستقبل، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
- 47- هند مصطفى علي، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، دراسات استراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 1998.

تقارير وإحصاءات وأوراق عمل:

- 1- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 25 مارس 2009.
- 2- إبراهيم سيف، الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 - 2008، تحديات قديمة وديناميات متغيرة، أوراق كارنيغي، العدد 15، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، يونيو، 2014.
- 3- إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز، (أوبك)، الكويت، 2009.
- 4- إحصاءات البحرين من النفط والغاز، وزارة نفط البحرين، 2015.
- 5- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشرات أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، مايو 2008.
- 6- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، سبتمبر، أعداد (2006 - 2015).
- 7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، أبو ظبي، الإمارات، 2015.
- 8- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2008-2015-2015-2013-2009-.
- 9- أنور يوسف العبد الله، ورقة عمل مقدمة لندوة (الصناعات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي: توقعات في الألفية الجديدة"، مركز البحرين للدراسات والبحوث، من 2 - 22 مايو 2000.
- 10- تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر معهد الكويت للأبحاث العلمية، 29 - 31 يناير، 2005.

- 11- تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، 29-30 يناير، 2005.
- 12- تقارير مجموعة سامبا المالية، المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتوقعات لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، مارس، 2009.
- 13- التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات التابع لدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، اتفاقية التجارة الحرة لدول الخليج، 2005-2006.
- 14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007-2014-2008-2006.
- 15- تقرير البنك الدولي حول انخفاض اسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي 2015.
- 16- تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.
- 17- تقرير صندوق النقد الدولي حول انخفاض اسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي 2015.
- 18- تقرير مجلس التعاون الخليجي لمواجهة انخفاض اسعار النفط 2014 .
- 19- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، لمحة إحصائية، الإمارات، 2014.
- 20- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، الرياض، العدد الثاني، 2014.
- 21- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي، الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عمان، 2014.
- 22- تقرير مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النفط بالخليج، السعودية، 2014.
- 23- تقرير منظمة اوابك، الوضع الحالي لصناعة البترول، 2015 .
- 24- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، ورقة عمل مقدمة للمعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
- 25- حسين عبد الله، دراسة أولية لنموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه، ندوة دول الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، 28 - 30 نوفمبر 2005.
- 26- خدوري وليد، آثار تدهور أسعار النفط في الطاقة الإنتاجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2015.
- 27- دراسة لصندوق النقد الدولي، توقعات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة الأزمة العالمية، أبو ظبي، 10 مايو 2009.

- 28- زيادة عربية، تحويلات العاملين العرب في الخليج وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لمنظمة العمل العربية، 2008/10/15.
- 29- سلسلة تقارير مجموعة سامبا المالية، الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2015.
- 30- سلسلة تقرير ساميا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2015-2016.
- 31- صندوق النقد الدولي، النشرة المالية الدولية، آفاق الاقتصاد العالمي، تركيا وغيوم وعدم يقين، واشنطن، أكتوبر 2014.
- 32- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط، 2015 .
- 33- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.
- 34- علي عبد الفتاح الحلوني، تذبذب أسعار النفط، مشكلة تهدد الاقتصاد الخليجي، مركز الإمارات للدراسات والاعلام، عدد 22403، 2009.
- 35- فؤاد شاكر، الفوائض المالية، ومجالات توظيفها الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي العربي، الدار البيضاء، 2006.
- 36- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 37- محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، بحث مقدم الي ندوة البترول والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1976.
- 38- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، ط1، أبو ظبي 2007.
- 39- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاقتصاد العربي واستثمار العوائد النفطية، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 - 2006-2015، القاهرة.
- 40- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، 2014/9/14
- 41- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد7، الكويت، يوليو-2008-2015-2006-2007.
- 42- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2008.
- 43- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الامين العام السنوي، 2005-2015.

44- ناصر التميمي، السعودية وأسواق النفط، مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .

الرسائل العلمية:

1. حسين عبد الله، دراسة أولية لنموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
2. زياد أبو منديل، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 2000-2008، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، القاهرة، 2010.
3. عبد الرحمن بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية حالة بورصة تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينية، الجزائر، 2012.
4. محفوظ محمد عبده، اثر السياسات السعرية للمشتقات النفطية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة 2004.
5. محمد سالم الصفدي، استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2007.
6. مشدن وهيبية، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.
7. يحيى حمود حسن، "منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2002.

المؤتمرات والدوريات والصحف اليومية:

- 1- ابراهيم عويس، تسعير النفط في التجارة الدولية، مجلة دارسات الخليج والجزيرة العربية، العدد9، جامعة الكويت، 1977.
- 2- أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة الملامح والاسباب واليات التوظيف كدراسات استراتيجية، العدد165، يوليو 2006.
- 3- أحمد صدام الشيبلي، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43، بيروت، صيف 2008.
- 4- أنور أبو العلا، أسباب انخفاض أسعار البترول، صحيفة الرياض، العدد980337، 28 سبتمبر 2014 .
- 5- تقرير اتحاد المصارف العربية، عجز موازنات دول الخليج، جريدة المستقبل الاقتصادي، العدد 5611، لبنان، 2016.
- 6- تقرير لجنة (أوبك) الاستراتيجية، شرح خلفية الاقتراحات حول رسم سياسة (أوبك) على المدى البعيد، مجلة عالم النفط، المجلد 62، العدد 44، 7 حزيران 1980.
- 7- ثريا حسن صديق، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان : دراسة قياسية (ملخص رسالة ماجستير) مجلة دراسات اقتصادية، السنة 6، العدد 11، 2005.
- 8- جميل طاهر وعبد الفتاح دندي، النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، الفرص والتحديات المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد 113، الكويت، ربيع 2005.
- 9- جميل طاهر، دور النفط والغاز في التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد115، الكويت، 2004.
- 10- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، دمشق، 2007.
- 11- حبيب ناصر آل مكي، أثر تغير الإيرادات النفطية على الاقتصاد السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 68، جامعة الكويت، 2008.
- 12- حسان خضير، أسواق النفط العالمية، سلسلة جسر التنمية، العدد57، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2013.

- 13- حسن الشريف، برامج الطاقة النووية في البلدان العربية، الإمارات، مجلة البيئة والتنمية، 2011.
- 14- حسن الشقطي، النقاط الملتهبة في تسعير النفط، الجزيرة الاقتصادية للصحافة والطباعة والنشر، العدد 12904، السعودية 2008.
- 15- حمدي عبد العزيز، أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير- فبراير، 1982، القاهرة، مصر.
- 16- زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008.
- 17- ساهر محمد يحيى، الاسعار المتحققة في السوق الدولية، مجلة النفط والعالم، العدد التاسع، 1973، بغداد.
- 18- سلمان الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصادات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، يناير 2016.
- 19- صحيفة "الأنباء" الكويتية، 14 فبراير/شباط 2016، (إجراء لتقنين الإنفاق الحكومي"، العدد (14369).
- 20- صحيفة "السياسة" الكويتية، 3 إبريل/نيسان 2016، العدد (16986).
- 21- صحيفة إيلاف الكويتية حول دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على مواجهة انخفاضاسعار النفط العدد 5285 الثلاثاء 10-11-2015.
- 22- صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام، في السوق العالمية وانعكاساتها الاقتصادية، جريدة الصباح، العدد 27926، 2008/5/15.
- 23- عبد الوهاب لهب، المستجدات في أسواق الطاقة وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة، جريدة الصباح الجديد، العراق، أغسطس 2015.
- 24- عدنان البياتي، ارتفاع أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، الإمارات العربية المتحدة، تموز 2006.
- 25- عدنان الجوراني، هبوط الدولار الأمريكي... أسباب ونتائج، مجلة الحوار المتمدن، العراق، العدد 3922، 2012.
- 26- عدنان عزيمة، العوامل المناخية والتجاذبات السياسية تحددان أسعار النفط، مجلة الاتحاد، الإمارات، العدد 2000، 2006.
- 27- على العبادي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014.

- 28- علي العبادي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2015.
- 29- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها، حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2008.
- 30- علي عتيقة وسميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط، مؤسسة الكميل، الكويت، 1988.
- 31- عماد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1.
- 32- غانم فارس، اسعار الاشارة، مجلة النفط والعالم، العدد الثامن، اكتوبر 1973.
- 33- فاضل الجليبي وعدنان الحبابي، سياسات الانتاج والتسعير المثالي للنفط، مجلة المستقبل العربي، العدد العاشر، دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1979.
- 34- فلاح محمد، الفساد المالي والإداري وأثره على الأنظمة المصرفية "عوائد الدول النفطية نموذجاً"، دائرة البحوث والدراسات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، 2014.
- 35- فوزي القرشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة، العدد الثالث، 1987 بغداد.
- 36- قاسم العباس، تطور اسعار النفط في سوق الصفقات الانية، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة، العدد الثالث، ديسمبر 1979.
- 37- لقاء مع سمو الشيخ جابر، رئيس مجلس الوزراء الكويتي، صحيفة "الأنباء" الكويتية، 4 فبراير/شباط 2016.
- 38- مجلة اتحاد المصرف العربية، تطور الاقتصاد العربي لتراجع أسعار النفط، 2016.
- 39- مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت وجبل لبنان، العدد 502، 2008.
- 40- محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 1، 1983.
- 41- محمد سالم الصبان: عائدات النفط المرتفعة، هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية؟ مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، الكويت، خريف 2004.
- 42- محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، 2002.

- 43- مدحت أيوب وأمل عبد اللطيف، العالم يودع 2007 بأسعار نفط غير مسبوقة، مجلة شئون خليجية، المجلد 10، العدد 52، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شتاء 2008.
- 44- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، التكامل الاقتصادي الخليجي (آفاق وتحديات)، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 4، البحرين، 2001.
- 45- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي، مجلة شئون خليجية، المجلد 11، العدد 57، ربيع 2009.
- 46- مركز بروكجز الدوحة، هبوط أسعار النفط : الأسباب والتبعيات الجيوسياسية، قطر، 2015.
- 47- مقدم عبيرات ومحمد خيدر، سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الأوبك، الخروج من التبعية النفطية لدول الأوبك، مجلة المستقبل العربي، العدد 334، ديسمبر 2006.
- 48- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البيئة والتنمية والطاقة، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة، 7-10، المجلد الرابع، 1994.
- 49- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 .
- 50- نور يوسف العبد الله، النفط وتعاون مجلس التعاون الخليجي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 26، العدد 94، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، الكويت، 2000.
- 51- هيام ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، المجلد 8، العراق، البصرة، 2012.

شبكة الانترنت:

- 1- الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط www.opec.org
- 2- عبد الدايم محمد، أولئك وضبط الأسعار، الجزيرة نت، 2004 .
- 3- موقع أسواق الأسهم الخليجية، نبذة اقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي، 2015. www.gulfbase.com
- 4- موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2014. www.kuna.net.kw
- 5- مجلس التعاون الخليجي، قسم الإحصاء، 2014-2015 . www.gccstat.org
- 6- شركة قطر للبتر وكيمابويات، 2014. www.qapco.com.qa
- 7- <http://almogaz.com/news/politics/2016/dec/01/2287164>
- 8- www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/3/11
- 9- التقرير الاقتصادي الخليجي 2006
<http://www.alkhaleej.co.ae/studyPcenter/undex.html-124-2006-2007/>
- 10- وكالة الأنباء القطرية، التبادل التجاري لدول مجلس التعاون،
http://www.qnaol.net/ONAAr/News Bulletin/Economics/pages/09-09-29-1749_0118.aspx.
- 11- 2014 at/ 2/10RabahArezki& Olivier Blanchard ، “How the oil and gas boom is changing America” ،Vox
<https://www.vox.com/2014/10/2/6892781/how-the-oil-and-gas-boom-is-changing-america>
- 12- Brad Plumer ، “The US hasn't produced this much oil since 1986,”
Vox ،17/ 11/ 2014 ،at
<http://www.vox.com/xpress/2014/11/17/7236379/the-united-states-hasnt-produced-this-much-oil-since-1986>
- 13- International Energy Agency ،Oil Market Report ،11/ 6/ 2015 ،at:
<https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/>

- 14- <http://www.project-syndicate.org/commentary/commodities-oil-falling-prices-by-jeffrey-frankel-2014-12>
- 15- B. Plumer “ Why oil prices keep falling -and throwing the world into turmoil,” Vox ،23/ 1/ 2015 ،at:
<http://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling>
- 16- GCC: Strong Diversified Growth ،Limited Risks ،” IIF ،4/ 5/ 2014 ،at:
<https://www.iif.com/publication/regional-overview/gcc-strong-diversified-growth-limited-risks>
- 17- Samuel G. Asfaha ،“National Revenue Funds: Their Efficacy for Fiscal Stability and Inter - generational Equity,” International institute for Sustainable Development (August 2007) ،at:
https://www.iisd.org/pdf/2007/trade_price_nat_rev_funds.pdf
- 18- www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/11/30
- 19- World Economic Outlook (WEO),” International Monetary Fund ،at:
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/update/01/info.htm>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Anthony sampoon " the seven sisters: the Great companies and the World they made" Hodder and stoughton : London : 1975.
- 2- Anthony Sampoon ،The Seven Sisters : The Great Companies and the World they made ،Hodder and Stoughton ،London ،1975.
- 3- Arezki R. ،D. Laxton ،A. Nurbekyan ،and H. Wang. 2015. “An Exploration in the Deep Corners of the Oil Market,” IMF Research Bulletin 16(1).
- 4- Basher ،S.A. ،and P. Sadorsky ،2006 ،“Oil Price Risk and Emerging Stock Markets,” Global Finance Journal.

- 5- Bassam Fattouh 'Spare Capacity and Price Dynamics 'Middle East Economic Survey (MEES)' Vol. 49 'No.5 (January 2006).
- 6- BP 'London 'UK. BP statistical Review of World Energy '2005.
- 7- BP 'statistical Review of World Energy 'June '2007.
- 8- D. Acemoglu & J. Robinson 'Economic Origin of Dictatorship and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press '2006.
- 9- D. North & R. Thomas 'The Rise of the Western World: A New Economic History)Cambridge: Cambridge University Press '1973.
- 10- D. Rodrik '“Industrial Development: Stylized Facts And Policies,” U.N.-DESA publication Industrial Development for the 21st Century (August 2006).
- 11- Daniel 'W. Drezner 'Dependence As Virtue oil 'The National Interest ' 11 '12 '2008.
- 12- DUN . CAN..R.C.three world oil forecasts qreclitpak oil qroclution oil and gas 7gune2004.
- 13- Dun 'Can 'R.C. Three world of forecasts qreclit peak oil qroclution. Oil and gas. G7 Gune 2004.
- 14- Ed Crooks and Barney Jopson '“US OIL veteran Rejects Saudi Shale claims” financial times '15/5/2015 'p. 17.
- 15- Habeed Mahmoud 'The Effect of the increase of petroleum price on the National Economy 'Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Economic and Legal Sciences Series 'vol. 29 ' No. 2 '2007.
- 16- Hvidt 'Martin. 2013. “Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends Research Paper 27 'Kuwait Programme on Development ' Governance and Globalisation in the

- Gulf States (London School of Economics and Political Science, Londo.
- 17- J. Isham Et al. "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," *The World Bank Economic Review* (vol. 19 (no. 2 (2005).
 - 18- Jack (Simon "UK brent (crude oil (brent crude,". One Financial Markets/CB Financial Services Ltd. 2012
 - 19- James A. Robinson Et al. "Political Foundations of the Resource Curse," *Journal of Development Economics* (vol. 79 (no. 2 (2006).
 - 20- Jean-Pierre Vavnik (investment prospects of foreign oil companies: Risks and agreements in the oil and gas in the Gulf Ensuring Economic Security (Abu Dhabi (the Emirates Center for Strategic Studies and Research 0.2007.
 - 21- Khalid R. Alkhater "State and Development: Production or Predation," in "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," Unpublished Ph.D. Dissertation (University of California (Irvine - California (2009.
 - 22- M . S .Rahman (Variance Analysis of GDP for GCC Countries (International Review of Business Research Papers Volume (2010
 - 23- M. Woolcock & L. Pritchett & J. Isham "Social Foundations of Poor Economic Growth," in M. Richard.
 - 24- Mamdouh G. Salmeh "Impact of US shale oil revolution on the Global Oil market (the price of oil and peak oil" paper presented at : Symposium of peak oil (Doha (Qatar (2-4 April 2013.
 - 25- Oil & Gas Journal "Worldwide look at reserves and production,(January 1 (2014)

- 26- Philip Stephen:” The Petrodollar Age is no more” ‘Financial Times ‘ Feb 11,2016.
- 27- R. Auty& A. Gelb “Political Economy of the Resource - Abundant States,” in M. Richard. Auty (ed.) Resource Abundance and Economic Development)Oxford: Oxford University Press ‘2001..
- 28- R. Prebisch ‘The Economic Development of Latin America and its Principal Problems (New York: Lake Success ‘1950); H. Singer ‘ “The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries,” American Economic Review ‘vol. 40 ‘no. 2 (1950.
- 29- Resource Abundance and Economic Development (Oxford: Oxford University Press ‘2001.
- 30- Ron Bousso and Dmitry Zdannikov “Price Fall Hastens decline of Big oil as western majors retreat” (Reuters ‘9 October 2014).
- 31- Selina Williams and Justin Scheck “North Sea Region is Hot as Oil's tumble persists" wall Street Journal ‘16-18 /1/2015.
- 32- Summer said and Benoit Faucon “Oil – Drop Pain spread to Saudi Arabia's Behemoth" wall street Journal ‘19/2/2015.
- 33- the world Bank ‘word ‘Development Report ,2007,p209.
- 34- Tishreen University Journal For Studies and Scientific Research ‘ Economic and Legal Sciences Series Vol ‘(29) No ‘(2) ‘2007 .

الملاحق

الملاحقات

ملحق رقم 1

إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط (2005-2015)

السنة	دول اوبك	دول خارج الاوبك	العالم	التغير السنوي			نسبة التغير %		
				دول اوبك	دول خارج الاوبك	العالم	دول اوبك	دول خارج الاوبك	العالم
2005	34.6	49.6	84.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	3.9
2006	34.5	49.9	84.4	0.1	0.3	0.2	-0.3	0.6	0.2
2007	34.1	50.5	84.6	-0.4	0.6	0.2	-1.2	1.2	0.2
2008	35.3	50.4	85.7	1.2	-0.1	1.1	3.5	-0.2	1.3
2009	33.0	51.1	84.1	-2.3	0.7	-1.6	-6.5	1.4	-1.9
2010	34.2	52.3	86.5	1.0	1.1	2.1	3.0	2.2	2.5
2011	35.3	52.2	87.6	1.1	0.2	1.3	3.3	0.3	1.5
2012	38.0	52.9	90.9	2.7	0.5	3.2	7.6	0.9	3.6
2013	37.2	54.2	91.5	-0.8	1.3	0.6	-2.0	2.5	0.6
2014	37.4	54.6	93.0	0.1	1.4	1.5	0.4	2.6	1.7
2015	38.0	56.9	94.9	0.6	1.2	1.8	1.6	2.2	2.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الامين العام السنوي، السابع والثلاثون والثاني والاربعون، أعدادات مختلفة، 2005-2015.

ملحق رقم 2

تطور الطلب العالمي على النفط (الإجمالي والتغير السنوي) (2005-2015)

البيان بالسنوات	اجمالي الطلب	التغير في الطلب	نسبة التغير
2005	83.9	1.5	1.8
2006	85.2	1.1	1.3
2007	86.4	1.2	1.4
2008	85.9	0.5	-0.6
2009	84.5	-1.4	-1.6
2010	86.1	1.6	1.9
2011	87.6	1.6	1.8
2012	88.9	0.8	0.9
2013	89.9	1.0	1.1
2014	91.2	1.0	1.1
2015	92.7	1.5	1.6

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
الكويت، أعداد 2005-2015.

ملحق رقم 3

تطور حركة الأسعار الشهرية نسلة خامات أوبك خلال الفترة (2005-2015)

(دولار / برميل)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
يناير	40.2	58.5	50.8	88.4	41.5	76.0	92.80	111.8	10.3	104.7	44.4
فبراير	41.7	56.6	54.6	90.6	41.4	73.0	100.30	117.5	112.8	105.4	45.1
مارس	49.1	57.9	58.6	99.0	54.8	77.2	109.80	123.0	106.4	104.2	52.5
أبريل	49.6	64.4	63.5	105.2	50.2	82.3	118.10	118.2	101.1	104.3	57.3
مايو	46.9	65.1	64.5	119.4	57.0	74.5	109.90	108.1	100.7	105.4	62.2
يونيو	52.0	64.6	66.9	128.3	68.4	73.0	109.0	94.0	101.0	107.9	60.2
يوليو	53.1	68.9	71.9	131.2	64.6	72.5	111.60	99.60	104.40	105.6	54.2
أغسطس	57.8	68.8	68.7	112.4	71.4	74.2	106.30	109.50	107.50	100.8	45.5
سبتمبر	57.9	59.3	74.2	96.9	67.2	74.6	107.60	110.7	108.7	96.0	44.8
أكتوبر	54.6	55.0	79.4	69.2	72.7	7.9	106.30	108.4	106.7	58.1	45.0
نوفمبر	51.3	55.4	89.0	49.8	76.3	82.8	110.10	106.9	105.0	75.6	40.5
ديسمبر	52.6	57.9	87.2	38.6	76.0	88.6	107.30	106.9	107.70	59.5	33.6
الربع الأول	43.7	57.7	54.7	92.7	42.9	75.4	100.97	117.43	109.5	104.77	50.33
الربع الثاني	49.5	64.7	65.0	117.6	58.5	76.6	112.33	106.77	100.93	105.87	56.93
الربع الثالث	56.3	56.7	71.6	113.4	67.7	73.8	108.50	106.60	106.87	100.8	41.5
الربع الرابع	52.8	56.1	85.2	52.5	74.3	83.8	107.40	107.4	106.47	73.4	51.33
المتوسط السنوي	50.6	61.1	69.1	94.1	61.0	77.4	107.40	109.5	105.9	96.2	49.5

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، أعداد، 2005-2015

ملحق رقم 4

تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة (2005-2015)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
	50.6	61.0	69.1	94.1	61.0
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
	77.0	107.46	109.5	105.9	96.2
السنة	2015				
	49.5				

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترو (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، الكويت، إعداد 2005-2015.

ملحق رقم 5

مجلس التعاون الخليجي: المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتنبؤات

مجلس التعاون الخليجي	2010	2011	2012	2013	2014e
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)	5.9	7.7	5.8	4.2	4.5
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	1,146	1,455	1,602	1,665	1,736
مؤشر أسعار المستهلك (% التغيير في المتوسط)	2.3	2.9	2.3	2.9	3.0
رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	4.1	13.0	13.8	10.2	6.5
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	13.6	23.5	23.7	19.7	17.2
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	14.61	16.08	16.96	17.00	16.88
أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)	78.5	110.0	111.0	107.0	107.0
عدد السكان (مليون نسمة)	41.4	42.5	43.8	45.3	46.4

المصدر : سلسلة تقرير ساميا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق رقم 6

2014e	2013	2012	2011	2010	عمان
4.0	4.5	8.3	4.5	5.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
87.0	83.0	82.0	73.6	57.9	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
1.8	2.3	3.5	3.8	3.3	مؤشر أسعار المستهلك (% التغير)
-1.5	1.3	2.5	7.4	3.3	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
9.9	10.0	10.5	10.6	8.8	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.81	0.80	0.78	0.76	0.74	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
3.3	3.2	3.0	2.9	2.9	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق رقم 7

2014e	2013	2012	2011	2010	المملكة العربية السعودية
3.6	2.7	5.4	10.0	4.8	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
758.9	748.0	733.9	669.9	526.9	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
2.7	3.5	2.9	3.7	3.8	مؤشر أسعار المستهلك (% التغير في المتوسط)
-1.9	5.8	12.0	11.1	3.5	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
15.6	17.8	22.4	23.7	12.7	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
9.67	9.64	9.80	9.30	8.20	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
30.6	30.0	29.2	28.4	37.1	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق رقم 8

2014e	2013	2012	2011	2010	البحرين
3.7	5.4	3.5	2.1	4.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)
35.0	32.5	30.4	28.7	25.4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2.5	3.3	2.8	-0.4	2.0	مؤشر أسعار المستهلك (% التغيير)
-4.2	-3.3	-2.0	-0.3	-5.6	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
7.0	7.9	7.2	11.2	3.0	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.19	0.19	0.18	0.18	0.18	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
1.32	1.28	1.19	1.14	1.10	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق رقم 9

2014e	2013	2012	2011	2010	دولة الإمارات العربية المتحدة
4.7	4.5	4.2	4.0	1.7	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)
439.6	409.3	377.0	345.7	287.7	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2.7	1.5	0.7	0.9	0.9	مؤشر أسعار المستهلك (% التغيير في المتوسط)
5.7	9.6	13.4	11.0	-1.7	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
11.1	15.4	16.8	13.9	1.7	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2.73	2.73	2.73	2.73	2.63	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
5.0	4.9	4.8	4.7	4.6	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق 10

2014e	2013	2012	2011	2010	الكويت
2.2	1.6	6.6	9.1	-2.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)
187.5	190.0	189.1	165.9	123.2	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
3.2	3.0	2.9	4.9	4.0	مؤشر أسعار المستهلك (التغيير %)
25.7	28.3	32.8	35.6	22.2	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
40.8	42.1	44.2	41.4	30.8	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2.85	2.91	2.84	2.55	2.40	إنتاج النفط (مليون برميل يومية)
4.0	3.9	3.8	3.7	3.6	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق 11

2014e	2013	2012	2011	2010	دولة قطر
6.1	6.5	6.2	13.0	16.7	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)
219.5	202.5	189.9	171.5	125.1	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
3.4	3.1	1.9	1.9	-2.4	مؤشر أسعار المستهلك (% التغيير في المتوسط)
11.9	15.7	8.9	6.4	2.4	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
23.3	25.2	30.9	32.6	28.4	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.70	0.73	0.73	0.74	0.79	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
2.2	2.0	1.8	1.7	1.6	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : سلسلة تقرير سامبا، تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي عام 2010-2014.

ملحق رقم 12

تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون برميل / يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	اجمالي المجلس	الأوبك	العالم
2005	97.80	.10	264.20	101.5	25.29	5.00	493.93	434.63	1178.17
2006	97.80	.12	264.25	101.5	26.19	5.70	495.56	444.99	1165.59
2007	97.80	.13	264.21	101.5	25.09	5.700	494.43	457.19	1177.14
2008	97.80	.12	264.06	101.5	25.41	5.70	494.59	460.04	1177.82
2009	97.80	.12	264.59	101.5	26.38	5.50	495.89	460.04	1178.82
2010	97.80	.12	264.59	101.5	25.30	5.50	494.89	499.99	1231.00
2011	97.80	.1	264.4	101.5	25.26	4.79	494.03	505.38	1241.6
2012	97.80	.1	265.9	101.5	24.90	4.95	495.15	511.48	1266.5
2013	97.80	.1	265.8	101.5	24.90	5.15	495.25	511.48	1277.7
2014	97.80	.1	266.6	101.5	25.15	5.90	496.97	703.50	1285.9
2015	97.80	.1	266.5	101.5	25.2	5.30	497.12	702.3	1285.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، -2015 -

. 2005

ملحق رقم 13

إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015) .
(مليون برميل/ يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	2.378	.187	9.353	2.573	.766	.708	15.965
2006	2.568	.183	9.210	2.645	.803	.677	16.086
2007	2.529	.184	8.820	2.575	.846	.651	15.605
2008	2.572	.182	9.200	2.676	.843	.669	16.142
2009	2.242	.182	8.180	2.262	.733	.713	14.312
2010	2.324	.182	8.170	2.312	.733	.759	14.480
2011	2.564	.190	9.310	2.659	.734	.779	16.236
2012	2.653	.173	9.760	2.977	.736	.814	17.113
2013	2.797	.197	9.640	2.922	.724	.837	17.117
2014	2.794	.202	9.701	2.866	.703	.856	17.122
2015	2.988	.202	10.192	2.883	.649	.885	17.799

المصدر: إعداد الباحث، بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي،
أعداد مختلفة 2015-2005 .

ملحق رقم 14

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014-2015

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 2014	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار) 2014	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 2015	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار) 2015
الإمارات	419.741	50.791	375.230	43.040
البحرين	33.869	25.775	32.241	23.363
السعودية	752.460	24.454	653.219	20.723
الكويت	181.026	50.453	116.924	29.068
قطر	211.817	95.585	166.510	68.720
عمان	81.797	20.490	80.124	19.911
الإجمالي	1680.711	267.598	1424.248	204.831

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2014-2015 .

ملحق رقم 15

تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 (مليون نسمة)

الدولة	عدد السكان 2015
الإمارات	8.718
البحرين	1.380
السعودية	31.521
الكويت	4.023
قطر	2.423
عمان	4.023
الإجمالي	52.088

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2015.

ملحق رقم 16

تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2015)

(الف ب، م، ن/ يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	279.0	34.8	1372.3	369.4	46.4	47.9	2149.8
2006	296.5	36.8	1449.3	347.4	57.4	57.4	2244.8
2007	319.8	37.5	1583.5	395.8	66.4	59.4	2462.4
2008	331.3	41.9	1714.2	411.0	83.8	62.4	2644.6
2009	302.3	26.2	1896.9	309.2	94.8	65.0	2694.4
2010	315.0	27.5	2019.4	306.7	100.8	68.0	2837.9
2011	323.6	25.6	2173.4	298.0	102.9	165.8	3089.3
2012	340.5	28.0	2286.5	300.5	113.4	189.4	3258.3
2013	426.6	28.3	2329.5	326.9	119.1	175.0	3405.4
2014	407.0	29.3	2536.5	304.8	136.8	193.6	3608.0
2015	440.2	30.5	2696.3	320.6	149.2	201.3	3838.1

المصدر: من إعداد الباحث : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك)،التقرير الإحصائي السنوي لعام، 2005، 2015.

ملحق رقم 17

مدى انكشاف دول المجلس على انخفاض أسعار النفط

البلدان الأكثر انكشافاً	نسبة القطاع الهيدروكربوني في ناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الانتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية (مليار دولار)
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الإمارات	39	31	81	81	1.078.5

المصدر: Global Risk Advisors/ Sovereign Wealth Fund Institute

ملحق رقم 18

تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للفترة (2005-2015)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100 = 2000	السعر الحقيقي باسعار 2000
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.0
2009	61.0	117.2	52.0
2010	77.4	118.4	65.3
2011	107.5	120.0	89.4
2012	109.5	121.4	89.8
2013	105.9	122.8	86.3
2014	96.2	124.5	77.3
2015	49.5	126.0	39.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، الكويت، 2005-2015 .

ملحق رقم 19

تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)

(مليار دولار)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	43.502	5.066	137.050	42.440	13.774	9.367	251.199
2006	53.222	5.923	162.000	53.109	17.685	14.378	306.317
2007	56.025	7.106	171.837	59.026	18.741	9.566	322.301
2008	73.335	6.067	262.231	71.545	21.980	13.246	448.404
2009	33.323	3.770	115.845	66.657	22.717	11.678	253.99
2010	46.230	4.664	178.737	53.029	26.581	14.226	323.467
2011	85.900	6.305	289.518	79.646	27.328	25.136	513.833
2012	93.613	7.269	307.119	99.735	21.014	25.568	554.318
2013	94.495	7.216	284.906	97.025	18.162	27.929	529.733
2014	107.853	12.79	285.139	97.537	56.912	26.530	586.761
2015	102.120	10.61	250.123	93.541	51.913	23.525	549.832

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، أعداد مختلفة، 2005 - 2015.

ملحق رقم 20
القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعة النفطية لعامي 2013-
2014

2014			2013			البيان
العالم	الأوبك	دول المجلس	العالم	الأوبك	دول المجلس	
96.2			105.9			متوسط سعر البرميل لخامات أوبك
93.7	36.36	20.94	90.3	37.2	19	الإمدادات النفطية (مليون ب / ي)
91.2	29.61	6.7	90.2	29.84	6.5	الطلب على النفط (مليون ب / ي)
1292.90	1008.30	499.97	1281.85	1007.92	495.72	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)
76.248	30.00	17.044	85.6	25.0	17.117	الإنتاج النفطي (مليون ب / ي)
87.915	8.764	4.5629	89.74	5604.4	3.2920	الاستهلاك النفطي (م ب،م، ن / يوم)
	16.054	13.259		13.788	13.819	الصادرات النفطية (م ب / ي)

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء،
أعداد مختلفة، 2005-2015.

أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2005-2015)

السنة	سعر سلة أوبك (دولار/ للبرميل)	الإجراءات المتخذة من الأوبك	النتيجة
2005	50.6	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك	-ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2006 ⁽¹⁾	61.1	تخفيض المعدل الإنتاجي للدول الأعضاء حوالي 6.1 مليون ب/ي عام 2006	-ارتفاع مع تدبب في أسعار النفط نتيجة حرب لبنان 2006
2007	69.1	خفضا لإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ي لإعادة، التوازن في السوق النفطية	-تميز عام 2007 بالارتفاع المتواصل في أسعار النفط وصولها إلى المستويات غير مسبوقة
2008	94.1	انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية	-تفاجؤ الرصع في الأسواق المالية العالمية أثر سلبا على سوق النفط
2009	61.0	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق	-مزيد من التدهور والفوضى المالية، والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي، كذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤ في البلدان النامية
2010	77.4	استمرار المنقطة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير	-بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة الخفض المنقطة عام 2009
2011	107.4	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي	-ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في السوق
2012	109.5	البقاء على سقف الإنتاج البالغ 30 مليون ب/ي	-استقرار نسبي في لأسعار النفط في الأسواق ضمن نطاق مقبول
2013	105.9	كان لقرارات الأوبك الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير دورا هاما في توازن سوق النفط واستقرارها	-تميزت بالاستقرار النسبي رغم انخفاضها لأول مرة منذ عام 2009
2014	96.2	الإبقاء على مستوى الإنتاج عند 30 مليون ب/ي، وفقا لما تم الاتفاق عليه عام 2011	انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات
2015	49.5	كان لقرارات الأوبك عدم خفض إنتاجها مع زيادة إنتاج النفط الصخري مع خفض الطلب على النفط .	انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات

المصدر: تقارير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005-2015 .

ملحق رقم 22

الاحتياطيات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2015)

مليار بالدولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	1.9	1.9	4.2	3.9	3.8	5.0	4.5	4.8	5.11	6.3	4.2
الكويت	9.5	11.8	16.7	17.2	20.3	21.3	25.9	28.8	32.1	35.1	26.9
عمان	4.4	7.1	9.5	11.5	12.2	13.0	14.3	14.3	15.9	16.3	12.5
قطر	4.6	5.5	9.41	9.48	17.9	30.1	15.6	32.0	41.0	43.2	36.7
السعودية	153.2	165.5	305.4	442.2	409.6	444.7	543.5	656.1	725.2	744.4	616.4
الإمارات	12.0	27.6	77.8	31.7	36.12	42.8	47.2	57.0	68.5	78.4	93
مجموع الدول	185.6	219.4	423.01	515.98	499.92	556.9	651	793	887.81	923.7	789.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2005-2015) صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية، ومجموعة سامبا المالية.

ملحق رقم 23

الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014

الدولة	2014
الإمارات	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية : 1014 ● البنك المركزي الإماراتي : 6.97
السعودية	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية: 743 ● البنك المركزي السعودي: 6.6
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية : 410 ● البنك المركزي الكويتي: 28.36
قطر	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية : 170 ● البنك المركزي القطري: 41.15
البحرين	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية : 11 ● البنك المركزي البحريني: 57.64
عمان	<ul style="list-style-type: none"> ● الصناديق السياسية : 19 ● البنك المركزي العماني: 18.9
إجمالي الصناديق السياسية إجمالي البنوك المركزية	<ul style="list-style-type: none"> ● 2367 مليار دولار ● 159.62 مليار دولار

المصدر: معهد التمويل الدولي، ومجموعة سامبا المالية، معهد الصناديق السيادية 2014.

ملحق رقم 24

إجمالي الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)
للفترة (2005-2015)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	32	32	58	76	60.2	44.5	37.3	22.3	16.3	11.8	26.5
الإمارات	41	82	133	150	150.4	122.7	185	130	140	141	143
قطر	4.0	3.8	3.4	3.3	7.7	17.9	19.3	24.1	23.9	20.4	22
الكويت	15	22	42	46	7.1	7.2	6.9	7.3	9.3	5.2	6
عمان	3.7	3.9	4.0	5.9	7.7	7.1	8.2	9.2	9.8	10.7	11.7
البحرين	7	9	27	30	35.8	64.9	84.3	104.7	100.2	10.2	101.2
إجمالي المجلس	102.7	152.7	267.4	311.2	268.8	264.3	339.8	297.6	299.5	289.3	304.4

المصدر : Institute of international finance (IIF)

ملحق رقم 25

أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة للفترة (2005 - 2015)

السنة	أسعار النفط الخام (دولار/برميل)	العائدات النفطية (مليار دولار)	النتائج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي المحلي الإجمالي %	فائض/ عجز الموازنات العامة (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2005	50.6	251.199	612.742	26.2	122.052	86.995
2006	61.0	306.317	717.910	18.7	146.635	197.705
2007	69.1	322.301	803.861	21.4	128.085	194.661
2008	94.4	448.404	1.076.253	27.9	293.0	235.821
2009	61.0	253.99	868.5	20.0	-24.5	149.4
2010	77.4	323.467	1.137.677	4.4	31.0	268.0
2011	107.5	513.833	1.438.881	7.4	168.0	470.0
2012	109.5	554.318	1.578.805	5.3	205.0	502.0
2013	105.9	529.733	1.618.675	4.6	182.0	587.3
2014	96.2	586.761	1.635.131	3.9	24.0	531.6
2015	45.5	525.733	1.518.573	3.5	23	501.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة (2005-2015).

ملحق رقم 26

ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI) للعام 2015

الدول العربية مرتفعة التنمية جدا	
الدولة	الترتيب
قطر	32
السعودية	39
الإمارات	41
البحرين	43
الكويت	48
ليبيا	60
عمان	52
الأردن	80
تونس	96
الجزائر	83
فلسطين	113
مصر	108
سوريا	134
العراق	121
المغرب	126
اليمن	160
جزر القمر	159
موريتانيا	156
السودان	157
جيبوتي	158

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015.

ملحق رقم 27

تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
5.7	4.1	5.6	1.0	3.2	1.3	2.7	2.5	متوسط نسبة النمو
4.3	4.6	4.6	5.4	4.8	5.0	5.4	5.4	متوسط نسبة التضخم
(1.9)	(11.6)	(2.0)	(12.4)	(2.1)	(4.5)	(0.2)	(0.4)	العجز في الموازنة الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
44.3	56.8	44.3	52.8	43.7	46.2	44.7	44.1	إجمالي الدين الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
191	(132)	215	(107)	263	178	291	317	الحساب الجاري (مليار دولار)

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر / تشرين الأول 2015 ونيسان/ أبريل 2014 * باستثناء سوريا والصومال
وجزر القمر ، ص36.

ملحق رقم 28

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط (%)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
3.3	3.2	3.3	3.4	4.7	4.5	4.9	5.3	البحرين
3.0	2.5	3.0	1.2	2.6	0.1	0.8	0.8	الكويت
3.8	2.8	3.4	4.4	3.4	2.9	5.1	4.7	عمان
7.4	4.9	7.1	4.7	5.9	4.0	6.1	4.6	قطر
4.2	2.2	4.2	3.4	4.1	3.5	3.8	2.7	السعودية
3.9	3.1	4.2	3.0	4.4	4.6	4.8	4.3	الإمارات العربية المتحدة
7.3	3.1	4.2	3.4	4.2	3.3	4.3	3.7	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
8.2	7.1	6.7	0.0	5.9	(2.1)	4.2	6.6	العراق
4.3	3.9	4.1	3.0	4.3	3.8	2.7	2.8	الجزائر
25.5	2.0	29.8	(6.1)	(7.8)	(24.0)	(9.4)	(13.8)	ليبيا
6.8	3.5	7.0	1.9	3.2	(0.3)	2.7	2.0	متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط
4.8	3.7	4.5	2.9	4.4	2.7	4.1	4.0	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)

المصدر : صندوق النقد الدولي أكتوبر/ تشرين الأول 2015 ونيسان / أبريل 2014، ص45.

ملحق رقم 29

الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
8.4	(5.9)	9.4	(4.8)	10.4	3.3	12.0	7.8	البحرين
32.1	7.0	34.2	9.3	37.4	31.0	38.8	41.2	الكويت
0.4	(24.3)	2.5	(16.9)	7.8	2.0	9.7	6.6	عمان
14.7	(4.5)	20.5	5.0	25.4	26.1	29.2	30.9	قطر
12.0	(4.7)	13.3	(3.5)	15.8	10.3	14.7	18.2	السعودية
11.6	3.1	12.4	2.9	13.3	13.7	14.9	18.4	الإمارات العربية المتحدة
13.2	(4.9)	15.4	(1.3)	18.4	14.4	20.3	20.5	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
1.4	(11.0)	1.2	(12.7)	1.0	(2.8)	0.0	1.3	العراق
(2.4)	(16.2)	(1.3)	(17.7)	0.5	(4.5)	0.4	0.4	الجزائر
(8.1)	(49.1)	(16.7)	(62.2)	(27.7)	(30.1)	(2.8)	13.6	ليبيا

المصدر: صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2013-2016)، ص56.

ملحق رقم 30

الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط (مليار دولار)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
3.0	(1.9)	3.2	(1.5)	3.5	1.1	3.9	2.6	البحرين
60.6	8.9	63.7	11.4	69.4	53.5	71.9	72.5	الكويت
0.3	(14.7)	2.0	(10.2)	6.4	1.5	7.8	5.1	عمان
35.2	(8.6)	46.1	9.7	54.3	54.8	59.2	62.4	قطر
97.7	(30.3)	104.9	(22.4)	121.9	76.9	129.8	135.4	السعودية
51.4	11.0	53.3	9.8	55.0	54.6	59.1	71.4	الإمارات العربية المتحدة
248.2	(35.6)	273.2	(3.1)	310.5	242.6	331.7	349.4	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
3.9	(19.4)	3.1	(20.9)	2.5	(6.2)	0.0	3.0	العراق
(5.6)	(29.4)	(2.9)	(31.0)	1.1	(6.6)	0.9	0.8	الجزائر
(8.9)	(15.9)	(14.0)	(18.5)	(16.3)	(12.4)	(1.9)	8.9	ليبيا
237.6	(100.3)	259.4	(73.5)	297.8	214.3	330.6	362.1	الدول العربية المصدرة للنفط

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر/ تشرين الأول 2015 ونيسان / أبريل 2014، ص78.

ملحق رقم 31

الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	نيسان/ أبريل 2014	تشرين 1/أكتوبر 2015	
(5.7)	(13.9)	(4.8)	(14.2)	(4.3)	(5.7)	(4.4)	(4.3)	البحرين
19.0	0.1	22.1	1.3	25.2	26.3	28.9	34.0	الكويت
(4.6)	(20.0)	(3.0)	(17.7)	0.6	(1.5)	5.8	3.2	عمان
2.6	(1.5)	4.9	4.5	7.6	14.7	1.1	20.7	قطر
2.3	(19.4)	4.0	(21.6)	7.1	(3.4)	8.3	5.8	السعودية
9.0	(4.0)	9.8	(5.5)	11.0	5.0	10.1	10.4	الإمارات العربية المتحدة
3.7	(9.8)	5.5	(8.9)	7.9	5.9	100	11.6	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
1.2	(17.7)	0.1	(23.1)	(2.0)	(5.3)	(5.9)	(5.8)	العراق
(2.8)	(11.2)	(2.4)	(13.7)	(1.3)	(7.3)	0.1	(0.4)	الجزائر
(8.9)	(63.8)	(17.5)	(79.1)	(29.0)	(43.5)	1.6	(0.4)	ليبيا
1.3	(16.8)	1.5	(18.8)	1.7	(2.3)	6.2	6.6	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط
2.6	(11.0)	3.8	(11.3)	5.5	2.9	6.8	8.0	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)

المصدر : صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2015 - 2014 ص 75.

ملحق رقم 32

النمو الاقتصادي لدول الخليج

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	مجلس التعاون الخليجي
2.6	1.6	3.4	3.2	3.3	5.6	8.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) (التغير)
1,571	1,402	1,432	1,647	1,623	1,583	1,437	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
3.2	3.3	2.5	2.6	2.8	2.2	2.9	مؤشر سعر المستهلك (%) (في المتوسط)
-4.6	-10.3	-9.9	2.7	9.4	12.7	12.3	الرصيد المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي
0.3	-5.5	-2.3	13.8	21.8	24.9	22.7	الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي
18.1	18.0	17.6	16.9	16.6	16.9	16.2	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
60.0	43.0	58.0	0	0	0	0	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
55.7	54.0	52.4	50.8	48.4	46.6	44.7	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر : تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 33

إيرادات الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي

2014-2011	2010-2006	2005-2000	
إيرادات الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات			
65.1	60.5	58.7	البحرين
87.6	80.5	82.7	الكويت
64.3	69.4	76.9	مان
88.9	85.9	88.5	قطر
83	83.1	83.4	المملكة العربية السعودية
32.6	38.7	45	الإمارات العربية المتحدة
الإيرادات المالية كنسبة من إجمالي الإيرادات المالية			
87.2	82.2	71.7	البحرين
83.6	79.2	72.7	الكويت
88.7	83.4	83.4	مان
90.7	88.3	90.5	قطر
90.3	88.3	82.8	المملكة العربية السعودية
69.9	65.1	60.2	الإمارات العربية المتحدة

المصدر : تقرير سلسلة ساميا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق 34

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	المملكة العربية السعودية الإجمالي الحقيقي (%)
2.6	0.6	3.4	3.6	2.7	6.2	9.9	
718.6	624.1	653.3	746.2	744.3	733.6	669.5	الإجمالي الاسمي (مليار)
3.7	4.0	2.1	2.7	3.5	2.9	3.7	ستهلك (%) في المتوسط
-6.6	-14.7	-15.9	-3.5	5.8	12.0	11.1	، (%) من الناتج المحلي
-2.5	-10.1	-8.2	9.9	18.2	22.4	23.7	، (%) من الناتج المحلي
10.57	10.47	10.24	9.67	9.38	9.80	9.30	يون برميل يوميا)
34.5	33.5	32.5	31.5	30.6	30.0	29.2	ليون نسمة)

التصنيف	ستاندرد أند بور	موديز	فيتش
المملكة العربية السعودية	A-		AA-

المصدر : تقرير سلسلة ساميا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 35

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	المملكة العربية السعودية الإجمالي الحقيقي (%)
2.6	0.6	3.4	3.6	2.7	6.2	9.9	
718.6	624.1	653.3	746.2	744.3	733.6	669.5	الإجمالي الإسمي (مليار)
3.7	4.0	2.1	2.7	3.5	2.9	3.7	ستهلك (% في المتوسط) (% من الناتج المحلي
-6.6	-14.7	-15.9	-3.5	5.8	12.0	11.1	
-2.5	-10.1	-8.2	9.9	18.2	22.4	23.7	(% من الناتج المحلي
10.57	10.47	10.24	9.67	9.38	9.80	9.30	تون برميل يومياً)
34.5	33.5	32.5	31.5	30.6	30.0	29.2	ليون نسمة)
فيتش				ستاندرد أند بور			التصنيف
AA-				A-			المملكة العربية السعودية

المصدر : تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 36

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	دولة قطر
3.6	3.5	3.7	4.2	4.6	4.9	13.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
213.5	186.8	188.5	210.1	201.9	189.9	169.8	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
3.1	3.0	1.5	3.0	3.1	1.9	1.9	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-3.9	-5.8	1.8	9.6	14.4	8.9	6.4	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2.6	-6.3	7.3	23.5	30.9	32.6	28.4	لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
0.60	0.61	0.66	0.67	0.70	0.73	0.74	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)
2.62	2.5	2.4	2.2	2	1.8	1.7	عدد السكان (مليون نسمة)
فيتش	موديز			ستاندرد أند بور			التصنيف
AA	Aa2			AA			دولة قطر

المصدر : تقرير سلسلة سامبا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 37

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	الكويت
1.7	1.3	1.8	0.5	1.2	6.6	9.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
127.5	122.5	118.3	165.5	175.8	174.1	154.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.1	3.0	3.3	2.9	2.6	2.9	4.9	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-2.8	-10.3	-11	20.5	23.1	32.8	35.6	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
8.9	2.2	5.1	34.1	40.1	44.2	41.4	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
2.91	2.89	2.64	2.62	2.71	2.63	2.54	عدد السكان (مليون نسمة)
4.3	4.2	4.1	4.0	3.9	3.8	3.7	
فيتش		موديز		ستاندر داندبور		التصنيف	
AA		Aa2		AA		الكويت	

المصدر : تقرير سلسلة ساميا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 38

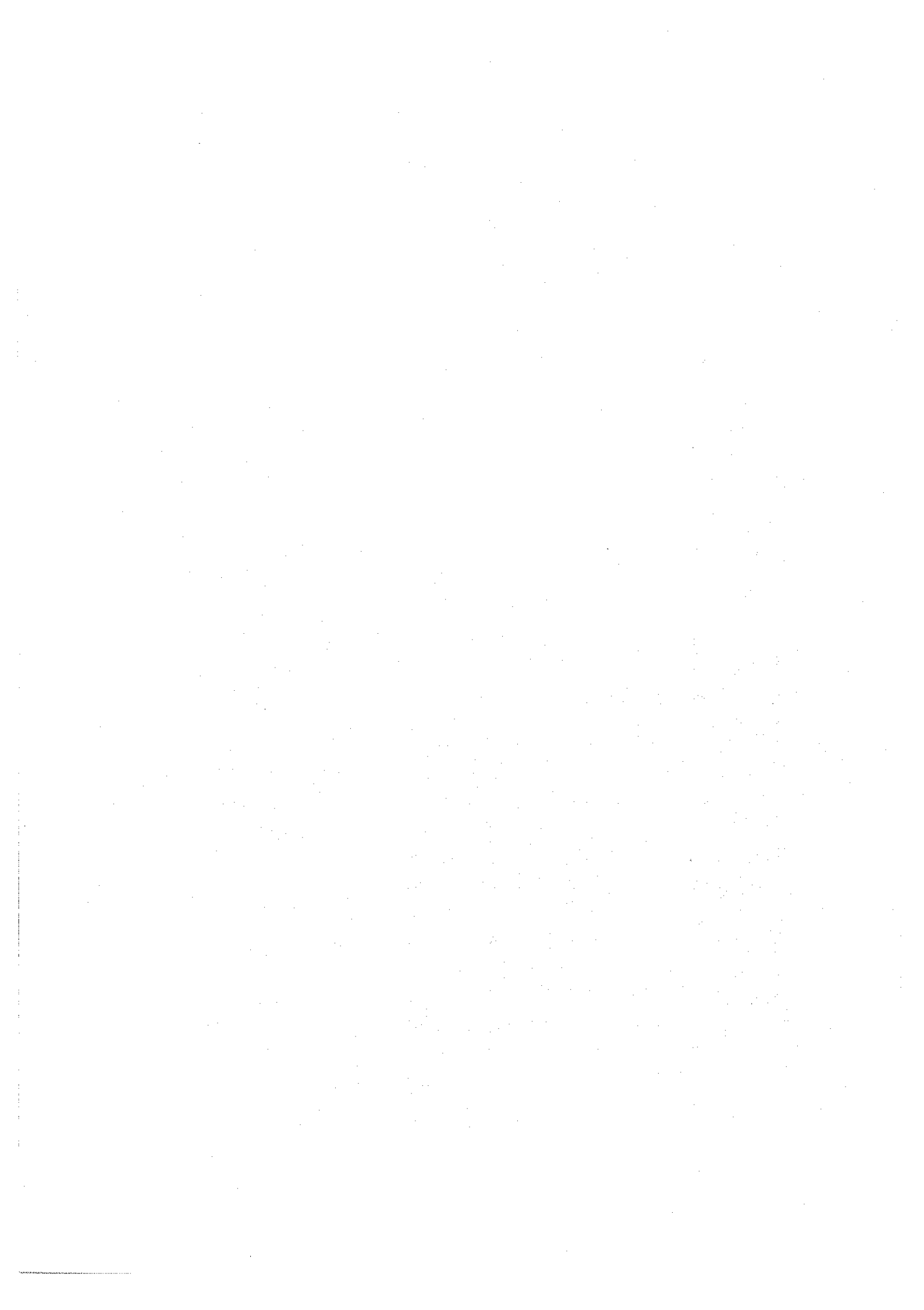
2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	عمان
1.8	1.5	3.1	2.9	3.9	7.1	-1.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
74.5	70.3	69.5	81.7	79.3	77.2	69.4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2	1.1	0.1	1.0	1.3	3.0	4.0	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-9.5	-15.6	-17.1	-3.4	0.9	-0.3	-0.4	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-11.1	-16.1	-13.9	4.8	6.6	10.5	13.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
0.91	0.95	0.98	0.94	0.94	0.92	0.88	عدد السكان (مليون نسمة)
4.5	4.4	4.2	4.1	3.6	3.3	3.0	
فيتش		موديز		ستاندر داندبور		التصنيف	
		Baa1		BBB-		عمان	

المصدر : تقرير سلسلة ساميا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

ملحق رقم 39

المصدر : تقرير سلسلة ساميا تحديث الموقف الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، 2016.

2017f	2016f	2015	2014	2013	2012	2011	البحرين
2.3	2.0	2.9	4.7	5.4	3.5	2.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)
35.0	33.2	30.8	35.0	32.5	30.4	28.7	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.1	3.0	1.8	2.5	3.3	2.8	-0.4	مؤشر سعر المستهلك (% في المتوسط)
-11.2	-14.3	-13.5	-4.0	-3.3	-2.0	-0.3	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) لحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-3.5	-4.2	-3.1	4.1	7.9	7.2	11.2	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
0.19	0.19	0.19	0.19	0.19	0.18	0.18	عدد السكان (مليون نسمة)
		موديز		ستاندرد آند بوير			التصنيف
	فيتش						البحرين
	BB+		Ba2	BB			



In this study we have to explain the reasons for the current decline of oil prices, and mentioned several factors:

1- Weak demand, in general, due to the recession in the global economy in Europe, and slowing economic growth in China, in addition to the high standards of efficiency in consumption in the United States and other developed countries.

2- Increasing the supply due to oil production unconventional (shale oil in America), and a change in strategy of OAPEC towards retain quotas, rather than targeting the prices, as well as the resumption of production from the areas that were politically unsettled conditions in Middle East.

3- The contribution of the future outlook for US cash policy and the strengthening US dollar exchange rate, causing weakening global demand with respect to other major consuming regions in the world. With regard to prices, the future will be determined by two essential factors affecting the continuity of the market.

These factors affect the decline in world prices of oil in the Gulf Cooperation Council (GCC) resulting in a deficit in the general budget and balance of payments, which affect the economies of the Gulf Cooperation Council (GCC), which illustrated the economic indicators of the GCC states. The study also includes the adoption of the Gulf economy on oil revenues would make them vulnerable to this reduction, this matter will affect the Gulf economy as a result of a combination of factors and influences that have contributed one way or another to change prices and oil revenues and among these factors (Economic factors: the relationship between supply and demand, political factors and the factors climatic and environmental factors and the technical factors and psychological factors and cash factors and scarcity factor and the global financial crisis and the recent decline because of the US shale oil) A search has been reached that in order for the oil industry is working on advancing economic development and to overcome this decline must be confronted through the reduction of oil production by the Organization of OAPEC and the rational use of oil revenues and work to diversify its production and Industry and working to invest in projects exploiting oil revenues.



**THE ARAB LEAGUE
ALECSO**

**Institute of Arab Research &
Studies Department of Research &
Economical Studies
Cairo**



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات الاقتصادية
القاهرة

Master's thesis entitled

The impact of the decline in world prices of oil on the
economies of the Gulf Cooperation Council (GCC)
and future vision

Researcher

Essam Ibrahim Abdel Razek Abu Mustafa

Supervision

D / Ibrahim al-Masri

2016/2017

1249279